غِلَاف كتاب "نَقْد تَعَاوُن اليَسَارِيِّين مع الإسلاميّين"، رحمان النوضة، الصيغة 8:

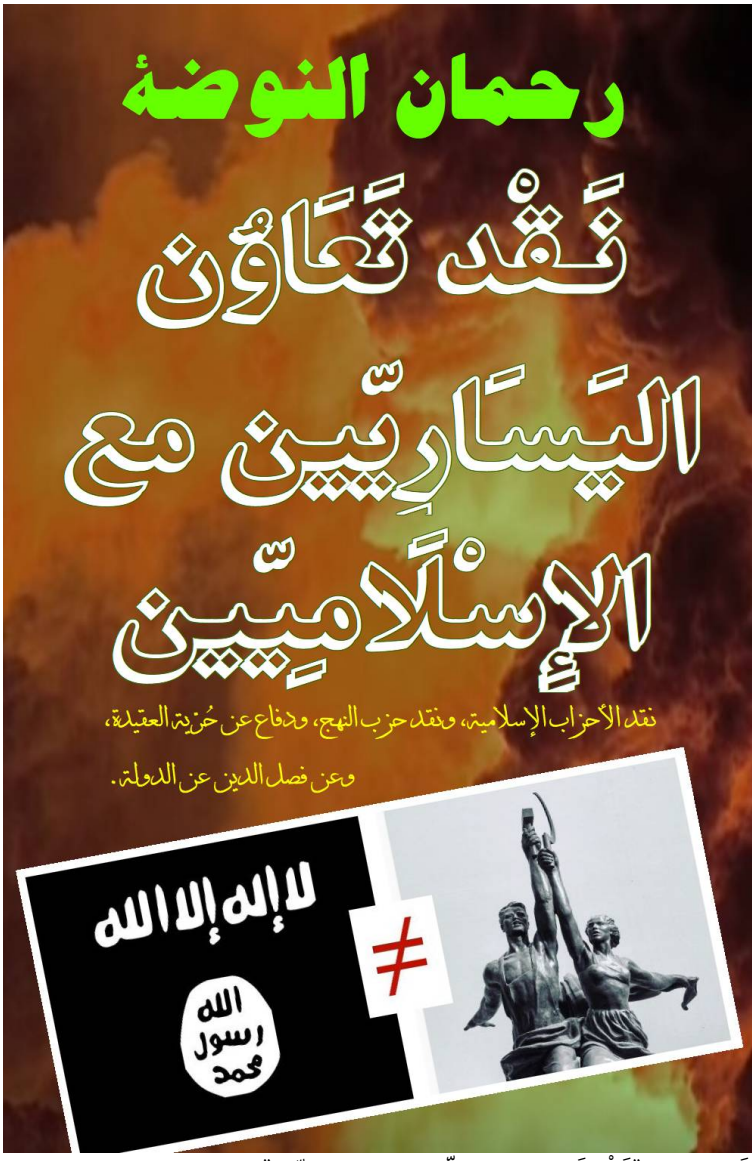

غِلَاف كتاب "نَقْد تَعَاوُن اليَسَارِيِّين مع الإسلاميّين"، رحمان النوضة، الصيغة 8.

معلومات حول كتاب: 'نَـقْد تـعَاوُن اليساريّين مع الإسلاميّين'

الكاتب: رَحْمَان النُوضَة.

عنوان الكتاب: نَقْد تَعَاوُن اليَسَارِيِّين مع الإسلاميِّين.

العنوان الفرعي للكتاب: نَقْد الأحزاب الإسلامية، ونَـقْد حِزْب النَهْج، ودفاع عن حرّية العَقِيدة، وعن فصل الدِّين عن الدولة.

الصّنف: مقالة نظرية سياسية (Essai).

الغلاف: من إِبْدَاع الكاتب.

تاريخ الطبعة الأولى: أبريل 2020 (نُشِرَ على الأنترنيت).

رقم الصِّيغَة (أي رقم آخر مراجعة للكتاب) : 8.

الناشر: نشره رحمان النوضة على الأنترنيت.

الرقم الدولي المعياري للكتاب (ردمك) (ISBN): 978-9920-39-595-3.

رُخْصة بالمجّان للنَّاشرين:

يمنح مؤلف هذا الكتاب، رحمان النوضة، إلى أي ناشر مهتم بهذا الكتاب، في أي مكان في العالم، تَرْخِيصًا مجانيًا، وغير حصري، وغير قابل للتحويل. ويسمح هذا الترخيص للناشر بنشر هذا الكتاب، أو ترجمته إلى اللغة التي يختارها، أو توزيعه، أو حتى بيعه (في حالة طبعه على الورق). ولا يُطلب من الناشر الذي ينشر هذا الكتاب أن يُؤَدِّيَ تعويضًا ماليًّا للمؤلف. وشروط الحصول على هذا الترخيص هي التالية: 1) يحظر على الناشر تعديل محتوى هذا الكتاب، ما لم يحصل على تفويض مكتوب من المؤلف يحدد التعديلات المسموح بها. 2) يُمنح هذا الترخيص الحالي، في نفس الوقت، لجميع الناشرين في العالم (أي أنه يُمْنَعُ تحويل هذا الترخيص إلى حق حصري خاصّ بِنَاشِر واحد). 3) في حالة طبع هذا الكتاب على الورق، يجب أن يكون سعر بيعه عند أدنى مستوى ممكن. 4) في حالة عرض هذا الكتاب للتنزيل على الإنترنت، يجب أن يكون هذا التنزيل مجانيًا. 5) في بداية كل نسخة منشورة من هذا الكتاب (سواء على الورق أم على الإنترنت)، يلزم استنساخ هذه الفقرة الحالية ("رخصة للناشرين"). والغرض من هذا الترخيص هو المساهمة في نشر الثقافة، وليس تحقيق أرباح تجارية. ولا يعني هذا الترخيص تنازل المؤلف (رحمن النوضة) عن أي حق من حقوق النشر، أو حقوق الملكية الفكرية الخاصة به. ويحتفظ المؤلف في الوقت نفسه بجميع حقوقه (إعادة إنتاج هذا الكتاب، وتعديله، ونقله، ونشره، وتوزيعه، وبيعه، وتسوئقه، بأي شكل كان، وبأي وسيلة كانت).

رحمان النوضة

نَقْد تَعَاوُن اليَساريّين مع الإسلاميّين

نَقد الأحزاب الإسلامية، ونَقد حِزب النَهج، ودِفَاع عن حُرية العَقِيدة، وعن فَصل الدَين عن الدولة.

فـــهـــرس الـــكـــتـــاب

[ملاحظة: للانتقال إلى صفحة أيّ عنوان في الكتاب، اِضْغَطْ في نفس الوقت على زِر "Ctrl" وعلى العنوان الذي تُريد الوصول إليه]

الفَصل 1 : أَيْنَ نَحْنُ؟ وَإِلَى أَيْنَ نَسِير؟.....21
الفصل 2 : نَقْد تَقَارُب "حِزْب النَهْج" مِنْ "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" 37
رُدُود وتعليقات القرّاء على هذا النّصّ المَنْشُور على صفحة الفايسبوك : 53
رُدُود وتعليقات القرّاء على هذا النّصّ المَنْشُور على صفحة الفايسبوك : 53
الفصل 3 : رَدُّ عَبد الله الحَرِيف على رَحْمان النُوضة.....86
الفَصْل 4 : رَدُّ النُوضة على الحَرِّيف : نَقْد تَعَاوُن اليَساريّين مَع الإِسْلَاميّين 90
1. سُوءُ تَفَاهُم سِيَاسِي مُدْهِش، في مَشْهَد سُوْرْيَالِي.....90
2. لَا يَدْعُو لِلتَحَالُف بَيْن اليَسَارِيين والإِسلاميين سِوَى من يَجْهَلُهُمَا مَعًا ! 105
3. كيفَ نُحَدِّد تناقضات المُجتمع؟ وكيف نُرَتِّبُ أَوْلَوِيَّاتها؟...114
3.1 - نَقْد تَحْدِيد التَنَاقُضَات الطبقية الذي طَرَحَه الرفيق الحَرِّيف114
3.2 - أَهَمِّيَة التناقض بين الفِكْر العَقْلَانِي والفِكر الإسلامي الأُصُولِي127
4. مَا هِي أَبْرَز الخِلَافَات بين اليساريين والإسلاميين؟.....136
5. نَظَرِيَة التَحَالُفَات.....143
6. أَلَا تُنْتِجُ الأحزابُ الإسلاميةُ الطَائِفِيَةَ، ثم الحَربَ الأَهْلِيَة؟ 146
7. أَلَا يُعَادِي الإسلاميون اليساريين؟.....151
8. هَلْ يُمكن لِحِزْب إسلامي أن يُصبح دِيمُوقْرَاطِيًا، أو ثَورِيًّا؟. 160.
9. هل تُمْكِنُ مُحاربة الفَسَاد السياسي بِالزِّيَادَة في العِبَادَة؟....172
10. لِمَاذَا هذا التَهَافُت على اِسْتِغْلَال الدِّين في السياسة ؟....175
11. مَا هو التعامل المَطْلُوب بين اليساريين والإسلاميين؟....179
12. هَل يُعْقَل أن يُرَاهنَ بعض اليساريين على قُوَّة الإسلاميين؟194
13. هَل قُوَّة الإسلاميين مَبْنِيَة على أُسُس صَلْبَة؟.....202
14. ما هي التَرْكِيبَة الطبقية للأحزاب الإسلامية الأُصُولية؟....213
التعليقات على هذه النُقَطة على الفيسبوك:.....224
التعليقات على هذه النُقَطة على الفيسبوك:.....224
15. هَلْ تَعَامُل اليَسار مَع النِضَالَات الجماهيرية، ومع الجَبْهَة، سَلِيم؟ 228
16. كَيْف نُعَالج الخِلَافَات الدِّينِيَة في المُجتمع؟.....234
الفصل 5 : كيف نُقَوِّي أحزاب اليَسَار؟.....240

1. تقْدِيم وتَنْبِيه

[وفي البداية، ولِتلَافِي أيّ سَّوء تَفَاهُم، أُذَكِّرُ أن نَقْدي لبعض قيادات أحزاب اليسار بالمغرب، لَا يهدف إلى احتلال مناصب هؤلاء المسؤولين، ولا إلى الإساءة إليهم شخصيًّا. ولستُ حاليًّا مُنْخَرِطًا في أيّ حِزْب. ولا أنوي منافسة أحد. والانتقادات التي أعرضها هنا ليست صراعًا ضدّ أشخاص، وإنما هي نقاش لبعض الأفكار، أو نَقْد لبعض الأطروحات السياسية، التي أعتبرها غير كَافية، أو غير سليمة. كما أُنَبِّهُ إلى أن نَقْدي لبعض أحزاب اليسار بالمغرب، لَا يعني أنني أَتعالَى عليها، ولَا أنني أَنْتَقِصُ من قِيمتها. على عكس ذلك، أُكِنُّ إلى قِوَى اليسار كلّ الاحترام والتقدير، والمَوَدَّة. لكن ***واجب الاحترام لَا يُلْغِي حقّ النَقْدَ***. وأعتبر نفسي جزءًا من قِوَى اليسار، بإيجابيّاتها ونقَائِصِها. وحينما أنتقدها، فَإِنَّمَا أجتهد في نُصْحِهَا، بهدف أن تَغْدُوَ أكثر نِضَالِيَّةً، وعِزَّةً، وقوّة، وفعَالِيَّة].

تُوجد أَحْزَاب إِسْلَامِيَة أُصُولِيَة في الساحة السياسية بالمغرب، ولها تأثير وَازِن على جزء من جماهير الشعب. وهذه الجماهير

المتأثّرة بدعاية الحركات الإسلامية هي الأقل تعليمًا، وثقافةً، ورَفَاهًا، من بين الشعب. ومن غير المعقول تَجَاهُل، أو نُكْرَانُ، تأثير الحركات الإسلامية على جزء من الشعب. وكل مناضل سيكون قد تساءل، في لحظة أو في أخرى: كيف تتعامل قِوَى اليسار مع القِوَى الإسلامية الأُصُولِية؟ هل تكتفي بتجاهل وُجُودها؟ هل تتَعَاوُن، أو تتَحَالُف معها؟ هل تتنافس، أو تتصارع معها؟ وهل سيعود هذا «التَعَاوُن» أو «التَحَالُف» على اليسار بالمَنفَعَة، أم بالضّرر؟ إلى آخره. هذا المُشكل لَا يُطرح فقط في بلاد المغرب، وإنما يُطرح في مُجمل البلدان المُسلمة، من إِنْدُونِيسْيَا في المَشرق، إلى مُوريتَانيا في المَغْرِب. فَلَا مَفَرَّ إذن من القيّام بِتحليل مُعمّق لهذه المسألة. وهذا المشكل هو قضيّة استراتيجية. وينبغي أن ندرس بِجِدِّيَة جميع جوانبها. وإذا أهملنا هذا الموضوع، أو تعاملنا معه بشكل سريع، أو سطحي، فقد يَغْدُو بالإمكان أن نَنْزَلِقَ، خلال وقت طويل، نحو سُلُوكِيَات خاطئة، أو مُنْحَرِفَة، أو مُهْلِكَة.

وقد مارس "حِزْب النَهْج" (اليساري)، في الساحة السياسية بالمغرب، «حِوَارًا»، أو «تَقَارُبًا»، أو «تَعَاوُنًا» نِسْبِيًّا، مع حِزْب "جماعة العَدْل وَالإِحْسَان" (الإسلامي الأُصُولِي). ودام هذا «التَعَاوُن» عدّة سنوات. ولا نعرف تفاصيله. ولم يسبق "لحِزْب النَهْج" أن نشر وثائق تشرح مبرّرات هذا «التَقَارُب»، أو «التَعَاوُن». ويطرح هذا «التَقَارُبُ»، أو «التَعَاوُن»، إِشْكَالِيَة نظرية جديدة وصعبة. وهي: «***هل يَصِحُّ التَعَاوُن، أو التَحَالُف، بين قِوَى اليسار، والقِوَى الإسلامية الأُصُولِية***»؟ وهي ***قضية استراتيجية***، ويلزم أن يكون لنا فيها وُضوح تام. وتحتوي هذه الإشكالية هي نفسها على جوانب نظرية متعدّدة. ورغم أن هذه القضية أَثَارَت الكثير من الجَدَل

العَفْوِي، أو العَابِر، فإن الخِلَاف حَوْلَهَا لم يُحْسَم بعدُ بشكل نهائي. حيث لم يقدم "حِزْب النَهْج" (اليساري) الحُجج الكافية لِتَبْرير صحّة «تَعَاوُنِه» مع حِزْب "جماعة العَدْل وَالإِحْسَان" (الإسلامي الأُصُولي). كما أن أحزاب اليسار الثلاثة، (التي تُعارض أطروحة «التَعَاوُن»، أو «التَحَالُف»، بين اليسار والإسلام الأُصُولِي)، لم تنشر هي أيضًا وثائق مكتوبة، وعلنية، تشرح فيها البراهين الكافية، أو الحَاسِمَة، لِنَقْد، أو لِدَحْضِ، أطروحة «التَعَاوُن» مع الحركات الإسلامية الأُصُولِية. ولَا ننتظر من الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية أن تنشر دراسات نظرية تُوضِّح فيها أُسس تعاملها، إيجابيا أم سلبيا، مع قِوَى اليسار، لأن تقديم مثل هذا التوضيح النظري ليس من عادة الحركات الإسلامية. ولأنها تُكِنُّ، على العُمُوم، عداءً خَفِيًّا لِقِوَى اليسار، وَلِقِيَمِه، ولِمَشاريعه السياسية. ويَسْتَدْعِي حَسْمُ هذا الخِلَاف تقديم حُجَج وَافِيَة، ومُرضِيَة. ويدور النقاش السياسي الحالي حول ***مسألة كيفِيَة تعامل قِوَى اليسار مع القِوَى الإسلامية الأُصُولِية.*** والتعقيدات النظرية في هذا الموضوع، وكذلك تَشَعُّبَاتُه السياسية، تفرض بأن يكون هذا المقال في حجم كتاب (وليس في حجم مقال). ولا يمكن لهذا الكتاب أن يكون جِدِّيًا، ومُفيداً، إذا لم يَتَعَمَّقَ في تَدقيق عدد كاف من الجوانب المُهِمَّة في هذه المسألة. وأدعو القرّاء إلى الصّبر لإكمال قراءة النص، وللاطّلاع على كامل مضمونه. [ويمكن للقارئ أن ينظر إلى فَهْرَس هذا الكتاب، وأن يختار البدء بقراءة الأجزاء التي تَهُمُّه أكثر من غيرها، دون أن ئقرأ مختلف أجزاء هذا الكتاب في ترتيبها الأصلي].

ورغم أنني أَنْتقدُ الأُطروحة الدَّاعِيَة إلى «التَعَاوُن»، أو «التَحَالُف»، بين قِوَى اليسار والقِوَى الإسلامية الأُصُولِية، فإنني

أبقى مُحَايِداً. ولَا أنحاز، لَا إلى جانب "حِزْب النَهْج"، ولَا إلى جانب أحزاب اليسار الثلاثة، ولا إلى جانب الحركات الإسلامية. وهدفي من الحوار الحالي، ليس هو منافسة خُصومي السياسيّين. وليس هو تَغْلِيبُ رأيي الشخصي. ولَا هو تسجيل النُقَط ضد من يُخَالِفُونَنِي، أو يُخَاصِمُونَنِي. وإنما غَايَتِي هي ***تبادل النَقْد البنّاء، والبحث عن الحقيقة الثورية***، وإبرازها، والتعرُّف بها، ومناصرتها، مع الحِرْص على تَقْلِيص سُوء التَفَاهُم، وتقريب قِوَى اليسار من بعضها بعضًا، ونَقْد كل ما يُضْعِفُ قِوَى اليسار، والدفاع عَن ما يخدم المصالح الثورية الاستراتيجية لمُجمل اليسار، ولطبقات الشعب الكادح.

وقد سبق لِي أن نشرتُ (في هذا الموضوع) مقالًا أوّليًّا، على صفحتِي على "الفَايْسْبُوك"، في 3 غشت 2019، تحت عنوان: «أين نحن؟ وإلى أين نَسِير؟». وانتقدتُ فيه بِتَركيز بعض ***نُقَط ضُعْف قِوَى اليسار بالمغرب***. ومن ضِمنها، ***ضُعْف نَقْد اليسار بالمغرب للحركات الإسلامية***، وللحركات الأمازيغية، وللحركات النسوية. ثم رَدَّ عليَّ عبد الله الحريف (وهو الكاتب العام السّابق لِـ "حِزْب النَهْج")، على صفحته على "الفايسبوك"، في 4 غشت 2019، بمقال تحت عنوان: «نقاش مع الرفيق النوضة». وطرح فيه الحريف أن انتقادات النوضة لا تنطبق على "حِزْب النَهْج". ثم أجبتُ الحريفَ بمقال ثان، نُشر في يوم 9 غشت 2019، تحت عنوان: "نَقْد تَقَارُب حِزْب النَهْج من حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان". وأَوْضَحْتُ فيه أهمَّ الانتقادات التي كان يجب على قِوَى اليسار بالمغرب أن تُوَجِّهَهَا إلى "الحركات الإسلامية".

وفي هذين المقالين الأَوَّلَين، ***اِنْتـقدْتُ «تَبَاعُـدَ» "حِـزْب النَهْج" عن أحـزاب اليسـار الثلاثة*** (وهي: «حِـزْب الطليعـة»، و«حِـزْب الاشتراكي المُوحّد»، و«حِزْب المؤتمر الاتحادي»، التي تـعمل من أجل تَوْحِيدِ أحزابها في «فيديرالية اليسار»). ***وانْتـقدْتُ «تَـقَارُبَ» "حِـزْب النَهْج" من "حِـزْب العَـدْل وَالإِحْسَـان"***، والذي هو حِزْب إسلامي أصولي. (وتتحمّل الدولة بالمغرب وُجُوده هذا الحِزْب الإسلامي، لكنها ترفض إلى حدّ الآن منحه رُخْصَة تَسْجِيلِه كحِزْب «مُرَخَّص» به قانونيًّا). وأَتَأَسَّفُ على كون المُتدخِّلين في النقاش على "الفَايْسْبُوكْ"، (من بين أعضاء "حِزْب النَهْج") أنهم لم يَتـقَيَّدُوا بواجب الإجابة على النُقَط النَاقِدَة الكثيرة، والدقيقة، الواردة في مقالاتي السابقة. واكتفوا بترديد ***الـدّفاع عن ضرورة «التَـقَارُب»، أو «التَـعَاوُن»، أو «التَحَالُـف»***، مع "حِـزْب العَـدْل وَالإِحْسَـان" الإسلامي الأُصُولِي. وبدلًا من الاستمرار في التَرَاشُق اللَّامُتَنَاهِي بِالرُّدُود الجُزئية، والتعليقات السطحية، حول أُطْرُوحَة «التَـقَارُب»، أو «التَـعَاوُن»، أو «التَحَالُـف»، بين اليساريين والإسلاميين الأُصُولِيين، حَاوَلْتُ في المقال الثالث (***الفصل الرّابع***) حسمَ هذا الخلاف، عبر دراسة شَامِلَة، تَتَنَاوَلُ ***مختلف الجوانب المُتَشَابِكَة*** في هذه المسألة. ويفرض التعمُّقُ في التفاصيل بأن تكون هذه الدراسة طويلة نسبيا.

وفي هذه الدراسة، أُبَيِّن خطأ أطروحة «التَعَاوُن» أو «التَحَالُف» بين اليساريين والإسلاميين الأُصُولِيين. ولَا أَنْكُرُ أنه سبق لِي شخصيا أن ساندتُ هذه الفكرة (في قرابة سنة 2015). واعتقدتُ آنَذَاك، أنا أيضًا، أنه سيكون من الإيجابي تَظَافُر طاقات اليساريين مع طاقات الإسلاميين، لِإِنْجَازِ أكثر ما يمكن من النضالات، ومن

المكاسب، لصالح الشعب. وكان موقفي آنذاك مُتَسَرِّعًا، أو سَطْحِيًّا. وبعدما تَعَمَّقْتُ في دراسة مختلف جوانب هذه القضية (في كتابي «نَقْد الشعب»)، وبعدما تَتَبَّعْتُ، وتأمّلتُ، الأخبار حول التطوّرات الملموسة، الجارية في بعض البلدان المُسلمة، مثل سُوريا، والعراق، ومصر، وليبيا، واليمن، والصّومال، والسُّودان، وتُونس، وبعدما فَكَّرْتُ في الأخطار التي يمكن أن تُؤَدِّيَ إليها دينَامِيَة «التَعَاوُن» أو «التَحَالُف» بين اليساريين والإسلاميين الأُصُولِيين، اِكْتَشَفْتُ خطئي، ثم غَيَّرْتُ موقفي. وأصبحتُ ***أُرَكِّزُ على مبدأ الاعتماد على النفس، وعلى ضرورة مُرَاجَعَة، ونَقْد، وتقويم، وتَثْوِير، قِوَى اليسار***. ويمكن "لِحِزْب النَهْج" أن يعترف هو أيضًا بخطئه، وأن يُصَحِّحَه، دون أيّة عُقْدَة. ***وما هو سَيِّءٌ، ليس هو فقط ارتكاب الأخطاء، ولكن الأسوأ هو الاستمرار في اختيار مُحدد، بعد أن تكون التجربة، أو الدراسة العِلْمِيَة، قد بَيَّنَت أن هذا الخيار خاطئ***. وما هو مطروح علينا، ليس هو تَجَاهُل، أو طَمْس، ***التناقض بين اليساريين والإسلاميين***، وإنما هو حَسْم هذا التناقض، عبر ***نَقْد الأيديولوجية الإسلامية الأُصُولِية، وعبر تقْوِيم وتَثْوِير قِوَى اليسار، وعبر إِحْقَاق قَفْزَة سِياسية نَوْعِيَة تاريخية في مُجتمعنا***.

وفي بداية كلّ نقاش سياسي، أذكّر أنني لا أعتبر مواقفي السياسية صائبة بشكل تام ونهائي. بل أعتبر آرائي نسبية، وقابلة للصَّوَاب، كما للخطأ. وأبقى مستعدا لتطوير مواقفي كلما ظهرت مُعطيات تستدعي مراجعة، أو تكميل، أو تقويم، هاته المواقف. ولا أزعم أن آرائي هي الوحيدة الصحيحة. وحتّى إذا تحمّستُ أحيانًا في الدفاع عن بعض آرائي، فإنني لا أطمع في أيّ منصب حِزْبي، أو

تنظيمي، وإنما ***أبحث عن الحقائق الثورية***، التي يُمكن أن تُساعد على تهيئ الثورة المُجتمعية وإنجاحها. وواجبنا كمناضلين ثوريين، هو نَقْد نُقَط ضُعْف قِوَى اليسار، دون أن يتحوّل هذا النَقْد إلى عداء يَضُرُّ بقِوَى اليسار. ورغم أنني أنتقد بعض نُقَط ضُعْف قِوَى اليسار، فإنني أُكِنُّ لكلّ قِوَى اليسار، ولكلّ مُنَاضِلِيها، الاحترام والتقدير. ***والاحترام لَا يتناقض مع النَقْد.***

وأُقَدِّمُ في المقال الحالي، الانتقادات والتَنْبِيهَات، ليس فقط إلى قَادَة وأعضاء أحِزْب اليسار، ولكن أيضًا إلى المناضلين المستقلّين، أو غير المُتَحِزْبين، الذين يُساهمون في إطْلَاق مُبَادَرَات حركات نضالية جماهيرية، أو تَأْطِيرِهَا، أو المُشاركة في تَنْشِيطِهَا، من خارج المُؤسّسات الحِزْبية، أو النقابية، أو الجَمْعَوِيَة.

ويحتوي الكتاب الحالي على حوار، ونَقْد، وصراع سياسي، وبالتالي، أعتذر مُسبقا إن فَلَتَتْ مِنِّي أحيانًا بعض العبارات القَاسية، أو الصّارمة، أو الجارحة. وَغَايَتِي من خلال النَقْد الحالي، ليست هي تَجْرِيح أيّ طرف كان، وَلَا هي الإساءة لأيّ شخص كان (ولو كان مِن بين الذين يُخَالِفُونَنِي في الآراء)، وإنما هدفي هو ***المُساهمة في مساعدة قِوَى اليسار على تقويم، وتثوير نفسها.***

وقد يعتبر البعض هذا المقال كَـ «تقرير بوليسي»، نظرا لاحتوائه على بعض التفاصيل السياسية. لكن مُشكلتنا هي أن قيادات أحزاب اليسار لا تُوفّر لنا مناسبات ملائمة للحوار، لكي نُبَلِّغَهَا انتقاداتنا. وإذا لم ننشر مثل هذا المقال المُحرج، فلا يمكن إيصَال انتقاداتنا إلى المناضلين المَعنيين. وخلال هذا النقاش العلني حول أوضاع اليسار، يجب أن نتذكّر أننا نناقش أمام أنظار

العدو، وسيكون بالتّالي من غير اللَّبَاقَة الكلام عن كُلّ شيء، بل يجب الحِرص على ***التقَيُّد بِحَدٍّ أدنى من الاحتياط.***

ومن المُحتمل أن يحتاج النقاش الحالي إلى تناول إشكالات سياسية أخرى إضافية، لم نتطرّق لها بما فيه الكفاية في الكتاب الحالي. لكننا لا نرغب في طرح كل شيء في حوار علني ومفتوح. وسيكون من الأفضل تنظيم نقاشات أخرى غير مفتوحة، مُخَصَّصَة لبعض المناضلين الثوريين المُهْتَمِّين، أو المُتقَدِّمِين، لِدراسة بعض القضايا الخِلَافِيَة، أو المُحْرِجَة، أو التي يَحدث فيها سُوء تَفَاهُم، أو التي تتطلّب معالجتها تَظَافُر جُهود مُعظم قِوَى اليسار.

والمَقُولَات، أو المُقْتَطَفَات، التي أَنْسِبُهَا، في الحوار الحَالي، إلى الرفيق عبد الله الحريف، مأخوذة مِمَّا نشره الحريف على صفحته الشخصية على "الفَايْسْبُوك"، أو مِمَّا كتبه من تعليقات على صفحتي على "الفِيسْبُوك".

وفي ختام بعض الفصول، أو الأجزاء، من الكتاب الحالي، إِسْتَحْسَنْتُ إِضَافَةَ تعليقَات قُرَّاء "الفِيسْبُوك" على هذه الأجزاء مِن الكتاب، كما نُشرت حَرفيًّا على صفحة "الفِيسْبُوك"، دون تَغْيِيرها، ودون حتّى تصحيح أخطائها النحوية أو اللغوية. لأن هذه التعليقات تُعطينا صورة واضحة عن الآراء والأفكار التي تَرُوجُ فيما بين قرّاء "الفِيسْبُوك". وبعض هذه الآراء تُكَمِّلُ المقالات، وبعضها الآخر يُخالفها، وتساهم كلّها في إغناء النقاش.

2. تَعرِيف سَرِيع بِالأَحزاب السياسية في المَغرب

على يمين الصّورة، عبد السلام ياسين، زعيم حِزب "جماعة العَدل والإحسان" الإسلامي الأُصُولِي. وعلى اليسار، عمر بنجلّون، زعيم الحزب اليساري "حِزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية".

قبل الكلام عن الأحزاب السياسية بالمغرب، وقبل الحديث عَمَّن هي يَمِينِيَة، وعَمَّن هي يَسَارِيَة، وَلِتَلَافِي سوء التَفَاهُم، يُستحسن البدء بِتَصْنِيفِهَا، ولو بسرعة (خاصّةً بالنسبة لغير المغاربة).

فَتُوجد أحزاب سياسية مُتَمَاهِيَة مع النظام السياسي القائم بالمغرب. ونَصِفُهَا بكونها «تَابِعَة» للنظام السياسي. لأنها «مُسَخَّرَة» لِخِدمة هذا النظام القائم، وهو النظام الذي نطلق عليه اِسْمًا مُسْتعارًا هو اِسم «المَخْزَن». ونَصِفُ الأحزاب التابعة له بكونها

«مَخْزَنِيَة». ومنها مثلًا: «حِزْب الاستقلال»، و«حِزْب التجمّع الوطني للأحرار»، و«الحركة الشعبية»، و«حِزْب الاتحاد الدستوري»، و«حِزْب الأصالة والمعاصرة»، إلى آخره. ورغم التفاوُتَات الموجودة فيما بينها، فهي أحزاب يَمينية، ورأسمالية، وتُسَاند النظام السياسي الاستبدادي بشكل مُطلق ودائم، ولا تخوض أيّة نضالات سياسية، ولا تُدَعِّمُ أيّة نضالات شعبية أو جماهيرية، وتستفيد من مساعدات مالية سنوية مُعتبرة، تَتَلَقَّاهَا مِن عند النظام السياسي القائم، وَتَقْتَاتُ من الفساد، وتستغلّ مناصب المسؤولية، أو التمثيلية، التي تحصل عليها (في الحكومة، أو البرلمان، أو الجماعات المحلية)، وتَنْتَعِشُ من الرِّيع الاقتصادي، ولَا تلتزم بأيّة مبادئ سياسية ثابتة، ولَا تَظهر سوى أثناء مناسبات الانتخابات البرلمانية والمحلّية.

ويُوجد صِنف آخر من الأحزاب، يَنْحَدِرُ من «الحركة الوطنية» التي ناضلت من أجل استقلال البلاد من الاستعمار. ومنها «حِزْب الاتحاد الاشتراكي»، و«حِزْب التقدّم والاشتراكية». وقد كانت هذه الأحزاب في الماضي تقدُّمِيَة، ومُكَافِحَة، وثورية، بين سنوات 1960 1980. ثم تَخَلَّلَتها تطوّرات في بنياتها الطبقية، وفي فكرها، وفي مُمَارساتها السياسية. وَتَسَرَّبَت داخلها عناصر بُوليسية، أو أفراد مُسَخَّرِين من طرف النظام السياسي, فتحوّلت من أحزاب تقدُّمِيَة، أو ثورية، أو اشتراكية، إلى أحزاب وَسَطِيَّة، ثم أصبحت أحزاب يَمِينِيَة، ورَأْسَمَالِيَة، ومُحافظة. وغدت هي أيضًا مُتَمَاهِيَة مع النظام السياسي الاستبدادي القائم. فَلَا تَنْتقِدُهُ، ولَا تعارضه في أيّ مجال. ولا تهتم جديًّا بتطوير المُجتمع. وتكتفي بِاصْطِيَّاد فُرَص الاغتناء غير المشروع، وَبِاقْتِنَاصِ الفَوائد السياسية والانتهازية.

وتُوجد أحزاب أخرى يمكن وصفها بِالتقَدُّمِيَة، أو باليسارية، أو بالثورية، أو بالاشتراكية. وَلَوْ أن خُطوطها السياسية تتفاوتُ نسبيا فيما بينها. وهي أربعة: «حِزْب الطليعة»، و«حِزْب الاشتراكي المُوَحَّد»، و«حِزْب المؤتمر الاتحادي»، و«حِزْب النَهْج». وتجتمع الأحزاب الثلاثة الأولى (الطليعة، والاشتراكي الموحّد، والمؤتمر الاتحادي) في «فِيديرَالية اليسار». ومجمل هذه الأحزاب تكوّنت تَبَعًا لانشقاقات حِزْبية، ولِصراعات سياسية، خرجت من "حِزْب الاتحاد الاشتراكي". وتَتفاوَتُ هذه الأحزاب الأربعة فيما بينها، في بِنْيَاتِها الطبقية، وفي اختياراتها الفكرية، وفي خُطُوطِهَا السياسية العملية، وفي استعداداتها النضالية، وفي أساليب تَحَرُّكِهَا.

وتُوجد أيضًا أحزاب "إسلامية" أُصُولِيَة، ظهرت على الخُصوص بعد فوز «الثورة الإسلامية الخُمَيْنِيَة» في إيران، في سنة 1979، وبعد انخراط الأمراء والدويلات البِتْرُولِيَة في الشرق الأوسط في تَمْوِيل حركات إسلامية أصولية «جِهَادِيَة» لِمُحَاربة الشيوعيين واليساريين، أَوَّلًا في أفغانستان، ثم في الكثير من البلدان المُسلمة. وأبرز الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية بالمغرب اِثنان: «حِزْب العدالة والتنمية»، و«حِزْب جماعة العَدْل وَالإِحْسَان». وهما حِزْبان قويّان بعدد أعضائهما وأنصارهما. ويَختلفان نسبيا فيما بينهما في مجال الفكر، وفي الممارسة. وتعترف الدولة بِـ "حِزْب العدالة والتنمية"، لأنه نَشَأَ بِدَعْمٍ من النظام السياسي, وَلِأَنَه يُساند النظام السياسي القائم. وهو الحِزْب الأول في البرلمان (بين سنتي 2011 و 2020)، وكذلك في عدد من "الجماعات المحلية". ويعلن "حِزْب العدالة والتنمية" وَلَاءَه وتَجَنُّدَه لِخِدْمَة النظام السياسي القائم. ويُنفِّذُ بِحَمَاس توجيهات القصر الملكي، وإملاءات المؤسّسات المالية

الإمبرياليـة المُقْرِضَـة. وسـاهم في قمـع كـل الحركـات النضـالية الجماهيرية الحاشدة (مثل "حركة 20 فبراير"، و"حِـراك الرِّيـفْ"، إلى آخـره). ويُنَـفِّذُ بِطَوَاعِيَـة رغبـات نـقابة المقـاولين الكبـار (CGEM). ويَتَمَسَّـكُ بالرأسـمالية المتوحّشـة، ويُطبّـق حاجياتهـا، ولـو كـانت تسحق الكادحين. بينما "حِزْب جماعة العَدْل وَالإِحْسَـان" لم يحصـل بعد على ترخيصه القانوني كحِـزْب، لأنـه يـرفض «إمـارة المؤمـنين»، ولأن السلطة السياسية تخاف من تَنَامِي قوّتـه. ولم يُشـارك إلى حـدّ الآن في المنافسـات الانتخابيـة. ومـيزة "حِـزْب جماعـة العَـدْل وَالإِحْسَان" هـو أنـه يشـارك، في بعض الحـالات فـقط (وليس كلّهـا) من المظاهرات، أو المسيرات، أو الوقفات الاحتجاجية، التي تحدث في الشارع. بينمـا يُعـارض "حِـزْب العدالـة والتنميـة" كـل النضـالات الجماهيريـة. ويـقول "حِـزْب العَـدْل وَالإِحْسَـان" أنـه يُعـارض النظـام السياسـي، لكن «معارضـته» لَا تنطلـق مِنْ منطلقـات ديمقراطيـة، وإنما من منطلقات الـدفاع عن "دولـة الخلافـة الإسـلامية". ويَجهـل كثير من الملاحظين المواقـف الدقيـقَة لِـ "حِـزْب العَـدْل وَالإِحْسَـان" من العديـد من القضـايا (مثـل الديمقراطيـة، والحرّيـات السياسـية، وحقـوق الإنسـان، وحقـوق المـرأة، والرأسـمالية، والإمبرياليـة، إلى آخـره). وتبـقى كثـير من مواقـف هـذين الحِـزْبين الإسـلاميين الأُصُولِيين غامضة، أو غير مبدئية، أو مُتقلِّبَة عبر الزمـان، وحسـب المصـالح. وتُوجـد تَـفَاوُتَات في مواقفهمـا. وتحـرص دائمًـا الأحـزاب الإسلامية الأُصُولِية على إخفـاء طَبِيعَتِهَـا «اليَمِينِيَـة»، أو «الرِّجْعِيَـة». وتـقدِّم نـفسها إلى جمـاهير الشـعب كمـا لَـوْ كـانت «تـقدّمية»، أو «ثورية». بينما "حِزْب العدالة والتنمية"، و"حِزْب العَـدْل وَالإِحْسَـان"، همـا معًـا حِزْبـان مُحافظـان، ويَمينيـان، أو رجعيـان (وَأَقْصِـدُ هنـا

بِالرِّجْعِيَة، الرغبة في الرُّجُوع إلى أَنْظِمَة سياسية بَعِيدَة في الماضي). ويُساندان معًا الرأسمالية، ولا يتصوّران وُجُود أيّ بديل مُمكن عن الرأسمالية. ولا يُعارضان التبعية للإمبريالية. [وأستعملُ اِسم "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" بدلًا من الاِسم الرسمي الذي هو «جماعة العَدْل وَالإِحْسَان». لأنه، حتى لَوْ لَمْ يَمْنَح النظام السياسي القائم رُخْصَة لِتَحَوُّل هذه «الجماعة» إلى «حِزْب»، فإنها تُشَكِّل في الواقع «حِزْبا» قائمًا بذاته].

وكل حِزْب، سواءً كان يَمِينيًا، أم يساريًّا، يتطوّر بشكل تَدْرِيجِي، ومُتَواصل، وغير مُدْرَك بالحِسِّ. وذلك تَبَعًا لِسَيْرُورَة عَنَاصِر كثيرة، ولِتفاعُلَات مُعقّدة. ويمكن أحيانا أن يتحوّل حِزْب إلى نقيض مَا كَان عليه، خلال سنوات مَعْدُودَات، دُون أن يَعِيَ ذلك في حِينِه.

الفَصل 1 :
أيْنَ نَحْنُ؟ وإِلَـى أيْنَ نَسِير؟

قمع المتظاهرين في المغرب.

من بين القضـايا الجَوْهَرِيَـة في الماركسـية، نجـد ***النَـقْد، والثورية، والنضـال الملمـوس من أجـل تحريـر المُجتمـع من الاسـتغلال، ومن الاضـطهاد.*** ومن فَتْـرَة لأخـرى، وبـدلًا من إخفـاء القضـايا الكـبرى على الجمـاهير، يتـوجّب على الحِـزْب الثـوري أن يشرح بصراحة إلى الجماهير الكادحة الإشكالات السياسية الكبرى المطروحـة. لأنـه ليس مُسـتحيلًا أن يشـارك مناضـلون مجهولـون، مُنْبَثِقُون من الجماهير الكادحة، في المساهمة في بلورة حُلُول لِتِلْك الإشكالات، خاصّة إذا كانوا يستوعبون منطق الفكر العِلْمِي.

لكنني أُحِسُّ أحيانًا بالأسف، والحيرة. لأنه كيـفما فعلتُ، أجـدُ نفسي مَلُومًا. فـإذا انتـقدتُ قِـوَى اليسـار بـالمغرب، لكي أسـاعدها

على التطوّر، يتّهمونني بأنني أُخَاصِمُ قِوَى اليسار، وأنني أقوم بعمل عدائي، أو تخريبي. وإذا سَكَتْتُ، أو تَجَاهَلْتُ الأوضاع الحالية لقِوَى اليسار بالمغرب، فإن قِوَى اليسار بالمغرب ستستمرّ في الاعتقاد أن كلّ شيء فيها بخير، أو على أحسن ما يُرام. بينما ضُعْف قِوَى اليسار يأتي من نواقصها المتعدّدة والمتنَوْعة. واستكانة قِوَى اليسار في الاِنْتِظَارِيَة هي أيضًا بمثابة عمل تخريبي غير وَاع، وغير إرادي. فما العمل إذن؟ ولِتَلَافي أيّ سوء تَفَاهُم، أقول أنني لا أعادي مسؤولي ومناضلي قِوَى اليسار، بل أُقَدِّرُهُم، وأحبّهم، وأعتبرهم مخلصين، ومكافحين، لكنني أطلب منهم مجهودات أكبر من تلك التي أَلِفُوا القِيّام بِهَا.

ما هي القِوَى التي تقدر اليوم بالمغرب على المساهمة في تهيئ، وخوض، وإنجاح، الثورة المُجتمعية المُقبلة، ضدّ الرأسمالية، ومن أجل الاشتراكية؟

أحزاب اليسار الثلاثة [«حِزْب الطليعة»، «حِزْب الاشتراكي الموحّد»، و«حِزْب المؤتمر الاتحادي»] مُنشغلة بإشكالات تَغْلُب عليها القضايا التنظيمية. وهذه الإشكالات التنظيمية تتجسّد في تفاصيل وإجراءات تجميع تنظيمات الأحزاب الثلاثة في حِزْب واحد. والانشغال المُسَيْطر في هذه الإشكالات التنظيمية قد يُغَطِّي، أو يُمَوِّهُ، أو يَسمح، بتمرير خطّ سياسي (أو بتمرير مجموعة من التيارات السياسية، التي تكون في ظاهرها «اشتراكية»، أو «ثورية»، لكنها قد تكون في باطنها، إلى هذا الحدّ أو ذاك، مُتَذَبْذِبَة، أو رَأْسَمَالِيَة، أو يَمِينِيَة، أو مُحافظة).

وأنا من بين الأشخاص الذين يخشون أن تَسْتَبْدِل فيديرالية اليسار [أحزاب اليسار الثلاثة] طموحاتها الثورية الماضية بهَوَس «تسقيف النضالات الجماهيرية» المقبلة بِـ «سَقْف المَلَكِيَة البَرْلَمَانِيَة»[1]. [سنرجع فيما بعد، وبتفصيل، إلى هذه المواضيع].

(1) أنظر مقال رحمان النوضة، «نَقْد سقف الملكية البرلمانية»، على مدوّنة الكاتب.

واستبدال خطّ سياسي "ثوري"، بخط سياسي ئقتصر على النَزْعَة «البرلمانية»، أو على النزعة «الإقتصادوية»، سَيُبْعِدُ قِوَى اليسار بالمغرب عن الانخراط الفعّال في النضالات الجماهيرية. وستكون هذه النزعة «البرلمانية»، أو «الاقتصادوية»، مَضْيَعَة للوقت. فلا بُدّ من المَشْيِ على رِجْلَين: العمل في المؤسّسات (الجماعات المحلية، والبرلمان)، رغم كُلّ عَلَّاتِهَا، وفي نفس الوقت، المشاركة الفعّالة والجذرية، في مُجمل النضالات الجماهيرية. ولو تطلّب ذلك إبداع أساليب نضالية، وأشكال تنظيمية جديدة وخفية.

ويَخْشَى "حِزْب النَهْج" أن تؤدّي هذه الدينامية التنظيمية التجميعية، التي دخلت فيها أحزاب اليسار الثلاثة، إلى تهميش "حِزْب النَهْج"، أو إضعافه، أو تجاوزه. فقرّر حِزْب النَهْج، هو أيضا، كَرَدِّ فعل، الانشغال بإشكالات تنظيمية من نَوْع آخر، وهي «مشروع بناء حِزْب الطبقة العاملة». فيتبادر في الذهن التساؤل التالي: هل طبقات الشعب الأخرى (غير الطبقة العاملة) غير مؤهّلة لكي تُساهم، هي أيضا، في خوض، أو إنجاح، الثورة المُجتمعية الاشتراكية؟ وبدلًا من أن يؤدّي مشروع «بناء حِزْب الطبقة العاملة» (لدى حِزْب النَهْج) إلى فتح الاجتهاد في مجالات تعميق قضايا الخطّ السياسي، وإبداع أساليب التنظيم، وأساليب النضال، وأساليب التواصل، قد يَعْتَبِرُ "حِزْب النَهْج"، وبشكل مُسبق، أن مُجمل خَطِّه السياسي صحيح، وأن إشكالات «بناء حِزْب الطبقة العاملة» هي على الخصوص «إشكالات تنظيمية» (وليست في نفس الوقت إشكالات سياسية ونظرية).

من الأكيد أن «القضايا التنظيمية» هي جزء مُهِمٌّ من بين نُقَط ضُعْف قِوَى اليسار بالمغرب. لكن، سيكون من الخطأ الفادح الاعتقاد أن نُقَط ضُعْف قِوَى اليسار بالمغرب تكمن فقط في «قِلَّة عدد الأعضاء»، وفي «القضايا التنظيمية».

وعليه، فَمُجْمَل أحزاب اليسار الأربعة (بالمغرب) مُنشغلة على الخصوص بقضايا «***تنظيمية***»، كُلّ حَسب رُؤَاه الخاصة. بينما القضايا الأساسية: السياسية، والنظرية، والاقتصادية، والفلسفية، والقانونية، والجماهيرية، والنضالية، والتكتيكية، والقمعية، والأمنية، والاستراتيجية، إلى آخره، تبقى نسبيًا غائبة، أو غير مُناقشة، أو غير مَدْرُوسَة بما فيه الكفاية. ولا يتناولها بعمق أي حِزْب من بين أحزاب اليسار الأربعة بالمغرب. وإذا كانت القضايا «***التنظيمية***» مطروحة فعلًا، وبحدّة، وبمناهج أخرى، إلّا أنها بعيدة عن أن تكون هي الوحيدة التي تحتاج قِوَى اليسار بالمغرب إلى اكتساب وضوح مُجَدِّد فيها، وإلى ابتكار أطروحات، وأشكال، وأساليب، تَتَّسِمُ بالإبداع، والثورية، والفعالية، والمُلَائَمَة للواقع السياسي الملموس للمجتمع.

بعض المسؤولين، وبعض المناضلين، في أحزاب قِوَى اليسار بالمغرب، يقنعُون بهدف صغير، ومتواضع، هو الحفاظ على حِزْبهم، وصِيَّانَتِهِ من التَشَرْذُم، في انتظار ظروف مُستقبلية مُبْهَمَة، يتمنّون أن تكون أحسن من ظروف اليوم. وهم لا يُدركون أن هذا «المَنْهَج الانتظاري» هو بالضّبط الذي سَوْفَ يُسَرِّع تَآكُل الحِزْب، وتفَاقُم ضُعْفه. وعلى عكس هذه الظُّنُون، فإن الجُرأة على الانتقال إلى ممارسة نضالية هجومية، والجرأة على خوض وتَقْوِيَة النضالات الجماهيرية، ورفع مستواها من مطالب فِئَوِيَة مَحدودة، إلى مُستوى مطالب وأهداف نضالية، وَشُمُولِيَة، وسياسية، وثورية، وجذرية، هو المنهج الذي سَيُقَوِّي أحزاب اليسار. وهو الذي سَيُسَاعِدُ على إحداث ***تغييرات كيفِيَة*** في أحزاب اليسار بالمغرب. وذلك على أصعدة متعدّدة ومتنَوْعة.

والشعب المغربي، لا يُعاني فقط من الاستغلال، والاضطهاد، والقمع، ولكنه يُعَانِي أيضًا من التَجْهِيل. ***والتَجْهِيل هو أكثر خُطورة من القمع***. وكلّما كان الشعب غارقا في جَهْل مُرَكَّب، فإن تفاعل قِوَى اليسار مع الشعب يَمِيل إلى أن يكون مُنْعَدِمًا، أو مُقَلَّصًا إلى

أدنى حدّ ممكن. والقِوَى اليمينية (مثل القِوَى الإسلامية الأُصُولِية) تستغلّ بالضّبط جهل الشعب لِلتَلَاعُبِ بِعُقُولِه. وتُوجد حُلول (مثل إقامة قَنَاة تِلِفِزْيُونِيَة تنويرية، تكون على شكل شَركة مُشتركة فيما بين قِوَى اليسار، وتَبُثُّ برامجها من خارج بلاد المغرب، عبر أَقْمَار اِصْطِنَاعِيَة مثل "نِيلْ سَاط" (NilSat)، و"هُوطْ بُورْدْ" (Hotbird)). ويمكن لهذه الحلول أن تُساعد على التَخْفِيف من حِدَّة تَجْهِيل الشعب. لكن قِوَى اليسار بالمغرب لَا تَجْرُأُ بعدُ على خوض مثل هذه التجربة المُبْدِعَة.

ولا تَهْتَمُّ أحزاب اليسار الأربعة بِالبُعْد المَغَارِبِي بالقدر الكافي. وهو خطأ استراتيجي. لأننا في شمال إفريقيا نُكَوِّنُ شعبًا واحداً. ولأن الاستعمار هو الذي فرّقنا بحدود مصطنعة. ولأن نجاح الثورة المُجتمعية في أي بلد من شمال إفريقيا مشروط بتظافر جهود القِوَى الثورية، وبتكامل نضالات الشعوب، في مجمل بلدان شمال إفريقيا. ولا يمكن لأي بلد في شمال إفريقيا مثل المغرب، أو الجزائر، أو تونس، أو غيرها، أن يتحرّر من التخلّف المُجتمعي الشّامل، إذا لم تتوحّد طاقات ومجهودات مُجمل شعوب شمال إفريقيا في فيديرالية موحّدة.

ولا تقوم قِوَى اليسار بما فيه الكفاية بنَقْد الحركات الإسلامية الأُصُولِية. بل بعض قِوَى اليسار لا تُدرك بعدُ أن كل الحركات الإسلامية هي، بلا استثناء، قِوَى رأسمالية، ويمينية، بل رجعية، ومؤهّلة لِلْعَمَالَة مع النظام السياسي القائم، ومع القِوَى الإمبريالية.

ولا تنتقد قِوَى اليسار بعض الحركات الأمازيغية التي تَغْرُقُ يومًا بعد آخر في الأطروحات الإِثْنِيَة (ethniques)[2]. ولا تنشغل بعض الحركات الأمازيغية سوى بخلق «الطَائِفَية» الأمازيغية بالمغرب، لكي تُصبح هذه «الطّائفَة الأمازيغية» مُعادية لكل فئات

---

[2] أنظر مقال رحمان النوضة: "نَقْد الحركات الأمازيغية". وهو مقال موجود على مدوّنة الكاتب (https://annakide.blogspot.com/2020/04/blog-post.html).

السُكَّان التي تعتبر نفسها غير أمازيغية. وتريد بعض الحركات الأمازيغية أن تُعيد إنتاج التجربة «الطائفية» لِلْأَكْرَاد في العراق وسوريا، بِدَعْم استراتيجي من طرف الإمبريالية الأمريكية، والصهيونية الإسرائيلية. وقد دخلت بعض الحركات الأمازيغية في سلوكيات يمينية، وأحيانًا عُنصرية. وتُعادي كل ما هو عربي، أو فلسطيني، أو يساري، أو ثوري. وتُهَاجِمُ بعض الحركات الأمازيغية قِوَى اليسار بِأَسَاليب عَدَائِيَة مَفْضُوحَة. وفي نفس الوقت، تُهَادِنُ هذه الحركات الأمازيغية النظام السياسي القائم، كما تُهادن القِوَى السياسية التي تُساند هذا النظام السياسي. بينما هدفنا نحن كَثَوْرِيِّين، ليس هو تحرير طَائِفَة ضِدَّ أُخْرَى، وليس هو تحرير «الأمازيغ»، أو تحرير «المغاربة»، أو تحرير «الفلسطينيين»، وإنما هو المساهمة الفعَّالة في تحرير كل الإنسانية. والغريب هو أن بعض الحركات الأمازيغية تُدافع بحماس مُفرط عن «هوية أمازيغية مِيتَافِيزِئِقِيَة»، وفي نفس الوقت، تَمْتَنِعُ هذه الحركات الأمازيغية عن الدفاع، على أرض الواقع، عن المصالح الملموسة، للجماهير الأمازيغية الملموسة. وأبرز مصالح الجماهير الأمازيغية، لا تتجلّى في كتابة أسماء الإدارات العُمومية بأحرف "تِيفِينَاغْ" (مثلما تظنّ بعض الحركات الأمازيغية)، وإنما تتجلّى هذه المصالح في: فكّ العُزْلَة، وبناء الطرق، وتوفير المياه، والشغل، والمدرسة، والمستوصف، وتسهيل تسويق المنتوجات الفلاحية، والعَدْل، والحرية، والكرامة، إلى آخره.

وعليه، فإن القِوَى التي يُحتمل أن تَجُرَّ المغرب إلى حرب أهلية، لَا تَكْمُنُ فقط في الحركات الإسلامية الأُصُولِية، والتي لا يختلف مشروعها المُجتمعي عن مشروع "دَاعِشْ" المُجرمة، وإنما تَكْمُنُ أيضًا في بعض الحركات الأمازيغية اليمينية. ولو أن هذه الحركات الأمازيغية لَا تعي هي نفسها الأخطار الاستراتيجية التي يمكن أن تسقط فيها.

ومع تَعَدُّد حُظُوظ وُصُول قِوَى سياسية يمينية، أو رجعية، أو عنصرية، إلى السّلطة السياسية، في عدد متزايد من البلدان الغربية المتقدمة أو القوية؛ وَمَعَ وُلُوج أشخاص جُهَّال وَمُتَطَرِّفِين، مثل دُونَالْدْ اتْرَامْب (Donald Trump) في أمريكا، وَخَيرْ بُولْسُونَارُو (Jair Bolsonaro) في البرازيل، إلى رئاسة هذه البلدان، فقد تكاثرت أخطار حروب بالوكالة، أو حتى أخطار اندلاع حرب عالمية ثالثة مُدمّرة، تُهدد كثيرا من شعوب "بلدان العالم الثالث" بالخراب، والدَمَار، والموت. والدولة المغربية مُنْخَرطة، دون موافقة الشعب المغربي، في "تَحَالُفات استراتيجية" مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية المُغامرة والعدوانية، ومع الكيّان الصهيوني الاستعماري والعنصري، ومع الدولة الفرنسية الإمبريالية، ومع الحلف العسكري لِشَمَال المُحيط الأَطْلَنتِي (OTAN, NATO)، ولو أن شعب المغرب لم يسبق له أبدًا أن وافق على الانخراط في أيّ واحد من هذه "التَحَالُفات الاستراتيجية".

والأحزاب التي تحمل في اسمها صفة «الاشتراكي»، مثل «الاتحاد الاشتراكي»، و«حِزْب التقدم والاشتراكية»، طَلَّقَت "الماركسية" مُنذ عُقُود. بل غَدَت تُعادي كل ما هو «تقدّمي»، أو «نضالي»، أو «ثوري»، أو «اشتراكي»، أو «شيوعي». ولم تَحْتَجْ هذه الأحزاب، في ذلك الطَّلَاق، لَا إلى عقد مؤتمر، ولَا إلى اتِّخَاذ قرارات رسمية. وإنما تحوّلت بشكل بَطِيئ إلى أحزاب «يَمِينِيَة».

أما الأحزاب الأخرى، التي تُدعّم النظام السياسي القائم، وتُؤَثِّثُ المشهد السياسي الرّسمي، فإنها خاضعة، ومُدَجَّنَة، ولا تهتم سوى بخدمة النظام السياسي القائم. ولا تنشغل سوى بِتَحْصِيل امتيازات مادية مقابل تلك الخَدمات. ولا تعتني سوى بِتَلْبِيَة المصالح الخصوصية لِقِيَّادِيِّيها. وهذه الأحزاب ليست فقط مُحافظة، بل رجعية، ومؤهّلة لكل الخِيانات المُحتملة.

وبمثل هذه الكلمات النَقْدية، يكون من المتوقّع أن الكثير من القِوَى السياسية بالمغرب سَتَرُدُّ عَلَيَّ بِفَيْض من السَبِّ أو الإهانة.

وهـو أمـر معتـاد في إطـار الصـراع الطبقي. ومن الممكن أن تُهْـزَمَ الحقيـقة مُؤَقَّتًا، ولكن الحقيـقة هي التي تنتصر على المدى الطويل.
رحمان النوضة (3 غشت 2019).

الـتعليـقـات على الـفَـيـسْـبَـوك :

عـدد الإعجابـات: 155. عـدد التعليـقات: 44. وعـدد المُشاركات: 88.

Ismail Berak ويبقى السؤال مطروحا....ما العمل؟

Abdelkader Ziani آسفي على خليط من قبائل عبيد لم تصل بعد إلى مستوى شعب!

Abdellatif Zrikem ولا يهمـك. ذاك رايـك ويسـتحق الاهتمـام والمناقشة..

Hassan Oulhaj إنتقد وصوب كيفما شئت الرفيق العزيز فما أحوجنا للنَقْد الجارح فأنت بتلهايم اليسار المغربي. إذا كان إعوجاج سياسي أو تنظيمي فيجب البوح بـه. وإذا أمكن إقـتراح البـدائل هنـاك عديـد من المناضلين لا يصلون إلى مدوناتك livres chauds فما المانع الى طرحها للقـراء على شـكل الـورقي تحيـاتي وإذا تطـور النـقاش عـبر التعليـقات سنساهم في النقاش.

Ali Boutouala مقال جيد وجدير بالقراءة. بالنسبة للمنطقة المغاربية سبق لي أن أعددت ارضية منذ سنة حول الحاجة لجبهة مغاربية للقِوَى الديوقراطية والتقدمية كاطار سياسي مغاربي سلمت في إطار التحضير لندوة مغاربية بالمغرب، لكن الظروف لم تسمح بعقدها حتى الآن.

Said Rahim : المنطقة المغاربية تتضمن نُقَطة أساسية وبارزة لابد من إيجاد حل لها في إطار النقاش الديمقراطي والثوري حتى، ويتعلق الأمر بإشكالية الصحراء وهي من نُـقَطتين؛ ١ ـ لابد من دعوة اليسار إلى حل

التصـور الانـفصالي لجبهـة البوليسـاريو والتحاقهـا بالمـد اليسـاري الديمقراطي المغاربي وتلاؤمها مع مقترح الحكم الذاتي. ٢ـ الحكم الذاتي في الصحراء لا يمكن أن يكون عمليا وفعليا على أرض الواقع إلا بوجود دولة مركزية ديمقراطية يضمن دستورها حقوق كل الإثنيات على صعيد المغـرب أولا ونـفس الأمـر بالنسـبة للقِـوَى الدبمقراطيـة والتـقدمية المغاربية.

Rafour Ahalli شكرًا جزيلا لك السي رحمان. اتـقاسم معـك وجهـة نظر هذه.

Sidi Ali Maelainin عجبا حين لا نعتبر الحِزْب اليساري يساريا وكل من إنشق منه يساريا. والمؤلم والأمر ان اسباب الانشقاق ليست بسبب مواقف حول اليسار بل تنظيمية صرفة. لذلك من يعتبر حِزْبه الاصلي خارج معادلة اليسار فانه ببساطة مسكون بعقدة الاب.

Ahmed Tsioussa في صلب هذه التدوينة تقوم سؤال الفعل و الإنجاز. سؤال الانتـقال الى الفعل الجماهيري الميداني لقيادة التغيير المنشود. سبق لي في لقاء للقادة الثلاثة للفيدرالية ان طرحت هذا السؤال ..الجواب الوحيد كان هو: الامر يتعلق بالقدرة، القدرة على الإنجاز. ولحد الآن لم افهم هذه القدرة ولا عناصرها ولا معيارها.

Med M'Barki وجهة نظر محترمة لمناضل خبر محن اليسار الإنسانية، السياسية والتنظيمية. يجب أن يتسع صدر قِوَى اليسار للنَـقْد الجاد من خلال مبدأ "وحدة ـ نَـقْد ـ وحدة"، والتشبع القوي بثقافة الاختلاف ونسبية الحقائق. كل المودة الرفيق عبد الرحمان.

Abdeljabar Ettabi الابتعاد عن القضايا النظرية، سياسية او اقتصادية، خطره يكمن في خلق مناضلين مطلبيين، اقرب الى النقابة من الحِزْب، ناهيك عن التباين الذي قد يحصل من قضايا كان يبدو الموقف منها عند اليسار شبه متَقَارُب.

Abdelouahed El Ghazi الغائب الاكبر في صيرورة الاندماج والتَوْحِيد هي المعارك الملموسة حول قضايا محددة تكون فرصة لامتحان الأداة التنظيمية قيد التبلور وتحقق الانغراس وسط الجماهير في افق تحويلها إلى قوة اجتماعية تساهم في تعديل موازين القِوَى. لغاية الان تكتفي احزاب اليسار الأربعة بالبيانات والتصريحات والعمل البرلماني، في حين أن المطلوب معارك على شكل وقفات ومسيرات واضرابات حول الصحة، التعليم، والشغل، وتحرير المِلْك العُمومي، وغيره كثير.

Hassan Oulhaj من قال لك ان الأحزاب الأربعة تهتم بالعمل البرلماني والبيانات والتصريحات.

Abdelouahed El Ghazi (يردّ على حسن أولحاج): اعرف جيدا ان النَهْج الديمقراطي ليس كذلك. لانه قاطع الانتخابات. اعطيني مثالا واحدا عن معركة ميدانية جاءت بمبادرة من احد الاحزاب الأربعة.

Hassan Oulhaj لا تحور النقاش خارج ماقلته في تدوينتك. تحياتي.

Abdelouahed El Ghazi (يردّ على حسن أولحاج): غياب الجواب جواب. لنترك النقاش والتعليقات حول المنشور الاصلي لصاحبه. تحياتي ومودتي.

Hassan Oulhaj اليساري يدعو للعمل الميداني الوحدوي، عبر العمل الجبهوي، أو التَنْسِيقات، سميها ماشئت، وليس التميز بالإعلان بشكل منفصل عن باقي قِوَى اليسار. أحنا قلائل، مافينا مايتفرق. أي تجزيء المجزيء.

Mohamed Hamdi ما يؤسفنا هو بناء يسار جديد، على قاعدة ونخبة فاسدتين. من يتواطأ مع الفساد والفاسدين، لا علاقة له باليسار. وهذه النماذج التي تدعي النضال بصفوف اليسار، موجودة بكثرة داخله مع الأسف.

Said Rahim هناك نقاط مفصلية في تديونتك، الرفيق عبد الرحمن، وتحتاج بالفعل إلى نقاش من أجل ترميم التصدعات التي تحول دون

العمل اليساري المشترك. كذلك هناك نُـقَطة رئيسـية بخصـوص المسـألة المغاربية، على رأسها قضية الصحراء. لابد من وضعها على مائدة الجـدل السياسي اليساري. وفي اعتـقادي أن بقـاء البوليسـاريو على مـا هي عليـه يساهم في تَقْوِيَة الرجعية وأنظمـة الاسـتبداد في المنطقـة. وهي لا تختلـف عن الحركات العنصرية والشوفينية والتبعية. ولذلك فإن حلها وانصـهارها في المـد اليسـاري التـقدمي الـديمقراطي والثـوري، أيضـا من شـأنه انـتزاع ورقـة من أهم الأوراق الـتي تستـغلها الرجعيـة في شـمال غـرب إفريـقيا، وبؤرة مؤجلة لرهانات الإمبريالية، فيما يتعلق بتجـارة التسـلح الـتي تـؤجج التوترات الإقليمية في العالم.

Hmad Arifi في نـواحي شـرق المغـرب لا وجـود للعمـل ـ اذن لا وجـود للاستغلال ـ اذن لا كلام عن ماركس ـ اذا كانت هذه هي الماركسية..

Nahal Al Mokhtar مقال جيد يستحق المتابعة.

Miloudi Wadih Merci, cher Abderrahman pour avoir soulevé -et dans un lien dialectique- la question pratique de la lutte unie de la gauche marocaine et de la nécessité stratégique de la dimension maghrébine.

Hossain Azougagh انت كيساري من حقك ان تعـبر عن وجهـة نظـرك دون اخذ اذن من احد.

Abdelouahab Ak-hiri مقـال يعـبر عن وجهـة نظـر مناضـل يسـاري يستحق الاحترام.

محمد أجرى كل ماتطرقت له أيها العزيز، عين الصواب. مودتي.

Brahim Ryani برنامج قِـوَى نـداء الحريـة والتغيـير بالسـودان نمـوذجي، وينبغى التمعن فيه.

Land Guelmima Comprendre la diversité culturelle et sociologique du pays et en faire une action mobilisatrice pour que le changement aboutisse n 'est pas une mince opération. Qui a sillonné ce pays du nord au sud, de l' est ā l 'ouest, pour affronter le vécu des gens, lā où ils sont?? la conjoncture actuelle marquée par la colère et la méfiance vis ā vis des partis et du politique nous

interpelle tous, pour que chaque pas lancé envers le citoyen doit être calculé. Pourquoi Zefzafi a pu mobiliser les gens ? la réponse permet ā la gauche plurielle de trouver les outils pour une mobilisation de masse, via un front de gauche ā la Mélenchon.

العياشي الرياحي تحياتي الرفيق عبد الرحمن. ما احوجنا الى تقييماتك وتقويماتك وانتقاداتك الجادة والبناءة. اتذكر تلك الكتابات الرصينة والجادة التي كانت جريدة "الطريق" تنشرها لك، وانت في السجن، على حلقات. والتي كنا ننتظرها بشغف وحرقة. والتي أبان واقعنا الان عن صدقها، طبعا بالتحليل العلمي الرصين، كَمقال "سقطت البيروقراطية التحريفية فلتحيا الاشتراكية"، ومقال "تحديد الطبقات في المغرب"، وغيرها...

Elayar Mhamed The first task of the Marxists is to work out correct ideas, policies, programme and perspectives. The second task, even more complicated and difficult than the first, is to find the way to link up the scientific programme of Marxism with the necessarily unfinished, confused and contradictory movement of the masses. If we fail to establish this link, we become a sect, neither more nor less. { الترجمة: المُهِمّة الأولى للماركسيين هي صياغة الأفكار والسياسات والبرامج والمنظورات الصحيحة. المُهِمّة الثانية، الأكثر تعقيداً وصعوبة من الأولى، هي إيجاد الطريق لربط البرنامج العلمي للماركسية بالحركة غير المكتملة، والمربكة، والمتناقضة للجماهير. إذا فشلنا في إنشاء هذا الارتباط، نصبح طائفة لا أكثر ولا أقل.}

Mohammed Teggouri Les longs commentaires sont dégoûtants ..il faut être circoncis et bref. ...tout ce qui est dit pourrait être fait en une dizaine de lignes...

Mohamed Abou Younes عندما تدافع أمريكا عن اليسار في السودان مثلا، يعني أن اليسار في الوطن العربي يسار أمريكي.

Abderrahman Nouda لَا أيها السيد محمد أبو يونس. لقد فضحتَ أنك، إمّا بوليسي، وإما إسلامي أصولي معادي لليسار. فعندما تتكلم

بعض الأجهزة التابعة لأمريكا عن اليسار في السودان، هذا لَا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية تُدافع عن اليسار في السودان.

Mohamed Abou Younes كيف لأمريكا الليبرالية تدافع عن اليسار العربي، والإمارات العربية المتحدة والسعودية تمول الحركات اليسارية؟

Abderrahman Nouda أيها السيد محمد أبو يونس، حينما تتهم أنت الحركات اليسارية بكونها مموّلة من طرف الامارات العربية والسعودية، فإنك تفضح أنك كَذَّاب، ولَا تعرف ما تقول، وأنك تحمل عداءًا مُسبقًا لقِوَى اليسار. فإما أنك بوليسي، وإما أنك إسلامي أصولي "داعشي". وكلامك عديم القيمة.

Rachid Bahmou مجموعة من كتابات عبد الرحمان النودة المنشورة في جريدة "الطريق"، وربما حتى في جريدة "المسار"، لازال تأثيرها على الفكر التقدمي بشكل عام، بل جزء منها لازال يحافظ على راهنيته...

Mensour Abderrazak Elasser تحية نضالية للرفيق والمناضل الكبير عبد الرحمان النوضة. أتقاسم معك الرأي في كل ما يتعلق بالحركات والتوجهات اليمينية الرجعية والمتطرفة التي تشكل امتدادا لفكر ليبرالي رأسمالي متوحش. تنظيمات موالية بشكل أو بآخر لدوائر الإمبريالية العالمية. ولكن تحليلك هذا يبقى وجهة نظر قد تحتمل الصواب كما قد تحتمل الخطأ، لأن وضع كل أطياف الحركة الأمازيغية في سلة واحدة، وأيضا وضع الحركات الإسلامية في سلة واحدة، هو أمر مجانب للصواب، وفيه تحامل كبير على هذه الحركات التي تحمل في طياتها مجموعة من المناضلين الوطنيين والجديريين. كما أن القيام بتجميل صورة الأحزاب التي تدعي اليسارية، وهي بعيدة كل البعد عن الفلسفة اليسارية، هو عمل أيضا مجانب للصواب. لأن هذه الأحزاب تمثل يسارا ملكيا مخزنيا، باستثناء النَهْج. أحزاب تحريفية تعبر عن تطلعات برجوازية مدينة صغيرة متَحَالُفة مع الكومبرادور. أحزاب خانت حركة 20 فبراير، كما خانتها الحركات اليمينية الإسلامية والامازيغية. إننا

بحاجة إلى جبهة وطنية عريضة لكل الوطنيين والثوار والأحرار بالبلد، بغض النظر عن إنتماءهم الإيديولوجي، للوقوف بحزم أمام نظام أبوي، رعوي، قروسطي معصرن. نظام باتريمونيالي، مازالت تهيمن عليه ثقافة الراعي والرعية. تحياتي.

Abderrahman Nouda تحية الاحترام والتقدير للمناضل عبد الرزاق العاصر. 1) أنا لم أكتب أن «كل أطياف الحركة الأمازيغية» مخطئة، ولكنني كتبت «بعض» الحركات الأمازيغية. وقد سبق لي شخصيا أن تصادمتُ مع بعض الأعضاء، أو الأنصار، في بعض الحركات الأمازيغية، يُمارسون حقداً، وكراهية، وعداء، مُتحمِّسًا، ضد كل ما هو عربي، أو فلسطيني، أو يساري، أو ثوري. ووجود مناضلين مخلصين، وصادقين، ومُضَحِّين، داخل الحركات الأمازيغية، لا يُبرّر الامتناع عن نَقْد الصنف الأول المذكور من «الأمازيغيين» المُخطئين، أو المُنحرفين. 2) أنا لم أقل أن كل الحركات الإسلامية مُتَطَابِقَة، وإنما قلتُ أن مناهجها الأُصُولِية في التفكير، تقودها إلى أن تكون يمينية، ورجعية، ورأسمالية، ومعادية لليسار، ومُعَادِيَة حتى لِمَصالح الشعب الكادح. 3) أنا لم أقم بِـ «تجميل صورة الأحزاب التي تدعي اليسارية» مثلما كتبتَ. على عكس ذلك، انتقدتُ مجمل الأحزاب اليسارية. الفرق بيني وبينك هو أنك أنتَ تعتبر مجمل أحزاب اليسار (باستثناء النَهْج) «مخزنية»، و«تحريفية»، و«متَحَالِفة مع الكومبرادور»، و«أنها خانت حركة 20 فبراير». وفي رأيي، هذه الاتهامات مبالغ فيها، أو خاطئة. وأنت لم تأتِ وَلَوْ بحجّة واحدة تُثْبِتْ اتهاماتك هته. أنت مناضل أمازيغي مُتَمَيِّز، وأنا أطلب منك أن تفكّر في أسباب كراهيتك أو احتقارك لقِوَى اليسار. وأدعوك إلى التقرّب من مناضلي اليسار، وخوض النضال المشترك معهم، قبل أن تُصْدِرَ الأحكام ضدّهم. يوجد فرق كيفي بين من ينتقد قِوَى اليسار ومن يُعَادِيهَا. أنا مثلًا أنتقد قِوَى اليسار، وغير راض عن سياساتها. لكنني مستعد للتضحية دِفَاعًا عن اليسار، وعن القيم اليسارية الثورية. وأنا

أحترم، وأُقَدِّرُ، أحزاب اليسار ومناضليها. وأعتبر مناضلي أحزاب اليسار، مخلصين، وصادقين، لكنني أعتبرهم مُقَصِّرِين في بعض الميادين النضالية. وهذا التقصير ليس عَيْبًا شخصيا، وإنما هو ظواهر سياسية، تستوجب التحليل، والنقاش الموضوعي، والتقويم، والتَنْوير. وكيف يمكنك أن تدعو إلى تكوين «جبهة وطنية عريضة»، إذا كُنْتَ تعتبر «مجمل اليسار (باستثناء حِزْب النَهْج) مَخْزَنِيِّين»؟ مع تحيات التقدير والاحترام. رحمان النوضة.

Amine Jimad مقال رائع و عميق ...

Mounir Zalim لاشك انك تعرف جيدا قولة كرامشي المشهورة، والتي هي التالية: حينما يموت القديم، ولم يولد الجديد ،تبقى أعراض مرضية كثيرة. > لقد دخل العالم في مفترق طرق تاريخي يصعب الخروج منه بسهولة وبسلام. ليس ثمة مُنَجِّم في العالم يستطيع التكهن بمستقبل ما. فما قلته عن التنويعات السياسية بالمغرب لا يكاد يختلف عن مختلف بقاع العالم. صعود الخطاب الهوياتي بشكل مثير للتقزز، والعنصرية، وانتصار احزاب الفاشية، والسلفيات الدينية كأحسن متراس للأنظمة الاستبدادية في المنطقة، على غرار اليمين المتطرف بأوروبا. الصورة قاتمة، لكن المستقبل سيظل اشتراكيا.

Bouchaib Lamghari اظن ان وحدة اليسار التي اشرت اليها، لا تجيب على رهانات "الاحزاب" الاربعة. تحياتي الاستاذ عبد الرحمان.

Said Behammani كل التقدير على طرح وجهة نظرك بجرأة وثقة.

Med Mastane شيء من الصواب، لكن المشكل الكبير هو: من هو هذا الشخص الكريزمي الذي يقدر على جمع شتات اليسار على كلمة واحدة.

Aziz Taimour مقال بعنوان "أين نحن؟ وإلى أين ذاهبون؟" يبدي فيه المناضل عبد الرحمان نودا، رؤيته المحددة حول أسباب الأزمة والمظاهر التي يمر بها المجتمع المغربي، البالغة الحرج، وسبل تجاوزها. من خلال التشخيص للوضع السياسي ـ اليساري والاقتصادي الراهن، والعوامل

التي ساهمت في بلورة هذا الوضع القاتم، ناتجة عن ترهل اليسار، بكل أطيافه، في بنيته، والعجز في انتاج ما هو جديد، في الرؤى والمواقف، على مختلف الأصعدة. من جهة، وآليات السوق التي أفرغت الديموقراطية من محتواها الاجتماعي-السياسي ((حريات، حقوق، وعيش ....)). من جهة أخرى، كما تقترن بمسؤولية سياسات أنظمة الحكم بصفة عامة، وسياسة الاصلاح الاقتصادي، في شمال افريقيا، والشرق الأوسط، بصفة خاصة.

Ahmed Gaaoudi فعلا تحليل يجيب على إشكالات اليسار المغربي، والمهام المطروحة عليها، لاختراق الصف الجماهيري، وتحقيق الأهداف المنشودة، تجاوز اليسار الوضع التنظيمي إلى الهجوم في الممارسة وتأطير النضالات الفئوية في أهداف ثورية كفيلة بإخراج اليسار من هذا التذبذب..

الفصل 2 :
نَـقْد تَـقَارُب "حِزْب النَهْج" مِنْ "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان"

في أعلى الصورة، عبد السلام ياسين، زعيم حِزْب "جماعة العدل والإحسان"، وهو مُحاطٌ بأنصاره. وفي أسفل الصّورة، من اليمين إلى اليسار: عبد السلام ياسين، ثم محمد العَبّادِي الذي خَلَف عبد السلام ياسين (بعد وفاته) في زعامة "حِزْب العدل والإحْسَان". ثم صورة عبد الله الحريف، الكاتب العام السّابق "لحزْب النَهْج".

تـقديم: سبـق للكـاتب رَحْمَـان النوضـة أن نشـر، على صـفحته الشخصية على "الفايسـبوك"، في 3 غشـت 2019، مقـالًا أوّليًّا تحت

عنـوان: «أين نحن؟ وإلى أين ذاهبـون؟». وانتـقد النوضـة في هـذا المقـال الوَضْـع العَـامّ، وَانْتـقَدَ بعض نُـقَط ضُعْـف قِـوَى اليسـار بـالمغرب. ومن ضِـمْنِهَا ضُعْـف نَـقْد اليسـار بـالمغرب للحركـات الإسلامية، وللحركـات الأمازيغيـة. ثم رَدَّ عليـه المناضـل عبـد اللـه الحريـف (وهـو كـاتب عـام سـابق "لحِـزْب النَهْج")، في 4 غشـت 2019، على صفحته على "الفايسبوك"، بمقال تحت عنوان: «نقاش مع الرفيـق النوضـة». وطـرح فيـه المناضـل عبـد اللـه الحريـف أن انتـقادات النوضـة لا تنطبـق على "حِـزْب النَهْج". ثم أجابـه رحمـان النوضـة بمقـال ثـان، في يـوم 9 غشـت 2019. وكـان عنوانـه: "نَـقْد تَقَارُب حِـزْب النَهْج من حِـزْب العَـدْل وَالإِحْسَـان". وَأَوْضَـحَ النوضـة في هذا المقال أهم الانتـقادات التي كان على قِوَى اليسـار بـالمغرب أن تُوَجِّهَهَا إلى "الحركات الإسلامية". والغايـة من هـذا الحـوار، ليس هو التنافس السياسي فيمـا بين المتحـاورين، أو تسـجيل نُـقَط ضـد أي طـرف كـان، وإنمـا الهـدف هـو تبـادل النَـقْد البنـاء، في جـوّ من الاحـترام والتـقدير المتبـادلين، وتـقليص سُـوء التَـفَاهُم، وتـقريب قِوَى اليسار من بعضها البعض. وفيما يلي الجـزء من المقـال الثـاني الـذي ينتـقد فيـه النوضـة تَـقَارُبَ "حِـزْب النَهْج" من "حِـزْب جماعـة العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي الأُصُولِي :

1) طـرحتُ انتـقادات موجّهـة لقِـوَى اليسـار، بمـا فيهـا "حِـزْب النَهْج"، في مقالي المُعَنْوَن بِـ «أين نحن؟ وإلى أين نسير؟». وأجـاب المناضـل المحـترم عبـد اللـه الحريـف أنـني لا أعـرف تـفاصيل أطروحـات وأنشـطة "حِـزْب النَهْج". وأتفـق مـع الرفيـق عبـد اللـه الحريـف حـول ملاحظتـه المُتـعلِّقة بإصـدار مواقـف حـول أحـزاب اليسـار بـالمغرب. وأعـترف شخصـيًّا أنـني لا أعـرف جيِّدًا الحيـاة

السياسية الداخلية لأحزاب اليسار، كما لا أعرف بعض أنشطتها، بما فيها أنشطة "حِزْب النَهْج". وبالتالي، فمن المُمكن أن تكون بعض أحكامي حول أحزاب اليسار ناقصة، أو خاطئة.

2) أنا كمناضل ***أحترمُ وأُدَعِّمُ كلّ قِوَى اليسار*** بالمغرب. وأحاول أن أكون عَقْلَانِيًّا، فَلَا أثق كثيرا في الخطابات السياسية، ***ولا أتعامل مع ما تقوله الأحزاب عن نفسها كحقائق مُؤَكَّدَة.*** وما يهمني أكثر من الخطابات، هو ما أراه في الميدان السياسي كَمُمارسة مَلْمُوسَة. يمكن أن تكون خطابات "حِزْب النَهْج" ونواياه ممتازة، لكن ما دامت هذه النوايا الثورية لم تتحول بعدُ إلى ممارسة، أو إلى واقع ملموس في الساحة السياسة، فإنها قد تبقى، بالنسبة لي، كأنها مجرّد خطاب سياسي. وتنطبق هذه الملاحظة على أحزاب اليسار الأخرى.

3) أنا بكل صراحة حائر من نفسي. لأنه إذا لم أنتقد أحزاب اليسار، فإنها قد تظن أنها على أحسن ما يُرام. وإذا انتقدتُها، يمكن أن تتّهمني بعض قِوَى اليسار بالقيام بعمل عدائي، أو تخريبي. كما يمكن أن يلجأ بعض خصوم أو أعداء اليسار، إلى استعمال هذه الانتقادات كسلاح ضد اليسار. لكنني أُغَلِّبُ، مُكْرَهًا، واجب النَقْد الرِفَاقِي البَنَّاء على الامتناع عن نَقْد أحزاب اليسار (رغم احتمال إمكانية لجوء بعض الخُصوم إلى استغلال هذا النَقْد لِضَرْب قِوَى اليسار).

4) طرحتُ في مقال «أين نحن؟ وإلى أين نسير؟»، أن ***مُجمل الحركات الإسلامية يمينية، ورأسمالية، ومُؤَهَّلَة للتعامل مع النظام السياسي القائم، ومع الإمبريالية.*** وأجاب المناضل المحترم عبد الله الحريف أن حُكْمِي هذا عام، وغير سليم. وأتفق

مع الحريف على أن حُكمي هذا "يَظْهَر" إطْلَاقِيًا، وغير مُتلائم مع واقع هذه الحركات الإسلامية في الميدان الملموس. لكن هذا "المظهر" لا يُلغي، في رأيي المتواضع، الحقائق النَقْدية التالية (المُوَجَّهَة للأحزاب "الإسلامية"):

4.1ـ قدّم عبد الله الحريف «المُعارضة» التي تقوم بها "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي الأُصُولِي ضدّ النظام السياسي القائم كَحُجَّة تُبَرِّر «التَقَارُب» مِن، أو «التَعَاوُن» مَع، هذا الحِزْب الإسلامي. وهذا التعليل غير صحيح. لأنه يمكن لبعض الحركات الإسلامية (مثل "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان") أن «تُعَارِضَ» اليوم النظام السياسي القائم حاليا بالمغرب. لكن معارضة "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" للنظام السياسي بالمغرب، لا تعني بالضّرورة أن "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" هو تنظيم «تقدّمي»، أو «ثوري». ولا تُثْبِتُ «معارضةُ» "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" للنظام السياسي صحّةَ الدَّعْوَةِ إلى تَعَاوُن قِوَى اليسار معه، أو التَحَالُف معه. لماذا؟

أوّلًا، لأن ما يهمّنا، ليس هو فقط موقف «مُعارضة» "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" للنظام السياسي القائم بالمغرب، ولكن ما يهمّنا أكثر، هو معرفة المُنْطَلَقَات التي يَنْطَلِقُ منها "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" لِـ «مُعارضة» هذا النظام. فإذا كانت منطلقات "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" (في معارضة النظام السياسي) تَنْطَلِقُ من مشروعه المُتَجَلِّي في «بناء دولة الخلافة الإسلامية الأُصُولية»، وتنطلق من رغبته في الرُّجُوع بالمجتمع المغربي إلى طُقُوس مرحلة ظُهُور الإسلام (في القرن السابع الميلادي، في الجزيرة العربية)، فإن موقف "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" سيكون، في هذه الحالة، موقفًا رِجعيًّا، وليس «تقدُّمِيًّا». وسيكون النظام السياسي القائم حاليا في

المغرب أحسن، وأفضل بكثير، من «نظام خلافة إسلامية» دَاعِشِيَة، ومُوغِلَة في الرِّجعية. وعليه، فإن دعوة "حِزْب النَهْج" إلى «التَـعَاوُن» أو «التَحَالُف» مع "حِـزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي الأُصُولِي في «جبهة معارضة للمَخْزَن» ستكون دَعْوَة مَلْغُومَة، ومحكوم عليها بالفشل.

وقال عبد الله الحريف أن "حِـزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي الأُصُولِي «يُعَارِضُ» النظام السياسي المَخْزَنِي القائم. واسْتَنْتَجَ الحريف من تلك «المُعَارَضَة» أن "حِـزْب العَدْل وَالإِحْسَان" هو حَلِيف مَوْضُوعِيّ لِقِوَى اليسار. وطَبَّقَ الحريف هنا، سواء بشكل وَاعٍ أم غير وَاعٍ، القاعدة المشهورة التي تقول: «عَدُوُّ عَدُوِّي، هو صديقِي». وقد تَصِحُّ هذه القاعدة في ظروف خاصّة، لكنها ليست سديدة بشكل مُطلق، في كلّ مكان وزمان. وكمثال على ذلك، حينما طَبّقت المملكة العربية السعودية والإمارات هذه القاعدة في مجال تناقضها مع الجمهورية الإسلامية في إيران، منذ قُرابة سنة 2017، فإنها وصلت إلى كارثة. حيث قالت السعودية والإمارات: «عَدُوِّي هو إيران، وإسرائيل تعادِي إيران، إذن إسرائيل هي صديقة لِي». والنتيجة هي إمكانية تلاعب إسرائيل بالسعودية، وبالإمارات، بهدف إشعال حِزْب مُدَمِّرَة، سيكون وقودها، ليس فقط هو إيران، وإنما أيضا السعودية والإمارات. وتصبح السعودية والإمارات مُنفِّذَتَيْن لِمُنَاوَرات إسرائيل. ولا تنتبه السعودية والإمارات إلى كونها تخلق عَدَاوَة دائمة مع جَارٍ أبديّ هو إيران. والمستفيد الوحيد هو إسرائيل. بينما الكيان الصهيوني هو أخطر على السعودية والإمارات. وعليه، فَنَتِيجة تلك القاعدة الخاطئة هي

خلق تناقض عدائي، وتخريب استراتيجي، سَيَشْمَل بالضرورة السعودية، والإمارات، وما جاورهما.

وثانيًا، ما دام "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" لا يَقْبَل مبدأ «الفصل بين الدين والدولة»، ولا يلتزم بِـ «الفصل بين الدين والسياسة»، فموقفه هذا يُثْبِتُ أن المشروع السياسي الخَفِي، الذي يحمله "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان"، هو إخضاع الدولة، والمجتمع، «للشريعة الإسلامية» المُتخلّفة. وهذه «الشريعة الإسلامية» المُتخلِّفة، هي الجوهر المُشترك لدى كل الحركات الإسلامية الأُصُولِية، بما فيها «طَالِبَانْ» في أفغانستان، و«الإخوان المسلمين» في مصر، و«القَاعِدَة» و«دَاعِشْ» في الشرق الأوسط، و«بُوكُو حَرَامْ» في شمال نيجيريا، و«الشباب» في الصُّومَال، و«الجبهة الإسلامية للإنقاذ» في الجزائر، و«جبهة النُّصْرَة» في سُوريا، إلى آخره. وَمِيزَة مُجمل الحركات الإسلامية الأُصُولِية، أو "الوَهَّابِيَة"، أو "الدَّاعِشِيَّة"، أنها لا تعمل سوى بالتَكْفِير، وبالقَهْر، وبالاستبداد، وبإلغاء العَقْل، وبالقتل، وبالتخريب. وخطأ كلّ "الحركات الإسلامية" الأُصُولِية هو أنها، بَدَلًا من أن تَضَعَ الدِّينَ في خِدمة الإنسان، فإنها تُسَخِّرُ الإنسانَ لِخِدْمَة تقاليد دينية عَمْيَاء، ومتخلِّفة، وغير عَقْلَانِيَة. ويمكن أن نجد ما يُؤكّد هذه الفكرة، في التطورات التاريخية الكَارِثِيَة التي تجري حاليا، أمام أنظارنا جميعًا، في بلدان مُسلمة عِدَّة، مثل: سوريا، والعراق، وأفغانستان، وباكستان، ومصر، والسودان، والصومال، وقطر، والسعودية، واليمن، وتونس، وليبيا، والجزائر، وشمال نيجيريا، وشمال مَالِي، وفي الكثير من البلدان الأخرى المُسلمة. والموقف السّليم لدى قِوَى اليسار، ليس هو مُجَامَلَة "الحركات الإسلامية"، وإنما هو نَقْد فكرها، ونَقْد مشروعها

السياسي، ورفض أيّ تنسيق أو تَحَالُف، أو تَـعَاوُن، مع كل "حركة إسلامية" أصولية لا تلتزم بِـمبادئ: «الدِّيموقراطية»، و«حقوق الإنسان»، و«فصل الدِّين عن الدولة»، و«فصل الدِّين عن السياسية»، و«حُرّية العبادة»، و«حُرّية عدم العبادة»، و«عدم الاستقواء بدول أجنبية».

وثالثًا، لأن منطق "حِـزْب العَـدْل وَالإِحْسَـان"، ومناهجه في التفكير، مبنية على أساس أيديولوجية دينية محافظة، ومُقَدَّسَة، ومُسْتَلَبَة (aliéné). وهذه المناهج في التفكير، ستقود "حِزْب العَـدْل وَالإِحْسَـان"، بالضّـرورة، إن آجلًا أم عـاجلًا، وخاصة في ظـروف تاريخية حَرِجَـة، إلى ممارسة مواقف مُوغِلَـة في اليَمِينِيَـة، وفي المُحافظة، وفي الرأسمالية المتوحّشة، وحتى في الرجعية. وقد يكفي التذكير هنا، بمثال واحد مُعَبِّر، هو قضية «مُدَوَّنَـة الأحوال الشخصية» بالمغرب. إذ أن مُجمل الحركات الإسلامية كانت، وما زالت، معارضة لإنصاف المرأة، ورافضة لِتسْوِيَة حقوق الأنثى بحقوق المُذَكَّر.

4.2 ـ حينما تكون "الحركات الإسلامية" الأُصُولِية ضَعِيفة، أو في بداية نُمُوِّهَا، فإنها تميل إلى مُهادنة القِوَى الثورية أو اليسارية، وتظهر كأنها «صديقة» أو «حَلِيفة» لها. لكن حينما يحتدم الصراع الطبقي، أو حينما تُصبح هذه "الحركات الإسلامية" قوية، فإنها تَـفْضَحُ طبيعتها المُحَافِظَة، وتتّخذ مواقف يمينية، أو رجعية، أو تقوم بِسُلُوكِيَات عَدَائِيَة، أو عَنِيفَة، ضد قِوَى اليسار. وهذا هو ما حدث مثلًا في مصر، خلال رُكُوب «الإخوان المسلمين» على ثورة يناير 2011، وخلال تحريف هذه "الثورة" العارمة لخدمة مشاريع «الإخوان المسلمين» الاستبدادية. فإذا لم تكن هذه "الحركات

الإسلامية" الأُصُولِية مُعَادِيَة اليوم للقِوَى الثورية، فالاحتمال الأكبر هو أنها سوف تعاديها في المستقبل.

4.3 ـ حدوث وتكرار مثل هذه ***"الانقلابات" المُفَاجِئَة، في المواقف السياسية***، لَدَى هذه "الحركات الإسلامية الأُصُولِية"، مُحتمل جداً. لماذا؟ لأنها ***لا تلتزم بِمَبَادِئ ثابتة، ولأنها تُغَلِّبُ الدِّينَ على العَقْل، وتُغلّب الإيمان على المَنطق، وتُغلّب المُقَدَّسَات على العُلوم، وتُغلّب التقاليد العَتِيقَة على التجارب التاريخية الحديثة.*** أعطيك مثالًا تاريخيا واحداً ومُعبّرًا : «»

حينما انطلقتْ في المغرب "حركة 20 فبراير" في سنة 2011، لمناهضة الاستبداد، والفساد، وبهدف تحقيق الحرّية والعدالة والكرامة، [وذلك كامتداد موضوعي لما سُمِّيَ آنذاك بِثورات «الربيع الديموقراطي» في البلدان الناطقة بالعربية]، شارك آنذاك "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي في "حركة 20 فبراير" النضالية. وجاء "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" بأعداد مُهِمَّة من أنصاره لكي يشاركوا في مظاهرات "حركة 20 فبراير". بل ***أصبح مناضلو اليسار (الذين كانوا يُشاركُون في تأطير "حركة 20 فبراير") يَتَرَاخَوْنَ، بَل يُفْرِطُون في الاعْتِمَاد على تَكَفُّل "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" بِتَمْوِيل وإِعْدَاد لُوجِسْتِيك المُظاهرات.*** وظنّ آنذاك الكثيرون من بين مناضلي قِوَى اليسار بالمغرب أن "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" هو «شريك استراتيجي»، أو فَصِيل «تقدّمي»، أو «ثوري». لكن، لم تمض إلَّا شهور قليلة حتى حدثت المفاجأة التي عَرَّت الكثير من الجوانب الخفية. حيث، بِمُجَرَّد أن أصبحت "حركة 20 فبراير" تُخِيف النظام السياسي القائم بالمغرب، وبمجرّد أن فاز الحِزْب الإسلامي الأُصُولِي "حِزْب العدالة والتنمية" بالمرتبة الأولى في

الانتخابات التشريعية (في نُوَّنْبِر 2011)، وبمجرّد أن شَرَعَ في تكوين الحكومة، قَرَّرَ فجأةً "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي، وبدون إخبار، ولَا نقاش، ولا تفسير، ولَا اعتذار، ***قرّر فجأةً الانسحاب الكُلِّي والنهائي من "حركة 20 فبراير"!*** وذلك في الوقت الذي كانت فيه "حركة 20 فبراير" في ذِرْوَة قُوَّتِهَا. فأصبحت فجأةً "حركة 20 فبراير" مُكَسَّرَة، وضَعِيفة في إمكاناتها، وهزيلة في حجمها. وأَحَسَّ فجأةً مناضلو قِوَى اليسار (الذين كانوا يُشاركون في تأطِير "حركة 20 فبراير") بِانْتِكَاسَة تاريخية، وبنَوْع من «الغَدْرِ»، أو العُزلة، أو الضُعْف. ونَدِمَ الكثيرون من بين هؤلاء المناضلين اليساريين على ***ثِقَتِهِم السَّابقة العَمْيَاء*** في "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي. كما ***نَدِمُوا على اعتمادهم السّابق*** المُفْرِط على الإمكانات المالية لِـ "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" في مجال تمويل وإعداد لُوجِسْتِيكْ المظاهرات. وقوّة التنظيمات الإسلامية الأُصُولِية تَكْمُنُ في المَال. أي في قُدْرَتِهَا على تمويل أنشطتها. بينما تَمِيلُ قِوَى اليسار إلى تقليص، أو إلى إلغاء، بعض أنشطتها، بسبب ضُعْف مواردها المَالية.

[تستوجب هنا هذه «القُوَّة المَالية» توضيحًا هامًّا: كل التنظيمات الإسلامية التي تَتَمَتَّعُ بقوّة مالية (مثل "القَاعِدَة"، و"دَاعِشْ"، إلى آخره)، كُلُّهَا كانت مُمَوَّلَة من طرف مُمَوِّلِين عالميّين كِبار، أبرزهم دولة قَطَر وأمراءها، والسعودية، أو الإمارات، أو الولايات المتحدة الأمريكية، أو تركيا، أو أوروبا، أو إسرائيل، أو جهات أخرى). وَخَلْفَ كل قُوّة مَالية لأي تنظيم إسلامي، تُوجد أسرار ذات طبيعة استراتيجية خطيرة. ***وَبِقَدْرِ ما يكون تنظيم إسلامي قويًّا في قُدُرَاتِه المَالية، بقدْرِ مَا يكون تَابِعًا، ومُوَجَّهًا***

من طرف فاعلين عَالَمِيِّين أقوياء. وهو مَا تَكَرَّر وتأكّد في مُجمل التنظيمات المُسلّحة التي كانت تقاتل في سُوريا].

ورغم المجهودات المُهِمَّة التي بذلها مناضلو قِوَى اليسار (على الخصوص من أحزاب: "الطليعة"، و"النَهْج"، و"الاشتراكي الموحّد") للحفاظ على زخم "حركة 20 فبراير"، خلال شهور متوالية، فإن الانسحاب المُفاجئ لتنظيم سياسي مؤثّر من "حركة 20 فبراير"، ***سَاهَمَ في النهاية في إجبار هذه الحركة على التوقّف.*** ولو أن أسباب توقّف "حركة 20 فبراير" لا تنحصر فقط في انسحاب "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان"، وإنما تشمل قضايا أخرى (تناولتُها في مقال آخر بعنوان: «لماذا لا تقدر حركة 20 فبراير على إسقاط الاستبداد»، وكذلك في كتاب «نَقْد أحزاب اليسار بالمغرب»، وكلّها موجودة على مُدَوَّنَتِي "https://LivresChauds").

وعاش مناضلُو اليسار توقّفَ "حركة 20 فبراير" كَنَكْسَة تاريخية. وعلمنا فيما بعد أن عددا قليلًا من أنصار "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" لم يفهموا، هم أيضًا، سبب الانسحاب المفاجئ لتنظيمُهِمّ من "حركة 20 فبراير". ولم يوافقوا عليه. وقد أمرت قيادة "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" أنصارها بِأَن ينسحبوا نهائيا من "حركة 20 فبراير"، دون أن تستشيرهم في الرأي. وعلى خلاف التفسير الرسمي، والمُتَأَخِّر، وغير المُقنع، الذي أصدرته قيّادة حِزْب "جماعة العَدْل وَالإِحْسَان" في بيانها الرّسمي، فإن السّبب الحقيقي لانسحابها هو حِرْصُها على «عدم التَشْوِيش» على شَقِيقِهَا الحِزْب الإسلامي "حِزْب العدالة والتنمية"، بعدما فاز هذا الحِزْب الإسلامي بالمرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية (في نُوَّنْبِر 2011)، وبعدما وَصَلَ إلى الحكومة. وكان "حِزْب العدالة والتنمية" هو أول حِزْب

إسـلامي أصـولي يصـل إلى الحُكومـة في تـاريخ المغـرب. ***ورغم الخلافات السياسية الظَّاهِرَة فيما بين الحِـزْبين الإسلاميين، أي بين "حِزْب جماعة العَدْل وَالإِحْسَان" ، و"حِزْب العدالة والتنمية" ، نلاحظ، خلال الفترات التاريخية الحَرِجَة من الصراع الطبقي، أنهما يَصْطَفَّان في نفس المُعسكر الرِّجعي: أي مساندة النظام السياسي القائم، ومُسَايَرَة إملاءات الإمبرياليات الغربية القوية.***

والحُكومة التي تزعّمها "حِزْب العدالة والتنمية" الإسلامي الأُصُولِي، هي الحكومة التي حَقَّقَت رقمًا قياسيا في تاريخ المغرب في مجال ضَرب حقوق الطبقة العالمة، وجماهير الفلاحين، وعموم الكادحين. حيث أن جميع المطالب التي لم تكن نَقَابَة المُقَاوِلين الكبار بالمغرب (CGEM)، وَنَقَابَة رؤساء البُنُوك (GPBM) قَادِرَة على تَمْرِيرِهَا خلال العُقُود السَّابقة، تَمَّ تمريرها وتشريعها تحت حكم الإسلاميين الأُصُولِيين. (ومنها مثلًا تَقْنِين التَرَاجُع عن مَجَّانِيَة التعليم العمومي، وتشجيع التعليم الخصوصي، وحذف الحق القانوني في الإضراب، وَمُهَادَنَة خُرُوقَات قانون الشُّغْل، وَتفْكِيك "صَنَادِيق الدّعم"، وتفْكِيك "صُنْدُوق المَقَاصَة"، وتحرير أثمان المنتوجات البترولية [وقود السيارات والشاحنات]، وتوظيف مأجورين في أجهزة الدولة بِعُقُود الهَشَاشَة، وتقليص ميزانيات الصحّة العُمُومية، والتعليم العُمومي، وتشجيع تدهور المستشفيات العمومية لصالح المِصَحَّات الخُصُوصية، والسُّكوت عن الغش الفَاحِش المعمول به في المصحّات الخصوصية، والتَعَامِي عن المُضاربات العقارية، وتَجَاهُل جَشَع المُنَعِّشِين العقاريين، والاستمرار في والعمل بأنظمة تقاعُد (retraites) مع مأجوري القطاع الخاص مَحْشُوَّة بأساليب الغِشّ والخداع، وتسليط قَمْع

شَـرِس على كـل أَشْـكَال النضـالات الجماهيريـة مثـل "حركـة 20 فـبراير"، و"حِـرَاك مَنطقـة الرِّيـفْ"، و"اجْـرَادَة"، و"زَاكُـورَة"، وقمـع الصحافيّين الذين يـفضحون الفساد، إلى آخره).

قـد يـقول قائـل أنـه، نظـرا للتناقضـات الموجـودة قَبْلِيًّا بين مناضـلي اليسـار من جهـة، ومن جهـة أخـرى أنصـار "حِـزْب العَـدْل وَالإِحْسَان"، كان على مناضـلي اليسـار أن يَـفرحوا بانسـحاب أنصـار حِزْب "العَـدْل وَالإِحْسَـان" من "حركـة 20 فـبراير". وذلـك بِـدَعْوَى أن هـذا الانسـحاب تـرك لمناضـلي اليسـار فضـاءً واسـعًا لكي يتحركـوا بحرية. لكن الكثيرين من مناضلي اليسار، المساهمين في "حركـة 20 فـبراير"، عاشـوا هـذا الانسـحاب في هـذه اللّحظـات كضـربة مؤلمـة. لأنهم رأوا في أنصـار حِـزْب "العَـدْل الإحسـان" مواطـنين، وأبنـاء الشعب مُغَرَّر بِهِم، ينضبطون لأوامـر شـبه عسـكرية داخـل تنظيمُهِمّ الإسـلاميّين، دون أن يُـدركوا رِهَانَـات (enjeux) "حركـة 20 فـبراير"، ودون أن يـفهموا أن مصـالحهم الشخصـية والطبـقية كـان ينبغي أن تُشـجِّعهم على ***تصـعيد النضـال الثـوري، وليس إِيـقَافِهِ***. وتأسَّـفَ مُناضـلو اليسـار على هيمنـة الأيديولوجيـة الإسـلامية الأُصُـولِية على عقـول هـؤلاء المُوَاطِـنين، إلى درجـة أنهم يخـدمون مصـالح دِينيـة "مِيتَافِيزِقِيَـة"، بـدلًا من خدمـة مصـالحهم الطبـقية الملموسـة والمباشرة.

وهكـذا، كـان انسـحاب حِـزْب "جماعـة العَـدْل وَالإِحْسَـان" من "حركـة 20 فـبراير" نموذجـا تاريخيـا ***للانـقلاب المُفـاجئ***، وغـير المبـدئي، وغـير العقلاني، في المواقـف السياسـية "للحركـات الاسـلامية" الأُصُـولِية. ***ومثـل هـذه "الانـقلابات"، أو "الخيانـات"، مرشّحة لِلتِّكرار في المستقبل***. ولن ينسى أبدا مناضلو "حركـة 20

فبراير" الدروس المستخلصة من هذه التجربة التاريخية المريرة. وأتمنّى ***أن لَا يعتمدوا في المستقبل على أية "حركة إسلامية"، وفي أيّ ميدان كان.***

4.4ـ دَعَا بعض المناضلين (مثل السيد المَعْطِي مُنْجِب) إلى إقامة ما يُشبه «التَقَارُب»، أو «التَحَالُف الاستراتيجي»، بين قِوَى اليسار، وبعض "الحركات الإسلامية" الأُصُولِية، وأبرزها حِزْب "جماعة العَدْل وَالإِحْسَان". وظنّوا أن «تَحَرُّر الشعب المأمُول في المُستقبل يستحيل أن يحدث إذا لم يَنْبَنِ على أساس هذا "***التَحَالُف***"». وزعموا أن «القمع الخاص الذي يُسَلِّطه النظام القائم على الأشخاص الدَّاعِين إلى هذا "***التَحَالُف***" (بين اليساريين والإسلاميين) يُثْبِتُ أنه ***هو السبيل*** الأكثر فعالية في هزم النظام القائم». لكن هؤلاء المناضلين عجزوا على إِثْبَاتِ صِحَّة دعوتهم هاته. حيث لَا يمكن أن يوجد توافق بين مشروع مجتمعي "إسلامي أُصُولي" يطمح إلى إقامة «الشريعة الإسلامية» المتخلّفة، وإلى إخضاع المجتمع لِطُقُوس ومعتقدات القرن السابع الميلادي، ومشروع مجتمعي ديموقراطي، أو ثوري، أو اشتراكي، يطمح إلى تحرير المجتمع من أسس كل أشكال الاستغلال الرأسمالي، ومن أسس كل أشكال الاضطهاد السياسي. ولَا يحمل اليسارُ عَدَاءً مُسْبقًا ضدّ أفراد "حِزْب جماعة العَدْل وَالإِحْسَان"، ولَا يُريد لهم أيّ سُوء. ونتمنّى لو كان مُمْكِنًا تَعَاوُن اليسار مع مجمل القِوَى الموجودة في المجتمع. لكن، مع الأسف، ***سيكون من قبيل العَبَث، الاعتقاد بإمكانية وجود تَعَاوُن أو تَحَالُف بين قوّتين سِيَّاسيتين مُتناقضتين،*** الواحدة تقدّمية وديموقراطية واشتراكية،

والثانيـة "إسـلامية أُصُـولِيَة"، ورأسـمالية، ويمينيـة، ومحافظـة، أو رجعية.

وَعَبْرَ فِيدِيُو حول حوار جرى في الرباط (في سنة 2021)، وَنُشِرَ على موقع "لكم2"، فَسَّر السيّد المَعْطِي مُنجب ضُعْـفَ قِوَى اليسار بكونها «***تُعادي الدِّين الاسلامي، فَتَنْفُرُ منها الجماهير***». وهذا الطَـرْح خـاطئ. ولا يـقدر المَعْطِي مُنجب على إثباتـه. وكـان على المَعْطِي مُنجب أن يُحـدّد بِدِقَّة مَنْ هـو الحِـزْب اليسـاري الـذي «يُعَادِي الدِّين»، وفي أيّ حَدَثٍ وَقَعَت هذه «المُعَادَاة لِلدّين»، وفي أيّ مكـان، وفي أيّ زمـان ؟ وعلى خلاف ظنّ المعطي مُنجب، فـإن قِوَى اليسار تحترم الدِّين، وفي نفس الوقت، تُطالب بِفصل الدِّين عن السياسـة. وإذا كـانت قِـوَى اليسـار تَنْتَـقِدُ اسـتغلال الـدّين في السياسـة، وَتُطـالب بالفصـل بين الـدّين والسياسـة، فهـذا العمـل لا يعني أن قِـوَى اليسـار «تُعَـادِي الـدِّين». وإلَّا، سيـكون معـنى موقـف السيّد المَعْطِي مُنجب في هذه الحالـة أنـه يريـد من قِـوَى اليسـار أن تخضـع لرغبـة الحركـات الإسـلامية الأُصُـولِية في إِخْضَـاع الدولـة والمُجتمع للشريعة الإسلامية.

وبعدما فَسَّر المعطي منجب ضُعْف قِوَى اليسار بكونها «تُعَادِي الدِّين، فَتَنْفُرُ منها الجماهير»، زَعم أن ***الحل لمعالجة ضُعْف قِوَى اليسار يكْمُنُ في «تَعَاوُن، أو تَحَالُف، قِوَى اليسار مع الحركات الإسلامية*** الأُصُولِية، وعلى رأسها حِزْب "جماعة العَدْل وَالإِحْسَان"». وإذا حَلَّلْنَا المَنْطق الذي يَنْبَنِي عليه هذا التفكير، سنجد أنـه منطـق خاطئ. ***<u>فأوَّلًا</u>***، قِوَى اليسار بالمغرب لا تُعـادي الـدِّين، وإنمـا تُنـاضـل من أجـل الفصـل بين الـدِّين والسياسـة. وهمـا شـيئان مُختلفـان. ***<u>وثانيا</u>***، إذا كانت قِوَى اليسار ضعيفة، فأسباب هـذا الضُعْـف ترجع

إلى نَوْعية أفكار، ومناهج، وَمُمَارَسَات، قِوَى اليسار، ولا ترجع إلى احتيّاج قِوَى اليسار إلى التَعَاوُن، أو إلى التَحَالُف مع قِوَى نَقِيضَة لها. وكيف يُمكن أن يُوجد حلّ لضُعْف قِوَى اليسار في تَحَالُفها مع قِوَى تُؤمن بِمبادئ هي النَقِيض التَّام لمبادئ قِوَى اليسار ؟ والسِرُّ الذي يُفَسِّرُ خطأ تفكير المعطي مُنجب، هو أنه لم يفهم مشاكل قِوَى اليسار، وأنه حَمَل تَصوّرًا مُسْبَقًا (préjugé)، حيث ظَنّ أن «الحَلّ السِّحْرِي لكل مشاكل اليَسَار»، يَمُرُّ عبر «تَجْمِيع القِوَى»، وذلك بغضّ النظر عن نَوْعِيَّات هذه القِوَى، أي أن الحل يَكْمُن في التَحَالُف بين اليساريّين والإسلاميّين ! وهذا تفكير قَاصِر، وغير كُفْء.

4.5ـ من زاوية ***شرعية التَوَجُّهات السياسية*** "لحِزْب النَهْج"، تَبْدُو سياسة «تَقَارُب»، أو «تَعَاوُن»، قيادة "حِزْب النَهْج" اليساري مع حِزْب "جماعة العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي غير شرعية. لأنها ***لَم تُبْنَ على أساس مُقَرَّرَات حزْبية واضحة ودقيقة، مُتَّخَذَة في آخر مُؤْتَمَر*** "لِحِزْب النَهْج". حيث لم يسبق "لحِزْب النَهْج" أن قرّر في آخر مؤتمراته الحِزْبية سياسة «التَقَارُب» أو «التَعَاوُن» مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي الأُصُولِي. ولم تَنْتُجْ هذه السياسة عن نقاشات واضحة ومُعَمَّقَة داخل هذا الحِزْب. وإنما دخلت قيادة "حِزْب النَهْج" في تطبيق سياسة «التَقَارُب» و«التَعَاوُن» مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" بشكل ***عفوي، وتدريجي***. ولم يسبق لقيادة "حِزْب النَهْج" أن عَمَّمَت وثيقة تُبَرِّر، أو تُنَظِّر، لسياسة «التَعَاوُن» مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي. ثم أصبح بعض أعضاء "حِزْب النَهْج" اليساري يدافعون تِلْقَائِيًّا عن هذا «التَعَاوُن» (مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي) ***كأنه اختيار استراتيجي*** سبق للحِزْب أن

درسه، وعَلَّلَه بمعطيات ومبادئ دقيقة وقويّة. بينما هو مجرّد ***اِنْزِلَاق سياسي*** لم يُفَكِّر فيه أعضاء "حِزْب النَهْج" بالقدر الكافي. وتحدث مثل هذه الظاهرة في مجمل أنواع الأحزاب (سواءً كانت يسارية، أم يمينية، أم إسلامية)، حينما تكون جماعة من الأصدقاء المُقَرَّبين تتحكّم في توجيه الحِزْب المعني. فإذا اختارت الجماعةُ القائدةُ للحِزْب سياسةً مُحدّدةً، فإنها تُدْخِلُ الحِزْبَ كلَّه في تطبيق هذه السياسة، ولو لم تكن هذه السياسة قد حصلت على «الشَّرْعِيَة» من طرف مُقرّرات آخر مؤتمر للحِزْب. كما يمكن للجماعة القائدة في الحِزْب أن تُعَطِّلَ تطبيق سياسة مُعيّنة، ولو كانت مكتوبة بوضوح ضِمن لائحة مُقرّرات آخر مؤتمر للحِزْب. وغيّاب الالتزام بالديموقراطية الداخلية، يُحَوِّل مؤتمرات الحِزْب إلى إجراءات أو بِرُوتُوكُولَات شكلية.

4.6ـ يُؤَدِّي موقف تقرُّب "حِزْب النَهْج" اليساري من "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي، ***يُؤدِّي عمليا إلى تقليص، أو إيقاف، نَقْد "حِزْب النَهْج" الموجّه ضدّ الأيديولوجية الإسلامية الأُصُولِية.*** لأن مناضلي "حِزْب النَهْج" يُحِسُّون أنه سيكون من غير اللَّائِق إِحْرَاج «أصدقائهم» في "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان"، من خلال نَقْد أيديولوجيتهم الإسلامية الأُصُولِية. وقد تتحوّل هذه ***المُهادنة الفكرية*** إلى تعايش، ثم إلى توافق، ثم تواطء، ثم خُضوع.

4.7ـ سبق لِي شخصيا، أنا أيضًا، في قرابة سنة 2015، أن اِسْتَحْسَنْتُ فكرة التحاور مع "تنظيم العَدْل وَالإِحْسَان"، بِهدف اكتشاف إمكانات النضال المُشترك معه ضدّ النظام السياسي المخزني. لكن بعدما تَمَعَّنْتُ في تطوّرات الحركات الإسلامية الأُصُولِية الجارية في مختلف البلدان المُسلمة، وبعدما تَعَمَّقْتُ في

نَـقْد الأَيْدِيُولُوجِيَـة الإسـلامية الأُصُـولِية في كتـابي "نَـقْد الشـعب"، تَأَكَّدْتُ من خطورة الأيديولوجيـة الإسـلامية الأُصُولِية على الشعب، وعلى المجتمع. وأصبحتُ أعارضُ أيّ تَعَاوُن مع أية حركة إسـلامية أصـولية لَا تلـتزم بـاحترام ***مَبَـادِئ دقيـقَة***، وهي: «فصـل الـدِّين عن الدولـة»، و«فصـل الـدِّين عن السياسـة»، و«حريـة العبـادة»، و«حريـة عدم العبادة»، و«عدم الْاِسْتِقْوَاء بِدُوَل أجنبية».

والخلاصة الجزئية هنا هي: 1) يستحيل إخراج المجتمع المُسلم من التخلف التاريخي الذي هو غارق فيـه، دون أن يُصَـارِعَ اليسـارُ، وأن يهزمَ، القِوَى الإسلامية الأُصُولِيَة، على المستوى الفكري. 2) إن تَـبَاعُد حِـزْب النَهْج عن أحـزاب اليسـار الثلاثـة [حِـزْب الطليعـة، وحِزْب الاشـتراكي الموحّـد، وحِـزْب المـؤتمر الاتحـادي]، وفي نـفس الوقت، تَـقَارُبُه النسبي من "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان"، هو سلوك غـير مُبَرَّر، وغير مُقنع، وغير سليم.

مـع تحيـات الاحـترام والتـقدير. رحمـان النوضـة (حُـرِّر في 5 غشت 2019).

رُدُود وتعليـقات القرَّاء على هذا النصّ المنشُور على صفحة الفايسبوك :

عدد الإعجابات: 78. عدد التعليقات: 46. عدد المُشاركات: 36.

M'Barek Martoub : Je suis parfaitement d'accord avec l'analyse de mon ami A. NOUDA

Hassan Oulhaj : شـكرًا العزيـز عبـد الرحمـان النوضـة على هـذه الملاحظات القيمة، وعلى غيرتك على اليسار. قد أتفـق معك أن النَـقْد الأيديولوجي شيء، والمنطق السياسي شيء آخر. لقد تشاركنا تجربة حركة ٢٠ فبراير من بدايتها الى نهايتها، وآخر لقاء هو بمقر "حِزْب الطليعة

الديموقراطي" يوم ١٢ـ١٢ـ٢٠١٣، حول مآلات حركة ٢٠ فبراير. لماذا هذا التاريخ لأننا بقينا مناضلين قليلين حتى الساعة الواحدة صباحا، حيث يتيه النقاش، ويضيع الموقف. أما لجان الدعم، تخلت، أو النواة الصّلبة (noyau dur)، فقد البوصلة. هذا هو آخر لقاء، لقاء ٣٠ فبراير بمدينة الدار البيضاء. أعزك دائما، وأؤكد أن الجميع إستفاد منك كثيرا في تحليل، وتخزين، أفكار الرفاق، وتفكيكها. حركة ٢٠ فبراير، لم يكن فشلها هو خروج حركة العَدْل وَالإِحْسَان، هذا تجني، وأعتبره مغالطة، أو فهم غير علمي وموضوعي لما وقع. حركة 20 فبراير وصلت الى الباب المسدود، نطحات الحيط، ورجعات، لأنها أبرزت فشلنا. نحن قِوَى اليسار، من حيث التشرذم، والتشظي، التي يعيشها اليسار على مستوى تقريب وجهات النظر بين المناضلين، أغلبهم فاقدي التجربة والممارسة السياسية. ولم يسبق لهم أن راكموا في إطارات جماهيرية مناضلة لتدبير الخلاف السياسي. لكن دعني أقول لك رفيقي العزيز أن العَدْل الإحسان تعرض مناضليها للضرب المبرح، والسب، والسحل، بمنطقة سباتة، في ذلك اليوم المشؤوم، يوم الأحد، وأنك تعرف ذلك، لكن الاختلاف بيننا رفيقي هو عدم التمييز أن العَدْل وَالإِحْسَان يتجادبها هي الأخرى فعل الصراع الطبقي، وبداخلها فقراء، وكادحين، وهي كذلك داخل التشكيلة الطبقية للمجتمع المغربي تعاني من ويلات هذا النظام المخزني المافيوزي. وخير مثال على دلك، تشميع منازل قادتها، مثلا بالدار البيضاء، بمدخل شارع فاس، بتجاه شارع كاليفورنيا. أتفق معك رفيقي العزيز أن المنطلقات النظرية والسياسية لجماعة العَدْل وَالإِحْسَان تمتح من مرجعية المودودي، أي ولاية الفقيه. ولا تؤمن بالعلمانية، والديموقراطية، والحداثة، كباقي الحركات الإسلامية. لكن يجب أن نميز بين العدو الرئيسي، والخصم السياسي، أي ترتيب التناقضات. فكلامك أن هناك تَحَالُف بين حِزْب النَهْج الديموقراطي والعَدْل وَالإِحْسَان. هذا الكلام يجانب الصواب. هناك عمل ميداني وحوار عمومي لمصلحة

شعبنا. قد يستمر، وقد يتوقف. وهو مرهون بواقع الصراع الطبقي. وأنت تعلم أننا في نقاشات حركة ٢٠ فبراير ليس هناك أي مشكل في إدخال الدين في السياسة. ولم تتعرض الحركة للركوب من أي كان. أما القول أن العَدْل وَالإِحْسَان إنسحبت بعد دخول العدالة والتنمية للحكومة، في نظري هذا غير صحيح. لان لكل واحد منا فهمه ورؤيته لمآل الحركة. هناك من يريد أن يسقفها، أي تسقيف الحركة في مايسمى بالملكية البرلمانية. هناك من يريد أن يسير بالحركة الى الأمام، هناك من يطرح ضرورة وجود قيادة للحركة. نحن هنا لسنا لمناقشة فشل حركة 20 فبراير وإنما ما ذكرته حول تَحَالُف العَدْل وَالإِحْسَان. تحياتي رفيقي العزيز.

Amine Jimad : مقال شامل، و إيجابية الدعوات إلى التَقَارُب...

Abdelghani Kabbaj : بما أن النَهْج الديمقراطي يتبنى الماركسية اللينينية، أجد أن التَقَارُب بينه وبين "جماعة العَدْل وَالإِحْسَان" تَقَارُب غير طبيعي، تكتيكيا واستراتيجيا. فالتحليل المبني على المنهج المادي الدياليكتيكي، وفق الواقع الملموس اليوم، في المسألة الدينية، والمؤسس على نظرية ماركس ولينين، يتناقض جذريا مع أي تَقَارُب أو تَحَالُف بين الممارسة السياسية المؤسسة على نظرية ماركس، والممارسة السياسية المؤسسة على "الإسلام السياسي" (القرآن و السنة)... قد يرد البعض عن هذا التصور بما يلي : "إن التَقَارُب والنضال المشترك مع الإسلام السياسي، الذي له تناقض أساسي مع نظام المخزن، السياسي، و الاقتصادي، والاجتماعي.. (و "جماعة العَدْل و الإحسان" لها تناقض أساسي مع سيطرة المخزن)، يشكل موقفا يلتقي في الواقع السياسي مع تصور القِوَى السياسية اليسارية التي لها تناقض مع نظام المخزن، ومع سيطرة طبقته الكمبرادورية، وبالتالي من السديد أن تلتقي أو تتَحَالُف جميع القِوَى التي لها تناقض مع نظام المخزن، لإنجاز مُهِمّة إسقاطه دون ممارسة التناقض الإيديولوجي والسياسي الأساسي بين قِوَى الإسلام

السياسي وبين قِوَى اليسار الاشتراكي الماركسي. غير أن هذا الرد والتحليل، لا يحلل تحليلا ملموسا الموقف التكتيكي والاستراتيجي لمشروع "جماعة العَدْل و الإحسان"، والإسلام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يطرح في نهاية المطاف تطبيق سلطة الشريعة الدينية. الذي يلتقي مع موقف وممارسة نظام المخزن الذي يستغل الدين، وإمارة المؤمنين، في الممارسة السياسية، رغم اختلاف شكل "الدولة"، وشكل مؤسساتها، والمدى الترابي "للدولة" في مسألة "إمارة المؤمنين" وما يسمى دولتها، أي ما تعتبره جماعة العَدْل و الإحسان "إقامة الخلافة الثانية" كما يحددها عبد السلام ياسين، ويمارسها محمد العبادي، ومجلس شورى "جماعة العَدْل وَالإِحْسَان". [وكتب أيضًا عبد الغني القباج، في مقال آخر منشور على صفحته على "الفايسبوك"، بتاريخ يوم الأحد 29 شتنبر 2019: «كان الأمين العام لِـ "جماعة العَدْل وَالإِحْسَان، محمد العبادي، قد صرّح أن "السعي لإعادة قيام الخلافة الإسلامية هي أُمُّ المَقَاصِد، إنها مسألة حياة أو موت. إنها الفريضة الكبرى" (أنظر فيديو الشيخ محمد العبادي، بنفس الموقع) »].

Samira Hajji: الماركسية اللينينية مبنية على أسس علمية محضة، ولها موقف واضح تجاه المسألة الدينية، أتفق مع الاستاذ النوضة.

Land Guelmima : Ce n'est pas une attitude disproportionnée vu son héritage de s'allier avec Al Adl..? Comment convaincre une jeunesse dépolitisée d'adhérer au Parti Nahj avec cette attitude ? Il faut se rappeler le destin réservé au parti communiste iranien par le régime de Khomeiny, sachant bien qu 'il ont fait un front commun pour renverser le Shah. Gamal Abdenasser a failli être renverser par les frères musulmans, en dépit de leur alliance avant la révolution de 1952. Ces exemples d'histoire prouvent que les mouvements islamistes, tous confondus, ne sont pas dignes d'alliance, vu les divergences radicales qui les opposent ā la gauche socialiste, ou marxiste... Si le Parti Nahj veut coordonner toute action militante, c'est au sein de la gauche et les autres

sensibilités citoyennes, pour que son discours soit cohérent et crédible auprès des citoyens. et notamment les jeunes.

Ahmed Abdnour Amraoui : مصطفى البراهمة (وهو الأمين العام لحِزْب النَهْج) قال بعظمة لسانه، في لقاء جمعه مع المناضلين بمدينة وزان، أن الخطأ التاريخي الذي إرتكبه اليسار في سنوات 1970، هو أنه كان يبتعد عن الممارسات الدينية، وأنه كان على المناضلين أن يقيمو الشعائر الدينية بالمساجد، تجنبا لنعتهم بالملحدين، وأعداء الدين الإسلامي. وهذا الخطأ يجب عدم تكراره. أي تفكير هذا ؟... أيها اليساريون، ونحن من نرفع شعار الدين لله، والوطن للجميع، فأي مواطن من حقه أن يمارس شعائره الدينية، ومن حقه تركها، أو ترك الدين ككل، شغلو هداك، شريطة أن لا يتعرض لعقائد الآخرين بالأذى.

Abderrahmane Ziani : وهل يصلح العطار ما افقده الدهر، كلهم أثاث النظام، خبزهم خبزا،

Majid Erraoui الخلاصة الجزئية هي: أن تَبَاعُد حِزْب النَهْج عن أحزاب اليسار الثلاثة [الطليعة، والاشتراكي الموحّد، والمؤتمر الاتحادي]، وفي نفس الوقت، تَقَارُبُه النسبي من "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان"، هو سلوك غير مُبَرَّر، وغير مُقنع، وغير سليم.

Majid Erraoui La question c'est : pourquoi le Parti Annahj a préféré de coordonner avec CEUX QUI NE SONT PAS DÉMOCRATES, qui ne sont pas de la gauche.. a moins qu'il ait peur de l'isolement... de plus : c'est quoi les avantages de cette coordination avec le Parti Al'aadl Walihsan...au niveau du tactique (s'il y en a…) et les acquis (s'il y en a réalisation) ?...

Mohamed Rakiz لانهم ببساطة لم يتدوقوا سمّ الظلام.

Majid Erraoui : ça va venir ...

Lahoussine Laanait : ملاحظة.. لا يمكن ادراج تعليقي في خانة واحدة .. فقسمته على قسمين ومعدرة .. القسم الاول: بداية، النَهْج الديمقراطي لم يبتعد عن احزاب الفيدرالية لكونه اسس معها سنة 2004 "تجمع اليسار الديمقراطي" على أرضية ميثاق، اشتغل بموجبه لسنوات،

عقد عدة لقاءات وطنية، ووصل الى مستوى هيكلة الفروع الجهوية للتجمع. لم يعلن عن حل "تجمع اليسار"، كما النَهْج لم يعلن عن انسحابه منه، او التبرأ من ارضيته، ومن ميثاقه التأسيسي.. بالنسبة للماركسيين اللينينيين المغاربة، فالتَحَالُف مع البورجوازية، والليبرالية الحداثية، يجب ان ينظر اليه في نفس المستوى الذي ينظر الى التَحَالُف مع الاسلاميين المتبنين لليبيرالية الرأسمالية. لان البورجوازية الحداثية، او البورجوازية الاسلامية، تدافع عن الاستغلال الذي يناهضه الماركسيون اللينينيون. لكن لا يجب ان ننسى بان الماركسيين اللينينيين بالمغرب من بين ما تاسست عليه اطروحاتهم هو بناء "جبهة الطبقات الشعبية" لمناهضة المخزن. ومن بين الطبقات الشعبية توجد البورجوازية الرافضة للافتراس المخزني. يمكن اللجوء للمنظور الستاتيكي للمجتمعات، واستنتاج بان المغرب لا توجد فيه ولن تتواجد فيه طبقة بورجوازية "حداثية" مناهضة للافتراس المخزني، ولا يتبقى الا "اصلاح المخزن". لكن اذا اخدنا بعين الاعتبار دينامية الصراع الطبقي، فكلما تجدر نضال الطبقة العاملة وتقدمت في بناء حِزْبها المستقل، والا تجدر نضال الطبقات الاجتماعية الاخرى، بمن فيها البورجوازية التي ستفرز تمثيلياتها السياسية المعبرة عنها باستقلالية عن النظام المخزني. اذا اعتبرنا ان العَدْل وَالإِحْسَان يعبر عن جزء من هذه البورجوازية، بفكر مستمد من الشرق والحجاز، وليس من باريس ولندن، فما هو المشكل؟ ففي تطور الصراع، سيتم افراز البورجوازي الاسلامي، كما الحداثي المندمج والملتف حول المخزن، والبرجوازي الحداثي والاسلامي المتموقع في جبهة الطبقات الشعبية.

Lahoussine Laanait ما اقرأه في موضوع الرفيق النوضة، وفي تعليقات الرفاق، هو انهم يقرون بما كتبته انا دون ان يصل عندهم التحليل الى مداه.. فعندما يشتكي الرفاق من انسحاب العَدْل وَالإِحْسَان من حركة 20 فبراير، فموضوع الشكوى يكشفه الغموض؟؟ فاذا كان

الرفاق مقتنعين بان هذا التنظيم قرسطوي جامد، فالمنطقي ان يكونوا سعداء بانسحاب هذا التنظيم من الحركة، لان بقائه سيؤدي الى الكارثة (لا محالة) حسب تحليلهم.. ونعوت الانقلاب والخيانة.. تبقى تحصيل حاصل.. لا اظن ان الرفاق يفضلون الواقع الحالي على واقع افظع او مشابه في الفظاعة قادم ستفرزه دينامية نضال الشعب المغربي..؟؟ فالاحتمال شيء يتحمل عدة سيناريوهات. لكن القطع بان سيرورة نضال الشعب المغربي ستمشي حتما في اتجاه معين فهذا خطأ.. والسودان يعطينا مثالا ساطعا.. هناك تكتل تنظيمات شيوعية بورجوازية ليبرالية صوفيه كلها اجمعت على اسقاط نظام البشير. هذه التنظيمات لم يكن من بينها الاسلاميين لانهم في الحكم.. صمد هذا التكتل وقدم تضحيات وسقط البشير واستولى العسكر على الحكم هناك قِوَى من جبهة الثورة فضلت المفاوضات وتوصلت الى توافقات مع المجلس العسكري واخرى رفضت واعتبرت ان الثورة ما تزال مستمرة.. بالنسبة للماركسين اللينينيين هذه الدينامية يتحكم فيها التموقع الطبقي لمكونات جبهة الثورة وليس الرغبات الذاتية او المنطلقات العقدية للأطراف.. فجبهة الثورة حققت جزءا من الانتصار. وهو فعلي على ارض الواقع. هناك من اعتبره انتصارا كاملا، وهناك من يعتبره جزئيا.. لكن عزيمة الشعوب التي يعتمد عليها الماركسيون اللينينيون كثيرا فهي عزيمة لا تقهر.. لنرجع لموضوع العَدْل وَالإِحْسَان، بالنسبة للنهج الديمقراطي فهو يدعو الى "حوار عمومي " مع العَدْل وَالإِحْسَان. لانه بكل بساطة لا يتوفر حِزْب النَهْج على شرطة كي نرسلها للعدل وَالإِحْسَان لنلزمها بكتابة وثيقة تعلن فيها عن التراجع عن "نظام الخلافة في ايديولوجيتها". النَهْج يقول بالحوار العمومي لانه هو بدوره لا يريد ان يرسل له احد ما شرطة لثنيه عن النضال من اجل نظام اشتراكي يمهد للمجتمع الشيوعي... او يضع له شروطا للوحدة او الجبهة متناقضة مع قناعاته الأيديولوجية، ومع برنامجه السياسي، على مستوى المرحلة، او على المستوى البعيد المدى. فبالحوار العمومي

ستناقش كل الطروحات المتباينة لتبيان هل هنالك تَـقَارُب ممكن. لكن الحوار وحده لن يكفي، ولن يوضح كل ما هو مضمر (سواء عند جماعة العَـدْل وَالإِحْسَـان او عند الجميع. والجميع هنا يتعلق فقط بالقِوَى السياسية والمجتمعية الخارجة عن النسق المخزني الحالي) لان الندوات هي اطارات يمكن فيها للانسان السياسي ان يقول ما يريد، لكن النضال الميداني هو ما يجعل المناضلين يمتحنون بعضهم بعضا. وهو ما يجعلهم يتَقَارُبون او يتباعدون. ولهذا يتحدث حِزْب النَهْج عن الجبهة الميدانية التي تضم جماعة العَـدْل وَالإِحْسَـان.. فحركة 20 فبراير كانت جبهة ميدانية بكل المقاييس، لكن ضُعْفها استمدّته من غياب "جبهة ديمقراطية" ببرنامج حد ادنى. لو بقى "تجمع اليسار" بميثاقه وبهياكله لتقدمت حركة 20 فبراير. وهذه هي النُـقَطة الأساسية المفقودة التي لا احد يتطرق لها.. وبقي كل النقاش يجدبه، وهذا بديهي، التنظيم الأقِوَى حول الظروف التي جعلته (العَـدْل وَالإِحْسَـان) ينسحب.. فالتفسيرات متعددة وكلها غير متكاملة.. من وجهة نظري فدوافع الانسحاب نجد منها كون العديد من مناضليها الميدانيين بدأوا يتَـقَارُبون من مناضلي اليسار، بكل مدن المغرب، وهذه سابقة، تؤرخ للانتقال من العداوة والابتعاد الى الالتقاء في الشارع مرغمين (أؤكد على "مرغمين" لان التواجد مجمعين في المظاهرات لم تسبقه مشاورات قبلية بل املته "دينامية الصراع" ضد النظام المخزني). بمعنى ان المجلس الدعوي، مجلس الارشاد، بدأ يشك في خلخلة اليات التحكم في الاعضاء والعضوات (الذين تربوا في المجالس الدعوية) التي يمكن ان يتسبب فيها هذا التَـقَارُب.. اضافة الى الحوار مع السفارة الامريكية، ونجاح حركة النهضة في تونس. في الخلاصة، غياب "الجبهة الديمقراطية" المكونة من "تجمع اليسار" ومن مجموعات اليسار الاخرى، والليبراليين، والامازيغيين، والحقوقيين، والاعلاميين، والمثقفين، والجمعيات النسائية. كل هذا جعل العَـدْل وَالإِحْسَـان تتوفر على هامش كبير من

المناورة.. والبليد في السياسة هو الغير القادر عن استغلال الهوامش المتوفرة.. في الاخير، السؤال الحقيقي والاجرائي، ولا يتطلب كثيرا من الأيديولوجية، هو كالاتي، ويهم المستقبل. أذا خرجت العَدْل وَالإِحْسَان الى الشارع هل سيبقى اليسار المناضل على الرصيف؟ اذا خرج اليسار المناضل الى الشارع هل ستعتكف العَدْل وَالإِحْسَان في المساجد؟؟ لا هذا ولا ذاك. فما العمل ادن؟ بالمناسبة، فالشيوعيون الايرانيون الذين "يندم" العديدون لما حصل لهم من جراء فعلتهم (معانقة ثورة شعبهم) ليس لهم الاختيار. نضاليتهم ووطنيتهم منعتهم من خيانة التموقع بجانب الخبيث الشاه، دركي الشرق الاوسط (عقدوا العزم على مواجهة الاستبداد "في الحاضر"، وليس الاستبداد المفترض "في المستقبل"). نضاليتهم وحماستهم منعتهم من الانتهازية ان يلتزموا منازلهم. نزلوا الى الشارع واختلطوا بشعبه بمختلف شرائحه، وايديولوجياته، ولغاته، واديانه. وهذا شرف لهم. منهم من اغتيل، فهو شهيد في ذاكرة الشعب الايراني.

Abderrahman Nouda : تفكير السيد الحسين لعنايت غير دقيق، وغير مُمَنْهَج، وغير واضح، وغير مفهوم. لا يجوز أن نُدافع عن حِزْبنا، أو عن قبيلتنا السياسية، بشكل عَصَبِي. الأحسن هو الدِّفاع عن الحقيقة الثورية، ولو ضدّ أنفسنا. إذا كان شخص يعجز عن الكتابة بوضوح، سيكون من الأحسن أن لا يكتب. مع احترامي وتقديري.

Said Dchich : أين الجانب المخصص لانتقاد الأمازيغية.

Nouda Abderrahman سيأتي الجانب المُخصّص لنَقْد الحركات الأمازيغية في مقال مقبل تحت عنوان: "نَقْد الحركات الأمازيغية".

Abdallah El Harif للأسف الرفيق نوضة أصدر العديد من الأحكام ضد حِزْب النَهْج الديمقراطي لا علاقة لها بالواقع كابتعاد حِزْب النَهْج عن فيدرالية اليسار بينما يعرف الداني والقاصي أن هذه الأخيرة هي التي رفضت التعامل مع حِزْب النَهْج نظرا لموقفه من الانتخابات والصحراء والملكية البرلمانية وأن النَهْج هو الذي أصر على الحفاظ على هذه العلاقة

في إطار هجومه الوحدوي. الشيء الذي أدى إلى إعادة العلاقة بينه وفيدرالية اليسار. وكدا طعنه في إتخاد موقف الحوار العمومي وبناء الجبهة الميدانية (على شاكلة حركة 20 فبراير التي لم تكن أبدا تَحَالُفا منبنيا على برنامج متوافق عليه) مع كل القِوَى المتضررة من طغيان المخزن. هذا الموقف الذي تطلب نقاشات طويلة وعميقة قبل حسمه، بشكل ديمقراطي، في المؤتمر.

Taha Simohamed (يردّ على عبد الله الحريف): اعتقد ان ما يقال عن ابتعاد حِزْب النَهْج الدمقراطي عن فدرالية اليسار، بان دواعيه هي الانتخابات، والموقف من الصحراء، والملكية البرلمانية، مثير للريبة والتساؤل. خاصة اذا وضعنا امامنا تَقَارُب حِزْب النَهْج الدمقراطي مع جماعة العَدْل وَالإِحْسَان، ومع حِزْب الأمة، والمجموعات الامازيغية، ومع حركات التروتسكيين المختلفة امامنا. لنتساءل عن الاختلاف بين حِزْب النَهْج وفدرالية اليسار حول هذه القضايا الثلاث، واين اختلافات واتفاقات النَهْج مع جماعة العَدْل وَالإِحْسَان. الانتخابات: حِزْب النَهْج الدمقراطي وفدرالية اليسار لا يختلفان في مسألة المشاركة فيها مبدئيا. لكن التقديرات الشكلية هي اساس المقاطعة لدى حِزْب النَهْج، وهي أساس المشاركة لدى الفدرالية. وموقف حِزْب النَهْج نفسه كان يتبناه حِزْب الطليعة قبل سنة 2007، وتبنته منظمة العمل (البسو) على المستوى المحلي، وشاركت في البرلمانات، ويبقى "حِزْب المؤتمر الاتحادي" وحده مرتبط بالمشاركة. مشاركة حِزْب النَهْج مرتبطة بشروط ليست لها علاقة بطبيعة النظام وتغييره، ولكن مرتبطة بمن سيسهر على الانتخابات، وعلى اجراءات تنظيمها، من نَوْع الاقتراع و... اذن ليس هناك ما يقنع المتتبع ان تكون الانتخابات سببا للتباعد. وجماعة العَدْل و الإحسان من جهة اخرى، ليس لها موقف مبدئي من المشاركة في الانتخابات، و لا من الانتخابات في حد ذاتها، ولكن مقاطعتها الشكلية لها فقط لانها تطالب بالعمل في الشرعية القانونية، و لم يعطاها

الـترخيص كي تتأهـل للمشـاركة باسـمها. وهي تـدعو للمقاطعـة، ولكنهـا تدعم الاقرب لها عمليا في انتخابات 2011، أي أنها تدعم حِزْب العدالـة والتنميـة. الموقـف من الصـحراء: الموقـف الـذي يتبنـاه حِـزْب النَهْج الـدمقراطي واضح وهـو حق تـقرير المصير وفـق مواثيـق الامم المتحـدة. موقف حقوقي بامتيـاز. وفدرالية اليسار تتبنى موقف مغربية الصحراء، وحل النزاع وفق مقررات الامم المتحدة، ولا تنازع في مقـترح النظـام في الحكم الـذاتي. اين الاختلاف والتنـاقض بين هـذه المواقـف؟ هـل حـل النزاعات وفق مقررات الامم المتحدة وتقرير المصير وفـق مواثيـق الامم المتحدة بينهما تناقض يمكن ان يبعد القوتين السياسـيتين عن بعضـهما؟ اليس مقترح النظام المغربي بمدينة نيروبي بإجراء استـفتاء اكـثر جذريـة من المـوقفين؟ اللهم اذا كـان موقـف حِـزْب النَهْج الـدمقراطي من تـقرير المصير وفق الامم المتحدة يعني تلقائيا الانـفصال. عندئذ يعتبر التناقض قائم بين الانـفصال والالحاق. للاشارة فان حق تـقرير المصير الذي يتبنـاه حِزْب النَهْج الدمقراطي لا صلة له بحق الامم في تـقرير المصير كمـا تتبناه الاممـيات الشيوعية والقـراءة الماركسـية. للاشـارة فحِـزْب "جماعـة العَـدْل وَالإِحْسَان" لا تختلف لا مـع النظـام، و لا مـع فدراليـة اليسـار، في مغربيـة الصحراء. ولا تختلف مع النظام في اي مقترح يـقدمه في القضية. الملكية البرلمانية: فدرالية اليسار حدّدت افـقها الاسـتراتيجي في العمـل من اجـل ملكية برلمانية. وهـو موقـف الحركـة الاتحاديـة منـذ تاسيسـها وانـفصالها عن حِـزْب الاسـتـقلال، واغلب مكونـات الفدراليـة تعـود في اصـلها لهـذه الحركة. وهو موقف جعل فدرالية اليسـار واضـحة، ليس فـقط مـع النظـام السياسي والمتـفاعلين معهـا، مختلفين ومتـفـقين، ولكن بالنسـبة لحِـزْب النَهْج الدمقراطي، فأفـقه الاستراتيجي غامض. يـقول بإسقاط المخزن، وهو موقف لا نعتـقد ان حِزْب النَهْج يختلف فيه مـع فدراليـة اليسـار، ولكنـه لا يوضح موقفه من الملكية، هل هي جزء من المخزن الـذي يـدعو لإسـقاطه، ام ان المخزن يشـكل جـزءا منـفصلا ومستـقلا، ام انهمـا معـا منـفصلين،

ويشكلان النظام السياسي. ماذا بعد سقوط المخزن؟ ما مصير المؤسسات الحديثة الموازية له، التي ينظمها الدستور والقانون، من مؤسسة الملك، الى الحكومة، الى البرلمان.. غموض كبير يعم موقف حِزْب النَهْج في هذا الباب. بالنسبة لجماعة العَدْل و الإحسان، تتبني اسقاط الحكم الجبري، وتستبدله بالحكم الراشد. اين تتلاقى مع النَهْج الدمقراطي؟ فهل الحكم الجبري هو المخزن بالنسبة للنهج؟ فهل الحكم الراشد هو النظام السياسي البديل بالنسبة لحِزْب النَهْج؟ في اعتقادي ان ما يبعد حِزْب النَهْج عن جماعة العَدْل و الإحسان اكبر مسافة من البعد عن فدرالية اليسار الدمقراطي. وان دواعي التباعد بين حِزْب النَهْج الدمقراطي و فدرالية اليسار لا يمكن تقبله عقليا، ومنطقيا، بناء على ما يقدمه الفريقان. والّا، فاذا كانت دواعي التباعد بين فدرالية اليسار وحِزْب النَهْج هي تلك المحددة، فمن المفترض ان يبتعد حِزْب النَهْج عن جماعة العَدْل وَالإِحْسَان بمسافة اكبر. لولا التباعد الاديولوجي بين فدرالية اليسار وجماعة العَدْل وَالإِحْسَان، لكان تَقَارُبهما منطقيا و مقبولا بنفس القدر الذي يدعو فيه التَقَارُب بين حِزْب النَهْج وجماعة العَدْل وَالإِحْسَان الى الريبة و الحسرة و الاسف.

Samira Hajji: (تردّ على عبد الله الحريف): بالفعل لايمكن أن يكون عملا على المستوى السياسي بين منظورين متباعدين كل البعد.

Abdallah El Harif الرفيق نوضة يعتبر أنه لا يمكن القيام بأي عمل مع العَدْل وَالإِحْسَان والحركة الأُصُولِية بشكل عام. النتيجة هي أن اليسار لوحده سيقود السيرورة الثورية وموجاتها المتصاعدة. هل اليسار مؤهل لذلك في المستقبل المنظور؟ لا أعتقد ذلك. إذن بالنسبة إليه التغيير مؤجل إلى حين أن تؤهل قِوَى اليسار نفسها. لكن هل ستنتظر الجماهير الشعبية المنتفضة أن يؤهل اليسار نفسه لقيادتها، أم أن القِوَى الأكثر تنظيما هي التي ستقودها. وهذه القِوَى هي القِوَى الأُصُولِية. هل سيصطف اليسار آنذاك مع المخزن ضدها، لأنها أخطر من المخزن كما

يطرح الرفيق نوضة، وذلك ضدا على طموح الشعب للتغيير، أم سينعزل لوحده ويكون فعله هامشيا؟ هل ليس من الأحسن، بالنسبة لليسار، أن يطلق حوارا عموميا، وأن يناضل في الميدان مع كل القِوَى المتضررة من المخزن؟ الشيء الذي قد يسمح بمواجهة العدو الأساسي بشكل موحد والحصول على توافقات. طبعا هذا التغيير (التخلص من المخزن) سيكون بداية لنضال أعمق ستتناقض فيه مصالح القِوَى السالفة الذكر، ويبدأ الصراع فيما بينها. لكن أعتقد أن اليسار سيكون في وضع أفضل، لأنه قد ساهم في تحقيق الإنتصار غلى المخزن. أما في حالة ما إذا ساهم في تقسيم صفوف الشعب، من خلال مناهضة العمل المشترك مع باقي القِوَى المناهضة للمخزن، فإنه سيضُعْف نفسه، وسيكرر خطأ العديد من الأحزاب الشيوعية التي لم تكن سباقة للنضال من أجل التحرر الوطني، وتركت قيادة النضال من أجل الاستقلال للبرجوازية. من جهة أخرى، لقد تَحَالُف الحِزْب الشيوعي مع الكيومنطانغ الذي كان ألد أعدائه في مواجهة الاحتلال الياباني. واستطاع بفضل ذلك أن ينتصر في معركة التحرير، وأن يهزم الكيومنطانغ. التَحَالُفات التكتيكية تكون لإنجاز مُهِمّة محددة، وتنتفي بإنجازها، ويحل الصراع محلها. وأخيرا فإن الرفيق نوضة يحكم حكما نهائيا على القِوَى الأُصُولِية، ويعتبر أنها غير قابلة للتغيير، وذلك إنطلاقا من فكرها. أليس هذا نَوْعا من السقوط في المثالية التي تعتبر أن الأفكار هي التي تصنع الواقع، وليس بأن العلاقة بين الفكر والواقع علاقة جدلية، يلعب فيها الواقع الدور الحاسم. والحال أن المشروع الأُصُولِي لا يلائم الواقع، لأنه مشروع نكوصي تراجعي. ومصيره إما الإندثار أو التغيير لملائمة الواقع. أليس دورنا، في مجتمع مسلم، أن نناقش مع الحركات الاسلامية التي تناضل في الساحة وتبدي استعدادا للحوار ولا تعادينا، بعيدا عن شيطنتها واستعدائها.

Elmou-Ben Med : (يرد على عبد الله الحريف): عمق كبير في الرؤية... سيما و انه مؤسس فلسفيا، وبالتالي نظريا /فكريا. راهنية

الصراع، و ميزان القوة، يقضيان بالتقدم مع جماعة العَدْل و الإحسان ـ اولاـ نحو ميثاق شرف يحدد مرجعية و اليات تدبير مرحلة ما بعد المخزن.. مع ما يلزم ذلك من ضمانات لاستبعاد استغلال الدين لشحن وتامين ثقة عموم الجماهير...

Taha Simohamed (يردّ على عبد الله الحريف): اذن على اليسار مشاركة جماعة العَدْل وَالإِحْسَان، و تبعيتها، الى ان تسقط المخزن، وانتظار فشلها في التسيير لأخذ زمام العمل. يا سيدي، جماعة العَدْل وَالإِحْسَان ليست مستعدة لإسقاط المخزن كما تعتقد، وليست مؤهلة لذلك، بل ان جماعة العَدْل وَالإِحْسَان والنظام السياسي في المغرب، ليس بينهما تناقض يصل لمحو الواحد للاخر. لان ما يجمعهما اكثر مما يفرقهما، نسبة للعلاقة مع اليسار. فلا تناقض بين جماعة العَدْل وَالإِحْسَان والنظام السياسي القائم، اقتصاديا، وأديولوجيا، وحتى سياسيا. بل ان الحركات الإسلاموية، وخصوصا جماعة العَدْل وَالإِحْسَان، هي التي تمتلك أديولوجية فيودالية، تتلاءم وأديولوجية النظام السياسي. اما في السياسة، فان جماعة العَدْل وَالإِحْسَان، فلا تطلب تغييرا سياسيا جذريا، يدعوها لتغيير النظام السياسي، ولكنها تريد تخليقا للنظام السياسي مع ما يتناسب وأديولوجيتها الفيودالية. اذن لا يمكنها تجاوز حدود الاصلاحية. اما في الاقتصاد، فان العَدْل وَالإِحْسَان والنظام السياسي منسجمان في الدفاع عن المِلكية الخاصة، واقصى ما يمكن تحقيقه هو الليبرالية الرأسمالية. اذن انتظار اسقاط النظام السياسي، او المخزن، من طرف جماعة العَدْل و الإحسان، ليس الا أحلام يقظة من طرف الرفاق في حِزْب النَهْج. انها من دعامات الدفاع عن النظام السياسي من السقوط... خاصة اذا كان الاطار الثوري للتغيير جاهز لتسلم السلطة.

Majid Erraoui : Mr Abdallah Harif, vous savez plus que moi, en tant que vous êtes marxiste-léniniste, que : 1- le marxisme est claire envers la religion et ceux qui profitent de la religion ; 2- vous savez plus que moi que la majorité des mouvements khwanjistes, qui prennent la religion comme une devise dans le

champ politique, sont tous l'ennemi n° 1 envers la femme, ils sont tous contre la séparation de la religion et l'État, ils sont tous contre les libertés individuelles, ils sont tous contre la liberté de croyance, ils sont tous contre les sciences et les arts, etc. Désolé de vous voir défendre de collaborer avec ce mouvement sous le prétexte qu'il est contre le makhzen. Je me demande : sur quel programme ou plan vous acceptez de tendre la main? Le makhzen n'est pas seulement un système politique, mais aussi un système culturel et économique. D'autre part, si vous rencontrez des personnes de ce mouvement qui sont ouvertes et prêtes à collaborer avec votre parti, ceci ne sera pas la vraie position de leur parti, qui est en fin du compte l'ennemi de votre parti aussi.. J'attire votre attention que l'expérience de l'Amérique-latine (lahout attahrir) ne sera pas un exemple dans le monde musulman. Votre parti devra chercher continuellement (c'est un vrai défi) comment il tissera les liens avec les démocrates de la société civile, et les démocrates des autres partis, qui partagent les valeurs de l'Homme et ses droits...qui partagent la politique sur la terre et civique, pas avec des textes du coran et de la religion... c'est là votre place naturelle. A part ça, c'est juste de l'hypocrisie et du mensonge sur soi et les autres... Mes salutations et respects...

Abdallah El Harif الرفيق نوضة يعتبر أنه لا يمكن القيام بأي عمل مع العَدْل وَالإِحْسَان والحركة الأُصُولِية بشكل عام. إذن بالنسبة له اليسار هو الذي يجب أن يقود لوحده النضال من أجل التغيير الجذري, السؤال المطروح هو هل اليسار قادر على إنجاز هذه المُهِمّة في المدى المنظور.

Lahsen Mellouki (يَرُدُّ على عبد الله الحريف): والتجارب التاريخية تؤكد رأي الرفيق نوضة. الرّهان على العمل السياسي مع النقيض مغامرة خطيرة. فاولي الأولويات التَقَارُب مع الحلفاء الموضوعيين من القوي اليسارية، والحداثية، والديمقراطية.

Jebbar Hassoune : Le rapprochement entre le Parti ennahj et Al Adl wal ilhssan est a encourager pour les raisons politiques qui ne sont pas seulement d'ordre pratiques. La crise revolutionnaire que connait notre pays, prise dans son contexte, ne peut trouver une

issue sans tenir compte des mutations (souligne) de l'islam politque, de son approche, ou plus exactement de sa construction politique en tant que reponse politique a l'aggression coloniale puis aux consequences social et politiques de la domination imperialiste. L'imperatif de resistance aux entreprises de domination coloniales et le mantien d'une cohesion interne de la communaute politique est determinant dans une large mesure de l'engagement de l'islam politique. Il ne s'agit pas d'une derive du religieux dans le champ politique, mais bien d'une obligation politique du champ religieux (tanpis pour ceux qui pensent a la separation spirituel-temporel). C'est cette signification, cette disposition au combat politique et a la lutte politique qui se trouve etre au coeur du debat. Cette thematique -qui n'a pas de fondement coranique particulier- est le fruit d'une construction politique de l'islam politique, elle participe a sa mutation ideologique dans le dispositif politico-religieux et a son insertion a travers cette distinction fondamental entre "soumis et insoumis", ou l'ennemie est, en fonction de la situation politique, tantot a l'exterieur (la lutte anti-colonial), tantot l'ennemie est interieur (en periode revolutionnaire). Pris dans un sens general, cette distinction constitue, theoriquement, le moteur de la lutte politique et armee-meme si cette lutte est determine par une finalite metaphysique, elle ne compromet pas l'existence d'une finalite humaine.. Il serait absurde de laisser une potentialite aussi crucial dans la conduite du processus revolutionnaire, etre deborde par des tendances contre revolutionnaire… C'est a partir de cette lecture de l'islam politique que le rapprochement est possible et meme necessaire.. Quelles serait les conditions a reunir pour un tel rapprochement ?

Abderrahman Nouda : Monsieur Jebbar Hassoune, tu dis que le rapprochement entre la gauche et l'organisation islamiste "Al Aadle wal Ihsane" est une "obligation". Sans aucune preuve raisonnable et claire. Non, ce n'est absolument pas une "obligation".

Bouchaib Lamghari A mon avis le rapprochement est un échec, car les enjeux diffèrent.

Jebbar Hassoune : Le nationalisme marocain, dans son combat anti-colonial a trouve dans l'islam politique sa propre legitimation. Aucun marxiste ne peut

Abderrahman Nouda : Monsieur Jebbar, tu dis n'importe quoi. Tu mélanges tout. Je ne parle pas du "nationalisme marocain", mais de la gauche révolutionnaire. Notre combat n'est pas anti-colonial, mais révolutionnaire, démocratique et socialiste. Et l'Islamisme est loin d'être en mesure de distribuer des certificats de "légitimité" aux partis de gauche.

Jebbar Hassoune : Patience...abderahman, je n'arrive pas a utiliser efficacement ce moyen de communication mais je peux t'assurer que le probleme souleve n'est pas simple sur le plan politique qu'il ne l'est sur le plan philo (marxisme egal anti religion).

Hamdani Ali Hamdoune : Ce rapprochement est contre nature, nihiliste, une aberration opportuniste…

El Janati Abdelmalek : من الغريب الرفيق النوضة انك تشترط على اي تَحَالُف مع المخالفين ايديولوجيا ان يوافقوا مسبقا على فصل الدين عن الدولة، وفصل السياسة عن الدين. هل يمكنك تعليل هذين الشرطين اذا لم تعتمد علي حجة ايديولوجية خالصة معادية للحركة السياسية التي يفترض انك تبحث عن ارضية مشتركة معها؟ لكن اذا اعتمدت على الايديولوجيا لفرض هذين الشرطين فما الفرق بين ما تقول وبين ما يقوله الاسلاميون؟ لان المسألة هي في رفض الدولة الايديولوجية، مُهمّا كانت الايدويولوجية التي ترسِّمها الدولة لفرض الاحتكار على السياسة. قبل الحديث عن شروط التَحَالُف مع المخالفين في الايديولوجيا، يجب اولا تحديد الاهداف المراد تحقيقها. انت تزعم اننا كيسار نهدف لتحقيق اهداف «ثورية وديموقراطية واشتراكية». هنا خلط واضح بين الاهداف الثورية وبين الاهداف الديموقراطية. الاهداف الثورية لا تهتم باليات العمل الديموقراطي، كل هدفها هو تحقيق التغييرات الاجتماعية والاقتصادية مع وضع اليد مطلقا على السياسة كما نعرف في جميع التجارب الثورية الحديثة. اما الاهداف الديموقراطية فهي

ذات مغزى مختلف ولا تهدف نظريا للتغييرات الاجتماعية التي تبتغيها الاهداف الثورية، بل فقط تنظم مجال الحريات وانتظام التناوب على السلطة عن طريق الانتخابات. عندما تخلط الاثنين فكلامك يظهر كمن يريد كل شيئ ولا شيئ، لانه في الحقيقة لا يعرف ما يريد. ايضا لو ان الاهداف التي ترسمها لليسار كانت فعلا ديموقراطية لما وضعت الشروط التَحَالُفية في نطاق الايديولوجيا، بل في نطاق السياسة كما تفعل جميع الديموقراطيات التي تنزع فتيل الايديولوجيا من الحياة الحِزْبية ومن مجال الدولة وتضعه في نطاق آخر. للاسف فإن الرفيق الحريف يلتقي معك في هذه النُقَطة وتتبعكما في ذلك جمعية العَدْل وَالإِحْسَان. اتحدث عن الايدويولجية الرسمية للدولة التي يلتقي فيها الجميع يسارا واسلاميين. وهذه غير ممكنة بدون تغيير ثوري تقوم اولا بمحو المخالفين نهائيا وتحويل الدولة الي اداة بوليسية لا أكثر، طبعا قد تكون «ثورية» لكنها قطعا غير ديموقراطية. هذا نقاش خاطئ من الاساس يقوده فكر غريب عن الديموقراطية. الفكرة الديموقراطية مُهِمّا كانت بدائية فهي ستطرح طبيعة الدولة التي نريدها : هل هي دولة ليبرالية، اي قائمة على الحقوق الاساسية للمواطن ام هي دولة لها خيارات ايدولوجية تجعل من المُوَاطِن قاصرا يجب ان يربيه البوليس كي يصير «اشتراكيا» و«ثوريا» او يذهب للجنة مدفوعا في كلا الحالين بعصا السلطة. في الدولة الليبرالية يرسم الديموقراطيون مجالا خاصا بالافراد تحكمه فكرة الحقوق الاساسية التي لا تقبل التدخل تحت اي مبرر كان. وهذا المجال مختلف عن المجال العام للدولة الذي يخضع للقوانين الذي قد يعرف انظمة مختلفة من العلمانية قد تقوم على الفصل القانوني بين الدين والدولة كما في تركيا وفرنسا والولايات المتحدة، او على عدم الفصل بينهما، كما يحدث عموما في باقي الديموقراطيات. في هذه النطاق، ماذا يعني فصل الدين عن السياسة، الذي ليس هو فصل الدين عن الدولة : هل تقصد الافراد والهيئات المدنية، او الدولة فقط؟ في الحالة الاولى

فهذا اعلان عن نظام بوليسي خطير كما نعرفه في الدول البوليسية التي على رأسها الصين وروسيا. اما في الحالة الثانية فسيكون كلامك بدون معنى لان الجهات التي تتحدث عنها ليست دولة. طبعا، قد تقصد ان هذه الاحزاب التي تستلهم الدين، يجب ان تلتزم بالعلمانية حين تصل الى الحكم. هذا جيد لكنه يتنافى مع الافكار الثورية التي تتحدث عنها. وهو في النهاية، لا ينطبق عليها قبل ان تصير في نطاق الدولة، والا فإن علي الجميع ان يلتزم بالخروج من الايديولوجيا قبل ان يدخل السياسة. وهذا يتعارض جذريا مع فكرتك الاصلية التي منها انطلقت لفرض شروطك على الخصوم. هذا نقاش يدخل في صلب الفلسفة السياسية. لكن اذا دعوتك لوضعه في هذا الاطار ستتهمني اني اتحدث عن كل شيئ في نفس الوقت. ولذلك فقط ادعوك لقراءة كتاب مثل «بين الطبيعانية والدين: تحديات الديموقراطية» للفيلسوف الالماني يورجين هابرماز، كي تدرك الى آي حد ان ما تقوله هنا وكأنه حقائق لا تقبل النقاش، هو في الحقيقة مجموعة من التأكيدات الايديولوجية الخالصة. اي هي في النهاية ليست في مستوى القدرة علي نَقْد الاسلاميين، لان نَقْد هؤلاء يتطلب فعلا عُدة اخرى. وجوهرة هذه العدة هو الخروج عن الدولة الايدويولجية نهائيا، وتخلي الدولة عن التبشير بالخير والشر. وهذا اكثر من مجرد فصل الدين عن الدولة، ولا يقتضي فصل السياسة عن الدين.

Abderrahman Nouda : أيها السيد عبد المالك الجناتي، مع احترامي لك، **1)** كلامك طويل، وغامض، وغير مُقنع. وإذا ظنَّ القارئُ أن عبد المالك الجناتي هو عضو في اليسار، سيجد القارئ أن كلام عبد المالك الجناتي غير مفهوم. وإذا عرف القارئ أن الجناتي هو من أنصار "حِزْب جماعة العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي الأُصُولِي، سيجد القارئ كلام الجناتي مفهومًا. لأن السِرَّ لِفَهْمِ كلام عبد المالك الجناتي هو أن نعرف أنه يُدافع بشكل مُسْتَتِر على ضرورة إخضاع الدولة والمجتمع «للشريعة الإسلامية» المتخلّفة. **2)** قد سبق لِي أن ناقشتُ علاقة الدِّين بالدولة وبالسياسة في

عِدّة مواقع من بعض كُتُبِي ومَقَالَاتِي (منها مثلًا كتاب "نَقْد الشعب"، وكتاب "Le Sociétal"). ومن خلاصات أبحاثي، أن اِنْحِطَاط المُجتمعات المُسلمة نَتَجَ عن عدّة أسباب، نَجِدُ من بينها هَيْمَنَة أَيْدِيُولُوجِيَة الدّين الأُصُولِية على الدولة، وعلى المُجتمع. وقد حان الوقت لِكَي نَتحرّر، بشكل نهائي وجذري، من هذا الانحطاط المُجتمعي الشُمُولِي، عبر «الفصل التام بين الدّين والدولة». **3)** التَدَيُّن هو شَأن شخصي. ولَا يحقّ لأيّ فاعل في المجتمع أن يفرض أيّ شكل من أشكال التَدَيُّن على المُوَاطِنين، سواءً بالقُوّة، أم بالحِيلة. ولَا يحقّ لأيّ فاعل سياسي أن يستغلّ الدّين في السياسة. وقضايا مثل الإيمان، وعدم الإيمان، وحُرِّية العقيدة، وحُرّية عدم حمل أيّة عقيدة، وحرّية العِبَادَة، وحُرّية عدم العبادة، تدخل كلّها ضمن ***الحُرِّيات الشخصية***. ومن واجب القانون والدستور أن يضمنا مُمارسة هذه الحُرّيات. **4)** كل دعوة إلى فَرْضِ أيّ نَوْع من التَدَيُّن على المُوَاطِنين، هي دعوة إلى إغراق المُجتمع في مزيد من الانحطاط الشُمُولِي. **5)** لِكَي لَا يُفْزِعَنَا عبد المالك الجناتي بِـ «إِسْلَامِيَّتِه الأُصُولِية»، لا يطالب الجناتي بإخضاع الدولة للدّين بِدَرَجَة 100 %، وإنما يطالب بإخضاع الدولة للدّين بِحَدٍّ أدنى، مثلًا بِنِسبة قرابة 80 %. ولَا يُدرك الجناتي أن إِخْضَاع الدولة أو المُجتمع للدِّين، وَلَوْ بِنِسْبَة ضئيلة تَقَارُبُ 10 %، سَيُؤَدِّي بالضّرورة إلى أن يُصبح المُجتمع خاضعًا لِهَيْمَنَة الدّين بِنِسْبَة 100 %. لأنه من خصائص مُجمل الدِيَانَات في العالم، أنها كلها تَمِيلُ تِلْقَائِيًّا إلى الهَيْمَنَة على كل شيء في المُجتمع. **6)** يُعارض السيد الجناتي "فصل الدين عن الدولة"، ويعارض "فصل الدين عن السياسة"، ولا يُدرك الجناتي أن ***رفض "فصل الدين عن الدولة" يعني عمليًّا، وبالضرورة، في المجتمعات المسلمة، إخضاعَ الدولة والسياسة "للشريعة الإسلامية"***، إمّا الوَهَّابية، وإمّا الدَّاعِشِيَة، وإمّا الطَالِبَانِيَة. **7)** يتظاهر الجناتي بالدفاع عن «الديمقراطية»، وينسى، أو لا يُدرك، أنه من بين أُسُس الديمقراطية، نجد بالضّبط مبدأ: «فصل الدين عن الدولة»،

و«فصل الدين عن السياسية»، و«حُرّية العقيدة»، و«حرية العبادة»، و«حرية عدم العبادة». **8)** على خلاف تصريحات عبد المالك الجناتي، ليست الماركسية أيديولوجية، والصراع الطبقي ليس أيديولوجية. والطموح إلى التحرّر الشامل، وإلى الثورة المُجتمعية، وإلى الاشتراكية، ليسوا أيديولوجية، وإنما هم طُمُوحات قويّة، وَوَاقِع ملموس، نحياه يوميًّا. **9)** يعتبر عبد المالك الجناتي أن مبدأ «فصل الدّين عن الدولة» هو مجرّد «حُجَّة أيديولوجية خَالِصَة»! وَيُقِيمُ الجناتي مُساواة تامّة بين «الفكر الثوري الاشتراكي» و«الأيديولوجية الإسلامية الأُصُولِية»! وهذا تصوّر مرفوض، بل هو تجاهل لِتَاريخ البشرية. وطريقة تفكير السيد عبد المالك الجناتي تَفْضَحُ أنه منحاز في تفْكِيره إلى مُنَاصَرَة «الْأَيْدِيُولُوجِيَة الإسلامية الأُصُولِية». ويريد الجناتي تغليب «أيديولوجيته الإسلامية» على «الفكر الثوري الاشتراكي». وعلى خلاف ظنّ الجناتي، ما يُهُمُّنَا في هذا النقاش، ليس هو مُقَارنة الفكر الإسلامي مع الفكر الماركسي، أو الاشتراكي، وإنما المُهِمّ هو اِتِّفَاق مُجمل المُوَاطِنين على ضرورة ضَمَان حقّ كل شخص في «حُرِّية العقيدة»، و«حُرِّيَة العبادة»، و«حُرِّية عدم العبادة»، و«فصل الدِّين عن الدولة»، و«فصل الدِّين عن السياسة». **10)** قال عبد المالك الجناتي إن النوضة «يخلط بين الأهداف الثورية والأهداف الديموقراطية». لأن الجناتي يريد فقط «الديموقراطية» البرجوازية، ويرفض «الديموقراطية الثورية»، ويرفض «الثورة المُجتمعية»، ويرفض «الاشتراكية». ولا يُدرك الجناتي أن «الديموقراطية» التي يريد اليسار هي «الديموقراطية الثورية»، وليس الديموقراطية البرجوازية. وعلى خلاف ظنّ الجناتي، ***لا يمكن للديموقراطية أن تكون حقيقية إلّا إذا كانت ذات مضمون ثوري، وذات أهداف ثورية.*** أما الديموقراطية البرجوازية (التي يدافع عنها الجناتي) فإنها تتحوّل بالضّرورة إلى ديكتاتورية البورجوازية. **11)** يقول اليسارُ أنه يستحيل أن تُوجد ديموقراطية مِثَالية، ومُجَرَّدَة كُلِّيًا عن طبقات المجتمع. وكل ديموقراطية

إلّا ولها طابع طبقي. ولا يقنع اليسار بِـ «الديمقراطية البورجوازية» مِثلما تفعل الحركات الإسلامية، بل يريد اليسار «الديموقراطية الثورية». **12)** يُدافع الجناتي عن «الدولة اللّبيرالية». وهذه أغنية قديمة، ومعروفة، ومَشْرُوخَة. فالجناتي يُدافع في الجوهر عن «اللّبيرالية»، أي عن الرأسمالية. ولَا يُدرك الجناتي أن «اللّيبيرالية» أو «الرأسمالية»، تتناقضان مع «الأَيْدِيُولُوجية الإسلامية الأُصُولِية». لأن «الأيديولوجية الإسلامية الأُصُولِية» هي مُتَخَلِّفَة أكثر من الرأسمالية. والديموقراطية الوحيدة الممكنة في إطار الرأسمالية، هي «الديموقراطية البورجوازية»، التي تُخْفِي دِيكْتَاتُورِيَة الطبقة البورجوازية. **13)** دَافَعَ الجناتي عن: «عدم الفصل بين الدّين والدولة كما يحدث عمومًا في باقي الديموقراطيّات». وطَرْحُ الجناتي هذا هو مُغَالَطَة، بل هو وَهْم قديم! فهل تُوجد حقيقة دول «دِيموقراطية لَا تفصل بين الدّين والدولة»؟ أعطينا أيها السيد الجناتي ولو مثالًا واحدًا في تاريخ البشرية كلّه عن «دولة ديموقراطية لَا تفصل بين الدِّين والدولة»! لَا أيّها السيد الجناتي، ***يستحيل أن تُوجد «الديموقراطية» بدون الفصل بين الدِّين والدولة!***

El Janati Abdelmalek استاذ عبدالرحمن، هناك فرق بين اني ارفض الفصل بين الدين والدولة (وهو غير صحيح ولا دليل لديك عليه) وبين ان يكون هذا الفصل شرطا مسبقا وقطعيا للتَحَالُف مع طرف ثان. لم يصدر عني اي شيئ يجعلني ارفض هذا الفصل. لكني اميز بين الفصل القانوني، بين الديون والدولة، الموجود في دول معينة وهو ما يشير لنموذج معين في العلمانية، وبين التمييز في الامر الواقع بين الاثنين دون الوصول الى تمييز قانوني مدستر لهذا الفصل، كما هو حاصل في الدول السكندنافية وبريطانيا، حيث الملك او الملكة هم رؤساء كنيسة وليسوا رؤساء دول فقط. كوني اعترف بهذا التمييز واشير اليه لا يعني قطعا اني ضد الفصل بين الدولة والدين. لكن هذا الفصل ممكن باكثر من طريقة. هل تعترض على واقعة تعدد انظمة العلمانية؟ لا يجب ان ننسى ان

الفصل المذكور بين المؤسسات الدينية وبين المؤسسات السياسية ليس هو العلمانية، بل هو احد مظاهر العلمانية فقط. وهذا يعني ببساطة ان الفصل ممكن دون الوصول الي العلمانية. وهذا تماما ما قصدته حين قلت ان نَقْد الاسلاميين من هذه الزاوية يتطلب اكثر من اعلان ايديولوجي، لان هذا الاعلان في النهاية يشي بوجود فكرة الايدويولجيا الرسمية للدولة، اي نمط آخر من «الشريعة».. المشكل انك لا تكتفي بالخلط بين الفصل المذكور وبين العلمانية بل تضيف اليهما الفصل بين الدين والسياسة. وهذا خلط اضافي، يؤكد تأكيدا صريحا علي الخلط الاول، وينزل بالعلمانية من مجال خاص بالدولة والمؤسسات العمومية الى وسيلة لمنع حرية الكلام علي من يفترض انه لا يتكلم لغة سياسية «علمانية».. الآن هل الشرطان المذكوران (فصل الدين عن الدولة وفصل السياسة عن الدين) ضروريان للديموقراطية وعلى النحو الذي تؤكده؟ هذه بالنسبة اليك حقيقة لا تحتاج لنقاش بينما هي في صلب اي نقاش عن الديموقراطية. سأضيف ان النقاش في الفلسفة السياسية صار يتجنب تماما كلمة علمانية لما صار لها من سمعة سيئة في فرنسا وتركيا. ولذلك عاد النقاش يدور ليس عن العلمانية بل عن «العقل العمومي». واي مناقشة للعقل العمومي ستصطدم بشروطك المجحفة التي تفرضها على من يريد ان يدخل السياسة. وهذه المناقشة هي التي اقترحتها عليك في الكتاب المذكور، لانه يعري العلاقة بين شروط الطابع الدنيوي للدولة وبين شروط الديموقراطية. هذا كلام لا يمكن ان يقال على طريقة الجواب بنعم او لا. ولذلك فلابد ان يكتب في بضعة فقرات كي يكون النقاش مبني على حجة او حجة مصغرة وليس على تأكيدات بدون نفَس حجاجي. تحياتي.

Abderrahman Nouda أيها السيد عبد المالك الجناتي، مع احترامي لك، **1)** كلامك طويل، وغير فَصِيح، بل هو مُبْهَم، وغامض، ولا يُثْبِتُ شيئًا. ومن طبيعة أي كلام يريد إثبات شيء خاطئ، أن يكون مُبْهَمًا،

وغامضا، وبدون حُجَج عقلانية. **2)** يقول الجناتي أنه يرفض «الفصل» بين الدِّين والدولة، وأنه يَقْبَل «التَمْيِيزَ» بينهما. وهذا مجرّد تَلَاعب بالكلام، بل هو تَحَايُل مرفوض. لأن «التمييز» بين الدّين والدولة، الذي لَا يرقى إلى مستوى «الفصل» بينهما، يتحوّل في الواقع إلى محاولة «إخضاع» الدولة للدِّين، و«لِلشَّرِيعَة الإسلامية» المُتَخَلِّفَة. **3)** زعم عبد المالك الجناتي أنه «***تُوجد عِدَّة أنواع***» من "الفصل بين الدّين والدولة". وقال الجناتي أنه يُميّز بين «***الفصل القانوني*** بين الدّين والدولة»، و«***الفصل الذي لا يصل إلى [مُسْتَوَى] تمييز قَانوني مُدَسْتَر*** لهذا الفصل». هل فهمَ القُرَّاء ما يُريده الجناتي قَوْلَه من خلال هذا «التمييز» المزعوم؟ طبعًا من الصّعب علينا أن نفْهَمَ النَوَايَا الخَفِيَة التي يحملها السيد الجناتي. وإذا اِتفقنا فِعْلًا على أن «الفصل بين الدّين والدولة» هو في مصلحة الشعب، وإذا صَادَقْنَا حَقًّا على أن «الفصل بين الدّين والسياسة» هو في مصلحة المُجتمع، فلماذا لَا نُسجِّل هذا الفَصل في القانون، وفي الدُّستُور؟ في الحقيقة، كل فاعل سياسي يَدَّعِي أنه «يَقْبَل الفصل بين الدِّين والدولة»، لكنه يرفض في الوقت نفسه أن يكون هذا «الفصل» مُسَجَّلًا في القانون، وفي الدُّسْتُور، فإن هذا الفاعل السياسي يفضح أنه يَتَحَايَل، وَيُنَاوِر، ويُحاول إِيجَاد «ثَغَرَات» في القانون، وفي الدّستور، لِكَي يَسْتَغِلَّ هذه «الثَغَرَات» في المُستقبل، بِهَدَف الاعتراض المُطلق على التطبيق الملموس لِهذا «الفصل بين الدّين والدولة». لأن الغاية الخَفِيَة لِهذا الفاعل السياسي هي إخضاع المُجتمع والدولة «للشّريعة الإسلامية» المتخلّفة. هذا هو الوُضُوح، وهذه هي الصّراحة. **4)** ***كل موقف يرفض «الفصل بين الدّين والدولة» (في المُجتمعات المُسلمة)، هو بالضرورة موقف يريد فرض إخضاع الدولة «للشريعة الإسلامية» المُتخلّفة. و«الشريعة الإسلامية» تُؤَدِّي بالضرورة إلى الانحطاط الشُمُولِي للمُجتمع، ثم تُؤدّي إلى الحرب الأهلية.*** **5)** يظهر أيضًا من كلام عبد المالك الجناتي أن بعض أنصار الأيديولوجية

الإسلامية الأُصُولِية (مثل الجناتي) يزعمون أنهم يرفضون «العلمانية المتطرّفة»، ويَقْبَلون «العلمانية المُعتدلة»! بمعنى أنهم يرفضون «الفصل بِدَرَجة 100 % بين الدِّين والدولة»، ويَقْبَلون «الفصل بين الدّين والدولة الذي لا يصل إلى مُستوى تَسجيل هذا الفصل في القَانون وفي الدُسْتُور». وهذه الدَّعْوَة إلى ***المُسَاوَمَة*** (marchandage)ـ ***حول كَمِّيَة «الشريعة الإسلامية» التي يجب أن تخضع لها الدولة، أو التي يجب أن يخضع لها المُجتمع، هي مُجَرَّد تحايل، أو مُراوغة، أو مُغَالطة.*** ويرفض اليَسَارُ أصلًا هذه «المُسَاوَمَة». **6)** لن يَقْبَل أبدًا المُوَاطِنون الأحرار الدُخُول في أيّة «مُسَاوَمَة» مع الحركات الإسلامية الأُصُولِية حول «درجة الحُرّيات السياسية» التي يَسمح بها هؤلاء الإسلاميون الأُصُولِيون. فَإِمَّا أن تكون الحُرّيات السياسية كاملة، وإمّا أن لا تكون. ونرفض إطلاقًا أن يكون «الإسلاميون الأُصُولِيون» أَوْصِيَّاء على حُرّيات البشر. **7)** كُلَّمَا حاول الإسلاميون الأُصُولِيون «إخضاع الدولة للدّين الإسلامي الأُصُولِي»، فإن الشعب الثوري سَيرفض دَائمًا «المُساومة» حول حُرِّية العقيدة، وحُرّية العبادة، وحرّية عدم العبادة، وفصل الدّين عن الدولة، وفصل الدّين عن السياسة. لأن ***اليسار يرفض «الشريعة الإسلامية» بشكل شامل ونهائي. ويرفض اليسار أيّة مُسَاوَمَة في هذا المجال.*** ولأن «العِلْمَانية المُعتدلة» هي مُجَرّد خُدْعَة. ولأن «الفصل بين الدِّين والدولة»، و«الفصل بين الدِّين والسياسة»، لَا يَقْبَل أنصاف الحُلُول. **8)**ـ ***فإمّا أن يكون «الفصل بين الدِّين والدولة» وَاضحًا، ودقيقًا، وكاملًا، وشَاملًا، ومنصوص عليه في القانون، وفي الدستور، وإمّا أن يكون هذا الفصل مُجرّد وَعْد كَلَامي، أو شَفَوِي، أو تحايُلِي، أو خُدْعَة سياسية.*** **9)** زَعَمَ الجناتي أنه يُريد نَوْعًا من «الفَصْل بين الدّين والدولة» الذي لا يصل إلى مستوى «تمييز قانوني مُدَسْتَر لهذا الفَصْل، كما هو حاصل في الدول السكندنافية وبريطانيا، حيث الملك او الملكة هم رؤساء كنيسة وليسوا رؤساء دول فقط». وهذا زعم خاطئ، بل مُضَلِّل. إنه نَوْع التَعْلِيل المُمَيَّز

الذي تستعمله الحركات الإسلامية الأُصُولِية في دعايتها لِتَغْلِيط أنصارها. وعلى عكس ما ورد في كلام الجناتي السابق، يُوجد في البلدان المشار إليها سَابِقًا (البلدان أَلسْكَانْدِينَافِيَة وَبْرِيطَانْيَا، وما شَابَهَهَا) فصلٌ تَامّ بين الدّين والدولة، وبين الدّين والسياسية. وفي حالة إذا كان المَلِك، أو المَلِكَة، «في هذه البلدان السْكَنْدِنَافِيَة»، رئيسًا رمزيا للكنيسة، فهذا لا يعني بَتَاتًا في هذه البلدان، ولا يبرّر إطلاقًا، وُجود إِخْضَاع الدولة للدِّين، وَلَوْ جُزْئِيًّا. كما لَا يُوجد في هذه البلدان إِخْضَاع السياسة للدّين، وَلَوْ بدرجة جزئية. وفي مُجمل البُلدان الغَربية المُتَقَدِّمَة، لَا تَأْخُذُ الدولة بِرَأْيِ الكَهَنَة، ولَا بِرأي "البَابَا"، ولا بِرأي الكَنَائِس، وَلَوْ في قضايَا تَتعلَّق بِالأَحْوَال الشخصية (مثل قضايا أشكال الزَّوَاج، والطَلَاق، وَالإِجْهَاض، والإنجاب بِمُسَاعدة طِبِّيَة [Procréation Médicalement Assistée]، و"القَتْل الرَّحِيم" [Euthanasie]، أي استخدام إجراءات طِبِّيَة تُسَاعِدُ على التعجيل بِوَفَاة مَرْضَى غير قابلين لِلشِّفَاء، أو يرغبون في الموت). **10)** ***غيّاب الفصل التّام بين الدّين والدولة، وبين الدّين والسياسة، يعني بالضّرورة إِخْضَاع الدولة لِـ «الشريعة الإسلامية» المُتخلّفة.*** وهو ما يحلم به الإسلاميون الأُصُولِيون. هذا هو الوضوح! وعكسه هو كلام مُخادع! **11)** زعم عبد المالك الجناتي أنه لَا يرفض «الفصل بين الدّين والدولة»، ولكنه يَقْبَل نَوْعًا مُحَدَّدًا فقط من هذا «الفصل». بمعنى أن الجناتي يَقْبَل فقط نَوْعَ «الفصل بين الدّين والدولة» الذي يمنع على المَلِك أن يكون «أميرًا للمؤمنين»، وفي نفس الوقت، يسمح لِزَعِيم حِزْب "جماعة العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي أن يُصبح «أميرًا للمؤمنين». وبعبارة أخرى، يَقْبَل الجناتي نَوْعَ «الفصل بين الدّين والدولة» الذي يمنع على المَلِك استغلال الدّين في السياسة، وفي نفس الوقت، يسمح "لِحِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي بأن يستغلّ، بطريقته الخاصّة، الدّين في السياسة. بينما ***يرفض اليسار كلّ أنواع استغلال الدِّين في السياسة، ومن أيّ طرف كان، وبدون أيّ استثناء.*** **12)**. أنا أشترط في أيّ تنظيم

إسلامي يريد التعامل معي (أو مع اليسار) أن يلتزم بـ "فصل الدين عن الدولة"، وبِ "فصل الدين عن السياسية"، وبِ «حُرِّية العَقِيدة»، وبـ "حرية العبادة"، وبـ "حرية عدم العبادة". وإذا كان السيد عبد المالك الجناتي يرفض المطالبة بأيّ شرط في تعامله مع التنظيمات الإسلامية الأُصُولِية، فذاك شُغْلُه. وما على الجناتي سوى أن يتحمّل مسؤولية نتائج اختياراته الخاطئة. **13)** مشكل السيد الجناتي هو أنه من أنصار الفكر الإسلامي الأُصُولِي، ويريد فرض «إجبارية الشريعة الإسلامية» على المُجتمع. لذلك نرى السيد الجناتي يَتَحَايَل، ويرفض، داخل نفسه، الفصلَ بين الدين والدولة. ويعجز الجناتي كُلّيًا عن إيجاد حُجج عقلانية تُبرّر «عدم الفصل بين الدّين والدولة». **14)** يمكن للسيد الجناتي أن يبحث خلال حياته كلّها، عن حِيَل تُمكِّنه من تَبْرِير إخضاع الدولة للدّين، وإخضاع المُجتمع لِـ «الشريعة الإسلامية» المُتخلّفة، لكن الجناتي سيجد في النهاية أن الحلّ الديموقراطي الوحيد العقلاني المقبول، هو: فصل الدّين عن الدولة، وفصل الدّين عن السياسية، وضمان حرّية العقيدة، وحرّية العبادة، وحرّية عدم العبادة. **15)** على خلاف الأشخاص الإسلاميين الأُصُولِيين (مثل عبد المالك الجناتي)، يرفض المُوَاطِنون الأحرار وُجود أحزاب سياسية مَبْنِيَة على أساس الدِّين، أو العِرْق، أو الإِثْنِيَة، أو الطَّائِفَة، أو اللُّغَة، أو القَبِيلَة، أو اللّون، أو الجنس، أو الجِهَوِيَة. **16)** الحقيقة السَّاطعة هي أنه: ***يستحيل تحقيق الديموقراطية بدون فصل الدّين عن الدولة، وبدون فصل الدّين عن السياسة.***

El Janati Abdelmalek : كنت اعتقد عن صدق ان الاعتراضات القوية قد تهمك لان غرضك هو الحقيقة والرأي المستنير. لكن يبدو ان الاعتراضات التي تهمك هي التي تقع تحت مستوى معين من الأفكار وان الاعتراض الجدي يبقى خارج مدار المناقشة. فتتخلص منه بعبارات مبهم وغامض وفارغ وطويل، والحقيقة انك تناقش موضوعا لا تدرك

شراءطه الفكرية فتخوض فيه انطلاقا من قناعاتك الشخصية الخالصة من التفكير شكرا يا سيدي الكريم.

Abderrahman Nouda : أيها السيد عبد المالك الجناتي، **1)** ما دُمتَ من أنصار الأيديولوجية الإسلامية الأُصُولِية، فإن النقاش معك سيكون غير مُفيد، بل سيكون مَضْيَعَة للوقت، لأن هذه الأيديولوجية الإسلامية الأُصُولِية تجعل كل شخص يحمل هذه الأَيْدِيُولُوجية مَهْوُوسًا بشيء واحد فقط، هو الدّفاع المُطلق والأعمى عن الدّين، وعن «الشّريعة الإسلامية» المُتخلّفة، ولو تطلّب الأمر تَجْهِيلَ الشعب، أو اضطهاده. **2)** مشكل مُجمل الإسلاميين الأُصُولِيين هو أنهم يعتقدون أن الإنسان خُلِقَ لِخِدْمَة الدِّين، بينما الدِّين هو الذي خُلِق لِخِدْمَة الإنسان. ولم تنجح مُجمل الدِّيَانات في العالم في خدمة الإنسان، وإنما أَدَّت الدِّيَانَات إلى اِسْتِلَاب (aliénation) الإنسان، وإلى ضَلَاله. **3)**ـ تكلّم السيد الجناتي عن «الفِكْر»، وعن «الفَلْسَفَة». وتظاهر الجناتي بكونه درس «الفلسفة» واستوعبها. وفي الواقع، يستحيل على أيّ شخص درس واستوعب التُرَاث «الفلسفي» للبشرية أن يكون من أنصار الأَيْدِيُولُوجِيَة الإسلامية الأُصُولِيَة. لأن منهج هذه الأيديولوجية الإسلامية الأُصُولِية هو إِعْلَاء المُقَدَّس، وَإِلْغَاء العقل. وماذا يبقى بعد إلغاء العَقل؟ بعد إلغاء العقل، يستحيل التفكير الموضوعي، ويستحيل النقاش العقلاني، ويستحيل التَفَاهُم المنطقي، ويستحيل التَعَايُش المُجتمعي. **4)** على عكس تصوّرات بعض الأشخاص التَوْفِيقِيِّين، الذين يَدْعُون إلى «التَعَايُش» المُهَادِن بين اليساريّين والإسلاميّين، فإن التناقض بين اليساريّين والإسلاميّين لَا يَكْمُنُ فقط في حمل الإسلاميّين لأفكار نظرية مُخالفة لأفكار اليساريّين، وإنما يكمن

التناقض في كون الإسلاميّين يعملون من أجل تنفيذ ***مشروع مُجتمعي يتجلّى في إخضاع الدولة والمُجتمع إلى «الشّريعة الإسلامية» المُتخلّفة***. وإخضاع الدولة والمُجتمع إلى «الشّريعة الإسلامية» يؤدّي بالضَّرُورَة إلى الانحطاط، وإلى الحرب الأهلية. ولا يتحقّق إخضاع المُجتمع لِـ «الشّريعة الإسلامية» إلَّا بواسطة الحُكْم باسم الله، وبالإكراه، والعنف، والترهيب، والاستبداد، والقهر. والبديل المطلوب، ليس هو «التَحَالُف» بين اليساريّين والإسلاميّين، ولا هو «التَعَايُش» المُهَادِن بينهما، وإنما المطلوب هو تعبئة مُجمل المُجتمع للنضال الحازم ضدّ الفكر الإسلامي الأُصُولِي، وتحقيق إجماع حُرّ، ومُقْتَنِع بضرورة الفصل التّام والنهائي بين الدّين والدولة، وبين الدّين والسياسة، وتَثْبِيت «حرّية العقيدة»، و«حرّية العبادة»، و«حرّية عدم العبادة». **5)** ***لِنُلَخِّص الآن النقاش*** السّابق: في ***فترة أولى***، دافع عبد الله الحريف (ومن وراءه "حِزْب النَهْج") عن «التَقَارُب» و«التَعَاوُن» بين اليسار و"حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي الأُصُولِي كَضَرُورَة استراتيجية. ***وفي فترة ثانية***، جاء رحمان النوضة وانتقد أطروحة الحريف (ومعه حِزْب النَهْج). وَاشْتَرَطَ النوضة في أيّ «تَقَارُب» أو «تَعَاوُن» بين اليساريين والإسلاميين أن يلتزم الإسلاميون بِـ «الفصل بين الدّين الدولة»، و«الفصل بين الدّين والسياسة»، والالتزام الكامل بِـ «الحُرِّيَات السياسية»، بما فيها «حقوق الإنسان»، و«حرّية العقيدة»، و«حرّية العبادة»، و«حرّية عدم العبادة». ***وفي فترة ثالثة***، تدخّل الإسلامي الأُصُولِي عبد المالك الجناتي في هذا النقاش، ورفض الجناتي أي شرط مُسبق في «التَعَاوُن» بين اليساريين والإسلاميين. ورفض الجناتي الفصل التّام بين الدّين والدولة، وبين الدّين

والسياسة. كما رفض الجناتي أن يصبح هذا «الفصل» مُسجّلًا في القانون أو في الدُّستور. وطرح الجناتي أنه يمكن تحقيق «الديموقراطية» دون «الفصل بين الدّين والدولة». ولاحظنا أن عبد الله الحريف لم يَرُد على عبد المالك الجناتي، ولم ينتقد مواقفه. ***وفي فترة رابعة***، طرح رحمان النوضة أن كلّ رفض «للفصل بين الدّين والدولة»، وكلّ رفض «للفصل بين الدّين والسياسة»، هو دِفَاع مُسْتَتِر عن محاولة لِـ «إخضاع الدولة والمُجتمع للشريعة الإسلامية» المُتخلّفة. وَذَكَّرَ النوضة أن اليسار لَن يَقْبَل أبدًا، ومُهِمّا كان الثمن، إخضاع الدولة أو المُجتمع «للشّريعة الإسلامية» المتخلّفة. لَعَلَّ النَقْد يُوقِضُ مُخَالِفِي، ويُفِيد مُحاوِرِي. مع تحيات الاحترام والتقدير.

Ridouane Ayni Idir : لا تَحَالُف مع من لا يؤمن بالديموقراطية الكاملة التي بابها الرئيس العلمانية. البحث عن ترجيح ميزان القِوَى بالاستقواء بغير الديموقراطيين عبث في عبث.

Abderrahman Nouda: كتب عبد الله الحريف: «للأسف جل التدوينات لم تناقش ما طرحتُ، وتكتفي بتكرار معزوفة "لا تَحَالُف مع القِوَى الأُصُولِية"». وأُجِيبُ على الحريف بما يلي: لا تقلق يا رفيق عبد الله الحريف. سأردّ عليك بالتفْصِيل. وإن تَعَطَّلْتُ عليك، فَلِأَنَّنِي أبحث عن الشكل الملائم لهذا الردّ. وقد اضطرّ إلى الرّد عليك بكتاب كامل، أنتقد فيه تَقَارُب وتَعَاوُن "حِزْب النَهْج" مع حِزْب "جماعة العَدْل وَالإِحْسَان". ومنذ سنوات مُتعدّدات، يُناقش "حِزْب النَهْج" مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان"، وكانت النتيجة على مستوى دعم النضالات الجماهيرية هي "صفر" مُطْلَق. وبالتالي، يمكن أن يتعطّل جوابي خلال بضعة أيام، أو بضعة أسابيع. أُفَضِّلُ أن يكون جوابي متأخّرًا ومُعَمَّقًا، على أن يكون سريعًا، وانفعاليا، وسطحيًّا. [وقد أصبح فعلًا، فيما بعد، ردّ

النوضة المُعَنْوَن بِـ "نَقْد تَعَاوُن اليساريّين مع الإسلاميين" هو كتاب الردّ الشّامِل، والمُعَمَّق، على "حِزْب النَهْج"، في مجال دِفَاعه عن «تَعَاوُن» اليسار مع حِزْب "جماعة العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي الأُصُولِي].

Ahmed Abdnour Amraoui بجملة بسيطة / من يحاصروننا على صفحات الفايسبوك حينما نقوم بنشر أفكارنا على هذا الفضاء الإفتراضي التي هي أفكار تحررية وتنويرية، هل ممكن أن يسمحوا لنا بنشرها على أرض الواقع، حينما نحسم المعركة لصالحنا في مواجهة الإستبداد متَحَالُفين معهم ؟؟؟

Land Guelmima : Le livre de Samir Amine, #modernisation, religion, démocratie #Ed: parangon, 2008, sert á mon avis, ā mener un débat objectif et alimenter l'ensemble des avis pour décortiquer les fondements fascistes des mouvements islamistes qui convergent avec le capitalisme et qui sont financés, instrumentalisés par l'establishment occidental ā travers les monarchies wahabi. L'islam politique, version réformiste et radical, s'ils différent tactiquement, ils convergent pour l'instauration de l'état islamique qui matera l'ensemble des mouvements de gauche comme expression satanique, communiste. Un parti de gauche, d'inspiration marxiste léniniste, en dépit de la conjoncture aussi défavorable pour déstabiliser la donne politique, n'explique pas l'alliance avec Al Aadl Walihsan, même ā titre temporaire ou tactique. On prône la laïcité comme nécessite pour séparer le religieux et le sociétal, alors que c'est sur la base de nos alliances qu'il faut mettre ce principe ā l'exercice de nos luttes.

Mounir Zalim لاشك أن لكل تَحَالُف شروطه الخاصة. يمكن، والحالة هذه، التَحَالُف مع الشيطان، دون مطالبته بتغيير دنبه sa queue. تمّة على حد علمي، تَحَالُفان لا ثالث لهما: التَحَالُف التكتيكي، مع احتمال تحول المتَحَالُف معه الى عدو. ويتوقف احتمال تحوله هذا على المنطلق الايديولوجي، وعلى درجة قدرتك كشخص على استيعاب درجة جدية الصديق ـ الخصم المحتمل. لنكون واقعيين بناء على تَحَالُف النَهْج ـ العَدْل والحسان. فمن لازال يشك في احتمال تحول العَدْل وَالإِحْسَان الى

عدو بالمعنى الحقيقي فلا علاقة له بالعلم، ولا بالطب. لكن هذا لا يمنع من التَحَالُف معه، مع وضع نصب اعيننا ان مساندته لنا، هي مساندة حبل المشنقة للمحكوم بالاعدام : التاريخ موازين قِوَى. تم التَحَالُف الاستراتيجي، الذي يستلزم مجموعة من الشروط، أولها الا نقبل قيد انملة بالتنازل عن المسائل المبدئية. كالإيمان بالثورة الاشتركية مثلا. أما عن حِزْب النَهْج وتَحَالُفاته، ما على المرء إلا ان يعود إلى الوراء، وينظر الى تَحَالُفه ذات يوم مع حِزْب الطليعة، ونتائج ذلك على الاطارات التي كان يعملان داخلها، جمعية حقوق الانسان مثلا. باختصار السلفيون مشنقة.

Land Guelmima : Mr. Ben Ameur qui fait front avec Abdelilah Benkiran contre la francisation, et il est bombardé de tout bord, en dépit de son parcours militant et homme de gauche. Et si on critique le Parti Nahj pour son alliance avec Al Adl Walihsane on nous fait sortir des arguments qui manquent de conviction. Il faut toujours se rappeler la vision de Al Adl Walihsane concernant la femme, la polygamie, l'héritage, la démocratie, la classe ouvrière, la laïcité, le socialisme, la réforme agraire, la propriété privée et collective... L'art pour comprendre les divergences de fond, irréconciliables, entre deux mouvements opposés. Et je compare la dite situation, ce rapport entre le système makhzénien et L'USFP, qui a tellement fait alliance avec ce système sur plusieurs fronts pour que ce parti se délégitime, délaissé par ses militants, sans aucune identité. Je souhaite que cette alliance aboutisse ā ses fins, et mette en exercice la validité de ceux qui sont les commanditaires du choix tactique.

[ترجمة تعليق السيد گلميما: السيد عبد الرحمان بن عمرو، الذي يواجه مع الإسلامي عبد الإله بنكيران، ضد "فَرْنَسَة" التعليم، تَعَرَّضَ للقصف من جميع الجهات، رغم تاريخه النضالي واليساري. وإذا انتقدنا حِزْب النَهْج، بسبب تَحَالُفه مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان"، يُوَاجِهُونَنَا بِحُجج غير قادرة على الاقناع. ويجب علينا أن نتذكر دائما رؤية حِزْب جماعة العَدْل وَالإِحْسَان فيما يتعلق بالمرأة، وتعدد الزوجات، والميراث، والديمقراطية،

والطبقة العاملة، والعلمانية، والاشتراكية، والإصلاح الزراعي، والمِلْكِيَة الخاصة، والمِلْكِيَة الجماعية ... إنه فَنّ فَهْم الاختلافات الجوهرية، التي لا يمكن التَوْفِيق بينها، بين حركتين متعارضتين. وقَارَنْتُ الوضع المذكور، بهذه العلاقة بين النظام السياسي المخزنى وحِزْب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الذي قام بتَحَالُف كبير مع هذا النظام السياسي على عدّة جبهات، إلى درجة أن هذا الحِزْب فقَدَ شرعيته، وهَجَرَهُ مناضلوه، وبَقِيَ بدون هوية. آمُلُ أن ينجح هذا التَحَالُف، وأن يُؤَدِّيَ إلى فَحْصِ كَفَاءَة أوليك الأشخاص الذين دَعَوْا إلى هذا الخِيَار التَاكْتِيكي].

الفصل 3 :
رَدُّ عَبد اللّه الحَرِيف
على رَحْمان النُوضة

مظاهرة قام بها "حِزْب العَدل والإِحْسَان"، بمُشَاركة "حِزْب النَهْج".

1) الرفيق نوضة يعتبر أنه لا يمكن القيام بأي عمل مع العَدْل وَالإِحْسَان والحركة الأُصُولِية بشكل عام.

2) للأسف الرفيق نوضة أصدر العديد من الأحكام ضد [حِزْب] النَهْج الديمقراطي لا علاقة لها بالواقع كابتعاد [حِزْب] النَهْج عن فيدرالية اليسار بينما يعرف الداني والقاصي أن هذه الأخيرة هي التي رفضت التعامل مع [حِزْب] النَهْج نظرا لموقفه من الانتخابات

والصحراء والملكية البرلمانية وأن النَهْج هو الذي أصر على الحفاظ على هذه العلاقة في إطار هجومه الوحدوي. الشيء الذي أدى إلى إعادة العلاقة بينه وفيدرالية اليسار. وكذا طعنه في إتخاد موقف الحوار العمومي وبناء الجبهة الميدانية (على شاكلة حركة 20 فبراير التي لم تكن أبدا تَحَالُفا مبنيا على برنامج متوافق عليه) مع كل القِوَى المتضررة من طغيان المخزن. هذا الموقف الذي تطلب نقاشات طويلة وعميقة قبل حسمه، بشكل ديمقراطي، في المؤتمر.

3) الرفيق نوضة يعتبر أنه لا يمكن القيام بأي عمل مع العَدْل وَالإِحْسَان والحركة الأُصُولِية بشكل عام. النتيجة هي أن اليسار لوحده سيقود السيرورة الثورية وموجاتها المتصاعدة. هل اليسار مؤهل لذلك في المستقبل المنظور؟ لا أعتقد ذلك. إذن بالنسبة إليه التغيير مؤجل إلى حين أن تؤهل قِوَى اليسار نفسها. لكن هل ستنتظر الجماهير الشعبية المنتفضة أن يؤهل اليسار نفسه لقيادتها أم أن القِوَى الأكثر تنظيما هي التي ستقودها وهذه القِوَى هي القِوَى الأُصُولِية. هل سيصطف اليسار آنذاك مع المخزن ضدها لأنها أخطر من المخزن كما يطرح الرفيق نوضة، وذلك ضدا على طموح الشعب للتغيير أم سينعزل لوحده ويكون فعله هامشيا؟ هل ليس من الأحسن بالنسبة لليسار أن يطلق حوارا عموميا وأن يناضل في الميدان مع كل القِوَى المتضررة من المخزن؟ الشيء الذي قد يسمح بمواجهة العدو الأساسي بشكل موحد والحصول على توافقات. طبعا هذا التغيير (التخلص من المخزن) سيكون بداية لنضال أعمق ستتناقض فيه مصالح القِوَى السالفة الذكر ويبدأ الصراع فيما بينها. لكن أعتقد أن اليسار سيكون في وضع أفضل لأنه قد ساهم في تحقيق الإنتصار غلى المخزن.

أما في حالة ما إذا ساهم في تقسيم صفوف الشعب، من خلال مناهضة العمل المشترك مع باقي القِوَى المناهضة للمخزن، فإنه سيضُعْف نفسه ويكرر خطأ العديد من الأحزاب الشيوعية التي لم تكن سباقة للنضال من أجل التحرر الوطني وتركت قيادة النضال من أجل الاستقلال للبرجوازية. من جهة أخرى، لقد تَحَالُف الحِزْب الشيوعي مع الكيومنطانغ الذي كان ألد أعائه في مواجهة الاحتلال الياباني واستطاع بفضل ذلك أن ينتصر في معركة التحرير وأن يهزم الكيومنطانغ. التَحَالُفات التكتيكية تكون لإنجاز مُهِمّة محددة وتنتفي بإنجازها ويحل الصراع محلها. وأخيرا فإن الرفيق نوضة يحكم حكما نهائيا على القِوَى الأُصُولِية ويعتبر أنها غير قابلة للتغيير، وذلك إنطلاقا من فكرها. أليس هذا نَوْعا من السقوط في المثالية التي تعتبر أن الأفكار هي التي تصنع الواقع وليس بأن العلاقة بين الفكر والواقع علاقة جدلية يلعب فيها الواقع الدور الحاسم. والحال أن المشروع الأُصُولِي لا يلائم الواقع لأنه مشروع نكوصي تراجعي. و مصيره إما الإندثار أو التغيير لملائمة الواقع. أليس دورنا، في مجتمع مسلم، أن نناقش مع الحركات الاسلامية التي تناضل في الساحة وتبدي استعدادا للحوار ولا تعادينا، بعيدا عن شيطنتها واستعدائها.

4) للأسف جل التدوينات لم تناقش ما طرحت وتكتفي بتكرار معزوفة "لا تَحَالُف مع القِوَى الأُصُولِية" لأنها لا ديمقراطية. إن هذه المقولة أصبحت حقيقة أزلية لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها. أين التحليل الملموس للواقع الملموس؟ هل ستتحقق الديمقراطية والعلمانية بمجرد أننا نطمح إليهما؟ هل رغباتنا هي التي ستغير الواقع أم أن تغيير ميزان القِوَى هو الذي سيغيره؟

وكيف نغير ميزان القِوَى؟ هل بمواجهة المخزن والقِوَى الأُصُولِية في نفس الوقت؟ هل اليسار قادر على خوض هذه المعركة وربحها؟ هل تناقضنا الأساسي، الآن وهنا، هو مع المخزن أم مع القِوَى الأُصُولِية؟ إن من يضع التناقض الأساسي الحالي مع المخزن في نفس مستوى التناقض مستقبلا مع القِوَى الأُصُولِية هو في الواقع يعتبر أن التناقض الأساسي هو مع القِوَى الأُصُولِية وليس مع المخزن وهو بالتالي، رغم إدعائه الدفاع عن الديمقراطية والعلمانية، يكرس الإستبداد المخزني والحكم الفردي المطلق. وأتمنى، في الأخير، أن يستوي النقاش بعيدا عن العموميات والأحكام الإطلاقية وأعيد نشر تدوينتي:

عبد الله الحريف (في 10 غشت 2019).

الفَصْل 4 :
رَدُّ النُوضة على الحَرِّيف :
نَقْد تَعَاوُن اليَساريّين مَع الإسْلَاميّين

هذا "الفَصْل رقم 4" هو الرّد النَقْدِي الذي وعدتُ عبد الله الحريف بكتابته، ونشره. وقد تمّ تحريره في 31 غشت 2019. وقد قَسَّمْتُهُ إلى 15 قضيّة. وهي التالية :

1. سُوءُ تَفَاهُم سِيَاسِي مُدْهِش، في مَشْهَد سُورْيَالِي

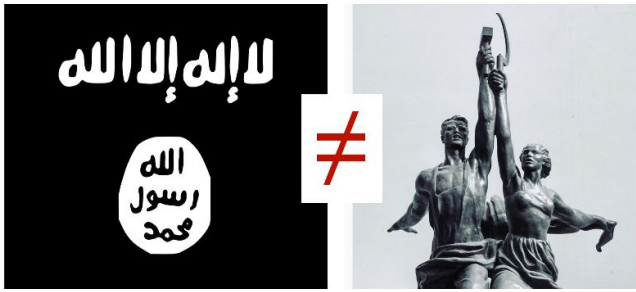

في الصّورة، على اليمين، تمثال يرمز إلى الاشتراكية، وعلى اليسار، الرّاية التي تَبنّتْها مُعظم التنظيمات والميليشيات الإسلامية الأُصُولية.

في الوقت الذي تجتهد فيه قيادات أحزاب اليسار الثلاثة بالمغرب [وهي: «حِزْب الطليعة»، و«الحِزْب الاشتراكي الموحّد»، و«حِزْب المؤتمر الاتحادي»] لِتَسريع وَتِيرة تَوَحُّدِهَا في حِزْب واحد، تجتهد قيادة «حِزْب النَهْج» لِتَبْرِير تَقَارُبِهَا، أو تَحَالُفها، مع حِزْب «جماعة العَدْل وَالإِحْسَان» الإسلامي الأُصُولِي. وتعتقد أحزاب اليسار الثلاثة أن تجاهلها لِـ «حِزْب النَهْج» يمكن أن يدوم خلال زمن طويل. وهذا مشهد سياسي سِرْيَالِي (surréaliste).

وتتكلّم مُجْمَل أحزاب اليسار الأربعة عن هذه الوضعية كأنها عَادِيَة. بينما أعتبرها غريبة، وغير مقبولة. ويمكن أن تؤدّي هذه الظاهرة إلى تطوّرات خطيرة. وأقلّ هذه التطوّرات خُطُورَةً: أن يتحوّل «حِزْب النَهْج» إلى حَلِيف ضَعِيف، أو خَاضِع، أو تَبَعِي، لحِزْب إسلامي أصولي، ورأسمالي، ويميني. ويمكن أن تُؤَثِّرَ سَلْبِيًّا الصِّفَة غير العَقْلَانِيَةُ لِهذه المُمَارسات السياسية على النضالات الجماهيرية الدِفَاعِيَة، فَتَجْعَلُهَا أكثر صُعُوبَةً، وأكثر نُدْرَةً. وأخطر هذه التطورات الممكنة: أن تُؤَدِّيَ الأخطاء المُتَوَالِيَة لِقِيَادَات أحزاب اليسار (الأربعة) بالمغرب إلى اضْمِحْلَال، أو انقرَاض، مُجمل أحزاب اليسار على المدى المتوسّط. [سبق مثلًا للحِزْب

الشيوعي الفرنسي أن كان أقوى أحزاب فرنسا في قرابة سنة 1948. وكان هو حِزْب الطبقة العاملة بِامْتِيَاز في فرنسا. لكنه اِنْدَثَرَ في قرابة سنة 1995. كما اِنقَرَضَ الحِزْب الشيوعي الإيطالي في قرابة سنة 1991، بعد فشل «التَسْوِيَة التاريخية» (Compromis historique) بين هذا الحِزْب الشيوعي و«حِزْب الديموقراطية المسيحية»].

وأسأل الرفيق عبد الله الحريف (وهو الكاتب العام السّابق لِـ «حِزْب النَهْج»): ***مَنْ يَجب أن يَسبق في الفترة التاريخية الحالية، هل «التَقَارُب»، أو «التَعَاوُن»، فيما بين مُختلف قِوَى اليسار؟ أم «التَقَارُب» و«التَعَاوُن» بين قِوَى اليسار والقِوَى الإسلامية الأُصُولية؟*** وهل مِن المعقول أن تُفكر قِيَادَة حِزْب يساري في التَعَاوُن، أو في عَقْد تَحَالُف، مع حِزْب إسلامي أصولي، بينما تنظيم هذا الحِزْب اليساري مَا زال مُهَلْهَلًا، وانضباطه ضَعِيفًا، وتفاعله مع النضالات الجماهيرية هزيلًا ؟ ومن خلال تَبَاعُد "حِزْب النَهْج" عن أحزاب اليسار الثلاثة، وفي نفس الوقت، تَقَارُبُه وتَعَاوُنُه مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي الأُصُولِي، يظهر أن "حِزْب النَهْج" قَلَبَ المَنْطِقَ على رأسه، فَأَخَّرَ ما كان يجب أن يُسَبِّقَهُ.

ونَطْرَحُ السؤال التالي على "حِزْب النَهْج": ***لماذا تَبْتَعِدُ، مُنذ قُرَابَة 20 سنة، عن ثلاثة أحزاب «تقدّمية»، و«ديموقراطية»، و«يسارية»، و«اشتراكية»، تُشْبِهُكَ في الكثير من الأفكار، والطُموحات، وَتَقْتَرِبُ، في الوقت نفسه، من حِزْب إسلامي أصولي يَختلف عنك، أو يتناقض معك، في كل شيء؟ أَلَا يَدُلُّ***

هـذا السُّـلوك على أن "حـزْب النَهْج" يَسِـير طِبـقا لِمَنْطِـق غـير عادي؟

وإذا كان "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" «***يُعارض***» النظام السياسي القـائم بـالمغرب، فهـذه «المُعارضـة» لَا تـعني أن "حِـزْب العَـدْل وَالإِحْسَـان" هـو حِـزْب «تـقدّمي»، أو «ثـوري»، أو «ديمـوقراطي». وكيـف يمكن لحِزْب إسلامي أُصُولي، مثل "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان"، أن يـكون «تـقدُّمِيًّا»، أو «ثوريـا»، بينمـا هـو مـا زال يُعـادِي «الديموقراطيـة»، و«حقـوق الإنسـان»، ويُعَـادِي «فصـل الـدِّين عن الدولـة»، و«فصـل الـدِّين عن السياسـة»، ويـرفض «حرّيـة العِبَـادَة»، و«حُرّيـة عَـدَم العِبَـادة»، ويُصِـرُّ على فـرض «الشـريعة الإسـلامية» المُتَخَلِّفَة؟! بَلْ يبقى "حِزْب العَـدْل وَالإِحْسَـان" حِزْبًـا «رِجْعِيًّا»، لأنـه لَا يرى من حَلٍّ لِمَشَاكِل المجتمع سِوَى عبر «الرُّجُـوع» إلى الإسـلام الأصلي كما كان خلال القَرن السّابع المِيلَادي، بِمُعْتَـقدَاته المُقَدّسـة، وتـقالِيده المُتَجَاوَزة، و«شَرِيعَتِه الإسلامية» المُتَخَلِّفَة.

وإذا كان "حِزْب النَهْج" يُبَـرِّر «تَـقَارُبَه» أو «تَحَالُـفَه» مع "حِـزْب العَـدْل وَالإِحْسَـان" الإسـلامي الأُصُـولِي بِحُجَّة ضـرورة خلـق «***أَوْسَـع جبهة شعبية ممكنة***» لِخَوْض النضال ضدّ النظام السياسي المَخْزَنِي القائم، فَكَيْـفَ يُعْـقَل في هذه الحالة، أن يُهْمِـلَ "حِـزْب النَهْج"، أو أن يُـقَاطِعَ، في نـفس الـوقت، ثلاثـة أحـزاب يسـارية، وأن لَا يُحـاول إشـراكها في هـذه «الجبهـة» الواسـعة المزعومـة؟ وإذا كـان "حِـزْب النَهْج" يعتـبر أن أسـباب مشـاكل اليسـار بـالمغرب تـأتي كلها من أحزاب اليسار الثلاثة، وإذا كـانت في نـفس الـوقت أحـزاب اليسـار الثلاثـة تـعتبر أن مشـاكل اليسـار بـالمغرب تـأتي كلها من "حِـزْب النَهْج"، أَلَا يـكون حلّ هذا ***سُوء التَـفَاهُم*** (بين أحـزاب اليسـار) عـبر

الحِوار المُباشر، والجِدِّي، بين الطَرَفَيْن، وعبر التَوَاضُع، والإِصْغَاء، وعبر تبادل النَقْد المسؤول، والبَنَّاء، والرَّصِين؟

وإذا كان "حِزْب النَهْج" يعجز، منذ سنوات، على التَفَاهُم مع ثلاثة أحزاب يسارية مُتَحَالِفَة في "فيديرالية اليسار"، التي تُشْبِهُهُ في ميادين كثيرة وأساسية، فكيف يمكن "لحِزْب النَهْج" أن ينجح في التَفَاهُم مع حِزْب إسلامي أصولي يختلف عنه في كلّ شيء؟ هذا تصور غير واقعي.

وإذا كان أعضاء "حِزْب النَهْج" لا يقدرون على التَعَاوُن، والتكامل، مع ثلاثة أحزاب يسارية، في إطار اليسار الحالي، فكيف يقدرون على التَعَاوُن والتكامل مع ثوريّين آخرين، خلال الثورة المُجتمعية، أو في إطار نظام اشتراكي، أو شيوعي؟ أَلَا يَدُلُّ هذا السُّلُوك على أن أعضاء "حِزْب النَهْج" يحتاجون هم أنفسهم لِمَن يَنْتقِدُهُم، وَيُقَوِّمُهِمّ، وَيُنَوِّرُهُم؟

وقد رَدَّ عَلَيَّ عبد الله الحريف (وهو كاتب عام سابق لِـ "حِزْب النَهْج")، وتجاهل، أو رفض، الانتقادات التي سبق لِي أن طرحتُها. وكتب الحريف: «يعرف الداني والقاصي أن [أحزاب] فيدرالية اليسار [الثلاثة]... هي التي رَفَضَت التعامل مع [حِزْب] النَهْج، نظرًا لموقفه من الانتخابات، والصحراء، والملكية البرلمانية». وأستنتجُ من جواب عبد الله الحريف تَأْكِيداً لِصِحَّة العناصر التالية:

يُوجد فعلًا، ومنذ سنوات مُتوالية، سُوء تَفَاهُم، أو تَبَاعُد، أو نُفُور، أو مُخَاصَمَة، أو تَنَاقُض، أو قَطِيعَة، بين "حِزْب النَهْج" وأحزاب اليسار الثلاثة الأخرى. وحسب عبد الله الحريف، أحزاب اليسار الثلاثة هي التي «رفضت التعامل مع حِزْب النَهْج». ولا تَنْكُرُ بعض قيادات أحزاب اليسار الثلاثة أنها مارست فعلًا هذا

«الرّفض». وقد يعترف بعض المسؤولين في قِيَادات أحزاب اليسار الثلاثة أن قيادة "حِزْب النَهْج" تُحْرِجُهُم بِرَادِيكَالِيَتِها التي تُبَالِغُ فيها، أو تَتَفَاخَرُ بها، أو تُنَفِّرُهم بأساليبها التي تَنْقُصُهَا المُرُونَة. ويعني هذا «الرفض» أن أحزاب اليسار الثلاثة هي التي «أَبْعَدَتْ» "حِزْب النَهْج" عنها، وليس "حِزْب النَهْج" هو الذي «اِبْتَعَدَ» عنها. ويعني كلام الحريف أن "حِزْب النَهْج" كان مَدْفُوعًا إلى، أو مُكْرَهًا على، تَقَارُبِهِ من "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان"، لِتَلَافي تهميشه، أو لِتَجَنُّب عَزْلِه، في الساحة السياسية.

لكننا لَا نَفْهَم بعدُ: مِنْ أين أتى سُوءُ التَفَاهُم الضَّخم هذا (الموجود فيما بين "حِزْب النَهْج" وأحزاب اليسار الثلاثة)؟ وما هو السَّبَبُ في هذا «التَبَاعُد» (بين "حِزْب النَهْج" وأحزاب اليسار الثلاثة)؟ ومتى بدأ؟ وكيف حدث تاريخيا؟ ومَن هم الأشخاص، في قيادات أحزاب اليسار الأربعة، الذين تَسَبَّبُوا في حُدُوثِه (رُبَّمَا بِتَصَوُّرَاتهم المُسْبقة [préjugés]، أو بأساليبهم الفَظَّة، أو المُنَفِّرَة، أو المُتَعَالِيَة)؟ ومن هم قِيَادِيُّو اليسار الذين تَسَبَّبُوا، فِيمَا بَعْدُ، في تعميق هذا سُوء التَفَاهُم، أو في إِدَامَتِه؟ وما هي المجالات العميقة، أو الخَفِيَة، التي تُوجد فيها حقًّا تناقضات مُستعصية؟ وهل حَقًّا «جَذْرِيَة»، أو «رَادِيكَالِيَة»، حِزْب النَهْج هي التي تُثِيرُ حَرَجَ أحزاب اليسار الثلاثة، وتَدْفَعُهُم إلى «الابتعاد» عنه؟ أم أن «المُيُول اليَمِينِيَة» المُفْتَرَضَة لدى بعض قِيَادِيِّي الأحزاب الثلاثة هي التي كانت السَّبب في نفُورهم من "حِزْب النَهْج" «المُتَيَاسِر»؟ وهل كانت حَقًّا مُدَاوَاةُ هذا سُوء التَفَاهُم مُسْتعصِيَة عند ظُهوره؟ وهل هذا سُوء التَفَاهُم قابل للعلاج، أم أن مُعَالجَتَه تَبقى مُستحيلة؟ وهل نَتَجَتْ هذه التناقضات فقط عن تَنَافُر بين أشخاص قِيَادِيِّين

مُحَدَّدين في أحزاب اليسار الأربعة؟ أم هل نَتَجَتْ هذه التناقضات عن خِلَافَات فكرية، وسياسية؟ أم هل نَتَجَتْ هذه التناقضات عن تَمَايُزَات طَبقيَة موجودة في قَوَاعِد هذه الأحزاب اليسارية الأربعة؟ المُلاحظ أن رَدُّ الرفيق عبد الله الحريف تَغَاضَى عن إِثَارَة مثل هذه التساؤلات، وعن الغَوْصِ في تحليلها، أو الإجابة عنها. واكتفى عبد الله الحريف بالدّفاع عن مَا أَسْمَاه "حِزْب النَهْج" بِـ «بناء الجَبهة المَيْدَانِيَة الشّعبية المُناهضة لِلنِّظَام السياسي اَلْمَخْزَنِي» مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي الأُصُولِي [وليس مع أحزاب اليسار الثلاثة]. كأن هذا التَقَارُب بين "حِزْب النَهْج" و"حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" سَيَتَكَفَّلُ آلِيًّا بِمُعَالجة إشكاليات اليسار بالمغرب. بينما هو يُفَاقِمُهَا.

أودّ التنبيه إلى التَدقيق التالي: أنا لَم أَقُلْ أن كلّ الخلاف بين "حِزْب النَهْج" وأحزاب «فدرالية اليسار الديمقراطي» هو مجرد «سُوء تَفَاهُم»، وأنه لا تُوجد تناقضات سياسية بينهم. ولا يَتَضَمَّنُ تحليلي ما يدلّ على ذلك. وقد تَلَافَيْتُ الغَوْصَ في تَنَاوُل أو تدقيق تفاصيل الخلافات النظرية أو السياسية الموجودة فيما بين أحزاب اليسار الأربعة. لأنني أعتبر وجود هذه الخلافات أمرا طبيعيا، أو موضوعيا، أو حَتْمِيًّا. وأعتبر أن خلافات، أو تناقضات مُشابهة، تُوجد داخل كل حِزْب يساري على حِدَة. ويَستحيل أن يُوجد حِزْبان يساريان أو أكثر مُتطابقين في كل شيء. وأعتبر أن وجُود هذه الخِلافات الجُزئية لا يمنع قِوَى اليسار من المُساهمة في خوض «النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة». وطرحتُ أنه، ***بالإضافة إلى تلك الخِلافات*** النظرية والسياسية، تُوجد فيما بين أحزاب اليسار، وخاصة فيما بين "حِزْب النَهْج" وأحزاب اليسار الثلاثة في "فيديرالية

اليسار"، توجد «***سُوء تَـفَاهُمَات***» كثيرة ومُزْمِنَة. وعَرَضْتُ أسباب هذه «سوء التَفَاهُمات»، وعرضتُ كيفية تجاوزها. ووجود خلافات أو تناقضات سياسية لا يُلْغِي إمكانية وجود «سُوء تَـفَاهُمَات». كما أن وجود «سُوء تَـفَاهُمات» لا يَنْفِي إمكانية وجود خلافات أو تناقضات سياسية. ***وأضرار «سُوء التَـفَاهُم» لا تـقلّ عن أضرار الخلافات أو التناقضات السياسية.***

ويَتَّهِم البعضُ "حِـزْبَ النَهْج" بِتُهْمَـة «التَحَالُـف» مـع "حِـزْب العَدْل وَالإِحْسَان". وقد يُوجد قَدْرٌ من المُبَالَغَة في هذه العِبَارَة أو التُّهْمَـة. لأن مـا هـو حاصل في الوقاع، لا يـرقى بَعْـدُ إلى مستوى «تَحَالُـف» سياسي. وإنما هـو نَـوْع من التَحَاوُر، أو التـعاطُف، أو التَفَاهُم، أو التَقَارُب، أو التقدير المُتبادل، أو التَعَاوُن. وقد لا يرقى حتى إلى مستوى «تنسيق» مُنَظَّم وَمُمَنْهَج. وقد دَامَ هذا «التَقَارُب» بين الحِزْبين عدّة سنوات. ولَا نعرف نتائجه السياسية. لأنه ليس من عـادة هـذين الحِـزْبين أن يَنْشُـرَا بلاغـات عن علاقاتهمـا. ولم نلاحظ تأثيرا ملموسا، أو إيجابيًّا، لهذا «التَـقَارُب» على النضالات الجماهيريـة المُشْـتَرَكَة على أرض الواقـع. وليس من عـادة هـذين الحِزْبين أن يُبَادِرَا إلى الدّعوة إلى خوض نضالات جماهيرية حاشدة، أو إلى المشـاركة الفَعَّالـة في تأطيرهـا (حيثُ لم نُلَاحِـظْ مثـل هـذا السُّـلُوك أثنـاء "حركـة 20 فـبراير" في سـنة 2011، أو في "حـراك الرِّيـف" في الشمال، أو في حِراك "زَاكُورَا"، أو في حِـراك "جَـرَادَة"، في سنة 2018، إلى آخره).

ويظهـر كـأن حِـزْب النَهْج يُريـد أن يَسْـتَعِـيـضَ عن اِسْـتِحَالَة مُـفْـتَرَضَة في مجـال تَـعَاوُنه مـع أحـزاب اليسـار الثلاثـة، بِسُـهُولَة

مُـفْتَرَضَة في مجـال تَـعَاوُنه مع "حِـزْب العَـدْل وَالإِحْسَـان". وأنـا لم أَشْهَد في الميدان، لَا الظاهرة الأولى، ولَا الثانية.

وإذا كـان تـعامل حِـزْب النَهْج مـع "حِـزْب العَـدْل وَالإِحْسَـان" يَسْـتَوْجِبُ النَـقْدَ، فهـل كـان تـعامل أحِزْبـا اليسـار الثلاثـة مـع الإسلاميين الأُصُـولِيين سَـلِيمًا؟ نلاحـظ أن أحـزاب اليسـار الثلاثـة اِكْتَفَتْ بِرَفْض أيّ تعامل مع الإسلاميين الأُصُولِيين (وخاصّة مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان")، لكنها لم تطرح تَفْسِيرًا نَظَرِيًّا، وَلَا تَصَوُّرًا مُعَمَّقًا، أو مُتَكَامِلًا، لِتبرير هذا الموقف. كأن أحـزاب اليسـار الثلاثـة تكتـفي بِتَجَاهُل ما لا يُعجبها، أو كأن الأحـزاب الإسـلامية الأُصُـولِية غير موجودة.

وقد عَبَّرَ "حِزْب النَهْج" شَفَوِيًّا عن عدم رِضَاه عن سُلُوك أحزاب اليسار الثلاثة تُجَاهَهُ. لكن "حِزْب النَهْج" لم يـقدم لنـا نَـقْدًا سياسـيا مُـمَـنْهَـجًا، أو تَـفْسِيرًا نَظَرِيًّا، ومتكـاملًا، لِسُـلُوك أحـزاب اليسـار الثلاثة. والعكس صحيح. أي أن أحزاب اليسار الثلاثة عبّرت شَـفَوِيًّا عن عـدم رِضـاها عن "حِـزْب النَهْج"، لكنهـا لم تُـقدّم نَـقْدًا سياسـيا مُمَنْهَجًـا، أو تَـفْسِيرًا نَظَرِيًّا، وَمُتكـاملًا، عن خَصْـمِهِا، أو مُنَافِسِـهِا، الذي هو "حِزْب النَهْج".

فيصـبح المشـهد السياسـي هكـذا مُدْهِشًـا، أو غَرِيبًـا: أحـزاب اليسار الثلاثة تُنَسِّق فيمـا بينهـا، وتَبْنِي «فيديراليـة اليسـار»، وتُهَيِّئ مشـروعَ تَوَحُّدَهَا في حِـزْب جديـد، دون أن تُحَـدِّدَ مـا هـو التـعامل المرجـو مـع "حِـزْب النَهْج"، كـأن حِـزْب النَهْج غـير موجـود. وحِـزْب النَهْج يَسْعَى لِبناء «الجبهة الميدانية» مع "حِـزْب العَـدْل وَالإِحْسَـان" الإسلامي الأُصُولِي، دون أن يُوَضِّح ما هو التـعامل الـذي يتمنّـاه مـع أحزاب اليسار الثلاثة، كأنّ هذه الأحزاب الثلاثة غير موجـودة. وَكُـلّ

طَـرَف منهمـا يَتَجَاهَـل الطَـرَف الآخـر. وَكِلَا القُطْبَيْن يعملان وكـأن هـذه الوضـعية عاديـة جـدًّا. وكـلّ قُطب يريـد منـا أن نعتـبر سـلوكه عاديًّا، وسليمًا.

والغَرَابَـة الأولى المُلاحظـة، هي أن "حِـزْب العَـدْل وَالإِحْسَـان" يتباهى بالعدد المُرتـفع لأنصاره، ويعتـقد "حِـزْب النَهْج" أن تَـقَارُبَه مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان"، سوف يَـفُكُّ العزلة عنه، وسوف يُعَوِّضُ ضُعْـف حَجمه النسبي. كأن "حِزْب النَهْج" يُحاول الاسْتقوَاء بِـ "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي. أو كأنّ "حِـزْب النَهْج" يريـد الاِسْتِـعَاضَة عن ضُعْـف قِوَى اليسار بالتَعَاوُن مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَـان". وإذا كانت هذه التصوّرات موجودة حَقًّا، فإنها ستكون غير سليمة.

والغرابة الثانية الملاحظـة، هي أن بعض القِيَـاديِّين في أحـزاب اليسـار الثلاثـة (الفيديراليـة) يُصِـرُّون على «رفض التـعامل» مـع "حِـزْب النَهْج"، وفي نـفس الـوقت، يَسْتَنـكرُون «تَـقَرُّبَه» من "حِـزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي. كـأن أحـزاب اليسـار الثلاثـة تَنْـكُرُ حقّ "حِـزْب النَهْج" في محاولـة فَـكِّ العُزْلَـة السياسـية الـتي دَفَعُـوه إليهـا. بِمعـنى أن أحـزاب اليسـار الثلاثـة «تُبْعِـدُ» عَنْهَـا "حِـزْبَ النَهْج"، وفي نفس الوقت، تـعيبُ عليه «اِبْتِعَادَه» عنها.

والغرابـة الثالثة الملاحظــة، هي أن "حِــزْب النَهْج"، وبعــدما اعترف أن «أحزاب اليسار الثلاثة هي التي رفضـت التـعامل معـه»، يعتـقد، تَبَعًـا لـذلك، أنـه بـريء من تحمّـل أيّـة مسؤولية في قضـية «تَبَاعُـدُه» عن أحـزاب اليسـار الثلاثـة. كمـا يظنّ "حِـزْب النَهْج" أنـه بـريء من أيـة مسـؤولية في قضـية «تَـقَارُبِه» من "حِـزْب العَـدْل وَالإِحْسَان" الإسـلامي الأُصُـولِي. وبالتَّالي، إذا تسـاءلنا: من المسـؤول عن الأوضاع الحالية غير السَارَّة لأحزاب اليسار الأربعـة بـالمغرب؟

الجواب المُعْطَى هو: لَا أحد مسؤول عنها ! ولماذا؟ لأن أحزاب اليسار الأربعة تعيشُ وكأنّ هذه الأوضاع عَادية، ومَقْبُولة، ومُريحة، وسَليمة !

وتوجد ***غرابة مُمَاثِلة***، أو "سِرْيَالِيَة" (surréaliste) أخرى مُشابهة، في الساحة السياسية بالمغرب. وهي أن حِزْبين آخرين، هما "حِزْب الاتحاد الاشتراكي"، و"حِزْب التقدم والاشتراكية"، يعتبران نفسيهما «تقدّميين»، و«ديموقراطيين»، و«اشتراكيين». لكنهما يتَحَالُفان أَوَّلًا مع أحزاب «مَخْزَنِيَة» (أي مُسَخَّرة من طرف النظام السياسي الاستبدادي القائم)، و«يمينية»، و«محافظة»، مثل "حِزْب العدالة والتنمية" الإسلامي الأُصُولِي، وكذلك مع "حِزْب التجمّع الوطني للأحرار"، ومع "حِزْب الحركة الشعبية"، ومع "حِزْب الاتحاد الدستوري". وثانيًا، وفي نفس الوقت، يَحْتَقِرُ كُلِّيًا "حِزْب الاتحاد الاشتراكي"، و"حِزْب التقدم والاشتراكية"، أحزاب اليسار الأربعة المذكورة سابقا؛ ويرفضان أيّ حوار، أو تَشَاوُر، أو تنسيق، أو تَعَاوُن، مع هذه الأحزاب اليسارية الأربعة. ولَا يَقْبَل "حِزْب الاتحاد الاشتراكي"، و"حِزْب التقدّم والاشتراكية"، أن يَتَعَامَلَا مع أحزاب اليسار الأربعة إِلَّا مِنْ مَوْقِع «القِيَادة التاريخية المُهَيْمِنَة»!

ويمكن أن نتساءل: ما السِّر في «التَبَاعُد» الملاحظ فيما بين "حِزْب النَهْج" وأحزاب اليسار الثلاثة؟ أكيد أن أسباب هذا «التباعد» كثيرة، وَمُتَنَوْعَة، ومُعَقَّدَة. ونَجِدُ ضمن أسباب سُوء التَفَاهُم فيما بين أحزَبا اليسار الأربعة، أن كلّ واحد منها يَتَمَيَّزُ بِتَقَالِيد، وَتَفْضِيلَات، وحَسَاسِيَات، مختلفة. وهذه التقاليد والحساسيات تعود إلى الانتماء إلى ***"مَدَارِسَ سِيَاسِيَة"*** تَاريخية، ومُتَبَايِنَة. وهذه "المدارس" في مجال السياسة، هي بِمَثَابَة

"المَذَاهِب" في مجال الدِّين. ونجد ***في يسار المغرب "مَدْرَسْتَيْن سِيَاسَتَيْن" بَارِزَتَيْن. المدرسة الأولى*** تَنْحَدِرُ من تجربة "حِزْب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية"، بين سنوات 1950 و 1960. ***والمدرسة الثانية*** تنحدر من تجربة "الحِزْب الشيوعي" المغربي في سنوات 1960. وتنتمي كلّ أحزاب اليسار الثلاثة [حِزْب الطَّلِيعَة، وحِزْب الاشتراكي الموحّد، وحِزْب المؤتمر الاتحادي] إلى «مدرسة حِزْب الاتحاد الوطني للقوّات الشعبية». وكلّها تكوّنت تاريخيا إِثْرَ انشقاقات عن هذا الحِزْب، أو عن خَلَفِهِ "حِزْب الاتحاد الاشتراكي للقوّات الشعبية". وتعيش تِلْقَائِيًّا هذه ***الأحزاب الثلاثة*** تَجَاذُبًا فيما بينها، وتَتَفَاهُمُ بِسُهولة، وتتشابه في بعض خصائصها. وتَتَقَارُبُ في تَوَجُّهَاتِهَا النضالية، وفي خُطُوطها السياسية. ويَغْلُبُ أحيانًا لَدَيْها النضال الديمقراطي الإصلاحي. وتُفَضِّلُ أحيانا العمل من داخل مُؤسّسات الدولة القائمة (مثل البرلمان، والجماعات المحلّية). وتبقى «ثوريتها» في كثير من الأحيان مُضْمَرَة، وليست مُعْلَنَة، أو بارزة. وتوافق أحيانا هذه الأحزاب الثلاثة على الاشتراكية، أو على الماركسية، دون أن تُحَوِّلها إلى مبادئ وَازِنَة، أو حَاسمة، أو ثَابِتَة، سواءً في فِكرها، أم في خَطِّها السياسي، أم في مُمَارَسَتِهَا. بينما ينحدر ***"حِزْب النَهْج"*** من مَدْرَسَة "الحِزْب الشيوعي" المغربي، عبر انشقاق عن "حِزْب التحرّر والاشتراكية" وَقَعَ في سنة 1970. وتَنْهَلُ عَادَةً القِوَى السياسية المُنْحَدِرَة من "المدرسة الشيوعية" من التُرَاث الفكري الماركسي، أو الثوري (في بُعْدِه العالمي). ويتميّز "حِزْب النَهْج" (في خِطَابِه السياسي) بِتعلُّق نَظَرِي أكبر، وأوضح، بالماركسية، وبالاشتراكية، وبالثورية. وَيَحْتَاطُ "حِزْب النَهْج" أكثر من أوهام الإصلاحية، وينفر من العمل من داخل مؤسّسات

الدولـة. ويـقول بعض مناضـلي "حِـزْب النَهْج" أن حِـزْبهم هـذا هـو «امتـداد لمنظمـة إلى الأمـام» (الـتي اِنْشَـقَّت عن "حِـزْب التحـرّر والاشتراكية"). بينما في الواقع، يُوجد في عَمَلِيَة خَلْق "حِـزْب النَهْج" جانبان: جانب «الامتداد» لمنظمة "إلى الأمـام"، وجـانب «القَطِيعَـة» معهـا. وجـانب «القطيعـة» هـو أكبر، وأهم، من جـانب «الامتـداد». وإذا أمكن لهـذا التَـفَاوُت في "المـدارس السياسـية" أن تُـفَسِّر جُـزءًا من «التَبَاعُـد» الحاصـل بين "حِـزْب النَهْج" وأحـزاب اليسـار الثلاثـة، فإنـه لَا يُـفَسِّرُ تَـقَارُبَ "حِـزْب النَهْج" من "حِـزْب العَـدْل وَالإِحْسَـان" الإسلامي الأُصُولِي.

ورغم هـذا العَـرض المُبَسَّـط في التَصْنِيـف، يبـقى الواقـع أكـثر تعقيداً. لأنه تُوجَدُ داخل كلّ حِـزْب يسـاري (من بين هـذه الأحـزاب اليسـارية الأربعـة) تَـفَاوُتَات، وَتَمَـايُزَات، وكـذلك تطـوّرات، في الأفكار، وفي الطُموحات، وفي المُمارسات، وفي الأساليب. ويَشْتَكِي أحيانًـا مناضـلو اليسـار من النتـائج السَـلْبِيَة لِلْخِلافـات الفكريـة، أو السياسية، الموجودة فيما بين أحـزاب اليسـار الأربعـةِ. لكن الغـريب هو أنه ***يمكن أن نجد، بِدَرجة أو بأخرى، نفس الخلافات داخل كـل حِـزْب يسـاري مَـأْخُوذ على حِـدَة.*** وإذا كـانت أحـزاب اليسـار الأربعـة تختلـف عن بعضـها بعضًـا (في مجـالات الاسـتراتيجية، والممارسـة، والأسـاليب، إلى آخـره)، فإننـا نجـد، في نـفس الـوقت، داخل كلّ حِـزْب يساري على حِـدَة، تـفاوُتَات مُمَاثِلَـة، أو اختلافـات مُشَابِهَة، فيما بين أعضاء كلّ حِـزْب يساري مُحَدَّد.

الـتعليـقـات على الـفـيـسـبـوك :

عدد الإعجابات: 52. عدد التعليقات: 11. عدد المشاركات: 19.

Bourass Hammou Est-ce que ce livre est disponible?! Et où? Merci.

Abderrahman Nouda إلى السيد بوراس حمّو: سيكون هذا الكتاب متاحا للتحميل بعد قرابة بضعة أسابيع. وسيكون عنوانه هو: "نَـقْد تَعَاوُن اليساريين مع الإسلاميين".

Bourass Hammou جزيل الشكر.

Mustapha Kartit مقال قيم، كما عهدناك.. دمت أستاذ النوضة.. ودامت عطاءاتك. .

Aziz Hmoudane أسلوب وتلاعب كبير بالألفاظ وبالكلمات لم تعد تبهر كما كانت في الماضي...حينها كانت مصحوبة بالممارسة السياسية وبالخصوص الممارسة التنظيمية... تحليل سطحي مهزوز عن واقع اليسار بالخصوص في ما يتعلق بالمجهودات المبذولة واقعيا للتَقَارُب في تحاليلها للواقع المغربي وايضا في المبادرات والعمل المشترك ميدانيا فيما بينها سواء على مستوى القضايا الاجتماعية والاقتصادية وايضا المجتمعية والتي يتجاهلها الكاتب بجرة قلمه ... تحياتي

Miloud Achdini شكرا للرفيق على غيرته على اليسار، وعلى المجهود المبذول، دون تقديس، ولا هروب الى الامام، دمت لليسار ناقدا ومصححا. وفي كلا الحالتين لك أجر.

Brahim Qanoni سي عبد الرحمن ما تفضلت به صحيح من خلال ما عايشناه، لكن ايضا صحيح ان مكونات الفدرالية يسجل عليها مجاملتها لقِوَى الظلام، خاصة في القطاع النقابي.. هناك تَحَالُف حقيقي بين الظلام والفساد النقابي. خُضنا معارك شرسة حقيقية في هذا الصدد، مع الأسف داك الفساد موجود في واجهة بعض مكونات الفدرالية. ما عشناه، و مورس علينا كنقابيين يساريين، يُدين الفساد النقابي، والذي، بالمناسبة، جزء منو خوانجي، ويطرح تساؤلات حتى عن القيمة المضافة للفدرالية كمشروع سياسي. قاعدة واسعة من الفدراليين حاطين

مـــؤخراتهم في مقاعـــد المجلس، لكن عقـــولهم في بزيزيلـــة الريـــع النقابي ....تجي انت تدير لو يسار عمالي. لن تـقوم قائمـة للفدراليـة من دون صياغة يسارية في العلاقة مع النـقابة.

Hmidouch El Hassan مقال نَـقْدي قيِّم يتنـاول لعبـة الفعـل السياسي لليسار المغربي.

Mostafa Khiyati سي ع الرحمن، هذا تحليل سطحي لا يلامس الحقيقة التي تكمن في طموحات الفيدرالية التي رفضت التَنْسِيـق مع حِزْب النَهْج على أرضية القضايا المُشْتَرَكَة (اقتصادية/اجتماعيـة...)، و لطالمـا نسفت لقاءاتهـا مـع النَهْج بطـرح قضـايا سياسـية خلافيـة (انتخابـات، الصحراء، ملكية)، و لطالمـا كـان النَهْج الـديمقراطي سـباقا إلى تـقعيد التَنْسِيـق مع الأحزاب الـ 3 في الفروع بتعميمات داخلية...

Abderrahmane Zouana جزء كبير من هذا المقال يحتـاج الى مقاربـة مرتبطة بواقع الصـراع الطبقي بـالمغرب، ليس فـقط في بعـده الإيـديلوجي وإرتباطاتـه الحِزْبيـة التاريخيـة، بـل أعتـقد بـالموقف من طبيعـة النظـام السياسي، وبطبيعة المشروع السياسي والإجتماعي والإقتصـادي والثـقافي والحضاري أيضا الذي تـدافع عليـه مختلـف تيـارات اليسـار الـتي تكلمت عليهـــا، وهنـــا يمكن الى حـــد الأن كماركســـيين التميـــيز بين مختلـــف المشاريع، والمساهمة في تـقويم وتطوير المشروع الذي يـقربنا من التحـرر والديمقراطية...

Abderrahman Nouda (جواب رحمان النوضـة على مصـطفى خيـاطي، وعلى عبـــد الـــرحمن زوانـــا): حينمـــا لَا يُعجب كلامي النَـــقْدِي بعضَ المُعَلِّقِين، يُـقُولُون عن كلامي أنه «سطحي». وَأَقُـول لمثـل هـؤلاء المُعَلِّقِين الذين يَتَّهِمُونَنِي بِـ «السَّطْحِيَة» : مَا هي الوثائق المكتوبة الـتي سـبق لكم أن نشرتموها حول موضوع أزمة اليسـار ؟ مَـا الـذي كـان يمنعكم، خلال كـل هـذه السـنوات الـتي مَضَـتْ، من أن تَطْرَحُـوا رؤيتكم الخاصّـة، الـتي تَعتبرونها مُعَمَّقَة أكثر، ومُتكاملة أكثر، حول موضوع أزمة قِوَى اليسـار ؟

أَفِيدُونَا إذن! ما هو تحليلكم البديل الذي تَمْتَلِكُونَه ؟ قَدِّمُوهُ لنا. أُنْشُرُوهُ، إن كنتم تتوفّرون حقيقَةً على تحليل بديل، تظنُّونه أكثر عُمْقًا ! كلّ شخص يَدَّعِي أنه يتوفّر على تَحليل أحسن، وأعمق، يجب عليه أن ينشر تحليله البديل كِتَابِيًّا ! وإذا لم ينشر تحليله البديل، فذلك يعني أنه لا يتوفّر على أي تحليل بديل، وإنما يُزَايِدُ في الكلام المُباح.

* * *

2. لَا يَدْعُو لِلتَحَالُف بَيْن اليَسَارِيين والإسلاميين سِوَى من يَجْهَلُهُمَا مَعًا !

في الصورة: خريطة "الدولة الإسلامية" في سوريا والعراق، أثناء ذِرْوَة قُوَّتها.

نَظَرَ بعض المناضلين إلى أحزاب اليسار، فأعجبتهم شعاراتها، وطموحاتها الثورية. لكنهم لَاحَظُوا ضُعْفً أحزاب اليسار الكَمِّي. وشعروا بِهَامِشِيَتِه في المُجتمع. ونظروا إلى الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية، فلاحظوا قُوَّتَها العَددية، رغم غُمُوض مَبَادِئِهَا، ورغم إِلْتِبَاس مَطَالِبِها السياسية. فظهرت في عُقول هؤلاء المناضلين فكرة عفوية، وقالوا في أنفسهم: «لِمَاذَا لَا يَتَكَامَلُ اليساريون مع الإسلاميين؟ أَلَيْسَ السَّبِيلُ الفَعَّال لِمُوَاجَهَة النظام السياسي المَخْزَنِي، هو تَعَاوُن، أو تكامل، أو تَحَالُف، قِوَى اليسار مع القِوَى الإسلامية الأُصُولِية»! لكن بِمُجَرّد أن نبدأ في التفكير الجِدِّي في تفاصيل مشروع «تَحَالُف» اليسار مع الإسلاميين، نصطدم فورًا بِصُعوبات، وَبِتَنَاقُضَات، غير قابلة للحلّ. ومن بين هذه الصعوبات، ما يلي:

ليس اليسار ***ضَعِيفًا*** فقط في عدد أعضاءه، ولكنه ضَعِيف أيضًا في نَوْعية أفكاره، ومُمَارَسَاتِه، وتنظيماته، وأساليبه، ونضالاته، وفي تعامله مع الجماهير، إلى آخره. ومن الخطأ الاعتقاد أن قِوَى اليسار لها أفكار ممتازة، وتصوّرات جاهزة للنجاح، وأنه يكفي فقط لقِوَى اليسار أن تتوحّد، وأن تعمل وسط الجماهير الشعبية، لكي تنجح في تغيير المجتمع. فلا يمكن لليسار أن يُحَسِّنَ فَعَالِيَتَه إِلَّا إذا قام بِعَمَلِيَة النَقْد، وَالتَقْوِيم، والتَثْوِير، على كُلِّ الأَصْعِدَة. ***وقبل التفكير في إقامة «تَحَالُف» بين قِوَى اليسار والقِوَى الإسلامية الأُصُولية، يَسْتَوْجِبُ العقلُ البَدْءَ أَوَّلًا بإقامة «تَحَالُف» بين مُجمل قِوَى اليسار.*** الشيء الذي لا يُوجد حاليًّا (في سنة 2019). بَلْ لَا تُؤْمِن حاليًا قيادات أحزاب اليسار الأربعة بإمكانية بناء «تَحَالُف» تقدّمي، أو ثوري، يشمل مُجمل قِوَى

اليسار ! ويتجاهلُ المُدَافِعُون عن فكرة «التَحَالُـف» بين اليساريين والإسلاميين "القَطِيعَةَ" الموجودةَ بين "حِزْب النَهْج" وأحزاب اليسار الثلاثة. وَيقْنَعُون فقط بفكرة إقامة «تَحَالُـف» جزئي، وصغير، بين "حِزْب النَهْج" اليساري و"حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي. وهو تصوّر ناقص، وغير ملائم، وغير واقعي، وغير ممكن.

إن الهدف النضالي للمرحلة التاريخية الحالية هو محاربة الاستبداد، والفساد، وتحقيق الديموقراطية، واسترجاع الاستقلال الوطني، وخوض «الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية»، بكل أبعادها المُجتمعية (السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والنَوْعِيَة). لكن ***الأحزاب الإسلامية ترفض «الديموقراطية»، وتعارِضُ «حُقوق الإنسان»***، بِدَعْوَى أنها «مُسْتَوْرَدَة من البلدان الغربية المَسيحيّة»، و«مُنَاقِضَة للإسلام». كما أن القِوَى الإسلامية الأُصُولِية تُريد الاستفادة من «تَعَاوُن»، أو «تَحَالُـف»، مع الإِمْبِرْيَالِيَات العالمية. وقد سبق لِعبد السلام يَاسِين، الزَّعِيم المُؤَسِّس لِـ "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان"، أن قال: «الإسلام والديموقراطية متناقضان تمامًا، الأول يمنح السِّيَادَة لِلَّه، والثاني يمنحها للشعب». ويريد الإسلاميون تحقيق أهداف مُنَاقِضَة لأهداف اليسار. ومنها: «أَسْلَمَة الدولة» (islamisation de l'Etat)، و«أَسْلَمَة المُجتمع»، وإقامة «دولة الخِلَافَة الإسلامية»، وفرض خُضُوع جميع القوانين «لِلشَّرِيعَة الإسلامية» المُتَخَلِّفَة، وإجبار المُوَاطِنين على تكريس حياتهم كلّها لِعِبَادَة مُوَحَّدَة وإجبارية، إلى آخره. ومعنى ذلك أن الإسلاميين لَا يريدون التَحَرُّر من كلّ أنواع الاستبداد، وإنما يريدون تعويض الاستبداد المَلكي المَخْزَنِي باستبداد إِسْلَامِي «وَهَّابِي»، أو «طَالِبَانِي»، أو «دَاعِشِي».

وإذا كانت ***قِوَى اليسار تفكِّر بِـ «العَقْل»، فإن القِوَى الإسلامية الأُصُولِية تفكّر بِـ «المُقَدّس». ويستحيل أن يَتَفَاهُمَا، أو أن يَتَوَافقَا، أو أن يَنْسَجِمَا، إذا لم يتغيّر أحدهما إلى نقيضِه.*** وفكرة «التَحَالُف» بين اليساريين والإسلاميين هي محاولة للتَوْفِيق بين ضِدَّيْن. ولا يمكن أن يُوجد هذا «التَحَالُف» إلَّا إذا قَبِلَ طَرَفٌ منهما بِأَن يتحوّل إلى ضِدِّه. فإمَّا أن يصبح اليسار إسلاميا أصوليًّا، وإمَّا أن يتحوّل الإسلاميون إلى يساريين. أمَّا «تَحَالُفهما» على أساس تجاهل تناقضهما، فَمُسْتَحِيل.

وبعض الأشخاص الآخرين، لا يدعون إلى «التَحَالُف» بين اليساريّين والإسلاميّين، وإنما يُنادون فقط بِـ ***«التَعَايُش»*** المُسَالِم بينهما في مجتمع مُهادن. ولَا يُدرك أنصار الدّعوة إلى هذا «التَعَايُش»، أن التناقض بين اليساريّين والإسلاميّين، لَا يَكْمُن فقط في حمل الإسلاميّين الأُصُولِيّين لأفكار نظرية مُجرّدة، ومخالفة، وإنما يَكْمُن التناقض في كون الإسلاميّين الأُصُولِيّين يعملون من أجل تنفيذ ***مشروع مُجتمعي يتجسّد في إخضاع الدولة والمُجتمع إلى هَيْمَنَة «الشّريعة الإسلامية»***. وإخضاع المُجتمع إلى «الشريعة الإسلامية» لا يتحقّق إلّا بواسطة الحُكم باسم الله، وبالإكراه، والقهر، والعنف، والترهيب، والاستبداد، والاضطهاد. وبالتّالي، فالخلاف بين اليساريّين الثوريين والإسلاميّين الأُصُولِيّين، لا يَكْمُن في جَدَل نظري حول أفكار نظرية مُجرّدة، وإنما ***يدور الخلاف حول مَدَى أَحَقِّيَة إِخْضَاع المُجتمع «للشّريعة الإسلامية»***، بما فيها من تخلّف، وانحطاط. وقد أكّدت التجارب التاريخية (خاصّة بين سنتي 2010 و 2019) أن "الشريعة الإسلامية" تُؤَدِّي مباشرةً إلى الحرب الأهلية، وإلى الخَراب الشّامل.

وبالتّالي، فالتَعَايُش المُهَادِن بين اليساريّين والإسلاميّين الأُصُولِيّين مرفوض. والبديل المطلوب هو تعبئة مُجمل المُجتمع للنضال الحازم ضدّ الفكر الإسلامي الأُصُولِي، وتحقيق إجماع حُرّ، ومُقْتَنِع، بضرورة الفَصْل التّام والنهائي بين الدّين والدولة، وبين الدّين والسياسة، وتَثْبِيت «حرّية العقيدة»، و«حرّية العبادة»، و«حرّية عدم العبادة».

وقد «وُجِدَ دَائِمًا في تاريخ البشرية، تَصَوُّرَان للقوانين المُتَحكِّمَة في تطوّر الكَوْن: وَاحد مِثَالِي، أو غَيْبِي (مِيتَافِيزِئقِيٌّ)، والآخر مَادِّي وَجَدَلِيٌّ. وهما تصوّران متناقضان للعالم» (مَاوُو تْسِي تُونْغْ)[3]. ويدخل فكر الأحزاب الإسلامية الأُصُولية بالضّبط في إطار التصوّر المِيتَافِيزِئقِي لِلْكَوْن. بينما يُفْتَرَضُ في فكر الأحزاب اليسارية، والاشتراكية، والشيوعية، انتماءه إلى التصوّر المَادِّي الجَدَلِي للكون. وكلّما تَقَارُب، أو تعايَشَ، هذان التَصَوُّرَان المتناقضان، سيدخلان بالضّرورة في صِرَاع فكري بينهما. وكُلَّمَا قَبِلَت الأفكار الثورية الجَدَلية التَعَايُشَ الهَادِئَ، أو المُسَالِم، مع الأفكار المِثَالِيَة، أو الدِّينِيَة، أو الغَيْبِيَة، أو اليَمِينِيَة، فإنها ستحكم على نفسها بِالتراجع، ثم الانحراف، ثم الانحلال، ثم الانهزام، ثم الزوال. وقد يكون «تَقَارُب»، أو «تَعَاوُن»، أو «تَحَالُف»، اليساريين مع الإسلاميين، مَدْخَلًا لِانْحْطَاطِ اليسار.

ومن بين الخلافات الموجودة بين الإسلاميين واليساريين، والتي لا يمكن نُكْرَانُهَا أو طَمْسُهَا، أن الإسلاميين يعتبرون أن البَشَر خُلِق فقط لكي يَعْبُدَ اَلْإِلَه؛ وأنه يستحيل على البشر أن يُغَيِّرَ مصيره

(3) Mao Tsé-Toung, De la contradiction, Œuvres Choisies, Tome 1, Edition en Langues étrangères, Pekin, 1967, p. 348.

المُقَدَّرَ عليه من طرف الإله؛ وأن الفَوَارِق الطبقية ناتجة عن إرادة إلَهِيَة؛ وأن رِزْق كل شخص مُحَدَّد سَلَفًا من طرف الإله؛ وأن الاستغلال الرأسمالي وما يُرافقه من اضطهاد واستبداد، هي مظاهر طبيعية، وأبدية، ولَا يمكن إزالتها؛ وأن مصير البشر كان هكذا، ويجب أن يبقى هكذا. بينما يعتبر اليساريون أن مَصْدَر مُعاناة الكَادِحِين والمُسْتَغَلِّين هو نَمَطُ الإنتاج الرأسمالي؛ وأن هذا النَّمَط في الانتاج مُؤقّت، وأنه سيزول مثلما زال مِن قبله نمط الإنتاج الإقطاعي (féodal)، ونمط الإنتاج العُبُودِي (esclavagiste)؛ وأن الصراع الطبقي هو وحده الذي يُنتج التاريخ؛ وأن البشر هم وحدهم القادرون على تغيير واقعهم المُجتمعي؛ وأنهم قادرون على التحرّر من الاستبداد، والفساد، والتبعية، والاستغلال، والتخلّف، عبر الثَوَرَات المُجتمعية المُتَوَاصِلَة، التي يَخُوضها تَحَالُف الكَادِحِين المُسْتَغَلِّين، والفلاحين الفقَرَاء، وسائر الجماهير الشعبية التوَّاقَة إلى الحُرِّيَة، والعَدَالَة، والديموقراطية، وإلى التحرر المُجتمعي الشَّامِل.

وما دامت قِوَى اليسار ضَعِيفة، أو «غير مُؤَهَّلَة» لِقِيَادَة النضالات الجماهيرية الحَاشِدَة وإنجاحها، فَسَيَكُون خَاطِئًا دُخُولها في «تَعَاوُن»، أو في «تَحَالُف»، مع القِوَى الإسلامية الأُصُولِية. وكُلَّمَا تَعَاوُنت، أو تَحَالُفت، قِوَى اليسار مع القِوَى الإسلامية الأُصُولِية، وهي في حالة ضُعْف استراتيجي، فَسَتَكُون النتيجة، في هذه الحالة، هي هَيْمَنَة القِوَى الإسلامية الأُصُولِية على قِوَى اليسار، والتَحَكُّم فيها، والتَلَاعب بها، لتحقيق أهداف خاصّة بِالقِوَى الإسلامية الأُصُولِية. وبعد تَثْبِيت سَيْطَرَتِهَا، سَتَهْجُمُ القِوَى الإسلامية الأُصُولِية على قِوَى اليسار، لِتَشْتِيتِهَا، ثم القضاء عليها.

وإذا صَدَّقَت قِوَى اليسار النَّوَايَا الحسنة التي تعلِنُها القِوَى الإسلامية الأُصُولِية، فَسَتَكُون ثِقَتُها هذه صِنْفًا مِنَ المِثَالِيَّة، أو نَوْعًا من السَّذَاجة.

ويُمكن أيضًا ***أن تستقوي*** القِوَى الإسلامية الأُصُولِية بِتَحَالُفِهَا مع الرِّجعيات العربية القائمة في الإِمَارات أو المملكات البِتْرُولِيَة، أو مع الإمبرياليات العالمية، لكي تُوَجِّهَ الضَّرْبَة النهائية، أو القاتلة، لِقِوَى اليسار. وسَيَتَّضِحُ، في مثل هذه الحالة، أن ***التناقض الرئيسي*** مَوْجُود بين الشعب من جهة أولى، ومن جهة ثانية القِوَى الإسلامية الأُصُولِية، والقِوَى الرجعية (الداخلية والخارجية)، والقِوَى الإمبريالية. ويمكن أن يأخذ هذا التناقض الرئيسي شكل حرب أهلية، مثلما حدث في عِدَّة بلدان مُسلمة (مثل سُورْيَة، وَلِيبْيَا، واليمن، ومصر، إلى آخره).

إن مِيزَة الأشخاص الذين يُدافعون عن فكرة «تَحَالُف» اليساريين مع الإسلاميين الأُصُولِيين، هي أنهم لَا يعرفون جَيِّدًا لَا قِوَى اليسار، ولَا الحركات الإسلامية الأُصُولِية. ولو عرفوهما جيّدًا، لَمَا طرحوا فكرة «التَحَالُف» بينهما.

التعليقات على الفيسبوك :

عدد الإعجابات: 51. عدد التعليقات: 12. عدد المشاركات: 20.

Jamal Ehmed Elbouziani Bien dit

Mustapha AbouNasser Abouaymane مقالات جديرة بالمتابعة، والقراءة الثاقبة، من طرف اطياف اليسار المغربي المسمى جذريا. دمتم مفكرا وناقدا لأوضاع اليسار.

Said Eladraoui موضوع انشائي ئفتقر إلى البناء المنهجي المحكم ويتضمن كثيرا من احكام القيمة الناتجة عن خطاطة تبسيطية لمسالة التَحَالُف وعدم وضوح اللغة الواصفة المعتمدة في بناء فهم المسألة موضوع النقاش ....

Abderrahman Nouda (ردّ النوضة على سعيد العدراوي): لو دافعتُ عن الموقف الذي يُعجبك، ويُعجبُ رئيسك، أي لَوْ قلتُ أن التَحَالُف بين اليساريين والإسلاميين واجب، وضروري، لَقُلْتَ عن كَلَامي أنه ممتاز، أو رَائع، ولو كان رَكِيكًا ! مَنهجك في التفكير مُضْحِك !

Said Eladraoui المضحك هو ادعاء ان التصور الإسلامي ميتافيزئقي غيبي بالخلط بين الميتافيزئقا والغيب وادعاء ان التيار الاسلامي راسمالي في تجاهل للقوانين التاريخية التي افرزت نمط الانتاج الراسمالي...

Mohamed Baha تحية السي عبد الرحمان.

Mohamed Najib Koumina تنطوي الدعوة الى التَحَالُف بين اليساريين والاسلاميين على انتهازية واضحة. اليساري المنادي بالتَحَالُف يتصور انه قادر على استغلال الكم الإسلامي، والاسلامي يستغل وجوها محسوبة على اليسار مؤقتا، والى حين تحقيق التمكين. مثل هذه التصورات تخفي الغدر الذي يستبطنه هؤلاء واوليك. ولا يمكن ان يظهر الا في اللحظات التي تنفجر فيها التناقضات المحبوسة. ما حدث في ايران بعد الثورة الخمينية يبقى درسا. كيف عامل آيات الله حِزْب تُودَة، وحِزْب مُجَاهِدِي خَلَقْ، والليبيراليين. واصحاب الحَاكِمِيَة أقسى من أصحاب ولاية الفقيه. وكلاهما يشتركان في العداء لليسار تحديدا.

Abderrahim Zouitni التَحَالُف مع الإسلاميين مسالة انتحارية.

Abderrahmane Zouana تجربة حركة 20 فبراير، أكدت بالملموس إنهزامية اليسار الذي شارك مع "العَدْل وَالإِحْسَان" فيما سمي آنذاك ب "مجالس دعم حركة 20 فبراير"، خاصة في مسألة مشاركة النساء في المسيرات، بحيث فرضت عصابات "جماعة العَدْل وَالإِحْسَان" خروج النساء في صفوف مستقلة، مُسَيَّجَة بسلاسل من عناصر القِوَى الإسلامية، بمباركة قِوَى اليسار، وبذلك استطاعت "جماعة العَدْل وَالإِحْسَان" فرض نموذجها، ومفهومها، لمشاركة النساء في أي تغيير ...للأسف سكت اليسار...

Majid Erraoui La gauche qui coordonne, qui collabore, qui tisse des liens d'alliance avec les obscurantistes de la religion, de la pensée, qui ont tué les penseurs, les symboles de la la liberté, des droits... cette (gauche) est contre elle-même... et elle sera déracinée, dépassée, historiquement... C'est de l'hypocrisie.. Quelle déception..!

Nabil Laaboudi تحليل منطقي، وجد مطلع على حيثيات الأمور. بالفعل جماعة العَدْل وَالإِحْسَان لا تؤمن لا بالديمقراطية، و لا بالعصر الحديث. والموقع الرسمي لـ "جماعة العجل وَالإِحْسَان" لا تقوم إلا بتبجيل فكر زعيمها عبد السلام ياسين. في حين أن كتبه لا تَكِنّ إلا الاحتقار لليسار، و استصغار كل من يخالف فكره. يتبنى نفس شعارات الإسلام السياسي المتطرف، مثل إرساء دولة الخلافة الإسلامية على منهاج النبوة. أدعوكم إلى قراءة كتابه "islamiser la modernité". كيف يمكن التَحَالُف مع فكر يتنكر للعصر الحديث؟ في آخر مظاهرة بالرباط شاركت فيها "جماعة العَدْل و الإحسان"، أغاضني كثيرا الفصل الجنسي بين النساء والرجال، بتبريك من قِوَى اليسار المشاركة، وعلى رأسها "حِزْب النَهْج الديمقراطي". إنهم يستعملون بعض قِوَى اليسار لاستعراض عضلاتهم في المظاهرات أمام النظام السياسي. هم لا قدرة لهم على الدعوة لتنظيم تظاهرة لوحدهم، بل لابد لهم من غطاء يحتمون بهم.

3. كيفَ نُحَدِّد تناقضات المُجتمع؟ وكيف نُرَتِّبُ أَوْلَوِيَّاتها؟

3.1 - نَقْد تَحْدِيد التَنَاقُضَات الطبقية الذي طَرَحَه الرفيق الحَرِّيف

في الصُّورة: المِيليشيَات الإسلامية تجُول داخل المدينة.

يمارس أحيانًا بعض مناضلي اليسار النقاش السياسي، أو الصراع الفكري، بأساليب يمكن وصفها بأنها ضَاغِطَة، أو مُفْرِطَة في الحَماس. وكمثال على ذلك، كتب الرفيق عبد الله الحريف: «هل ستتحقق ***الديمقراطية والعلمانية*** بمجرد أننا نطمح إليهما؟ هل رغباتنا هي التي ستغيّر الواقع أم أن تغيير ميزان القِوَى هو الذي سيغيره؟ وكيف نغير ميزان القِوَى؟ هل بمواجهة المَخْزَن والقِوَى

الأُصُولِية ***في نفس الوقت؟ هل اليسار قادر*** على خوض هذه المعركة وربحها؟ هل تناقضنا الأساسي، الآن وهنا، هو مع المَخْزَن أم مع القِوَى [الإسلامية] الأُصُولِية؟ إن من يضع التناقض الأساسي الحالي مع المخزن في نفس مستوى التناقض ***مستقبلا*** مع القِوَى [الإسلامية] الأُصُولِية هو في الواقع يعتبر أن التناقض الأساسي هو مع القِوَى [الإسلامية] الأُصُولِية، وليس مع المخزن، وهو بالتالي، رغم إدعائه الدفاع عن الديمقراطية والعلمانية، يكرس الإستبداد المخزني والحكم الفردي المطلق». وهذا الأسلوب في النقاش غير سليم. لأن كاتبه يُلَمِّحُ إلى مَخَاطِرَ مُبْهَمَة لتخويف القارئ، دون أن يكون تفكير الكاتب دقيقًا، ومُعمّقًا. ويُشِيرُ الحريف إلى أن «تحقيق الديمقراطية والعلمانية» يتطلّب «تغيير ميزان القِوَى»، والذي يستوجب هو نفسه التَحَالُف مع «القِوَى [الإسلامية] الأُصُولِية»، ***نظرًا لِكَمِّهَا العددي، وليس نَظَرًا لِكَيْفِهَا السياسي.*** ومن لَا يتفق على هذه الأطروحة السياسية «يكَرِّسُ الاستبداد المَخْزَنِي»! وهذا أسلوب في النقاش ضَاغِط، وغير مُعَمَّق. وينسى الرفيق الحريف وُجود نُقَطة ضُعْف ضَخمة في تفكيره. وهي أنه يريد إسقاط المَخْزَن، عبر تَحَالُف "حِزْب النَهْج" مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان"، وينسى ***"حِزْب النَهْج" أنه يعجز منذ سنوات على التَفَاهُم مع ثلاثة أحزاب يسارية هي أقرب إليه، وبكثير، بالمقارنة مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي الأُصُولِي.*** ويَدُلُّ سُلُوك "حِزْب النَهْج"، خلال هذه السنوات الماضية الطويلة، على أنه ***يعتقد ضِمْنِيًّا أن «تناقضاته» مع أحزاب اليسار الثلاثة غير قابلة لأي حَلٍّ، بينما تَقَارُبُه، أو تَحَالُفه، مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي الأُصُولِي، يظهر سَهْلًا، كأنه لَا تُوجد فيه، لَا صعوبات،***

ولَا خِلَافَات، ولَا تَناقضات. فَكيفَ يُمكن لِي أن أَتَّفِقَ مع عبد الله الحريف؟ كيف يُمكنني أن أصدّق أن "حِزْب النَهْج"، الذي يعجز على التَفَاهُم، وعلى التَنْسِيق، مع ثلاثة أحزاب يسارية، كيف يمكنه أن يقدر على التَفَاهُم، أو على التَحَالُف، مع حِزْب إسلامي أصولي؟ وكيف سيكون "حِزْب النَهْج" في حالة تَحَالُفه مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان"؟ ***هل سيكون مُسَاوِيًا له، أم أنه سيكون ضَعِيفًا، أو تَابِعًا له؟*** وَمَا الذي يضمن بأن يظلّ "حِزْب النَهْج" مُسَاوِيًّا لِـ "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان"، في حالة تَحَالُفه معه؟ وكيف يمكن لِحِزْبين «ضَعِيفَين»، أو «مُتَنَاقِضَيْن»، هما "حِزْب النَهْج" و"حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان"، أن يقدرَا بوحدهما على إسقاط النظام السياسي القائم؟ وكيف يمكن لِي أن أقبل هذا المَشْهَد السياسي السِّرْيَالِي (surrealistic)؟ وبما أنني أُخَالِفُ عبد الله الحريف في الرّأي، فإنني، حسب رأيه، «أُكَرِّسُ الاستبداد المخزني والحكم الفردي المطلق»!

وكيف يُعقل أن أتفق مع عبج الله الحريف على أن «تحقيق الديمقراطية والعِلْمَانِيَة»، لَا يمكن أن يتم إلّا عبر الابتعاد عن أحزاب اليسار الثلاثة، وعبر التَحَالُف مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي الأُصُولِي؟ ***ومتى كان "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي يَتَبَنَّى «الديمقراطية والعلمانية»؟*** وهل يَنْكُرُ الحريف أن مُجمل كتب عبد السلام ياسين، زعيم "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي، هي مُرَافَعَة إسلامية ضِدَّ «الديموقراطية»، وضِدَّ «حُقوق الإنسان»، وضدّ «العِلْمَانِيَة»، وضِدَّ «الاشتراكية»؟ ***وهل يمكن حقًّا لِـ "حِزْب جماعة العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي الأُصُولِي أن يُحقّق مَعَنَا «الديمقراطية والعلمانية» (مثلما يزعم عبد الله الحريف)، بينما يُفْتَرَضُ في أحزاب اليسار الثلاثة أنها تَعْجِزُ عن ذلك؟***

فكأن الحريف يريد منّا أن نفكر بِمَنْطِق مَقْلُوب على رأسه: الحِزْب الإسلامي الأُصُولي يقدر على المشاركة في تحقيق «الديمقراطية والعلمانية»، بينما الأحزاب اليسارية الثلاثة تعجز عن ذلك! ***ولا يمكن أن نفهم منطق عبد الله الحريف، المقلوب على رأسه، إلّا إذا قَبِلْنَا بِأن "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي الأُصُولِي هو أكثر «تقدُّمِيَّةً»، وأكثر «نِضَالِيَّةً»، وأكثر «ثَوْرِيَّةً»، من أحزاب اليسار الثلاثة!*** الشيء الذي لم يُصَرِّحْ به بَعْدُ عَلَنِيًّا حتّى "حِزْب النَهْج" هو نفسه. وإذا كان "حِزْب النَهْج" يَعْتَبِرُ حَقًّا أن "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" هو أكثر «نِضَالِيَّةً»، وأكثر «ثورية»، من كلّ أحزاب اليسار الثلاثة، فَلْيُثْبِت لنا ذلك! وإذا كان صحيحًا وُجُود نُقَط ضُعْف كثيرة لدى أحزاب اليسار الثلاثة (وكذلك لدى "حِزْب النَهْج")، فإنه لَا يوجد على أرض الواقع، في مجال المبادرة إلى إطلاق النضالات الجماهيرية الحاشدة، أو في مجال المشاركة الفَعَّالَة فيها، ما يُثْبِتُ أن "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" هو حِزْب «تقدُّمِي»، أو «ثَوْرِي».

فَلَا يمكن أن نَفْهَمَ دِفاع "حِزْب النَهْج" على ضرورة التَعَاوُن، أو التَحَالُف، مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي الأُصُولِي، إلَّا إذا أَدْرَكْنَا أن ***"حِزْب النَهْج" يَعتبر أن "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي يَفُوقُ بكثير أحزاب اليسار الثلاثة***، في مجالات التقدُّمِيَة، والنِضَال، والدِيمُوقْرَاطِيَة، والثَوْرِيَة، والجَذْرِيَة، والتَحَرُّر، وخِدْمَة الجماهير الشعبية. كما يَعتبر "حِزْب النَهْج" أنه يمكن أن يَثِقَ في تَحَالُفِه مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" أكثر من ثِقَتِه في أحزاب اليسار الثلاثة. ***وإذا كان هذا هو فعلًا إيمان "حِزْب النَهْج"، فَنَطْلُبُ منه أن يقدم لنا الحُجَج*** العقلانية والملموسة التي

تُثْبِتُ مَزَاعِمَه. لأنه من جانبنا، لم نُلاحظ، على أرض الواقع، ما يُؤَكِّدُ مزاعم "حِزْب النَهْج". بل ما لاحظناه في كل البلدان المُسْلِمَة (من إِنْدُونِيسْيَا شَرْقًا، إلى مُوريتَانْيَا غَرْبًا، مُرُورًا عبر المغرب)، هو أن ***كل القِوَى الإسلامية الأُصُولية، هي في جوهرها، يَمِينِيَة، ومُحَافِظَة، ورجعية.*** (وأَتَلَافَى هنا إعادة نَقْد تَمْجِيد "حِزْب النَهْج" لِـ «حِزْب الله» في لبنان، الذي هو حِزْب، ومِيلِيشْيَة، لِطَائِفَة دِينِيَة شِيعِيَة، مَدْعُومَة من طرف دولة أجنبية قوية هي إيران[4]). وما يُغَلِّط "حِزْب النَهْج"، في مجال تقديره لِـ "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان"، هو كون "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" ***يُعارض*** النظام السياسي المَخْزَنِي القائم في المغرب، ***ويُعارض*** شِعَار «الملكية البرلمانية». لكن "حِزْب النَهْج" يَنسى أن ***مُنْطَلَق هذه المُعارضة (لدى "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان")، ليس هو الرّغبة في إقامة «الديموقراطية»، وإنما هو الرغبة في «أَسْلَمَة الدولة»*** (islamisation de l'Etat)، و«أَسْلَمَة المُجتمع»، وإقامة «دولة الخِلَافَة الإسلامية»، وفرض «الشَّرِيعَة الإسلامية» المُتخلّفة، وإِجْبَار المُوَاطِنين على تَكْرِيسِ حياتهم لِلْعِبَادَة فقط. فَأُسُسُ «***مُعارضة*** النظام السياسي المَخْزَنِي» لدى "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" هي ***أُسُسٌ رِجْعِيَة، وليست أُسُسٌ تقدُّمِيَة، أو ديموقراطية.*** وهذا هو ما يَنْسَاهُ، أو يَتَنَاسَاهُ، "حِزْب النَهْج".

وَلَوْ سألنا "حِزْب النَهْج" عن إمكانية تَعَاوُنِه، أو تَحَالُفِه، مع "حِزْب الاتحاد الاشتراكي"، و"حِزْب التقدّم والاشتراكية"، فالاحتمال

---

(4) أنظر مقال رحمان النوضة، نشره على الفيسبوك، تحت عنوان: «هل حقّا "حِزْب الله" نموذجي إلى هذه الدّرجة؟»، نُشِرَ بتاريخ: 31 مارس 2016. وينتقد فيه رحمان النوضة تَمْجِيدَ جريدة "حِزْب النَهْج" لِـ "حِزْب الله".

الأكبر هو أن جَوَاب "حِزْب النَهْج" سيكون هو رَفْضُ أيّ تعامل مع هذين الحِزْبين، وذلك بِدَعْوَى أنهما لَا يُعارضان النظام السياسي القائم. وما ينساه "حِزْب النَهْج" هو أنه، إذا كان حَالِيًّا "حِزْب الاتحاد الاشتراكي"، و"حِزْب التقدّم والاشتراكية"، حِزْبان اِنْتِهَازِيَّان، ويَمِينِيَّان، ومُحافظان، فإنهما لَيْسَا رِجْعِيَّان. بينما "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان"، وَرَغْمَ أنه يُعارض النظام السياسي القائم (من مُنْطَلَقَات إسلامية أصولية)، فإنه يبقى حِزْبا رِجْعِيًّا.

وفي مجال تحديد التناقضات وتَرْتِيبِ أَوْلَوِيَّاتها، كتب عبد الله الحريف ما معناه أن: «تناقضنا الأساسي، الآن وهنا، هو مع المخزن، وليس مع القِوَى [الإسلامية] الأُصُولِية». وهذا التصريح خاطئ ومرفوض. فكيف يُعقل أن نقول عن ***أحزاب سياسية إسلامية أُصُولية، يتلخّص مشروعها المُجتمعي في فَرْضِ «أَسْلَمَة المُجتمع»، وفَرْضِ «أَسْلَمَة الدولة»***، وفَرْض «نظام الخِلَافَة الإسلامية»، وفَرْض «الشَّرِيعَة الإِسْلَامِيَة» المتخلّفة، ***كيف يُعقل أن نقول عن هذه الأحزاب أن «تناقضنا معها ليس أساسيًا»***؟ وهل يختلف "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" عن باقي الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية في بلدان المَشْرِق؟ أَلَا تُريد مُجمل التنظيمات الإسلامية الأُصُولِية، إِنْ هِيَ نَجَحَت في السيطرة على السلطة السياسية، أن تُجْبِرَ المُوَاطِنين على تَكْرِيسِ حياتهم كلّها لِلْعِبَادَة؟ وإذا كان "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" سَيَتَحَوَّلُ إلى تنظيم «وَهَّابِي»، أو «طَالِبَانِي»، أو «دَاعِشِي»، حينما سيصبح حَاكِمًا، أو مُهَيْمِنًا، فإنني أفضِّل عليه النظام السياسي المَخْزَنِي الحالي القائم في المغرب، رغم ما فيه من استبداد وفساد. وهل حقيقةً أن هذا الحِزْب الإسلامي الأُصُولِي هو

أقلّ «اسْتِبْدَادًا»، وأقلّ «اضْطِهَادًا»، من النظام السياسي القائم حاليا في المغرب؟

يمكن لِي شخصيًا أن أُجَازِفَ، وأن أُوَافِقَ، على أن المسؤولين في "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان"، الذين تَحَاوَرُوا مع عبد الله الحريف (من حِزْب النَهْج")، أنهم أشخاص «مُؤَدَّبُون»، و«ظَرِيفُون»، و«مُتَخَلِّقُون»، وأنهم «لَا يُعَادُون اليسار»، إلى آخره، ولو أنني لَا أعرفهم. لكن ما يهمّني أكثر كَمُنَاضِل، ليس هو ظَاهِرُهُم، أو خِطَابهم الرّسمي، وإنما هو مشروعهم المُجتمعي، وخُطَطُهم السياسية الخَفِيَة، واستراتيجيتهم العَمَلِيَة، إلى آخره. وإذا كان الرفيق عبد الله الحريف واثقا من كلامه، وإذا كان مُحَاوِرُو عبد الله الحريف صَادِقِين في مَا زَعَمُوهُ، نَطْلُب منهم ***أن يُسَجِّلُوا في بَيَانَاتِهم الرّسمية، وفي قوانينهم التنظيمية الداخلية، أنهم يَلْتَزِمُون بِمبادئ: «الديمقراطية»، و«حقوق الأنسان»، و«مَنْع التَكْفِير»، و«فَصْلُ الدِّين عن الدلة»، و«فصل الدين عن السياسة»، و«حُرِّيَة العِبَادَة»، و«حرّية عدم العِبَادَة»، و«تَسْوِيَةُ الأُنْثَى بِالمُذَكَّر»، و«مُعارضة الرأسمالية المتوحِّشة»، والاِمْتِنَاع عن اَلْاِسْتِقْوَاء بِدُول أجنبية***. وبما أن أعضاء "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي ***مَا زالوا يرفضون*** الالتزام بهذه المبادئ الواضحة، فَرَفْضُهُم هذا يُثْبِتُ أن ***مشروعهم الخَفِيّ هو فرض «الشَّرِيعَة الإسلامية» المُتخلّفة، وإقامة «الدولة الإسلامية الوَهَّابِيَة»***، أو «الدَّوْلَة الإسلامية الدَّاعِشِيَة» الاستبدادية. ويؤكّد رفضهم هذا أن ***التناقض معهم رَئِيسِيٌّ، وليس ثانويًّا***. وسيكون، في هذه الحالة، التَقَرُّب منهم مرفوضًا. وسنعتبر، في هذه الحالة، أن "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" (ومن شابهه) أنه أخطر من النظام

السياسي القائم حاليا بالمغرب. وسنقول، في هذه الحالة، عن "حِزْب النَهْج"، أنه فقَدَ عَقْلَهُ، أو أنه يعمل بمنطق مقلوب على رأسه.

وحتّى في حالة إذا مَا أصدر "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" بيانات رسمية، يلتزم فيها باحترام تلك ***المبادئ الديموقراطية*** كما هي مُتَعَارف عليها عَالميًّا، فإننا لن نَثِقَ في وُعُوده، وسَنُرَاقِبُ بِدِقَّة مُمَارَسَاته. لأن التجارب الحَاصِلَة في الكثير من البلدان المُسلمة علّمتنا أن ***الإسلاميين الأُصُوليين يُفَكِّرون بمنهج دِينِي مُقَدَّس، ويُغَيِّرُون مواقفهم السياسية بشكل مُفَاجِئ، وغير مَبْدَئِي، وغير عَقْلَانِي***. ويُنْتِجُون بسهولة «الفَتَاوَى» اللّازمة لتَبرير تبديل مواقفهم السياسية. ***وَلَا يُحْرِجُهُم نِهائيًّا أن يظهروا أمام الشعب غَيْرَ مُستقرّين في مواقفهم السياسية. لأن ما يَهُمُهمّ أكثر، هو ثَبَاتُهم في مُعتقداتهم الدِّينية. ولأنهم يعتبرون أن الدِّين هو الذي يُحَدِّدُ السياسة ويحكم فيها***. وزِيَادة على ذلك، يمكن أن تُوجد تفاوُتَات هامَّة في مَنَاهِج التَفْكِير بين قيادات التنظيمات الإسلامية وقواعدها. حيث أن ما تلتزم به القيادات، لا تلتزم به بالضرورة القواعد. كما بالإمكان أن تنقسم بعض التنظيمات الإسلامية الأُصُولِية إلى عِدَّة أَجْهِزَة، أو قِوَى مُتَبَاينَة، فَتَتَبَرَّأُ من الالتزامات السابقة لِتنظيمها الأصلي.

ويعتقد الرفيق الحريف (وكذلك "حِزْب النَهْج") أن "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي الأُصُولي سيظلّ ***يعارض*** النظام السياسي المَخْزَنِي. وأنه في حالة حدوث سقوط هذا النظام في المُستقبل، فإن "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" سَيَلْتَزِمُ بِـ «النقاش الديموقراطي» مع كل القِوَى التقدّمية والثورية التي ساهمت في

إسقاط هذا النظام السياسي، كما أنه سيلتزم بما تُريدُهُ مجمل هذه القِوَى الثورية. وإن وُجِدَ مثل هذا التصوّر، فسيكون مِثَالِيًّا. لأنه يَتَنَبَّأُ بِالغَيْب، ويَبْنِي على وُعُود زَائِلَة. ولا يُوجد في تاريخ الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية ما يُؤَكِّدُه. (رَاجِعْ التقلُّبَات في المواقف السياسية لدى حِزْب «الإخوان المسلمين»، ولدى تنظيمات إسلامية أصولية أخرى، في بُلدان المَشرق).

لِنَفْحَصْ الآن طريقة تفكير الرفيق الحريف: يطرح الحريف، ومنذ البداية، أن ***التناقض الرئيسي*** في المُجتمع هو مع النظام السياسي المَخْزَنِي القائم. وبعد طرحه هذا، وبما أنه يُوجد تناقض رئيسي واحد، وليس اثنان أو أكثر، لَا يبقى من احتمال مُمكن في تفكير عبد الله الحريف سِوَى أن ***التناقض مع الإسلاميين*** الأُصُولِيين هو بالضرورة ***تناقض ثانوي***، أو مُؤَجَّل، أو غير موجود في المرحلة التاريخية الرّاهنة. ويَسْتَنْتِجُ فَوْرًا هذا التفكير إمكانية التَعَايُش السِّلمي بين اليساريين والإسلاميين الأُصُولِيين، بل وَحَتَّى التَعَاوُن، أو التَحَالُف معهم. لكن ***سيكون من الخطأ الاعتقاد بإمكانية الإطاحة بنظام سياسي مَخْزَنِي، وتعويضه بِنظام أخر هو أحسن منه، عبر التَحَالُف مع تنظيمات إسلامية أصولية***، والتي هي أكثر رِجْعِيَّةً من هذا النظام السياسي المَخْزَنِي! وإذا نحن اِنْطَلَقْنَا من الواقع الملموس، سنجد أن خطر الأيديولوجية الإسلامية الأُصُولِية هو خَطر آنِي، وحَاضِر، ودَاهِم، واستراتيجي. خاصّةً وأننا نرى جميعًا اليومَ (عبر التِلْفَزَات مباشرةً)، في كلّ البلدان المُسلمة التي تقوَّت فيها تنظيمات إسلامية أصولية، أن هذه ***التنظيمات الإسلامية تَلْجَأُ دَائِمًا، وفي آخر المَطَاف، إلى إِشْعَال حرب أهلية شَامِلَة***، بهدف فرض «الشريعة الإسلامية» المُتَخَلِّفَة، ثمّ تُخَرِّب

مُعْظَم البِنْيَات التَحْتِيَة للبلاد، في قُرابة ثلاثة أشهُر، بينما تَطَلَّبَ تَشْيِيدُ تلك البِنْيَات التحتية قُرَابَة السِتِّين سنة الماضية. وإذا كانت هذه الأيديولوجية الإسلامية الأُصُولِية تبتدئ دائمًا «مُعْتَدِلَة»، ثمّ تتحوّل إلى أَيْدِيُولُوجِيَة عُدْوَانِيَة، أو عَنِيفَة، أو «وَهَّابِيَة»، أو «دَاعِشِيَة»، فإن تعقيد هذا التحوّل لَا يُثْنِينَا عن إدراك خطورة هذه الأيديولوجية. لذلك نقول، إن ***تناقضنا (الفكري، والسياسي) مع القوَى الإسلامية الأُصُولِية هو أيضًا تناقض رئيسي***، ولَا نقبل أبدًا تأجيل صراعنا الفكري والسِّلْمي معه. بل ***يجب، منذ الآن، وبدون أيّ تأخير، وبدون أيّ تهاون، محاربة الأيديولوجية الإسلامية الأُصُولِية.*** وهزم هذه الأيديولوجية الإسلامية الأُصُولِية، لَا يَتِمُّ عبر العُنف، أو عبر قتل من يحملها، وإنما يَتَحَقَّق عبر النَقْدِ السِّلْمِي لهذه الأَيْدِيُولُوجِيَة الإسلامية الأُصُولِية، وعبر الاجتهاد بهدف تحرير جماهير الشعب من تأثيرها الرَجْعِي، ومُساعدة الجماهير الكادحة على اسْتِيعَاب الفكر التقدّمي، على أساس العَقْل، والعَدْل، والديمقراطية، وحقوق الانسان، وحُرِّية العَقِيدَة، والطموح إلى التحرّر من التَخَلُّف، ومن التَبَعِيَة للإمبريالية، والتحرّر من الاستغلال الرأسمالي، وتشييد الاشتراكية المُعَوْلَمَة.

والخطأ الآخر في تفكير الرفيق الحريف، هو أنه يَنْسَى أن تحديد التناقض الرئيسي في مجال الصراع فيما بين طبقات المُجتمع (في مُجْتَمَع، وَفي زَمَان، مُحَدَّدَين)، لَا يتطابق بالضرورة مع تحديد التناقض الرئيسي في مجال الصراع الفكري، أو في مجال الصراع السياسي، أو في المجال الثقافي، إلى آخره. ***فكل مجال نَوْعِي له تناقضه الرئيسي، وله تناقضاته الثانوية، الخاصّة به.***

ولا تُوجد الديمقراطية حاليا في مُجتمعنا. كما لَا يوجد في بلادنا سِلْم رَاسِخ. وإنما يُوجد فيها سِلمٌ نِسْبِيٌّ، بل هَشّ. لأن ***تَثْبيت السِّلم في المجتمع يتطلّب إنجاز ديموقراطية مُتَكامِلَة، بِمَضَامِينِهَا السياسية، والاقتصادية، والجِهَوِيَة، والثقافية، والدِّينِيَة. فَلَا يمكن ترسيخ السِّلم في المجتمع، سِوَى عبر النضال الحازم والمُتَوَاصِل من أجل إِنْجَاز وتَثْبيت الديموقراطية.*** وما دامت القِوَى الإسلامية الأُصُولِية تُصِرُّ على فرض «الشريعة الإسلامية» المُتخلّفة، وما دامت ترفض الالتزام بِـ «مَنْع التَكْفِير»، وما دامت تَرفض الالتزام بِـ «حرّية العِبَادة»، و«حرّية عدم العبادة»، و«فصل الدِّين عن الدولة»، و«فصل الدِّين عن السياسة»، و«المُساواة بين الأُنْثَى والمُذَكَّر»، و«مُعَارَضَة الرأسمالية المُتَوَحِّشَة»، والامتناع عن الاستقواء بدول أجنبية، ***فَمَعْنَى ذلك هو أن هذه القِوَى الإسلامية تُعَادِي «الديموقراطية»، وتُحَطِّم أُسُسَ السِّلْم في المجتمع، وتُهَيِّئ، بِوَعْيٍ أم بِغَيْر وَعْي، شُرُوطَ الحرب الأهلية المُخَرِّبة.*** فكيف يُعقل قَبُول «تَحَالُف» قِوَى اليسار مع هذه القِوَى الإسلامية الأُصُولِية، بينما هي تُعادِي «الدّيموقراطية»؟

وتساءل الحريف: «كيف نغير ميزان القِوَى؟ هل بمواجهة المخزن والقِوَى الأُصُولِية في نفس الوقت»؟ ويفترض الحريف أن هذه المواجهة المزدوجة مُستحيلة. بينما أنا أعتبرها ممكنة، بل ضرورية، ولو أن مواجهة النظام "المَخْزَنِي" تختلف كيفِيًّا عن مُواجهة الإسلاميين الأُصُولِيين. ومشكلتي هي أنني أرى حاليا، وعلى خلاف عبد الله الحريف، أن قِوَى اليسار بالمغرب، وبما فيها "حِزْب النَهْج"، لَا تُواجه بما فيه الكفاية، لَا "المَخْزَن"، ولَا قِوَى

الإسلام الأُصُولِي. وقِوَى اليسار (بما فيها "حِزْب النَهْج")، غير مؤهّلة بما فيه الكِفَايَة لتغيير «ميزان القِوَى» في مجال مُكافحة "المَخْزَن". وأن ***الأساليب النضالية لقِوَى اليسار تحتاج إلى مراجعات، وإلى نَقْد، وإلى ابتكار، وإلى تقويمَات عَميقَة، وإلى عمليات تَثْوير مُتَعَدِّدَة*** (أنظر كتابي: "نَقْد أحزاب اليسار بالمغرب". وأنظر أيضًا مقالي: "مَا هي الدِّينَامِيَة القادرة على تقويم قِوَى اليسار؟" (الصيغة 5)، ويُمكن تَحْمِيل هذه الوثائق من المدوّنة: https://LivresChaud.Wordpress.Com).

ويتصوّر الحريف أن سبيل الثورة الأحسن هو هزم المَخْزَن أوّلًا، عبر تَحَالُف اليسار مع قِوَى الإسلام الأُصُولِي، ثم هزم الإسلام الأُصُولِي ثانيا. وقد نَسِيَ الحريف أن «مَا يُوجَد في رأس الجَمَل، يوجد أيضًا في رأس الجَمَّالة». ونسي الحريف احتمال أن يُفَكِّرَ "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" بِخُطَّة مُشابهة: أَيْ هَزْمُ المَخْزَن أَوَّلًا، عبر التَعَاوُن مع اليسار، ثم اسْتِئْصَال اليسار من المُجتمع. [وذلك هو مَا حدثَ بشكل ادْرَامِي، مثلًا خلال الثورة المُسَمَّاة بِـ "الثورة الخُمَيْنِيَة" في إِيرَان، في سنة 1979. فقَد تَعَاوُنَ، أو تَحَالُفَ، اليسار الثوري مع "رجال الدِّين" الشِّيعَة. وعملوا جميعًا تحت قيادة الفقِيه الزعيم "مُوسَوِي خُمَيْنِي". وخرج الشعبُ في مظاهرات عارمة ومُتَوَاصِلَة. وَبَعْدَمَا أَسْقَطَ الشعبُ نظامَ الشَّاهِ "رِضَا بَهْلَوِي" في إِيرَان، قَامَ الإِكْلِيرُوس (أي تنظيم رجال الدِّين) الشِّيعِي، وأنصار الزعيم الدِّيني "مُوسَوِي خُمَيْنِي"، قَامُوا بالاستيلاء على الدولة، وانفَرَدُوا بِالسُّلطة السياسية. وانقَلَبُوا فَوْرًا ضدّ حُلَفَائِهِم القُدَامَى. وَقَامُوا بِمُحَارَبة، وقتل، واسْتِئْصَال، كُلِّ التَنْظِيمَات الثورية والاشتراكية، وأبرزها تنظيمات "تُودَا"، و"مُجَاهِدِي خَلْق" الاشتراكيين. فَلِمَاذَا يجرّنا

"حِزْب النَهْج" إلى نِسْيَان هذا الدّرس التاريخي المُؤْلِم، الذي كان ثمنه هو سِجْن، واغتيّال، عشرات آلاف من المناضلين الثوريين؟].

ويَدْعُونَا "حِزْب النَهْج" إلى «التَعَاوُن»، أو «التَحَالُف»، مع الإسلاميين الأُصُولِيين، بهدف «إسقاط المَخْزَن». بينما المطلوب هو ***ضرورة فضح، ونَقْد، وإضعاف، وعزل، مجمل التيارات والتنظيمات الإسلامية الأُصُولِية، قبل إسقاط نِظَام المَخْزَن. وإذا كانت لَدَيْنَا إمكانية الاختيار، يجب أن نَتَلَافَى إسقاط نظام المَخْزَن ما دامت القوَى الإسلامية الأُصُولِية مُهَيْمِنَة على عقول أغلبية الجماهير الشعبية.*** وإلَّا، فَبِمُجَرَّد سُقُوط نظام "المَخْزَن"، فإن هذه القِوَى الإسلامية الأُصُولِية سَتَسْعَى فَوْرًا إلى مَلْء الفَرَاغ السياسي، وإلى استغلال جهل جماهير الشعب، وإلى فرض غَلَبَتِهَا، ليس فقط في "الانتخابات" التَمْثِيلِيَة العَامَّة، ولكن في كلّ المَيَادِين. كما ستفرض هَيْمَنَتِهَا على السّلطة السياسية، وعلى الدّولة، وعلى المُجتمع. وستُعَجِّلُ بِـ «أَسْلَمَة الدولة»، و«أَسْلَمَة المُجتمع»، وستفرض «الشريعة الإسلامية» المُتخلّفة، وسَتُدَمِّر قِوَى اليسار بِدَعْوَى أنها «تُعَارِضُ إِرَادَة الله». ثمّ سَتُقِيمُ «الدولة الإِسْلَامِيَة أو الدَّاعِشِيَة» الحَمقاء.

إن من يطلب من اليسار بالمغرب أن يتَعَاوُن مع الإسلاميين الأُصُولِيين ضِدّ "المَخْزَن"، كَمَنْ يطلب مِنه أن يُتَحَالُف مع تنظيم «دَاعِشْ» ضدّ نظام حافظ الأسد في سُورية. أو كَمَن يدعُوه إلى تِكْرَار ما وقع في مصر، حيث تَعَاوُنت الحركات الثورية الجماهيرية مع "الإخوان المُسلمين" ضد نظام حُسني مُبارك؛ ثم سيطر "الإخوان المُسلمون" على الثورة، ثم فرضوا دِكْتَاتُورِيَتَهم على الشعب، وعلى اليسار؛ ثم اِنقَلَبَ الجيشُ أَوَّلًا ضد "الإخوان المسلمين"، ولَاحِقًا

ضدّ كلّ الحركات الجماهيرية الثورية. فَسَحَقَهُمَا مَعًا. وإذا كُنَّا نعرف أنه، مباشرة بعد سُقوط النظام السياسي "المَخْزَني" (في المستقبل)، ستدخل القِوَى الإسلامية الأُصُولِية في صراع تَنَاحُرِي حول السلطة السياسية، بهدف هزم قِوَى اليسار، أو تهميشها، أو حتى تَصْفِيَتِها، أو اِسْتِئْصَالِهَا؛ وإذا كُنَّا نعرف أن هذه القِوَى الإسلامية ستكون أكثر عُدْوَانِيَة وَشَرَاسَة من النظام السياسي الحالي (بسبب اِشْتِغَالِهَا بالمُقَدَّس)، فَلَن يكُون مَنْصُوحًا به، في هذه الحالة، تَعَاوُنُ اليسار مع الإسلاميين لإسقاط "المَخْزَن". بل سيكون أكثر حِنْكَةً ***أن يتخلّص اليسار من مُهَادَنَة الإسلاميين، وأن يعمل، منذ الآن، على نَقْد وكَنْس تأثير الأيديولوجية الإسلامية الأُصُولِية، بهدف الإِسْرَاع بتَحرير أكبر قدر ممكن من الجماهير الشعبية من هَيْمَنَة هذه الأيديولوجية الإسلامية الأُصُولِية المُسْتَلَبَة*** (*aliénée*) ***والرِّجعية.***

وإذا كان الحريف يؤمن بضرورة التَعَايُش مع الإسلاميين الأُصُولِيين، وإذا كان الحريف يعتبر أن التَعَاوُن معهم يُوجب مُهَادَنَة أَيْدِيُولُوجِيَتَهُم الإسلامية الأُصُولِية، فإن هذه المُهادنة ستكون اسْتِسْلَامًا مُسْبقا للقِوَى الإسلامية الأُصُولِية، على المُسْتَوَيَين الفكري والسياسي.

3.2 - أَهَمِّيَة التناقض بين الفِكْر العَقْلَانِي والفِكر الإسلامي الأُصُولِي

في الصُّورة: إسْتِعْرَاض دُخُول مِيلِيشْيَات "الدولة الإسلامية" إلى المدينة.

تُوجد في مُجتمعنا الحالي ***تناقضات متنَوْعة، ومتعدّدة.*** ويُوجد مثلًا: التناقض بين جماهير الشعب المُضْطَهَدَة، والنظام السياسي المَخْزَنِي القائم. ويُوجد التناقض بين الشعب والإمبريالية. ويُوجد التناقض بين طبقة المُسْتَغِلِّين الكبار من جهة، ومن جهة أخرى طبقة المُسْتَغَلِّين، وطبقة الذين لَا يَسْتَغِلُّون ولَا يُسْتَغَلُّون[5] (بما فيهم من عُمّال، وأُجَرَاء، وفلاحين فقراء، وحرفيين، وتُجَّار صغرا، وعاطلين، ومُهمَّشِين، إلى آخره). هذا على المُستوى التناقضات فيما بين الطبقات.

أَمَّا إذا فَحَصْنَا التناقضات على مستوى ***فضاء الفِكْر،*** أو عَالم الثقافة، أو على صَعِيد الأَيْدِيُولُوجِيَات، في المُجتمع، فَسَنَجِدُ أن ***التناقض بين الفكر الثوري اليساري، والفكر الإسلامي الأُصُولِي، هو تناقض رئيسي.*** وهذا التناقض بين الفكر الثوري اليساري والفكر الإسلامي الأُصُولِي هو أقوَى، وأخطر، بالمقارنة مع التناقض بين الفكر اليساري وفكر طبقة المُسْتَغِلِّين الكبار (grande bourgeoisie) الرأسمالية السائدة. وهذا التناقض الرئيسي بين الفكر

---

(5) أنظر كتاب رحمان النوضة، "طبقات المُجتمع"، ويمكن تنزيله بالمجّان من مُدَوَّنَة الكاتب (https://LivresChauds.Wordpress.Com).

اليساري والفكر الإسلامي الأُصُولِي هو الذي يُسَيْطِرُ حاليا على فضاء الفكر، والثقافة، في مُجتمعنا.

وإذا كان التناقض الرئيسي في المُجتمع، هو التناقض بين عامّة الشعب والنظام السياسي القائم (والطبقات القائمة خلفه)، فإن هذا الطَّرْح لَا يعني أن التناقض بين ***الفكر الديموقراطي الثوري*** من جهة، ومن جهة أخرى ***الفكر السياسي المُحافظ***، المُغَلَّف بالدِّين الإسلامي الأُصُولِي، هو «تناقض ثانوي» (كما كتب عبد الله الحريف)، أو أنه يمكن تأجيل مُعالجة هذا التناقض إلى ما بعد إسقاط النظام السياسي القائم. بل العكس هو الصّحيح. حيث ***يستحيل هزم النظام السياسي القائم بدون هزم الفكر السياسي الرجعي المُغَلَّف بأَيْدِيُولُوجيَة الدّين الإسلامي الأُصُولِي.***

وفي المجال السياسي، لَا يمكننا أن نَسْتَخِفَّ بِوَزْن التناقض القائم بين، من جهة أولى، الفِكْر العَقْلَانِي، أو التَّقَدُّمِي، أو الاشتراكي، ومن جهة ثانية الفِكر المُحافظ، أو اليَمِيني، أو الإسلامي الأُصُولِي، أو الرَّأْسَمَالِي. ويمكن لهذا التناقض فيما بين الأفكار، أن يَخْتَرِقَ كلّ طبقات المُجتمع، بما فيها طبقة المُسْتَغَلِّين، وطبقة الذين لَا يستغِلُّون ولَا يُسْتَغَلُّون، إلى آخره. ودور المُثقّفين، حَيْثُمَا وُجِدُوا، هو تَغْلِيب الفكر العَقْلَاني على الفكر الدِّيني، وتفضيل الفكر التقدّمي على الفكر المُحافظ، وَنُصْرَة الفِكر الثَّوري على الفِكر الرِّجْعِي.

وَأَيْدِيُولُوجيَة الحركات الإسلامية الأُصُولية، هي المَنْظُومَة الفِكْرِيَة المُفَضَّلَة لدى الفِئَات الطَبَقِيَة الأَرِسْتقْرَاطِيَة، ولدى فِئَات الفَلَّاحين، ولدى الفِئَات الطَبَقِيَة المُرْتَبِطَة بِنَمَط العَيْش في البَوَادِي الفِلَاحِيَة، وكذلك لدى بعض الحِرَفِيِّين التقْلِيدِيِّين.

وأيديولوجية الفكر الدِّيني الأُصُولي هي الفكر المُلَائِم لِنَمَط الإنتاج مَا قبل الرأسمالي. وَلَا يَجِد المُجتمعُ الفِلَاحِيُ، مَا قَبْل الرَّأْسَمَالِي، مِن سِلَاح فِكْرِي لِمُقَاوَمَة المُجْتَمَع الرَّأْسَمَالِي (التَبَعِي) المُتَعَاظِم، سِوَى الفِكر الدِّيني (الإسلامي) الأُصُولِي. لِذلك، فَإِن أَيْدِيُولُوجِيَة الحركات الإسلامية الأُصُولِية هي السِّلَاح الفِكْرِي الذي يُقَاوِمُ به المُجتمعُ الفِلَاحِيُ مَا قَبْل الرَّأْسَمَالِي المُجْتَمَعَ الرَّأْسَمَالِي (التَبَعِي) المُتَنَامِي. وإذا كان يُوجد بعض المُفَكّرين، أو بعض الأُطُر، بِمَا فيهم الحاملين لِشَهَادات جامعية (مثل الإجازة، أو المَاسْتَرْ، أو الدُكتُوراه، في ميادين الأدب، أو الفلسفة، أو الطبّ، أو الهَندسة، أو غيرها) داخل صُفُوف الحركات الإسلامية الأُصُولِية، والذين يُناضلون بِحَمَاس من أجل نشر الفكر الإسلامي الأُصُولِي، فإن هذه الظاهرة لا تعني أن هذا الفكر الإسلامي الأُصُولِي له طبيعة عِلْمِيَة، أو حَدَاثِيَة، أو عَقْلَانِيَة، أو بُورجوازيَّة، أو رَأْسَمَالِيَة، وإنما تعني فقط أن هؤلاء الأطر هم المُثقَفُون العُضْوِيُّون لتلك الفئات الطبقية المذكورة سابقًا (مثل الفِئَات الطَبَقِيَة المُرْتَبِطَة بِنَمَط العَيْش مَا قَبل الرّأسمالي، أو المرتبطة بِنمط العيش في البَوَادِي الفِلَاحِيَة). وَبِقَدْرِ ما يُحِسُّ بعض أنصار هذه الأَيْدِيُولُوجية الإسلامية باستحالة نجاح مشروعهم السياسي (الإسلام الأُصُولي)، بقدر ما يَقْبَلُون، في بعض الظروف، اللُّجوء إلى اِسْتِثْمَار شَعْبِيَتِهِم، وإلى استعمال العُنف، أو التخريب، كأسلوب حَاسِم في كفاحهم. وكل من يركّز على الدِّين في مجال إصلاح المُجتمع، فإنه يَجُرُّ المُجتمع إلى الماضي، أي أنه يَرجع إلى الوَرَاء، وهو بالتَّالي رِجْعِي، وذلك بِالمقارنة مع المُجتمع الحديث الرأسمالي.

لَقَد عاش جيلُنَا، منذ استقلال بلاد المغرب عن الاستعمار الفرنسي (في سنة 1956) إلى اليوم، مرحلة انتقال مُجتمعنا من «شبه الاقطاعية»، إلى «رأسمالية تَبَعِيَة للإمبريالية». وخلال هذه المرحلة الانتقالية، يَتَعَايَشُ نمط إنتاج شبه إقْطَاعِي، مع نمط إنتاج رأسمالي (تَبَعِي). ومَا زالت الرأسمالية مُعَوَّقَة في مجتمعنا. وتعجز هذه الرأسمالية التَبَعِيَة عن استكمال نُمُوِّهَا[6]. كما أن بَقَايَا "شِبْه الإِقْطَاعِيَة" ما زالت موجودة في مُجتمعنا، خاصّة في مجالات التقاليد، والمعتقدات، والطُقُوس، والثقافة، ونَمَاذِج التفْكِير، والأيديولوجيات، والفُنُون.

وفي الماضي القريب، في مُجتمعنا "شبه الإقطاعي"، ***ظلّ الفكر الثوري، أو اليساري، في مرتبة ثانوية. بينما كان، أو مَا زَال، الفكر الإسلامي الأُصُولِي في مرتبة مُهيمنة على المُجتمع.*** ولماذا؟ لأن النظام السياسي القائم، وكذلك الحركات الإسلامية، اِسْتَعْمَلُوا الإِعْلَام التِلِفِزْيُونِي، والتعليمَ العُمومِيَّ، كَأَدَوَات لِلصِّرَاع الطبقي. ولأنهم حَوَّلُوا التعليم العُمُومِي إلى مصنع لِتَغْيِير عُقُول التلاميذ والطلبة إلى أدمغة مُحافظة، وَخَائِفَة، وخَاضِعَة، وَيَمِينِيَة. ولأنهم اِسْتَثْمَرُوا الدِّين الإسلامي كَوَسِيلَة لِكَبْتِ الذَّكَاء وَتَكْسِيرِه. ولأن طبقة المُسْتَغِلِّين الكبار (التَّابِعَة للإمبريالية) تعجز عن تنمية الرأسمالية. ولأن البنيات التحتية في المُجتمع ما زالت مُتَخَلِّفَة. ولأن الجَهل المُقَدَّس ما زال يُسيطر على الأغلبية الكبرى من سكان البلاد. ولأن طبقة المُسْتَغِلِّين الكبار أرادت أن تُحَوِّل التعليم العمومي إلى مَشْتَل (pépinière) لتخريج تِقْنِيِّين وعمال

---

[6] أنظر كتاب : Rahman Nouda, Impossible de sortir du sous-développement par le capitalisme. ويمكن تنزيله من مُدَوَّنَة الكاتب.

طَيِّعِين، لكنها فشلت في ذلك، فأهملت التعليم العمومي. وانتهز هذه الفرصةَ المعلّمون والأساتذة ذَوِي المُيُول الإسلامية الأُصُولِية، فحوّلوا هم أيضًا التعليم العُمومي إلى مَشْتَل لتكوين أجيال من الخِرِّيجين الإسلاميين الأُصُولِيين. وتعرَّضَ التعليم العُمومي لِلتحريف، ولِلْإِعَاقَة، ولِلتَّخْرِيب. ولا يمكن حاليا، في مُجتمعنا شبه الرأسمالي، أن نخوض، أو أن نُنْجِحَ، «الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية»، إذا لم يَهْزِم الفكرُ الديموقراطيُ، أو اليساريُ، الفكرَ الإسلاميَ الأُصُولِيَ.

وعلى عكس بعض الظُنُون، ***يستحيل أن ينجح الحِوَار، أو التَفَاهُم، بين شخص عقلاني، وشخص إسلامي أصولي.*** لماذا؟ لأنه يستحيل أن يَتَفَاهُمَ، أو أن يَنْسَجِمَ، المَنْطِقُ العَقْلَانِي، مع نقيضه المَنطق المبني على أساس المُقَدَّسَات. فَلَا فائدة تُرْجَى من أيّة مُحاولة للحوار بين شخص عقلاني وآخر إسلامي أصولي. ولتقليص أسباب سوء التَفَاهُم، يتوجّب على الشخص الإسلامي الأُصُولِي أن يَسْتَدْرِكَ تَأَخُّرَه، وأن يَلْحَقَ بالطَوْر التاريخي الحَالي، عَبْر بَذْل كُلّ المَجهودات اللَّازِمَة، لاستيعاب التُرَاث الثقافي لِلإنسانية، الذي يَفصل بين القرن السَّابِع الميلادي والقرن 21 الحالي.

إن التناقض بين اليسار والقِوَى الإسلامية الأُصُولِية، هو مظهر من بين مظاهر التناقض بين طبقة المُسْتَغَلِّين (البروليتاريا) من جهة، ومن جهة أخرى خليط من فِئَات الفلاحين الصِّغار، والمتوسِّطين، وفئات من الجماهير المَدِينِيَة المُرتبطة بالبادية، أو المُرْتَبِطَة بالأنشطة الفلاحية البِدَائِيَة، أو بالعَقْلِيَة البَدَوِيَة، أو بِبَقَايَا نمَط الإنتاج الإقطاعي. وارْتِبَاط هذه

الفِئَات الأخيرة بِبقايَا المُجتمع الاقطاعي (أو الفِيُودَالِي) هو الذي يجعلها تَتَعَلَّقُ بالفِكر الإسلامي الأُصُولِي. وهذا التناقض بين اليسار والحركات الإسلامية الأُصُولِية، هو امتداد للتناقض بين المُجتمع الرأسمالي الصَّاعِد، والمُجتمع شبه الإقْطَاعِي الآيِل لِلْاِنْدِثَار. ويمكن أن نجد في التناقض بين اليسار والقِوَى الإسلامية الأُصُولِية امْتِدَادًا للتناقض بين البرجوازية الرّأسمالية (أو اللِّيبِيرَالِيَة) الصَّاعِدَة، ومَلَّاكِي الأراضي شبه الاقْطَاعِيِّين، والبرجوازية الصغيرة في المناطق القَرَوِيَة، أو المرتبطة بنمط العَيْش البَدَوِي.

والتناقض بين اليساريين والإسلاميين الأُصُولِيين هو نَوْع من التَجْسِيد لِلتَنَاقُض بين الفكر العقلاني التقدّمي، والفكر المِيتَافِيزِئقِي، أو الخُرَافِي، أو الرِّجْعِي. وكُلَّمَا دخل اليسار في مُهَادَنَة الفكر الإسلامي الأُصُولِي، فإن هذه المُهادنة سَتُؤَدِّي إلى تراجع الفكر العقلاني، أو التقدّمي. وكلّ تراجع للفكر العقلاني، أو التقدّمي، سَيكون تعبِيرًا عن تراجع القِوَى العقلانية، أو التقدّمية، في المجتمع.

ولا يمكن أن تحدث ثورة سياسية، أو طبقية، إذا لم تسبقها ثورة في الأفكار. ولو أنه بالإمكان أن تكون أَحْيَانًا هذه الثورة في الأفكار بَطِيئَة، أو غير مَرْئِيَة، أو غير مَحْسُوسَة.

ويتناقض فكر الإسلاميين الأُصُولِيين مع نَوْعية البِنْيَة التَحْتِيَة الاقتصادية الرأسمالية الحَدِيثَة، القائمة حاليًّا في المُجتمع. وعندما يكتشف الإسلاميون الأُصُولِيون هذا التناقض في لحظة مُعَيَّنَة، أو عندما يَعُوق هذا التناقض تقدّم مُمارستهم السياسية، يُحاولون أن يَتَنَاسَوْا مُؤَقّتًا فكرهم الإسلامي الأُصُولِي، ويَلْتَزِمُون كُلِّيًا بِالرأسمالية

المُتَوَحِّشَة، كما هي مَوجُودة في المُجتمع. وهذا هو السُّلوك الذي ظلّ يمارسه "حِزْب العدالة والتنمية" الإسلامي الأُصُولِي أثناء تواجده داخل الحُكومة بين سنتي 2011 و 2020.

التعليقات على الفيسبوك :

عدد الإعجابات: 39. عدد التعليقات: 3. عدد المشاركات: 16.

Aissa Bousif تحليل عميق وطويل ومفصل... لا يمكن للقطب السالب ان يلتقي بالقطب الموجب. وإن التقيا، حلّت الكارثة. أما من لا يعرف شيئا عن مشروع جماعة العَدْل والانسان، عليه بالرجوع الى أدبيات، وإلى ما كتبه المرحوم الشيخ عبد السلام ياسين (زعيم حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان). أهمها كتاب " الإسلاميون والحكم ..." .

Land Guelmima Des expériences identiques ā celle de Nahj et Adl Walihsane, notamment entre le Hisbollah et le parti communiste libanais, ou entre les FPLP, FDLP et Hamass, Jihad, sont fragilisées par des divergences parfois insurmontables... Exemples qu'il faut prendre en considération sur le devenir de ses alliances. { تَرْجَمَة: تُوجد تجارب مُماثلة لتجربة "حِزْب النَهْج" و"حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان"، وخاصّةً منها التجربة بين حِزْب الله والحِزْب الشيوعي اللبناني، أو التجربة بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين من جهة، ومن جهة أخرى حركة حماس والجهاد الإسلامي، وتتعرّض هذه التجارب للضُعْف أو للانكسار أحيانًا بسبب خلافات لا يمكن التغلب عليها ... هذه أمثلة يجب أخذها بعين الاعتبار لِفهم مستقبل مثل هذه العلاقات أو التَحَالُفات}.

Mounir Zalim السيد ع. الرحمان, إن دعوة حِزْب النَهْج الديموقراطي للتَحَالُف مع السلفيين ليس بجديد، بل هو قديم قدم يسار سنوات

1970. أحيلك إلى ما كان يكتبه شيخ منظمة "إلى الأمام" السيد أبراهام السرفاتي [زعيم ومؤسّس "منظمة إلى الأمام"] بهذا الصدد: أنظر على الأقل مجلة "الزمن المغربي" العدد 18، و"أنوال الثقافي" العدد 10. لقد تجاوزهم ابراهام السرفاتي بكثير، حيث دَعَى إلى تَحَالُف استراتيجي، وليس تكتيكي، بينهما. لكن، ويا للأسف، لا يمكن أن نجد، لا عند "حِزْب النَهْج"، ولا عند منظمة "إلى الأمام"، ـ على حد علمي ـ صيغ هذا التَحَالُف، وكيفية تنفيذه، على مستوى الاطارات الجماهيرية. شخصيا، أعتقد أن كل حدث في التاريخ هو نتاج لما سبق، واستشراف للمستقبل. بالله عليكم، وعلينا جميعا، متى تحقق تَحَالُف بين قوة يسارية (ـ بالمعنى الحقيقي للكلمة، لأن كلمة "يسار" يشوبها تعميم تستدعي الضرورةُ تحديدَ من يُعادي الفكر السلفي حقيقة ضمن صفوفه، ومن يلعب بالكلمات لا غير ـ) وتنظيم سلفي، من المحيط إلى الخليج، لكي يسترشد به "حِزْب النَهْج" وغيره من الثوريين ؟ إن عجز اليسار عن استقطاب كل المستائين من الوضع الحالي، وتركهم فريسة الرجعية السلفية ذات النزوع الفاشستي ـ صورة عمر بنجلون خير دليل ـ هو ما جعله يدخل في مستنقع من الوحل السجالي، لن يخدم في الحقيقة إلا السلفية. إن دروس الثورة المضادة الخمينية في إيران غنية بالعبر، وبالدروس، لليسار في المقام الأول، دون سواه. لقد كانت تحليلات الثوريين الإيرانيين ـ إن لم تخني الذاكرة، هما منظمتان، الأولى إسمها الكومالو، والثانية بيكار، وأستثني حِزْب تووده الشيوعي، الذي تشبه مغازلته للخميني نظيرتها عند حِزْب التقدم والاشتراكية المغربي لمجموعة حِزْب عدالة الأغنياء وتنمية ثرواتهم، ولم يشفع له سلوكه الإنبطاحي هذا من نيل حقه من سياط الملهات ـ خاطئة تماما، والواقع يشهد. من يدري، غدا سيقول لنا "حِزْب النَهْج" إن سلفيي المغرب تخلوا عن إرث حرب الجمل، وتوحدوا فيما بينهم، وسيدعون اليساريين لتشكيل جبهة كدا وكدا... لكن الحرب خدعة، والتناقض لا يؤخذ عليه،

فهم في الطرف الآخر سيستشهدون بالقرآن "وإن جنحوا للسلم فاجنح لها"، تقابلها في نفس النص: "ولا تجنحوا للسلم وأنتم الأعلون". اختاروا كما قال درويش. إن تغليب الأماني على الواقع معضلة يصعب فك لغزها بالسجال. طولت.

——— ✶ ——————— ✶ ———

4. مَا هي أبْـرَز الخِلَافَات بين اليساريين والإسلاميين؟

في الصورة: مِيليشِيات "الدولة الإسلامية" تدخل إلى المدينة.

المُعْضِلَة مع الإسلاميين الأُصُولِيين هي أنهم لَا يعيشون معنا في زماننا الحديث الحالي، زمان الديموقراطية، وحقوق الانسان، والعلوم الدقيقَة، والتِكْنُولُوجيَّات البارعة، والطُمُوح إلى التحرّر من الاستغلال الرأسمالي. ولكنهم يعيشون بِعُقُولِهِم في زمان نشأة الدِّين الإسلامي، في القرن السَّابع الميلادي، وسط قبائل مكَّة

والمَدِينَـة في "جزيـرة العـرب"، وفي تـفاعُل أُسْـطُورِي مـع فـقَهَاء وشـيوخ عاشـوا في تلـك الفـترة القديمـة جـدًّا. ويعيش الإسـلاميون الأُصُـولِيّون في ذلـك الزمـان القـديم، بمـا فيـه مِنْ جَـدَل دِيـني، ومن فُتُوحَات دِينِيَة، لَا تـعرف من سبيل لِنَشْر الدِّين الإسلامي سِوَى قُوَّة السَّيْف، وتَرْسِيخ الاستبداد.

ويَتَمَيَّزُ الإسلاميون الأُصُولِيون بعدّة ميزات غريبة:

– ***الميزة الأولى*** للإسلاميين الأُصُولِيين هي أنهم لَا يـقنعُون أبداً بِمُمَارَسَة دِينِهِم وعِبَادَتِهِم الشخصية بِحُرِّيَة تَامّة، بَلْ يُصِـرُّون دَائِمًـا على حَقِّهِم المَزْعُوم في إِجْبَـار كـلّ المُوَاطِـنين على أن يُؤْمِنُـوا مِثلهم بالـدِّين، وأن يَعْبُـدُوا مثلهم بِنَـفْس الأسـاليب، وبنَـفس الطُّقُـوس الدِّينيَـة، الـتي تـعجب هـؤلاء الإسـلاميين الأُصُـولِيين، ولـو كـان المُوَاطِنون يرفضون ممارسةَ أية عِبَادَة. لـذلك يُعـارض الإسـلاميون الأُصُولِيون بشدّة «حرّيـة العقيـدة»، و«حرّيـة العبـادة»، و«حرّيـة عـدم العبادة».

– ***المـيزة الثانية*** للإسـلاميين الأُصُـولِيين هي أنهم مَغْـرُورِين. حيث يرفضـون الالـتزام بمقولـة «لَا إِكْـرَاهَ في الـدِّين» (الموجـودة في القـرآن). ويتصـرّفون كـأنهم قـادرين على الحُلـول في مقـام الإلـه. ولا يتركون الإلهَ يتصرّف بحريـة في تـدبير شـؤون الـدُّنيا. بـل يَتَطَـاوَلُون على سُـلُطَات الإلـه وصـلاحياته. ويسـتولون على إرادتـه. وَيَـدَّعُون تنـفيذ إرادة الإله. ويريدون تَدْبِير شؤون الـدنيا نِيَّابَـةً عن الإلـه. كـأن الإله عاجز على تحقيـق رَغَبَاته، أو غير قـادر على تنـفيذ إرادتـه، في اسـتـقلال عنهم. لـذلك يميـل مُجمـل الإسـلاميين الأُصُـولِيين إلى ممارسـة الاسـتبداد. ويُضْـفُون صِـفَة «القَدَاسَـة» على أفكـارهم وسُلُوكِيَّاتهم الشخصية.

- ***والميزة الثالثة*** للإسلاميين الأُصُولِيين هي أنهم يظنّون أنه يَحِقُّ لَهُم، هم وَحْدَهُم، أن يكونوا هكذا، وباسم الإله، عَنِيفِين، وإِرْهَابِيِّين، ومُقَاتِلِين، وَفَاتِحِين، ومُهَاجِمِين، وَمُحَارِبِين، وَغُزَاةً، وَمُسَيْطِرِين، وَقُهَّارًا. ولَا يتصوّر الإسلاميون الأُصُولِيون أن المُوَاطِنين الآخرين، وَلَوْ ظَهَرُوا حاليًّا أَقَلَّ عَددًا منهم، وأَقَلَّ عُدْوَانِيَة منهم، فإن هؤلاء المُوَاطِنين هم قادرون على رفع التَحَدِّي، وأَكْفَاء للرَّدِ عليهم بِحَرْب أَعْتَى من حَرْبِهِم، دِفَاعًا عن العَدْل، والحُرِّيَة، والديموقراطية.

- ***الميزة الرابعة*** للإسلاميين الأُصُولِيين هي أنهم يَحْتَكِرُون الدِّين، ويَسْتَوْلُون على شَرعيته، وَيَزْعُمُون أنهم هم وحدهم يَمْتَلِكُون الفَهْم الصحيح، والتَفْكِير الصحيح لِلدِّين. وميزتهم هي أنهم ويُفَكِّرُون، ويَتَصَرَّفُون، كأنهم «المُمَثِّلِين الشَّرْعِيِّين والوَحِيدِين لِلَّه». ولَا يَقْبَلُون بأن يُخَالِفَهُم، أو أن يُعَارِضَهُم، أو أن يَنْتَقِدَهم، أيّ شخص كان. وكُلَّمَا خالفهم في الرّأي شخص محدّد، اعتبروه مُعارضًا للإله، ثم يكَفِّرُونه، ثم يُبِيحُون اغْتِيَالَه. ورغم أن القرآن يقول «لَا إكراهَ في الدِّين»، فإن الإسلاميين الأُصُولِيين يتجاهلون هذه المقولة، ويَتَعَنَّتُون في شَرَاسَتِهِم العَنِيدة. ويتشدّدون في «جِهَادِهم المُقَدَّس»، ويَزْعُمُون أنهم «يُنفِّذُون إِرَادَة الله» ! بينما الله بَرِيء منهم! ويجهل الإسلاميون الأُصُولِيون أن الإله يرفض التدخّل في شؤون البشر المألوفة. ويتصرّف الإسلاميون الأُصُولِيون كأن الإله يريد نشر دِينَه بالقُوَّة، لكنه يعجز عن فعل ذلك هو بنفسه، ويعتقدون أن الله يحتاج إلى أنصار عَنِيفين، وإلى إرهابيين، وإلى مِيلِيشْيَات من المُرْتَزِقَة المُسَلَّحِين، لفرض دِينِ

الله، إمّا بالحِيَل السياسية، وإمّا بالعُنف الإرهَابِي! وهذا جَهْل مُبِين.

- ***الميزة الخامسة*** للإسلاميين الأُصُولِيين هي أنهم لَا يَرَوْن من حَلٍّ ممكن لِمُعالجة مشاكل المُجتمع الحديثة سوى عبر الرُّجُوع إلى الدِّين الأصلي القديم، وعبر الرُّجُوع إلى العِبَادَة الأَصِيلَة، وإلى عَقْلِيَة قَدِيمَة، وإلى أفكار دِينِيَة مِثَالية، وإلى مُعْتقدَات مِيتَافِيزِيقِيَة. وكلما حلّت أزمة أو كارثة في البلاد، قال الإسلاميون الأُصُولِيون: «هذا عقاب من الله، والحل هو الرجوع إلى الدِّين، وإلى العِبَادَة»! وكيف ما كان المشكل المُجتمعي المطروح، يُجيب دائمًا الإسلاميون الأُصُولِيون بشعار واحج: «الإسلام هو الحَل»! ويعمل الإسلاميون الأُصُولِيون بهدف فرض تطبيق «الشريعة الإسلامية» المُتخلّفة على كل البشر. وَيُفَسِّرُ الإسلاميون الأُصُولِيون كلّ شيء في المُجتمع بِـ «القَدَر المَكْتُوب» مُسْبقًا، وبِـ «الإرادة الإلهية».

- ***الميزة السّادسة*** للإسلاميّين الأُصُولِيّين، هي أنهم مُتَغَطْرِسُون، وَعَنِيدُون. وأثناء الحِوار، يرفضون بِفَظَاظَة تطوير أيّ رأي من بين آرائهم، وَلَوْ كانت الحُجَج المقدّمة إليهم وَاضحة، وثَابِتَة، وحَاسِمَة. فيظهر الإسلاميون الأُصُولِيون كأنهم يعجزون على التفاعل العَقْلَاني مع من يُخالفهم في الآراء.

وَيَزْعُم الإسلاميون الأُصُولِيون أن كلّ مَا يَفْعَلُوه هو «دفاع عن الإسلام»، باعتباره «هَوِيَة الشعب الدِّينية». لكن هؤلاء الإسلاميين الأُصُولِيين يجهلون أن ***صِنفَ "الإسلام" الذي يُدافعون عنه، هو صِنف أجنبي عن مجمل شعوب بلدان شمال إفريقيا***. لأن صِنف الإسلام الذي يُرَوِّجونه، هو نَوْع «الإسلام الوَهَّابي»، أو «الإسلام الدَّاعِشِي»، ***المُستورد*** حَدِيثًا من بلدان المَشْرِق (أي

خُصوصًا من السعودية، والإمارات، وَقَطَر). وذلك مُقَابِل هِبَات أموال "البِتْرُو ـ دُلَار" (pétro-dollars). بينما ***الإسلام المَعْهُود، منذ قُرُون، في بلدان شمال إفريقيا، يَختلف جذريًّا عن الإسلام «الوَهَّابِي»، أو «الدَّاعِشِي»***. ويَتَمَيَّزُ نِسْبِيًّا الإسلام المَعْهُود في بلدان شمال إفريقيا، بِـ «السِّلْم»، و«الاِعْتِدَال»، و«التَسَامُح»، و«الطُمَأْنِينَة»، و«التَوَاضُع»، و«العَدْل»، و«احترام الحُرِّيَات الفردية». ولم تكن شُعُوب بلدان شمال إفريقيا تُمَارِسُ، لَا «التَكْفِير»، ولَا «الإكراه في الدِّين»، ولَا «الطَائِفِيَة الدِّينية»، ولَا «الإِقْصَائِيَة المَذْهَبِيَة»، ولَا «الدّفاع المُتَشَدِّد عن الشَرِيعَة الإسلامية»، وَلَا «العُقُوبَات المَاسَّة بالسَّلَامَة الجسدية»، ولَا «الغُلُو في قَهْر النساء وتَهْمِيشِهِنَّ»، إلى آخره. وكان الإسلام المعمول به في بلدان شمال إفريقيا يُشْبِهُ نِسْبِيًا إسلام اليَمَن، أو تَادْجِكِسْتَان، أو أُوزْبِكِسْتَان، أو كَزَاخْسْتَان، أو تُورْكِيَا. بينما ***«الإسلام الوَهَّابِي» المعمول به في السعودية، أو الإمارات، أو قَطَر، كان مَبْنِيًا على أساس قِرَاءة حَرْفِيَة، وسَطْحِيَة، وتَبْسِيطِيَة، ومُوغِلَة في الاستبداد، وفي التَشَدُّد، وفي الإِكْرَاه، وفي العُنف الدَمَوِي***. والكثير من الإسلاميين الأُصُولِيين، لَا يعترفون سِوى بِشَرْعِيَة تِيَار «الإسلام الوَهَّابِي»، ويرفضون الإِقْرَار بِمَشْرُوعِيَة مُجْمَل المَذَاهِب، والمدارس الإسلامية الأخرى، التي تختلف عن فَهْمُهِمّ «الوَهَّابِي» الخاص للإسلام. فَمَا جَرى في الإسلام، لا يختلف كثيرًا عَمَّا جَرَى في دِيَانَات أخرى مثل اليهودية، أو المسيحية. فَلَا يوجد إسلام واحد خالص، وإنما وُجِدَ الإسلام عبر التاريخ على شكل "مَذَاهِب" مُخْتَلِفَة، و"مَدَارس" مُتَبَايِنَة، نتيجة لتعدّد القراءات، والاجتهادات، والمفاهيم. وكان صِنفُ الإسلام الموجود في بلدان شمال إفريقيا

هو «الإسلام السُّنِي المالكي» في صِيغَتِه المُتَسَامِحة نِسْبِيًّا. حيث كانت الشعوب المَغَارِبِيّة تُمَارِسُ دِين الإسلام دون «تَكْفِير» أيّ أحد. ولم تَكُن هذه الشعوب تُجْبِرُ أيّ مُواطن على ممارسة طُقُوس دِينية مُحدّدة، أو على اِتِّبَاع شَعَائِر إسلامية خَاصّة. أما الدّين الإسلامي الذي تُريد اليوم "الحركات الإسلامية الأُصُولِية" نشره هو «الإسلام الوَهَّابِي» المُسْتَوْرَد من المملكة العربية السَّعُودية، ومن الإمارات العربية المَشْرِقِيَة. وهذا «الإسلام الوَهَّابِي» يُصِرُّ على أن يَظَلَّ فَاتِحًا، ومُهَاجِمًا، وَغَازِيًّا، وَعَنِيفًا، ومُهَيْمِنًا، ومُسَيْطِرًا، ومُسْتَبِدًّا، وعُدْوَانِيًّا. وهذا النَوْع من التَدَيُّن أجنبي عن تقالِيد بلدان شمال إفريقيا، ومتناقض مع ثقافتها، ومع حضارتها، ومع تاريخها. لذلك نحن نرفضه جُمْلَةً وتفصِيلًا.

وَغُرُور الإسلاميين الأُصُولِيين، ورغبتهم في فرض إرادتهم المُستبدّة، تَقُودُهم هكذا، وبشكل أَعْمَى، إلى إشعال نَار حرب أهلية طاحنة، تُخَرِّب المُجتمع بكامله.

وكُلَّمَا طَرَح المُوَاطِنون مُشْكِلًا مُجتمعيًّا، أجاب الإسلاميون الأُصُولِيون: «الإسلام هو الحَلُّ»! فَلَا يرى الإسلاميون الأُصُولِيون من حَلٍّ لمشاكل المُجتمع إلَّا عبر «الرُّجُوع إلى الدِّين»، و«الزِّيَادَة في العِبَادَة». بينما يقول اليساريون أن الحل سيتمّ عبر تعبِئَة الجماهير الكادحة، وتَوْعِيَتِهَا، وتنظيمها، وَتَثْقِيفِهَا، وعبر الرجوع إلى العقل، وإلى العلوم الدقيقَة، وإلى الإنتاج، والتضامن، والعَدْل المجتمعي، وإلى الصراع الطبقي الثوري، بهدف تحرير كل البشر من كلّ أشكال الاستغلال والاضطهاد. لكن في النهاية، تَلْتَحِقُ دائمًا التنظيمات الإسلامية الأُصُولِية بالمواقف الدَّاعِمَة للمشروع المُجتمعي البُرْجُوَازِي، أو الرأسمالي، وَتَقْبَلُ بِالتَبَعِيَة للإمبريالية.

بينما تلتزم التنظيمات اليسارية بِالعَقْلَانِيَة، وتنطلق من الواقع الملموس، وتُحَاوِلُ مُعَالَجَة التناقضات المُجتمعية عبر الطُّمُوح إلى تحرير الإنسانية من كلّ أشكال الاسْتِلَاب، والاستغلال، والاضطهاد. ***فالخلافات بين اليساريين والاسلاميين تدور حول مشروع المُجتمع المَأْمُول، وليس حول الدِّين، أو حول العِبَادة.*** وهذه الخلافات بينهما، هي جزء من التناقضات الطبقية، ومن الصراع الطبقي، الدائر في المُجتمع.

وصراعنا ضِدَّ الأَيْدِيُولُوجِيَة الإسلامية الأُصُولِية لَا يعني أننا نُريد هَلَاكَ الأشخاص الحاملين لهذه الأيديولوجية. فنحن نرفض الإِسَاءَة إليهم، ونرفض إِحداث أيّ ضَرَر لأجسامُهِمّ أو أمتعتهم. وصراعنا ضدّ الأيديولوجية الإسلامية هو أساسًا صراع فِكْرِي، وسياسي، وسِلْمِي.

ولا يمكن مُعالجة هذه الخلافات، أو التَخْفِيف من حِدَّةِ هذه الناقضات، الموجودة فِيمَا بين اليساريين والإسلاميين، إِلَّا بِالنَقْد العَلَنِي، وبالصراع السِّلْمِي، الفِكْرِي، والسياسي، والطبقي. والعُنْصُر الحاسم في الميدان هو ميزان القِوَى الشُمُولي. وحتّى إذا مَا حدث مُؤَقَّتًا، خلال فترة مُحدّدة، تنسيقٌ، أو حِوَارٌ، أو تَعَاوُن، فِيمَا بين يساريين وإسلاميين، فإنه لَا يُبَرِّرُ إِيقَافَ الصّراع السِّلْمِي الفِكري بينهم، ولَا يُعَلِّلُ إِلْغَاءَ الصّراع السياسي والطبقي بينهم. ***ولَا يُمكن أن تَنجح «الثورة الوَطنية الدِّيمُوقراطية الشعبية» إِلَّا بَعْدَ هزم الفكر السياسي الإسلامي الأُصُولِي،*** من خلال تحرير غالبية جماهير الشعب من التأثيرات اليَمِينِيَة، أو الرِّجْعِيَة، لِهذا الفكر الإسلامي الأُصُولِي.

5. نَظَرِيَة التَحَالُفَات

في مَجَال ***تحليل احتمالات حُدُوث «تَعَاوُن»، أو «تَحَالُف»***، فِيمَا بين قِوَى يَسارية من جهة أولى، ومن جهة ثانية قِوَى إسلامية أصولية، ***نَبْدَأ بِدِرَاسَة نَظَرِيَة عَامَّة لِإمكانيات التَحَالُف بين مَجموعات مُفْتَرَضَة.***

وَكُلّ تَحَالُف يفترضُ وُجود مَجْمُوعَتَيْن مُتَحَالِفَيْن (أو عِدَّة مَجْمُوعات مُتَحَالِفة. وَلِتَسْهِيل البحث، نَقْتَصِرُ هُنا على حالة مَجموعتين فقط، وليس أكثر. وما يَنْطَبِقُ على مَجموعتين، يَنْطَبِق على ثلاثة مجموعات أو أكثر). وَنُسَمِّي هنا هَاتَيْن المَجموعتين: المجموعة «أ»، والمجموعة «ب». وكل مَجموعة تطمح لِتحقيق عِدّة أهداف. وَلِتَبْسِيط التحليل، نَحْصِرُ أَهداف كلّ مجموعة في هَدَفَيْن فقط، وليس أكثر (وما يَنْطَبِق على هَدَفين إِثْنَيْن، يَنْطَبِقُ على أهداف أكثر تَعَدُّدًا). وَنفْتَرِضُ أن المجموعة «أ» لها الهدف «س 1»، والهدف «س2». ونفترض أن المجموعة «ب» لها الهدف «ش 1»، والهدف «ش2». ويمكن لِكُلّ نَوْعٍ مِن هذه الأهداف («س» و«ش») أن تكون إِمَّا مُتَشَابِهَة أو مُشتركة، وإما أن تكون مُتَنَاقِضَة أو مُتَعَاكِسَة. وَنُلَخِّصُ مُجمل الاحتمالات النظرية المُمكنة في اللوحة التَالِيَة. وَأَذْكُرُ في هذه اللّوحة نَوْعية الأهداف المُمكنة، وَمَا تُقَابِلُها مِن إِمْكَانِيَّات حُدُوث الوَحْدَة، أو التَحَالُف، بين المجموعتين المُفْتَرَضَتَيْن «أ» و «ب».

سِينَارْيُو	المجموعة «أ»	المجموعة «ب»	إمكانيات الوحدة أو التَحَالُف
	لِلمجموعة «أ» هَدَفَان، هما الهدف «س1»، والهدف «س2».	لِلمجموعة «ب» هدفان، هما الهدف «ش1»، والهدف «ش2».	
سِينَارْيُو 1	إذا كان الهدف «س1» يتطابق مع الهدف «ش1»، والهدف «س2» يتطابق مع الهدف «ش2»،		تُصْبِحُ الوحدة، أو التَحَالُف، مُمْكِنَيْن بين المجموعتين «أ» و «ب».
سِينَارْيُو 2	إذا كان الهدف «س1» يتطابق مع الهدف «ش1»، لكن الهدف «س2» يَخْتَلِف عن الهدف «ش2»، دُون أن يكون مُتَنَاقِضًا معه،		تَكُون الوحدة بين المجموعتين «أ» و«ب» صَعْبَة، أو مُسْتَحِيلة. لكن التَحَالُف بينهما قد يكون مُمكنًا، حسب الظروف.
سِينَارْيُو 3	إذا كان الهدف «س1» يتطابق مع الهدف «ش1»، لكن الهدف «س2» يَتَنَاقَض مع الهدف «ش2»،		تَسْتَحِيل الوحدة بين المجموعتين «أ» و«ب». وحتّى التَحَالُف بينهما يُصبح صَعْبًا، أو مُسْتَحِيلًا.
سِينَارْيُو 4	إذا كان الهدف «س1» يَتَنَاقَضُ مع الهدف «ش1»، والهدف «س2» يَتَنَاقَض مع الهدف «ش2»،		تَسْتَحِيل الوحدة، ويَسْتَحِيل التَحَالُف، بين المجموعتين «أ» و«ب»، فَتَتَصَارَعَان بِجِدَّة.

لِنـفْتَرِض الآن أن المجموعـة «أ» هي حِـزْب ثـوري، ويسـاري، وديمُـوقراطي، واشـتراكي مُعَيَّن. وَلِنـفْتَرِض أن هدفـه «س1» هـو إِسْقَاط النظام السياسي الاستبدادي القائم، وأن هدفه «س2» هو البدء في تَشْيِيد المُجتمع الاشتراكي. وَلِنفْتَرِض أن المجموعـة «ب» هي حِـزْب إسـلامي أصـولي، وأن هدفـه «ش1» هـو إسـقاط النظـام السياسـي القـائم، وهدفـه «ش2» هـو فـرض الشـريعة الإسـلامية الأُصُولِية على عُمـوم المُجتمع. هـذه الحالـة تُرْجِعُنَا إلى ***السِّـيْنَارْيُو***

رقم 3 المُذْكُور في اللَّوْحَة السَّابِقَة. لأن «س1» يتطابق مع «ش 1»، و«س2» يَتَنَاقَض مع «ش2». فتكون الوحدة بين المجموعتين «أ» و«ب» مُستحيلة، ***ويكون التَحَالُف بينهما صَعْبًا، أو مُسْتَحِيلًا.***

لكن إذا تَمَعَّنَّا أكثر في هذه الأهداف، سَنُلَاحِظُ أن هدف «إسقاط النظام السياسي» (أي «س1» و«ش1») يَهُمُّ، في نفس الوقت، المجموعتين «أ» و«ب». وَسَنُدْرِكُ أن عَمَلِيَة «إسقاط النظام السياسي القائم» تَتَرَافَقُ، وَتَزَامَنُ، بِشكل مُباشر، مع عَمَلِيَة بِنَاء النظام السياسي البَدِيل الذي سَيَخْلُفُه (أي «س2» و«ش2»). حيث لا يُمكن فصل هدف «إسقاط النظام السياسي القديم» («س 1» و«ش1») عَن هدف «تَعْوِيضِه فَوْرًا بِنِظَام سياسي بديل» («ش 1» و«ش2»). وهذا النظام السياسي الجديد الذي سَيَخْلُفُ النظام السياسي القديم يُوجد حوله خِلَاف، أو تَنَاقُض تَنَاحُرِي. فَإِذَا كان الهدفان «س1» و«ش1» يَتَطَابَقَان في المَظْهَر، فإنهما يَخْتَلِفَان، بَل يَتَنَاقَضَان، عند تحقيقِهِمَا بِالمَلْمُوس على أرض الواقع. وبالتَّالي، فإن ***السِّينَارْيُو المُلَائم لهذه الحالة، ليس هو السِّينَارْيُو رقم 3، وإنما هو السِّينَارْيُو رقم 4.*** وَبِالتَّالِي، وَعَلَى عَكْس المظاهر، ***يُصبح هُنَا «التَحَالُف» بين المجموعتين «أ» و«ب» مُستحيلًا.***

خلاصة جزئية : لا يتَحَالُف سوى المُتَشَابِهُون، أمّا المُتَنَاقِضُون، فَيَتَصَارَعُون، فكريًّا، أو اقتصاديا، أو مُجتمعيًّا، أو عسكريا.

6. أَلَا تُنْتِجُ الأحزابُ الإسلاميةُ الطائفيةَ، ثم الحربَ الأهليةَ؟

في الصورة: الخَراب النَاتِج عن الحرب الأهلية في لبنان.

عندما يدخل حِزْب يساري مثل "حِزْب النَهْج"، في سيرورة «التَقَارُب»، أو «التَعَاوُن»، أو «التَحَالُف»، مع "حِزْب جماعة العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي الأُصُولِي، فإنه يَنسى، أو يَتَنَاسَى، أنه يكَرِّسُ مَشْرُوعِيَةَ ***تأسيس أحزاب سياسية على أساس الدِّين***. بينما يقول الفصل رقم 7 من دستور المغرب لسنة 2011: «لا يجوز أن تُؤَسَّسَ الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي، وبصفة عامة، على أي أساس من التمييز أو المخالفة لحقوق الإنسان». وتقول المادة رقم 4 من "قانون الأحزاب السياسية" رقم 29.11 : «يُعتبر باطلا كل تأسيس لحِزْب سياسي يرتكز على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جِهَوِي، أو بصفة عامة على أيّ أساس من التميّز أو المُخالفة لحقوق الإنسان». وهذه الصِيَغ القانونية هي متقدّمة بالمقارنة مع أطروحة "حِزْب النَهْج" الدَّاعِيَة إلى «التَعَاوُن» مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان".

وكل الأحزاب المبنية على أساس الدِّين، أو العِرْق، أو اللغة، أو الجهَة، تُؤَدِّي إلى خلق تمييز مُصطنع بين المُوَاطِنين، وإلى تزكية نَوْع من «الطَائفِيَة»، أو من «العُنصرية».

وفقرة القانون التي ***تمنع تأسيس الأحزاب على أساس ديني*** هي فقرة سليمة، ويَلْزَمُ الدولة أن تُطَبِّقَهَا، وليس أن تَتَجَاهَلَهَا، أو أن تَتَحَايَلَ عليها، أو أن تُنفِّذَها بشكل انْتِقَائِي، أو انتهازي، حسب مصلحتها الظرفية. لكن ما دامت الدولةُ تبني هي نفسها جزءًا أساسيًا من شرعيتها على أساس الدِّين الإسلامي، فستوجد بالضرورة، في العَلَن أم في السِّر، أحزاب سياسية مَبْنِيَة، هي أيضًا، على أساس الدِّين.

ورغم وجود هذه القوانين، فإن الدولة بالمغرب تجاهلتها، حيث سمحت بوجود عِدَّة ***أحزاب مبنية على أساس الدِّين*** (منها "حِزْب العدالة والتنمية"، و"حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان"، وأحزاب أخرى صغيرة). وذلك لاعتبارات انتهازية. وَتَتَحَايَلُ بعض الأحزاب الإسلامية على هذا القانون المذكور، وتتلافي ذكر «بِنَائِهَا على أساس الدِّين» في نظامها الداخلي. وتكتفي مثلًا بِقَوْل أن «مَرْجِعِيَتَهَا تَكْمُن في الشريعة الإسلامية». لكن في ممارستها السياسية اليومية، تَعُجُّ خطاباتها بإشارات متنَوْعة ومتعدِّدة تُنْذِرُ الجماهير الشعبية بِكَوْنِهَا أحزابًا مبنية على أساس الدِّين الإسلامي الأُصُولِي. والشعب كلّه يعرف أن ميزة هذه الأحزاب هي أنها «أحزاب إسلامية أصولية». وقد ظلّت مثلًا خطابات وفِيدِيُوهَات (vidéo) عبد الإله بنكيران، الكاتب العام السابق "لحِزْب العدالة والتنمية" الإسلامي الأُصُولِي، مُرَصَّعَة بِتَلْمِيحَات وَافِرَة، تُشِير إلى أن هذا الحِزْب هو "حِزْب إسلامي أصولي". وما دام عبد الإله بنكيران

يـكرّر ولاءه للملـك، ويُؤَكِّد كفاحـه لخدمـة النظـام السياسي القـائم، تَتَغَاضَى الدولة، مُـقَابِلَ ذلك، عن الصِّفة «الإسلامية» لهـذا الحِـزْب. وهذا مثال آخر على ***عجـز الدولـة بـالمغرب على تطبيـق القـوانين*** التي تضعها هي بنفسها.

ورغم أن ***الدسـتور، والقـانون، بـالمغرب، يمنعـان تأسـيس أحـزاب سياسـية على أسـاس دينِي،*** فـإن الدولـة سـمحت بوجـود "حِـزْب العدالـة والتنميـة" الإسـلامي الأُصُـولِي. بـل قبلت السـلطة السياسـية بـأن يـكون هـو الحِـزْب الفـائز بالمرتبـة الأولى في الانتخابـات البرلمانيـة لسنة 2011. وقبلت بـأن يـترأّس الحكومـة. والسـبب الرئيسي في قَبُـول الدولـة بِـ مشـروعية تَأسِـيس "حِـزْب العدالـة والتنميـة" الإسـلامي الأُصُـولِي هـو أنـه يُعَبِّرُ، ويـكَرِّرُ، في كـلّ منـاسـبة، مُنَاصَـرَتَه للنظـام السياسـي المَلَكِي القـائم (أو يتظـاهر بِـذلك). بينما تَرْفُـضُ الدولة إِعْطَاء «وَصْـلَ إِيـدَاع مِلَـف التأسيس» إلى الحِـزْب الإسـلامي الأُصُـولِي الآخـر، والـذي هـو "جماعـة العَـدْل وَالإِحْسَـان". وتـرفض الدولـة في المغـرب تَسـجيل حِـزْب "جماعـة العَـدْل وَالإِحْسَـان" ضـمن اللَّائِحَـة الرسـمية لِلأحـزاب المُـرَخَّص بهـا قَانُونِيًّا. والسبب الوحيد لهذا الرّفض، هو كون "حِزْب جماعة العَـدْل وَالإِحْسَان" يُجَـادِلُ في «الشـرعية الدِّينيـة» للنظـام السياسي المَلَكِي القائم، ويُنَازِعُ في شرعية «إمارة المؤمنين» الممنوحة لِلْمَلِـك. بينمـا شقيـقه "حِزْب العدالة والتنمية" يُعْلِنُ في كلّ مناسبة وَلَاءَه المُطْلَق، وقَبُولَـه الـدَّائِم، بالنظـام السياسي القـائم، وَبِخَصَائِصِـه الاسـتبدادية. وبعدما اِسْتَهْلَكَ "حِزْب العدالة والتنمية" رصيده السياسي في دعمـه الْـلَامَشْرُوط للنظـام السياسـي القـائم، خلال عشـرة سـنوات من التواجد في الحكومة، وفي حالة مَـا إذا منحت الدولـة صفة «الحِـزْب

الشرعي» "لِحِزْب العَدْل وَالإِحْسَان"، فمن المحتمل أن تفوز "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" هو أيضا بالمرتبة الأولى في انتخابات برلمانية ومحلية، وأن يتواجد في الحكومة. فَتَسْتَمِر هكذا لُعْبَة تَلْهِيَة المَشْهَد السياسي، أو مُخادعة الشعب، بمشاكل بعيدة عن مشاكله الحقيقية.

ومع تَقَادُم التَسْلِيم بوجود أحزاب إسلامية أصولية، نُلاحظ انتشار اسْتِسْلَام عامّ، أو خِذْلَان شائع، في المجتمع، تُجاه ظاهرة «الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية»، المَبْنِيَة على أساس فَهْم خَاصّ لِلدِّين. ولَا تَكْتُبُ هذه الأحزاب طبعًا في قانونها الدّاخلي أنها «مبنية على أساس الدِّين»، لكنها تمارس ذلك في أنشطتها، وبرامجها، ومشاريعها. والدليل على ذلك أنه بإمكان معظم المُوَاطِنين أن يُؤَكِّدُوا أن "حِزْب العدالة والتنمية"، و"حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان"، وأحزاب إسلامية أخرى صغيرة، تَأَسَّسُوا على أساس الدِّين الإسلامي الأُصُولِي، إمّا في صيغة مَذْهَب الإسلام السُنِّي المَالِكِي، وإمّا في صيغة مذهب الإسلام الوَهَّابِي، أو الدَّاعِشِي، وذلك حسب تقَلُّب الظروف السياسية. ***وتحت التَأْثِير الخَفِي لأموال "اِلْبِيتْرُو-دُولَار"*** (*pétrodollars*) ***المَشْرِقِية، يَتَحَوَّل تدريجيا مَذْهَبُ الإسلامي السُنِّي المَالِكِي (في بلدان شمال افريقيا) إلى مَذْهَب إسلام «وَهَّابِي»، أو «طَالِبَانِي»، أو «دَاعِشِي».***

ويعرف معظم المُوَاطِنين أن هذه الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية ***تَسْتَقْطِبُ أعضاءها على أساس اعْتِنَاق هذا الدِّين الإسلامي الأُصُولِي*** الغَازِي. ولا تسمح هذه الأحزاب الإسلامية بأن يحصل على العُضْوِيَة فيها أي شخص معروف بِعدم تَدَيُّنِه، أو بِإِلْحَادِه. وتمنح أحيانًا «العُضْوِيَة» في الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية على

أساس «البَيْعَة» لِزَعيم الحِزْب، أو لِقِيَادَتِه. وتَغْدُو العلاقة بين العضو والحِزْب مبنية على أُسُس غير عَقْلَانِيَة.

وإذا كان مَشْرُوعًا ***وجود أحزاب على أساس الدِّين*** الإسلامي السُنِّي المَالِكِي، فلماذا لا يكون مشروعا أيضًا وجود أحزاب أخرى على أساس الإسلام البَهَائِي (المقموع في المغرب)، أو الإسلام الشِّيعِي، أو الإسلام الحَنْبَلِي، أو على أساس الدِّين المسيحي، أو على أساس الدّين اليهودي، أو على أساس الإلْحَاد، أو على أساس اللَّاتَدَيُّن؟ فَوُجُود الواحد من هذه الأصناف من الأحزاب، يَحُثُّ بالضرورة على تأسيس أنواع الأحزاب الأخرى المُخَالِفَة لها. الشيء الذي يُؤَدِّي إلى تقسيم المُجتمع إلى نَوْع من ***«الطَائِفِيَة» الدِّينية.*** ويمكن أن تتطوّر هذه «الطائفية» الدِّينية لَاحقًا إلى «***حرب أهلية***». ولَا تُوجد دول مبنيّة على أساس «الطائفية» الدِّينِيَة سوى في البلدان المُسلمة. ومنذ أن خلق الاستعمارُ أو الإمبرياليةُ ***«الطائفيةَ» في لُبنان*** في سنة 1943 (وَأُعِيدَ تكريسها في "اتفاق الطّائف" في سنة 1989)، ثم في العراق (في سنة 2003)، أصبح تقدُّم هذين البلدين مَعُوقًا (bloqué). وغَدَى من شبه المُستحيل الخلاص من هذه «الطائفية» الدِّينية، دون خوض «حرب أهلية».

وأثناء تطوّر ***الصراع الطبقي***، حينما تصبح الدولة ضَعِيفة، أو حينما تُصبح القِوَى الإسلامية الأُصُولِية هي الأَقْوَى، سَيَغْدُو مُحْتَمَلًا ***تَدَخُّل القِوَى الإمبريالية*** في البلاد، ولو بشكل عُدْوَاني مَفْضُوح. وذاك هو ما تَكَرَّر في بلدان كثيرة، بين سنتي 2007 و 2019، مثلًا في لِيبْيَا، وسُوريا، والعراق، واليمن، إلى آخره. ويمكن أن يكون تدخّل القِوَى الإمبريالية في إطار تَحَالُف مع بعض القِوَى الإسلامية الأُصُولِية، كما يمكن أن يكون بدعوى مواجهة هذه الحركات

الإسلامية كَقِوَى «إرهابية». فَالقِوَى الإسلامية الأُصُولِية تُؤَدِّي، في آخر المطاف، إمّا إلى ***حرب أهلية***، وإمّا إلى توفير الظروف المواتية ***للتدخّل العسكري للقِوَى الإمبريالية***. وفي كِلَا الحالتين، يغلب الاستبداد، وينتشر العُنف، ويحدث الخَرَاب، ويَتَعَمَّق الانحطاط المُجتمعي.

7. أَلَا يُعَادِي الإسلاميون اليساريين؟

في الصّورة: اغتيَال القائد اليساري عمر بنجلون من طرف أعضاء في تنْظِيم "الشبيبة الإسلامية".

عند بِدَاية ظهورها، كلّ التنظيمات الإسلامية الأُصُولِية تُصَرِّح: «نحن لَا علاقة لنا بِـ "الإخوان المُسلمين"، ولَا بالتيَّار "الوَهَّابِي"، ولَا بِـ "طَالِبَان"، ولَا بِـ "القَاعِدَة"، ولَا بِـ "دَاعِشْ"». لكن المُوَرِّثَات الجِينِيَة (gênes)، المُنْغَرِسَة عميقًا في أَيْدِيُولُوجِيَتِهَا الإسلامية الأُصُولِية، تُحَوِّلُها، في آخر المطاف، إلى "تَوْأَم" لِتنظيم «القَاعِدَة»، أو إلى "إِبْنِ أَخ" «دَاعِشْ».

وقد دافع عبد الله الحريف عن ضرورة «التَعَاوُن مع الحركات الاسلامية التي تناضل في الساحة، وتبدي استعدادا للحوار، ولا تعادينا، بعيدا عن شيطنتها واستعدائها» (الحريف). وبصدد عبارة «لَا تعادِينَا»، أحكي هنا لعبد الله الحريف ما حدث لي شخصيا، وليس ما سَمِعْتُه، أو قرأتُه. فَحِينما كنتُ في مَركز الاِعْتقال السّري المُسَمَّى "درب مولاي الشرئف" بالمغرب، بين سنوات 1974 و 1976، كان البوليس السياسي يُعذّبني عَذَابًا شديداً، وحينما كان البوليس يُحِسّ أنني على وَشْكِ الموت بين أيديهم، ينقلونني إلى غرفة سرّية في المُستشفى الجامعي ابن سينا في العاصمة الرباط لِتَلَقِّي الإسعافات الطِبِّيَة اللَّازِمَة. والتقيتُ في هذه الغرفة مَرَّتَين أو ثلاثة مرّات مع المُعتقل أحمد المَلَّاخ. وكان مُعتقلًا مُودَعًا في "درب مولاي الشرئف"، مع رفيقه المُسَمَّى العَلَوِي. وكان المَلَّاخ مريضًا بداء السُكَّرِي. ولم يكون المَلَّاخ والعَلَوِي يتعرّضان لأي تعذيب أو إهانة مثلما كان حالنا نحن اليساريّين. وكان المَلَّاخ آنَذاك يُعتبر اليد اليُمنى لِعبد السلام ياسين، زعيم "حِزْب جماعة العَدْل وَالإِحْسَان". وقُلتُ مّرةً لِأَحمد المَلَّاخ: «حينما أناقش معك المُجتمع المغربي، أو الاقتصاد، إلى آخره، فإننا نتفق على كثير من الأشياء. لِنفْتَرِض أننا في المستقبل خرجنا من الاعتقال، وأن حِزْبكم أصبح حَاكِمًا في المغرب، كيف سَتُعَامِلُونَنَا نحن الشيوعيين»؟ فأجاب المَلَّاخ: «سنحاول هِدَايَتَكُم». فقلتُ له: «وإذا لم تنفع معنا الهِدَايَة»؟ أجاب الملاخ: «سنحاول معكم الهِدَايَة ثلاثة مرّات». وسألته: «ولكن ماذا ستفعلون معنا إذا لم تنفع معنا الهداية في كل هذه المَرَّات»؟ فأجابني المَلَّاخ بِبُرُودَة دَم: «السَّيْف»! فَاسْتفْسَرْتُه مُسْتَغْرِبًا: «أيها السيد المَلَّاخ، هل تقصِد

أنكم ستقطعون رُؤُوسنا»؟ فأجاب الملاخ بهدوء تَامٍّ: «نعم»! وبعد مُرور قرابة 45 سنة، مَا زِلْتُ أتذكّر هذه اللحظة، والمَلَّاخ واقف أمامي، وهو مُتَأَكِّدٌ من صحّة أحكامه الإسلامية الأُصُولِية، وكأنه رُبُوط (robot)، مُسْتَلَب (aliéné)، وفَاقِد لإنسانيته. [وقد سبق لمعتقل سياسي آخر هو عبد اللطيف زْريكم أن كتب أن حدثا مُشابهًا وقع له مع أحمد المَلَّاخ]. ويمكن لمناضلين آخرين أن يحكوا عن أحداث أخرى مُشابهة، خطيرة ومُعَبِّرَة[7]. فَهَل ينتظر عبد الله الحريف حُجَجًا، أو وُضُوحًا، أكثر مِن هذا ؟

وأكبر نسبة من الشهداء، المُغْتَالِين في البلدان المُسلمة، قتلتهم، إما الأنظمة السياسية العربية الاستبدادية، وإمَّا الحركات الإسلامية الأُصُولِية. وهؤلاء الشهداء هم عُمُومًا نُقَّادٌ كبار، أو مُفَكِّرون مُعَارِضِون، أو مثقفون ثوريون، أو مناضلون بارزون، أو قِيَادِيِّون في القِوَى السياسية اليسارية. وتَجْتَمِعُ كل هذه الصِّفَات في الكثيرين من هؤلاء الشُّهداء. وقد سبق أن ذكرتُ (في كتاب "نَقْد الشعب") أمثلة عن هؤلاء الشهداء (المُغْتَالِين على الخُصُوص بين سنتي 1960 و 2013 م). ومنهم : المَهْدِي بَنْ بَرْكَة (اغْتِيلَ

[7] جاء في إحدى شهادات عبد الوهاب رفيقي، وهو إسلامي أصولي سابق، تحوّل فيما بعد إلى مُسلم مُتَنَوِّر: «على رأس "حركة السِرَاط المُستقيم"، كان النُّشَطَاءُ التَكْفِيرِيُّون وراء العديد من عمليات القتل، وكان دَائِمًا دَافِعُهُم هو الحُكْم بِـ "الرِّدَة"، في عِدّة مُدُن، مثل الدار البيضاء، ولكن أيضا في سَلَا، وَمَكْنَاس». (المصدر: https://openchabab.com/wp-content/uploads/2019/07/Le-grand-voyage-dAbou-Hafs-Extr%C3%A9misme-religieux-Hicham-Houda%C3%AFfa.pdf). (أنظر أيضًا: http://www.bladi.net/je-tue-et-je-decoupe-les-corps-des-mecreants.html؛ http://www.bladi.net/le-maroc-enquete-sur-une-serie-de-crimes-d-inspiration-religieuse.html).

في سنة 1965 م)، وعُمَر بَنْ جَلُّون (اغتيل في سنة 1975) (وهما من المغرب)؛ وسَلَام عَادِل (1963) (من العراق)؛ ونَاصَر السَّعِيد (1979) (من السعودية)؛ وعبد الخَالِق مَحْجُوب (1971)، ومَحْمُود مُحَمَّد طَهَ (1985) (وهما من السودان)؛ وحُسَيْن مَرْوَة (1987)، ومَهْدِي عَامِل (1987) (وهما من لبنان)؛ وشُكْرِي بَلْعِيد (2013)، ومُحمد ابْرَاهْمِي (2013) (وهما مَعًا من تونس)؛ وزَكِي مُرَاد (1979)، وفَرَج فُودَة (1992)، ومحاولة اغتيال نَجِيب مَحْفُوظ (1995) (وهم من مصر)؛ ونَاهِضْ حَتَّر (2016) (من الأردن)؛ إلى آخره. ومن المعروف أن تنظيمات الإسلاميّين الأُصُولِيّين، سواءً في المغرب أم في غيره، لم ينشروا، لَا تَبَرُّؤًا، ولَا اسْتِنْكَارًا، وَلَا تَنْدِيدًا، وَلَا إِدَانَةً، ضدّ هذه الاِغْتِيَالَات. ومن أبرز الشهداء في أَوْسَاط الطَّلَبَة بالمغرب، والذين يَنْسُبُ بعض الطلبة اغْتِيَالهم إلى طلبة آخرين يَنْتَمُون إلى تيارات إسلامية أصولية: المَعْطِي بُومْلِي، وَأَيْت الجِيد بَنْ عِيسَى.

ولو كان الإسلاميون الأُصُولِيون قادرين على دحض أفكار هؤلاء المثقفين النّاقدين بواسطة الفكر، لما احتاجوا إلى اغتيالهم بواسطة الأسلحة الحَادَّة، أو النَّارِيَة. وتفضح اغتيالات هؤلاء المثقفين النّاقدين، أن الإسلاميين الأُصُولِيين يُفَضِّلُون مَوْتَ من يخالفونهم في الرَّأْي على بقاءهم أحيّاءً. كما أن الإسلاميين الأُصُولِيين يُفضّلون الجَهل المُقَدَّس على الثقافة النّاقِدة. وكلّ اغتيال لمثقف، بسبب آرائه، يجسّد جريمة ضدّ الإنسانية.

وعليه، أقول لعبد الله الحريف: إذا كُنْتَ حقًّا واثقا من أن "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" «لَا يُعَادِي» قِوَى اليسار، ولَا يَنْوِي ذبحهم

في حالة إذا ما أصبح مُهيمنا على الدولة، أو على المُجتمع، فَـاطْلُب من أعضاء "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" أن يُـفْصِحُوا عن نَوَايَـاهُم، ***وأن يَلْتَزِمُـوا صَـراحةً، وَكِـتَابيًّا، وأمـام الشـعب، ومنـذ الآن، في القوانين الداخلية لأحزابهم، بالمبادئ التالية: «مَنْع التَّكْـفِير»، و«تجريم الاِغْتِيَالات بِاسْم الدِّين»، والالتزام بِـ «الديمُوقْرَاطِيَـة»، و«حُقـوق الإنسـان كمـا هي مُتـعارف عليهـا عَالمِيًّا»، و«احـترام حرّية العِبادة»، و«احـترام حرّيـة عَـدَم العِبادة»، و«فَصْـل الـدّين عن الدولـة»، و«فصـل الـدين عن السياسـة»، و«التَسْـوِيَة بين الأُنْثَى والمُذَكَّر»، و«مُعارضة الرأسـمالية المتوحِّشَـة»، والامتنـاع عن الاسـتـقواء بـدول أجنبية.*** وَإِذَا اِلْتَـزَمَ تَنْظِيمٌ سياسـيّ إسـلامي مُعَيّن بهذه المبادئ، بشكل علني وعَمَلِي، فَسَنَـقْبَلُ التَنْسِيـقَ معـه، والتَـعَاوُنَ معـه، ورُبَّمَـا حـتى التَحَالُـفَ معـه. وكـل تنظيم إسـلامي يرفض الالتزام بهذه المبادئ، سَـنَرْفُضُ التَـعَاوُنَ معـه. ولَا يحـقّ أن ننتظر منه، في حالة إذا ما أصبح قويًّا في المُجتمـع، أو مُهَيْمِنًـا على الدولـة، سِوَى الاسـتبداد، والعُنـف، والـذَّبْح، والقتـل، والتَخْـرِيب، تماما مثلما فعلت «جبهة الإنقاذ الإسلامية» في الجزائر، و«الإخوان المُسـلمون» في مصـر، و«القَاعِـدَة» و«دَاعِشْ» في بلـدان الشَّـرق الأوسـط، و«جبهـة النُّصْـرَة» ومَثيلَاتُهَـا المُتـعدِّدَات في سُـورية، و«طَالِبَـانْ» في أفغانسـتان، و«بُوكُـو حَـرَامْ» في شـمال نيجيريـا، و«الشـباب» في الصُّومَال، وتنظيمـات إسـلامية أخـرى، في بلـدان مسـلمة أخـرى، مثـل أفغانسـتان، وباكسـتان، والعـراق، والسـودان، وَقَطَر، والسعودية، واليمن، وتونس، والجزائر، وليبيا، وشـمال مَـالِي، إلى آخره.

وسبق لِلمناضل المَعْطِي مُنْجِب، وهو مَعروف بِتَعَاطُفِه، وَبِتقْدِيره، لِـ "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي، أن طَلَب من قيادة هذا الحِزْب «أن تُوضّح مواقفها المبدئية من الحَدَاثَة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحريات السياسية العامّة». لكن هذا الحِزْب لم يقدر، ولو بعد مرور قُرَابَة 8 سنوات على تَلَقِّي هذا الطلب، على تَوْضِيح مواقفه المبدئية من هذه الحُرِّيَات العامّة. ***وما دام أيّ حِزْب إسلامي (مثل "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان") يَرْفُضُ الالتزام العَلَني والصَّريح بهذه الحُرِّيَات السياسية، فذاك يعني أنه يُعَارِضُهَا مِن مُنطلقات دِينِيَة مُقَدَّسَة.*** كما أن التطوّر المُستقبلي الأكثر احتمالًا لهذه الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية هو أنها سوف تُحارب كلّ من يُدافع عن هذه الحُرِّيَات العامّة. وبالتالي، فعندما يقول عبد الله الحريف أن "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي الأُصُولِي «لَا يُعادي قِوَى اليسار»، فإنه لَا يعرف مَا يقول.

وفي غيّاب التزام "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" بهذه المبادئ والحقوق، فإن كلّ من يُدافع عن فكرة «تَعَاوُن»، أو «تَحَالُف»، اليساريين مع الإسلاميين الأُصُولِيين (مثل عبد الله الحريف)، يُغَالِطُ نفسه، ويُغالط أيضًا جماهير الشعب.

وَلَا نقبل من أيّ حِزْب يساري أن يتَحَالُف مع حِزْب إسلامي أصولي. وكما قَال المناضل أحمد عَصِيد، لَا يَقْبَل الإسلاميون من «الديموقراطية» سِوَى إجراء الانتخابات (procédure électorale). لأنهم وَاثِقُون مِن أن وَفْرَة عدد أنصارهم (في أوساط المُوَاطِنين الجَاهِلِين) سيضمن لهم دائمًا الغَلَبَة في هذه الانتخابات (لِلبرلمان، أو لِلجماعات المَحَلِّيَة). وبعد ذلك، يبقى الإسلاميون الأُصُولِيون يُعادون كُلًّا من «الديموقراطية»، و«حقوق الإنسان»، و«حرية

العقيدة»، و«حرّية العبادة»، و«حرّية عدم العبادة»، ويرفضون «فصل الدّين عن الدولة»، و«فصل الدّين عن السياسة»، و«التَسْوِيَة بين الأُنْثَى والمُذكّر».

التعليقات على الفيسبوك :

عدد الإعجابات: 18. عدد التعليقات: 10. عدد المُشاركات: 11.

M'Barek Martoub الحِزْب الإسلامي عندما يتمكن في آخر المطاف ينادي بإقرار دولة الخلافة، و هذا ينافي الديمقراطية واليسار.

Abdellah Elabbouti هذا حكم قيمة لا أساس له على أرض الواقع. من خطف الديمقراطية وحق الشعوب في تقرير مصيرها هم العلمانيون الذين حكموا العالم العربي منذ الاستقلال الشكلي إلى الآن. تحياتي لك.

M'Barek Martoub وكذالك تحياتي لك. العلمانية هي ماذا: لا دخل للدولة، ولا للحكومة، في المعتقدات الدينية للمواطنين. أما الذين حكموا العالم العربي منذ الاستقلال الشكلي كَما تقول، لم يكونوا يوما علمانيون، بل انهم سطّروا في دساتيرهم أن الإسلام هو دين الدولة. والديمقراطية، الكل يتغنى بها. يجب على الشعوب اولا ان يفهموا معنى الديمقراطية. المشكل عندنا يكمن في الشعوب. الشعب جاهل. لا وعي، لا ثقافة، لا يعرف حقَوقه، و لا يعرف واجباته، لا يعرف معنى الديمقراطية، و لا معنى العلمانية. منذ الاستقلال كما تقول والشعوب تنتظر من بلدانها صدقات، و العكس هو الصحيح. (Arrêtez de toujours incriminer ceux qui nous gouvernent. Ceux-là même sont portés au pouvoir par ces peuples qui ignorent tout de la politique).

Ansar Dora شكرا على هذا النشر المفيد، والذي فيه إشارة الي المغالطة الخطيرة التي يؤمن بها من يراهنون على الإسلاميين في قيام الثورة.

Mohamed Erreddahi خطان متساويان لا يلتقيان.

عبدالنبي المعلم من نيتك اخاي عبدالله، كتكلم هذه سنوات دالبريبة، ولم تميز بين العلمانيين والعميانيين.

Abdellah Elabbouti وهذه سنوات، خاي عبد النبي، ولم يتم تمييز بين من يحمل مشروعا إسلاميا يناضل من أجل مجتمع العمران الأخوي. وبين من سقفه لا يتعدى سقف أي حِزْب إصلاحي. وإن كان مفهوم الأحزاب الإصلاحية فيه تجني إذا ما قورن بالأحزاب الإصلاحية في بقية العالم. فإذا كنا نبرأ العلمانية التي حكم بها كل الأنظمة العربية. فلماذا نحمل الجماعات الإسلامية وزر حكم لم ينالوا منه سوى الإضطهاد والسجون. وأنت الآن تقرء كتاب نودة الذي يتعامل مع الموضوع بعقلية ليس في القنافذ ألمس. وهل التاريخ والحكم عليه يقراء بلو....؟ لماذا هذا الحقد. أن نتَعَاوُن كإسلاميين ويساريين فهذا أقصى ما يطمح له كل حر غيور على هذا البلد. وليس بالضرورة أن أكون مثلك وأن تكون مثلي. يجب إحترام أراء الاجتهادات الفكرية للجميع. مسألة أخرى، العدالة والتنمية إستمرار لحِزْب الحركة الشعبية الدستورية، ولا يمت بصلة للحركة الإسلامية. اه حِزْب مخزني، إنتمى إليه بعض أبناء الحركة الإسلامية الذين كانوا معروفين للقاصي والداني بعلاقتهم بأجهزة النظام المخزني. تحياتي أيها الرائع.

عبدالنبي المعلم انا لم تعد تعنيني تكتيكات ولا استراتيجيات كل الكيانات السياسية المغربية الحالية، بيساريها واسلامييها، وكل اطيافها، لانها خارج الصراع السياسي الحقيقي. ولكنني جد متاكد يان الانظمة العربية جميعها، قديمها وحديثها، لم تكن يوما علمانية، وليس من مصلحتها ان تكون كذلك. كما انني جد متاكد بان من يعادي العلمانية، يعادي حتى الدين الذي يزعم اعتناقه ونصرة قضاياه. وهذه مواضيع لا يمكن التطرق اليها بتفصيل في مثل هذا الفضاء.

Abdellah Elabbouti أكيد أن الأنظمة العربية بدون استثناء لم تكن علمانية عندما إدعت تبنيها. ولم تكن إسلامية عندما أرادت الركوب على الموجة. هي خليط هجين من لا شيء. لا تتقن عبر تاريخها سوى القمع وتكميم الأفواه. فيما يخص عداء العلمانية، يجب أن نميز، لأن العلمانية علمانيات. فعلمانية فرنسا التي أقرتها الثورة الفرنسية والتي رفعت شعار: أشنقوا آخر ملك بأمعاء آخر قسيس، ليست هي علمانية ألمانيا وإنكلترا التي قامت على إتفاق بين البرجوازية والكنيسة حتى يجيبوا بلدانهم مصير فرنسا.

عبدالنبي المعلم العلمانية لها جذور في ديننا، فقط الذين يزعمون إحياء الاسلام ليس لهم ادنى دراية بالواقع الفعلي للمسلمين في تاريخيته وفي محاولة تخطيه للاستبداد الذي اكتسى دائما زيا دينيا. فالاسلام الذي هو في جوهره دين ودنيا، حولوه ظلما إلى دين ودولة. وبالتالي اصبحت الدولة بالضرورة دينية، رغم محاولة ظهورها بمظهر مغاير. وهذا ما تريد تكريسه كل الحركات الاسلامية، بتغييبها لكل الاجتهادات التي يزخر بها التاريخ الاسلامي، الذي انتج مفكرين عقلانيين ينشدون الفصل بين قداسة الدين ومكر السياسة. اي انهم كانوا يحاولون التاسيس لعلمانية من داخل المجتمعات الاسلامية. اخرهم كان هو المفكر الشيخ محمد عبده، الذي لا حضور له في ادبيات الاسلاميين، ولا في برامج الانظمة الراهنة، مما يدل على ان الطرفين معا ضد التنوير وضد التغيير.

———— ✶ ———————— ✶ ————

8. هَلْ يُمكن لِحِزْب إسلامي أن يُصبح دِيمُوقْرَاطِيًا، أو ثَوريًّا؟

في الصورة: إسلاميون أصوليون في مظاهرة.

هَل يُعْقَل أن يُرَاهنَ بعض اليساريين على قُوَّة الإسلاميين؟

لِتَلَافي سوء التَفَاهُم، أذكّر أنني لَا أتكلّم عن الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية بشكل مطلق، أي دون تحديد مكانها وزمانها. وإنما أتحدّثُ عنها كما هي في واقع اليوم، في الفترة التاريخية الحالية. حيث ***من المُحتمل، في المُستقبل، أن تضطرّ بعض الأحزاب الإسلامية إلى التَخَلّي عن الجزء الأكثر تَخَلُّفًا من «تَأَسْلُمِهَا»، ومن «أُصُولِيَتِهَا»***. كما يمكنها أن تلجأ إلى «***تحديث***» بعض اختياراتها السياسية لِإِضْفَاء طِلَاء «تَقَدُّمِيّ»، أو «دِيمُوقْرَاطِي»، على بعض توجّهاتها الرّجعية.

وَلِتَبْرِير «تَقَارُبِهم» من "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي الأُصُولِي، يقول بعض أعضاء "حِزْب النَهْج" اليساري كلامًا يعني: أن "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" «يُعارض» النظام السياسي المَخْزَنِي القائم بالمغرب، وأنه «مُناضل»، و«جَذْرِي»، و«دِيمُوقْرَاطِي»، وأنه «مُضَاد لِلنْيُولِيبِيرَالِيَة» (néolibéralisme)، وأنه «لَا يُعَادِي قِوَى

اليسار»، وأنه يبحث عن «تَوَافُـق» مع قِـوَى اليسـار، وأن مُشـاركته في النضالات الجماهيرية وَازِنَة وفَعَّالَة، وأنـه يُمكن أن نَـعتمد عليه أكـثر من اعتمادنـا على أحـزاب اليسـار الثلاثـة، إلى آخـره. وبعـدما نُفْصِحُ عن هذا الوَصْف "لِحِزْب العَـدْل وَالإِحْسَـان" الاسـلامي، يحتجّ بعض أعضاء "حِزْب النَهْج" اليسـاري، وَيَنـفُون أن يـكونوا قـد قـالوا ذلك الوَصْف. فهم، في نفس الوقت، يَـقُولُونَه، ولَا يَـقُولُونَه. فنطلب منهم أن يتجاوزوا العُمُومِيَّات الغامضة، ***وأن يُوَضِّحُوا نهائيًّا كيف يُصَنِّفُون "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي؟*** هل هو «تقدّمي» أم «رجعي»؟ هـل هـو «ثـوري» أم «مُحافـظ»؟ هـل هـو «يسـاري» أم «يَمِيني»؟ هـل هـو «اشـتراكي»، أم «رأسـمالي»؟ ومَنْ هي الأحـزاب الأقرب إلى "حِزْب النَهْج" اليساري، هل هي أحـزاب اليسـار الثلاثـة، أم "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَـان" الإسـلامي الأُصُولِي؟ ننتظـر من "حِـزْب النَهْج" أن يُجيب بوضوح عن هذه الأسئلة الدقيقة.

لكن مَـا زال يَظْهَـرُ "حِـزْبُ العَـدْل وَالإِحْسَـان" الإسـلامي، في خطـاب بعض أعضـاء "حِـزْب النَهْج" اليسـاري، كأنـه حِـزْب «مُناضـل»، و«جَـذْري»، و«ديمُـوقْرَاطِي»، و«ثـوري»، و«يسـاري»! فيُطْـرَحُ هنـا بالضّـرورة التَسَـاؤُل النظـري التـالي: ***هـل يمكن حقًّا لِحِـزْب إسـلامي أصـولي أن يتحـوّل إلى حِـزْب تـقدُّمِي، أو ديموقراطي، أو ثوري، أو يساري؟*** [وقـد سـبق لي أن ناقشتُ هـذه المسألة النظرية مع بعض الأعضاء في "حِزْب النَهْج" حينما كانوا يصفون "حِـزْب اللـه" في لُبنـان بِـ «الثوريـة»، بسـبب مُقاومـة هـذا الحِـزْب للاحتلال الإسـرائيلي في جنـوب لبنـان. حيث أغـفلوا أنـه حِزْب «طائفي»، و«إسلامي أصولي»]. ويظهر من خلال وَصْـف بعض أعضاء "حِزْب النَهْج" اليساري لِـ "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" السـلامي، أن الجواب على السّؤال السّابق هـو «نعم»، «يمكن لحِـزْب إسلامي أصـولي أن يتطـوّر إلى حِـزْب دِيمـوقراطي أو ثـوري»! فَيَتَـوَجَّبُ إذن نَقْد هذه التصوّرات الخاطئة.

وعلى خلاف مِدَالِيَة (médaille)ـ «النضالية»، و«الرَّاديكَالِيَة»، و«الديموقراطية»، و«الثورية»، التي يَغْدقُ بها بسُهولة بعض أعضاء "حِزْب النَهْج" اليساري على "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي الأُصُولِي، فإن هذا الحِزْب الأخير يُمَارس على العُموم «الانتظارية» (attentisme). ولا يشارك "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي في الحركات النضالية الجماهيرية المفتوحة إلّا نَادرًا. ***والاعتبارات التي تجعله يُشارك، أو لا يُشارك، في نضالات جماهيرية مُحدّدة، لَا تُبْنَى على أساس مبادئ واضحة، وثابتة، وإنما تُبْنَى على اعتبارات ظَرْفِيَة، أو غَامضة، أو مجهولة، أو سِرِّيَة.*** والتبريرات التي يُبرّر بها هذا الحِزْب الإسلامي مُشاركته، أو عدم مشاركته، في النضالات الجماهيرية، تكون في مُعظمها غير واضحة، أو غير مُقْنِعَة، أو غير عَقْلَانِيَة. وتَبْقَى علاقات "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي بالنظام السياسي القائم خَاضِعَة لِحِسَابَات مُعقّدة، وسِرِّيَة، وخاصّة به.

ويَتَلَافَى أحيانًا "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" أن يظهر «مُعَارِضًا» للنظام السياسي القائم. وفي فترات أخرى، يُريد إِظْهَارَ «مُعارضته» للنظام السياسي، لكنه يحرص في نفس الوقت على أن لَا تظهر هذه «المعارضة» قويّة، أو صِدَامية، أو شَاملة، أو جذرية، أو مباشرة. ونظرًا لهذه التعقيدات، ***سيكون من غير المعقول التعويل على "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي في ظروف تاريخية مُستقبلية استثنائية، أو حَرِجَة.***

ومن بين صُعوبات العمل السياسي، أننا ***نجهل عُمومًا النَوَايَا الدَّفِينَة للأشخاص والجماعات. ولا نَقْدر على التَنَبُّؤ بِتَصَرُّفاتهم في المُستقبل.*** وكم من مَرَّة نَثِقُ في خِطَابات أو نَوَايَا أشخاص، أو جماعات، أو أحزاب؛ ومن بعد، حينما تُدَاهِمُنَا تجارب تاريخية قَاسِيَة، نَكْتَشِفُ باستغراب أنهم خَانُوا بسهولة المبادئ التي سبق لهم أن اِلْتَزَمُوا بها. فَنَنْدِمُ على سَذَاجَتِنَا، أو على سُوء قِراءتنا للواقع الملموس.

وقد كتب عبد الله الحريف: «الرفيق النوضة يحكم حكما نهائيا على القِوَى [الإسلامية] الأُصُولِية، ويعتبر أنها ***غير قابلة للتغيير***، وذلك انطلاقا من فكرها». وأنا لم أقل ما معناه أن القِوَى الإسلامية «غير قابلة للتغيير». على عكس ذلك، أعتبرُ أن ***كل شيء في الوجود يتغيّر باستمرار***. وأرجو أن لا يقولَنِي أحدٌ ما لم أقله، لِتَسْهِيل الاستخفاف بالانتقادات التي أُقَدِّمُهَا. وأطلب من عبد الله الحريف، ومن كلّ من يريد نَقْدي، أن يستعمل مَقُولَاتِي حَرْفِيًّا، كما كَتَبْتُهَا أنا في مَقَالِي، وليس كما يُؤَوِّلُهَا هُوَ. وأنا أتفق على إمكانية تطوّر القِوَى الإسلامية الأُصُولِية في المستقبل. لكن ***خلافي مع الحريف، هو أن الحريف يفترضُ أن تطوّر "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي، في الاِتِّجاه الإيجَابِي، سَيحدث عَفْوِيًّا، أو آلِيًّا، أو حَتْمِيًّا***. ويُفَسِّرُ الحريفُ احْتِمَال هذا التطوّر، أو حَتْمِيَتَه، بقوله: «المشروع [الإسلامي] الأُصُولِي لا يُلائم الواقع، لأنه مشروع نُكوصي تَراجعي. ومصيره إما الاندثار أو التغيير لِمُلائمة الواقع». بينما أعتبرُ شخصيًّا أن ***تطوّر القِوَى الإسلامية الأُصُولِية، في الاتجاه الإيجابي، يبقى مشروطًا بخوض مُجمل قِوَى اليسار لِصِرَاع فِكْرِيّ جِرِّيء، وحَازِم، وَعَلَنِي، وعُمُومِي، وشَامِل، ومُعَمَّق، ومُتَوَاصِل، ضدّ مُجْمَل مُكَوِّنَات أَيْدِيُولُوجِيَة القِوَى الإسلامية الأُصُولِية***. أمّا إذا اِسْتَمَرَّت قِوَى اليسار في تَجَاهُل الحركات الإسلامية الأُصُولِية، أو في مُهَادَنَتِهَا، أو التَعَاوُن معها، أو مُغَازَلَتِهَا، فسيكون الاحتمال الأكبر، في هذه الحالة، هو اِسْتِقْوَاء هذه الحركات الإسلامية الأُصُولِية، ثمّ تَغَوُّلِهَا. وبدون هذا الصّراع الفكري الحَيَوِي، وبدون مشاركة الشعب في الضَّغْط على الإسلاميين، سيكون الاحتمال الأكبر في تطوّر الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية، ليس هو «اِنْدِثَارُهَا» (كما قال الحريف)، وإنما هو تَنَامِيهَا، وَانْغِرَاسُها في المُجتمع، وتطوّرها نحو «الوَهَّابِيَة»، أو «الطَالِبَانِيَة»، أو «الدَّاعِشِيَة»، أو ما شَابَهَ ذلك. وَسَتَسْتَمِرُّ، في هذه الحالة، القِوَى الإسلامية الأُصُولِية في مُعَادَاة «الديموقراطية»، وفي

مناهضة «حقوق الإنسان»، وتَكْفِير «حُرِّيَة العَقِيدَة»، كما سَتَسْتَمِرُّ في اسْتِعْدَاء قِوَى اليسار. وكُلّما اِنْحَرفَ اليسار نحو مُهَادَنَة الفكر الإسلامي الأُصُولِي، فإن هذا الانحراف سيكون بالضرورة على حِساب طُموحات اليسار التَقَدُّمِيَة، أو الديموقراطية، أو الثورية، أو الاشتراكية. ***وعلى عكس ظنّ عبد الله الحريف، يُوجد الفكر الإسلامي الأُصُولِي في البلدان المُسلمة منذ عِدَّة قُرُون، ولم يَزُلْ تِلْقَائِيًّا منها، رغم أن هذا الفكر كَانَ، ومَا زَالَ، يتناقض مع الواقع الملموس.*** وحينما يَدْعُو الحريف قِوَى اليسار بالمغرب إلى «التَقَارُب» مِن "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي، أو «التَعَاوُن» معه، أو «التَحَالُف» معه، فإنه ***يَدْعُونَا ضِمْنِيًّا إلى مُهَادَنَة هذا الحِزْب الإسلامي، أو إلى التعاطُف معه، أو إلى تَجْمِيد النَقْد ضدّه.*** لماذا ؟ لأن كلّ «تَعَاوُن»، أو «تَحَالُف»، سواءً كان عَلَنِيًّا أم ضِمْنِيًّا، يُلْزِمُ بالضّرورة طَرَفَيْ هذا «التَعَاوُن» أو «التَحَالُف» بالتَعَهُّد بِحَدٍّ أَدْنَى من التعهُّدَات. وأقلّ هذه التعهّدات، هو عَدَم نَقْد «الحُلَفَاء». ولأن المُوَاطِنين، بما فيهم اليساريّين، اعتادوا على الامتناع عن نَقْد شُرَكَائِهِم، أو أَصْدقائهم، أو حُلفائهم. ولَا يُوَجِّهُون النَقْدَ سوى إلى أعدائهم. وإذا كان الحريف يظنّ عكس ذلك، فَلْيقدم لنا لَوَائِح الوثائق النَّاقِدَة التي أنتجها "حِزْب النَهْج" اليساري ضِدَّ فِكْر "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي خلال كل السنوات التي «تَقَارُبَ» خِلَالها مِنْ هذا الحِزْب الاسلامي الأُصُولِي.

وعلى خلاف الوصف «الإِيجَابِي جِدًّا» الذي قدّمه لنا الحريفُ عن "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي، يجب أن نُسَجِّل في ذاكرة التاريخ، أن مُجمل القِوَى الإسلامية الأُصُولية (بما فيها "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان") ***كانت قبل سنة 2011، لا تَتَصَوَّر مِن تَعَامُل مُمكن مع القِوَى اليسارية، أو الثورية، أو الاشتراكية، أو الشيوعية، سِوَى مُحاربتها، وتَصْفِيَتِهَا، وقتلها، واسْتِئْصَالِهَا من المُجتمع*** [مثلما كان يَفْعَلُ حِزْب "الإخوان المُسلمين" في مصر، ونظام "الإِكْلِيرُوس الشِّيعِي الخُمَيْنِي" في إيران، و«طَالِبَان» في

أَفْغَانِسْتَان، و«دَاعِشْ» في سُوريا والعراق، إلى آخره]. لكن، بعد انفِضَاح الطَابَع الهَمَجِي لِـ «دَاعِشْ»، في سُوريا، والعراق، وبعد الانهزام العسكري الشامل لِمُجْمَل تنظيمات وشبكات «القَاعِدَة»، و«دَاعِشْ»، وشَبِيهَاتِهَا، على يَد «إِئْتِلَاف دُوَلِي مُضَادّ للإرهاب»، شمل دولًا غربية وعربية (أو ناطقة بالعربية)، بين سنتي 2011 و 2018، أُضْطُرَّت مُجمل القِوَى الإسلامية الأُصُولِية المُتَبَقِّيَة في البلدان المُسلمة إلى تَغْيِير أساليبها في مجال مُحاربة القِوَى اليسارية. وهكذا بدأت تتطوّر بعض الحركات الإسلامية الأُصُولِية من مناهج المُؤَامَرَات، والإرهاب، والاغتيالات، والتفْجِيرَات، إلى أساليب أخرى مَا زالت في طور التَبَلْوُر. ***وما دامت هذه القِوَى «إسلامية أصولية» مَحْضَة، فإن طُمُوحَهَا الدَّفِين إلى تَكْفِير وتَصْفِيَة اليساريين، سيبقى قائمًا***، وَلَوْ حَاول اِتِّخَاذ أشكال خَفِيَة، أو مُؤَجَّلَة، أو غير مُباشرة.

وفي ميدان محاولات إصلاح المُجتمع، أو تثويره، فإن أُطْرُوحَات، أو إِسْهَامَات، القِوَى الإسلامية الأُصُولِية، لَا تكون في المرحلة الحالية «تَقَدُّمِيَة»، أو «ديمُوقراطية»، وإنما تَمِيل إلى أن تَبْقَى ذات طبيعة «يَمِينِيَة»، أو حتّى «رِجْعِيَة». [وفي هذا المجال، حدثت نُكْتَة مُسْتَمْلَحَة على "الفِيْسْبُوك" في شهر شتنبر 2019. إذ نَشر شخصٌ إِسْلَاميٌّ مُلْصَقًا على "الفِيْسْبُوك" قال فيه: «باعتباري مُعَلِّمًا مُحترفًا، أطالبُ بالفصل بين الجِنْسَيْن، لِتَحْسِين جَوْدَة التعليم». ورَدَّ عليه يساريّ قائلًا: «تطبيقًا لمبدأ الفصل بين الجِنسين، أطالب بالفصل بين الدِّين والدولة، لأن الدِّين مذكّر، والدولة مؤنّثة]!

لِنَتَسَاءَل الآن: ***هل يمكن القَبُول بمشاركة "حِزْب إسلامي أصولي" في إطار «جبهة تقدّمية»***، أو «***جبهة ديمُوقراطية***»، أو «***جبهة ثَوْرِيَة***»؟ ومَا هي نَوْعِيَة الإِضَافَة، أو مَا هو صِنْف الإِسْهَام، الذي يمكن أن تأتي به الأحزاب الإسلامية إلى هذه «الجبهة»؟ على خلاف بعض الظُّنُون، لا يسعى "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي

إلى المشاركة في استبدال النظام السياسي المَخْزَني الحالي بنظام آخر «ديمُوقراطي»، يكون فيه ***مَصْدَر السّلطة هو الشعب***. وإنما يُريد تعويضه بِـ «***دَولة الخِلَافَة الإسلامية***». ولا يقدرُ الإسلاميون على تَصَوُّر ممارسة السلطة السياسية إلَّا على شكل «***دولة إسْلَامِيَة» استبدادية***، تكون سُلْطَتُها شديدة المَرْكَزِيَة، ومُطْلَقة النفُوذ، بين يَدَي «المُرْشِد الدِّيني الأعلى». ولَا يتحمّل الإسلاميّون الحَاكِمُون، أو السَّائِدُون، وُجُودَ أيّة سُلْطَة مُعَارِضَة، لأنهم ***يَشْعُرُون بكلّ مُعَارَضة مُوجَّهَة ضِدَّهُم كَمُعَارَضَة مُوَجَّهَة ضِدَّ اللّه***. فَيُكَفِّرُون بسهولة كل مَن يُخالفهم في الآراء السياسية. وقد سبق لمُجمل الأحزاب الإسلامية الأُصُولية، وفي العديد من المناسبات، أن أعلنت أن «***السلطةُ تَرْجِعُ كلّها إلى اللّه وحده***»، وأن «***الديموقراطية مُنَاقِضَة للإسلام***»، وأن «الديموقراطية مَرْفُوضَة». وأن الكثير من بُنُود «***حُقوق الإنسان مُتَنَافِيَة مع الإسلام***». وكَرَّرَت الأحزاب الإسلامية الأُصُولية أنها ***لَا تقبَلُ الالتزامَ سِوى بالنُّصُوص الدِّينية المُقدّسة***. وأن أهدافها تنحصر في ***تَطْبِيق «إرادة الله»***. وأنها ***لَا تقبل أيّ بَديل عن «الشريعة الإسلامية»***. وأنها سَتَتَمَسَّكُ دائمًا بفرض تطبيق «الشّريعة الإسلامية». ولا تقبل أيّ تغيير في لَوَائِح مَا أَحَلَّ الله، وفي مَا حَرَّمَه. وتريد مُجمل الأحزاب الإسلامية، عندما تَسْتَكْمِلُ هَيمنتها على السلطة السياسية، أن ***تفرض طُقُوسًا دينِيَة مُحَدَّدَة مِن العِبَادَة*** على كل المُوَاطِنين، إمَّا بِوَاسِطَة الوَعْظ، أو بالحِيلة، أو بِالقُوَّة. وَتُصِرُّ الأحزاب الإسلامية على فَرْض تَصَوُّر بِدَائِيٍّ (primitif)، أو قَبَلِي (tribal)، لِـ «***الأخلاق***». وعليه، فإن ***الأهداف السياسية*** للقِوَى الإسلامية الأُصُولية، تتناقض مع «الديموقراطية»، ومع «حقوق الإنسان»، ومع «حُرِّيَة العَقِيدَة»، كما هي مُتعارف عليها عالميًا. وتُريد القِوَى الإسلامية إقامة نَوْع من الدولة الدِّينية الإسلامية الاستبدادية، إمّا في صيغتها «الخُمَينِيَة» (الشِّيعِيَة)، أو «الطَالِبَانِية»، أو «الوَهَّابية»، أو «الدَاعِشِيَة». وبالتّالي، ***سَيكُون غَيْرَ***

عَـقْلَانِيّ القَبُول بِعُضْوِيَة أيّ حِـزْب إسـلامي أصـولي داخـل «جبهـة تقدّمية»، أو «جبهة ديمُوقراطيـة»، أو «جبهـة ثَوْرِيَـة»، مَـا دَامَت مبادئ هذا الحِزْب الإسلامي تتناقض مع الأهـداف «التـقدّمية»، أو «الديموقراطية»، أو «الثورية»، لهذه الجبهة النضالية.

وفي مقال تحت عنوان: "اليسار والعمل الوحدوي"، طرح عبد الحميد أمين (وهو من بين المسؤولين في "حِـزْب النَهْج" اليسـاري): «اعتبرنا في [حِزْب] النَهْج الديمقراطي، أن المُهمّة الأساسية بالنسبة إلينـا... هي التخلص من المَخْـزَن... وبنـاء حِـزْب الطبقـة العاملـة، ***والجبهة الموحدة للتخلص من المَخْـزَن،*** على طريـق بنـاء الدولـة الوطنية الديمقراطيـة الشعبية»[8]. ونلاحـظ في هـذا المقـال أن عبـد الحميد أمين لم يتكلم عن "الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية"، وسكت عنها كأنها غير موجودة، أو كأنـه لا يوجـد أي تنـاقض معهـا. وكـان على أمين أن يُشِـير، وَلَـوْ بشـكل عَـابِر، إلى أن القِـوَى الإسـلامية الأُصُـولِية مَرْفُوضَـة في «الجبهـة الديموقراطيـة»، وفي «الجبهـة الثورية»، وفي «الجبهـة الموحّـدة للتخلّص من المخـزن». ولم يَطـرح عبـد الحميـد أمين مُهِمّـة خـوض الصـراع الفكـري ضِـدَّ القِـوَى الإسلامية الأُصُولِية، عبر نَـقْد أَيْـدِيُولُوجيتها. وقـد يـفهم بعض قُـرَّاء مقال أمين، أنه مَا دَام "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَـان" الإسـلامي الأُصُـولِي «يُعَارِض» المَخْزَن، فإن عُضْوِيَتَه ستكون مَقْبُولة مُسْبَقًا في «الجبهـة المُوحّـدة للتخلّص من المَخْـزَن». ***بينمـا «التخلّص من المَخْـزَن»، يعـني بالضـرورة، وفي نـفس الـوقت، تـعويضه بـنظام سياسـي ديمُوقْرَاطِي بَدِيل.*** فكيـف يُعْـقَل أن يُعَـوِّل "حِـزْب النَهْج" اليسـاري على مُشَارَكَة "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي الأُصُولِي في إِسْـقَاط المَخْزَن، وفي تعويضه بِنِظَام سياسي بَدِيل يكون ديموقراطيًّا، بينما "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي يرفض «الديموقراطية»، ويـرفض

---

[8] مقال: عبد الحميد أمين، "اليسار والعمل الوحدوي"، منشور على موقع "شـــــبيبة النَهْج الـــــديموقراطي"، في يـــــوم 12 شـــــتنبر 2019، http://chabiba.org/archives/4250.

«حُقوق الإنسان»، ويعتبرها «متناقضة مع الإسلام»؟ وكل شخص أو جماعة لا تقبل الالتزام كِتابيًّا وعَلَنِيًّا بِـ «حرّية العقيدة»، و«حرّية العبادة»، و«حرّية عدم العبادة»، و«فصل الدّين عن الدولة»، ستكون نِيَّتُها الخَفِيَة هي العمل من أجل فرض «الشريعة الإسلامية» المُتخلّفة.

ورغم كل مَا سبق توضيحه، يأتي أشخاص (مثل عبد الله الحريف وأنصاره)، ويقولون لَنَا: «لَا! من الأحسن لليسار ***أن يَتَحَالَف*** مع الأحزاب الإسلامية الأُصُولية لإسقاط النظام السياسي»! لكن في مَجال مُكافحة النظام السياسي القائم، لَا يُعقل التَعْوِيلُ على تَحَالُفات مُفَخَّخَة، مع ***قِوَى دِينِيَة هي أكثرُ رجعيةً من النظام السياسي القائم*** الذي نطمح إلى إسقاطه. بل ***المطروح هو نَقْد، وتغيير، القِوَى الإسلامية الأُصُولية، قبل الإطاحة بالنظام السياسي المعني.*** وهو مشروع نضالي مُمكن.

وسيكون مسار النضال التاريخي من أجل تحقيق «الديمقراطية»، ليس عبر «المُهَادَنَة»، أو «التَقَارُب»، أو «التَحَالُف»، بين اليساريين والإسلاميين، كما زعم بعض المسؤولين في "حِزْب النَهْج" اليساري، وإنما سيكون عبر الصراع الفكري السِّلمي ضدّ أفكار مُجمل القِوَى الإسلامية الأُصُولية. وستبقى قضية «الديموقراطية»، و«حقوق الإنسان»، و«حُرِّيَة العقيدة»، و«حرّية العبادة»، و«حرّية عدم العِبَادَة»، من بين أهمّ قضايا الخلاف، والصّراع، بين اليساريين والإسلاميين.

ويسأل بعض الإسلاميين: «لماذا ترفضون أحزابنا الإسلامية الأُصُولية، فنحن مثل الأحزاب ***المسيحية الديموقراطية*** الموجودة في بلدان أوروبا المُتَقَدِّمَة. وإذا كانت الأحزاب المسيحية الديموقراطية مقبولة، ومحترمة، في بلدان أوروبا الديموقراطية، فلماذا لا تقبل قِوَى اليسار أن تتَعَاوَن مع الأحزاب الإسلامية الأُصُولية»؟ وهذا الزَّعم خاطئ. لماذا؟ لأن ***"الأحزاب المسيحية الديموقراطية" في أَوْرُوبَّا تلتزم بِـ «الديموقراطية» كاملة،*** وبِـ

«الفصل بين الدِّين والدولة»، وبِـ «حُرِّيَة العقيدة»، وبِـ «حُرِّيَة العِبَادة»، وبِـ «حقوق الإنسان»، وبِـ «التَسْوِيَة بين الإِنَاث والذُكُور»، إلى آخره. بينما الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية، الموجودة في البلدان المُسلمة، ترفض كل تلك المبادئ، وتعتبرها مُناقضة لِهَوِيَتِهَا الدِّينية المُقَدَّسَة.

وَيَزْعُمُ بعض الكُتَّاب إِمْكَانِيَةَ تَطَوُّر بعض الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية إلى مَا يُشْبِهُ ***«اللَّاهُوت المَسِيحِي التَحَرُّرِي»*** (Théologie de la libération chrétienne)ـ وهذا طرح خاطئ. حيث لا يمكن أن تُوجد في البلدان المُسلمة حركة سياسية إسلامية تُشبه ***«اللَّاهُوت المَسِيحِي التَحَرُّرِي»***، الذي وُجِدَ في بعض بلدان أمريكا اللَاتِينِيَة الجنوبية، مثل كُولُومْبْيَا (Colombie)، والبِيرُو (Perou)، وفِينِيزْوِيلَا (Venezuela)، إلى آخره، في قرابة سنوات 1980. لأن ***«اللَّاهُوت المَسِيحِي التَحَرُّرِي» تَبَنَّى، منذ نشأته، مبادئَ «الديموقراطية» كاملةً***، و«حقوقَ الإنسان»، و«حُرِّيَة العقيدة»، واعْتَنَقَ هدفَ «تحرير» المُسْتَضْعَفين والمُسْتَغَلِّين. وشَارك في معارضة «التَبَعِيَة» للإمبريالية. وسَانَدَ مُجمل أنواع القِوَى السياسية «المُناضلة»، و«الثورية»، و«المُسلّحة»، و«الاشتراكية»، وحَتَّى «الشيوعية». وتعاطفَ مع بعض الأطروحات الماركسية. بل تَبَنَّى حتى بعض الأهداف الاشتراكية. ولم تكن حركة «اللَّاهُوت المَسِيحِي التَحَرُّرِي» تَسْعَى إلى تَنْصِير (christianiser) الدولة، أو إلى تَنْصِير المُجتمع. بينما القِوَى الإسلامية الأُصُولِية تَرْفُضُ، أو تعادي، كلّ تلك المبادئ. ***وتبقى الأحزاب الإسلامية مَهْوُوسَة بهدف وَاحد، هو «أَسْلَمَة»(islamisation) الدولة والمُجتمع.*** وتَتَشَبَّثُ بالتطبيق الحَرْفي لِـ «الشَّرِيعَة الإسلامية» المُتَخَلِّفَة. ولَا تتصوّر الأحزاب الإسلامية من حَلٍّ لِلْفَقْر، وَلِلْاِسْتِغْلَال، سِوَى عبر توزيع الصَدَقَات، وتنظيم الإفطار المجاني في رمضان، ومساعدة الأرامل، وبناء دُور الخَيْرِيَات لِإِيوَاء الأَيْتَام. ***وما دامت الأحزاب الإسلامية مَبْنِيَة على أساس الدِّين الإسلامي، فإنها ستكون بالضرورة مُحَافِظَة، أو***

رِجْعِيَة. لأن كلّ الديانات تبقى بطبيعتها مُحَافِظَة. ***وما دامت الأَحزاب الإسلامية تَتَبَنَّى الرأسمالية (كَنَمَطٍ للإنتاج، وَحِيد، وَأَبَدِي)، فإنها ستكون بالضرورة يَمِينِيَة، ومُعَادِيَة لمصالح الطبقة العاملة، وَمُعادية لِمَصالح عموم الكادحين، ومُهَادِنَة للتَّبَعِيَة للإمبريالية.*** وسيبقى الحال هكذا، ما دامت الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية لَا تَجْرُؤُ على اتخاذ موقف نَقْدِي تجاه ما هو مُتجاوز في الدِّين. ولا يمكن لأي «تَقَدُّم» إلى الأمام أن يتحقّق إلَّا إذا كان «ثوريا»؛ بينما «التقدُّم» إلى الوراء، سيكون بالضرورة «رِجْعِيًّا».

فَيَسْتَحِيل على أيّ حِزْب إسلامي أصولي أن يصبح «تقدُّمِيًّا»، أو «ديموقراطيا»، أو «ثوريا»، إذا لم يتطوّر عبر عدّة مراحل، ويجب في كل واحدة من هذه المراحل أن تُشَكِّل قَطيعة جذرية مع ما كان عليه هذا الحِزْب المعني في السّابق. وأولى هذه المراحل، هي الالتزام الفكري والتطبيقي بِـ : «العَقْلَانِيَة»، و«الحُرِّيَات السياسية»، و«حقوق الإنسان»، و«الديموقراطية»، و«المُساواة بين الأنثى والمذكّر»، و«الفَصْل بين الدين السياسة»، و«الفصل بين الدّين والدولة»، و«حرّية العقيدة»، و«حرّية العبادة»، و«حرّية عدم العبادة».

التعليقات على الفيسبوك :

عدد الإعجابات: 45. عدد التعليقات: 4. عدد المشاركات: 18.

Hassan Oulhaj شكرًا الرفيق النودة على النَقْد الرفاقي، من أجل تطوير وتصليب عود اليسار المتشظي. أتابع ما تكتب، لكن ألاحظ أنك تستعمل كلمة "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان". لكن في أدبيات العَدْل وَالإِحْسَان، فهم يعتبرون أنهم "جماعة العَدْل وَالإِحْسَان"، وليس "حِزْب

العَدْل وَالإِحْسَان". التأطير النظري لهذا ليس إعتباطيا، وليس صدفة. فهم يستقون هذا المفهوم من قاموس "الاخوان المسلمين" كمرجعية. حيث أن كلمة "حِزْب" تحيلنا الى الفكر الغربي، المرفوض جملة وتفصيلا من طرف الجماعة. وهذا ما يظهر في كتابات عبد السلام ياسين (زعيم جماعة العَدْل وَالإِحْسَان)، دون الحديث عن رفض الجماعة للعلمانية، وللديموقراطية، وللحداثة. تحياتي الرفيق العزيز.

Abderrahman Nouda تُسَمِّي "جماعة العَدْل وَالإِحْسَان" نفسها "جماعة". ونحن كَبَاحِثين في الميدان السياسي، ***لسنا مجبرين على وصف الأشخاص والجماعات بالأوصاف التي يُريدون مِنَّا أن نَصِفَهُم بها.*** ونجد مثلًا في المغرب، أن «فقهاء» الإسلام يُسَمُّون أنفسهم «عُلَمَاء»! وتُسَمِّي "وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية" القيادة الوطنية لِلفُقَهَاء بِعبارة «المجلس الأعلى لِلْعُلَمَاء». والجانب الغالب في «جماعة العَدْل وَالإِحْسَان»، في الواقع الملموس، هو أنها تتحرّك كَحِزْب. إنها بالتَّأْكِيد "حِزْب" من نَوْع خاص. لكنها تفكّر وتتحرّك في الساحة السياسية كَ "حِزْب". والجانب الذي يَهُمُّنِي في هذه الدراسة، وفي هذه "المجموعة"، هو جانبها كَ "حِزْب سياسي".

Mohammed Lmaoa هي جمعية (ات)، او جماعة، وتتصرف ك حِزْب.

Khaldoun Khaled Riad جماعة في ثوب حِزْب.

9. هل تُمكِنُ مُحاربة الفَسَاد السياسي بِالرِّيَادَة في العِبَادَة؟

تُكَـرِّرُ الحركـات الإسـلامية شِـعَارها الـذي يُلَخِّص عَـقِيدَتَهَا: «***الإسلام هو الحَلّ***»! إنها مَزْحَة لَا تُصَدَّقْ !

أيّهـا القـرّاء، أَعْلَمُ أنكم تـعرفون كيـف ينظـر المُسـلمون إلى أنـفسهم. وأعلمُ أنكم تـعرفون كيـف ينظـر العـالم إلى المُسـلمين. وأعلم أنكم تـعرفون الهُـوَّة الموجـودة بين هـاتين النظـرتين. وأعلم أيضًا أنكم لَا تقـفُون عند مثل هذه التفاصيل. بل تَنْسَوْنَهَا بسرعة، كأنها أحداثًا تافهة. وتَمُـرُّون بسرعة إلى قضايا أخرى. لكن كاتبًا يَابَانِيًّا خَصَّصَ لهذه القضية كتابا كاملًا.

كَاتِب ومترجم يَابَانِي، يُسَمَّى "نُوبُوَاكِي نُوتُوهَارَا"، متخصّـص في ترجمـة الأدب العـربي إلى اللغـة اليابانيـة، عـاش خلال عشـرات السِّنِين في بعض البلـدان الناطقة بالعربية، وَأَصْـدَرَ كتابًا في سنة 2003، تحت عنـوان «العـرب: وجهـة نظـر يابانية». ومِمَّا قالـه "نُوبُوَاكِي" في كتابه عن المُجتمعات العربية المُسلمة: «***الدِّين هو أهم مـا يتمّ تـعليمه، لكنـه لم يمنـع الفسـاد، وتـدنِّي قيمـة***

الاحترام». وأضاف: «عرفتُ شخصًا لمدّة عشرين عامًا، ولم يكن يقرأ إلَّا القرآن. بقي هو ذاته، ولم يتغيّر»[9]. وقال أيضًا: «***العرب متديِّنون جدًّا، وفاسدون جدًّا***»!

وكُلَّمَا طرح اليساريون في البلدان المُسلمة ضرورة ***محاربة الفساد***، يُجيبُ فورًا الإسلاميون الأُصُوليون: «***لا يمكن محاربة الفساد إلَّا عبر الرجوع إلى الدِّين، وعبر الزيادة في العِبَادَة***»!

وحينما رفعت مثلًا "حركة 20 فبراير" بالمغرب شِعَارَات تُنَدِّد بِـ «***الفساد***» الاقتصادي والسياسي في سنة 2011، أصدر فورًا مَا يُسَمَّى بِـ «المجلس العِلْمِي الأَعْلَى لِفقَهَاء المغرب» (وهو مؤسّسة رسمية تابعة لِـ "وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية") أَصْدَرَ بَيَانًا رسميًّا يقول فيه: «***قبل إصلاح الفساد السياسي، أو الفساد الاقتصادي، يجب إصلاح الفساد في العَقِيدَة***»! وهذه الدَّعْوَة المُدْهِشَة إلى «إصلاح الفساد في العَقِيدَة»، تُؤدي عَمَلِيًّا إلى إِقَامَة "***مَحَاكِم تفتِيش الضَمَائِر***" (les tribunaux d'inquisition)، مِثْلَمَا كانت موجودة في بلدان أوروبّا خلال القُرُون الوُسطى.

هذا هو إذن المَشْهَد العام: ***المسلمون هم أكثر الناس عِبَادَةً وتعبُّدًا في العالم، وهم في نفس الوقت، أكثر الناس فسادًا في العالم***. وهذا التناقض الغريب يتكرّر في البلدان المُسلمة: من جهة أولى، اليساريون يريدون التحرّر من التخلّف والفساد، عبر الثورة المُجتمعية، والثورة الثقافية، وعبر إقامة الديموقراطية السياسية والاقتصادية والثقافية، وتهيئ شروط الاشتراكية. ومن جهة ثانية

---

[9] في نفس السِّيَاق، اِلْتَقَيْتُ بمعلّم مغربي، وكان جهله واضحًا من خلال كلامه. فأشفقتُ عليه، وعرضتُ عليه قراءة كتاب يُشكّل مدخلًا لتعلّم الفلسفة. فأجابني بالرّفض قائلًا: «منذ قرابة ثلاثين سنة، وأنا أرفض قراءة أي شيء كان، باستثناء كلام الله، أي القرآن»!

تَـرُدُّ عليهم الحركـات الإسـلامية قَائِلَـةً: «***الحـلّ يوجـد فـقط في الدِّين، عبر الزِيَادَة في التَدَيُّن***». فهل يمكن تصوّر سوء تَـفَاهُم أكبر من هذا؟

ورغم ذلـــك، يـــأتي بعض اليســـاريين ويـــقولون لنـــا: «لَا، الإسلاميون الأُصُولِيون طَيِّبُون، يُعَارضون النظام السياسي المَخْـزَنِي، ولَا يُعـادون اليسـاريين، ويجب أن نتَحَالُـف معهم»! ولكن على أيّ أساس سنتَحَالُف معهم؟ هل على أساس مُحاربـة الفسـاد بالزِيَـادة في العِبَادَة ؟ هذه مَزْحَة لَا تُصَدَّقْ ! ويَحْكُـون نُكْتَـتَهم هاتـه دُون أن يَضْحَـكُوا. بـل يَحْكِيهـا بعضـهم بالتهديـد، والـترهيب، والسُّـيُوف، والكَلَاشْنِيكُوف، والمتفجّرات، والصواريخ ! أَلَيْسَ الغَـائِبُ هنـا، بـل المُغَيَّب، هو العَقْل؟

10. لِمَاذَا هذا التَهَافُت على اِسْتِغْلَال الدِّين في السياسة ؟

في الصّورة: مظاهرة بالمغرب للدفاع عن حقوق الإنسان، وحريات النساء.

ما هو السِّر الذي يجعل هذه الجماعات، والأحزاب الإسلامية، تُصِرُّ على اسْتِغْلَال الدِّين الإسلامي في السياسة ؟ يَنقَشِعُ هذا السِّر حينما نُدْرِكُ أن ***أغلبية كبيرة من سكان البلاد أُمِّيُون، أو جَاهِلُون، أو ثقافتهم هزيلة.*** وأن التعليم العُمُومي مُفْلِسٌ. وفي نفس الوقت، لَا تَسْتَطِيع هذه الأغلبية من السُكَّان أن تَصِلَ، في بِيئَتها المُجتمعية، لَا إلى تُراث ثقافيّ، ولَا إلى مَرْجِع فِكْرِيّ، ولَا إلى سَنَد رُوحيّ، وإنما ***تصل فقط إلى الدِّين الإسلامي.*** ويكتشف هؤلاء السُكَّان في الدِّين منظومة فكرية شَامِلَة، ومُطْلَقَة، وبسيطة جداً. وتُجِيب هذه المنظومة الفكرية الدِّينية عن كلّ تساؤلاتهم الوُجُودِيَة.

بل تسمح هذه المنظومة الفكرية الدّينية حتّى لِخَيَالِهِم الخُصوصي بأن يُضيف إلى هذا الدّين إبْدَاعَاتِهم، وَتَصَوُّراتهم الشخصية. فَيَتَعَلَّقُون بهذا الدِّين عبر تعاطُفٍ قَوِيّ. ***وكلّ مَن يُظْهِرُ تَدَيُّنَه،*** بشكل مُشابه لهؤلاء السكّان، أو يُبَيُّنُ تَمَاهِيَهُ الرُّوحِي، أو المُتَجَسِّس، مع هذا الدِّين الإسلامي، ولو شَكليا، ***يَجْلُبُ كَالمِغْنَاطِيس تَعَاطُفَ هؤلاء السُكَّان إليه،*** وَيكْتَسِبُ ثِقَتَهُم، وَيَفْتِنُ حَوَاسَّهم، ويَسْتَحْوِذُ على عُقولهم، ويصبح قادرًا على التَحكُّم في مُيُولهم. ***فيصبح استغلال الدّين في السياسة كَمَثَلِ استثمار «رَصِيد تِجَاري»*** (*fonds de commerce*) ***عَتِيق،*** أو كَتَوْظِيف سَهل لِـ «رأسمال مالي» فَعَّال. حيثُ ***يَجْلُبُ استغلالُ الدِّين الشُّهْرَةَ الواسعة، والجَاهَ المُؤَثِّر، والنفُوذَ القَوِي، والمَال المُتَدَفق،*** والسُلْطَة المَاهِرَة. فكيفَ لَا يَتَهَافَتُ كلّ السياسيين، وكل الانتهازيين، على اسْتِثْمَار الدّين، في كلّ الميادين، وإلى آخر رَمَق؟

وتَسْتَغِلُّ هذه الأحزابُ الإسلاميةُ تعاطفَ جماهير الشعب مع الدّين الإسلامي، بِهدف الاِسْتِحْوَاذ على أصواتها في الانتخابات العامّة. ويتكوّن أكبر جزء من الناخبين، الذي يُصوّتون لصالح هذه الأحزاب الإسلامية، من النساء الأُمِّيَات، ومن المُوَاطِنين الأَقَلُ ثقافَةً، أو الأقل يُسْرًا، ومن الأفراد الأقل تكوينًا في السياسة، ومن الأشخاص الأقلّ نُضْجًا، وكذلك من الأشخاص الذين يغلبُ نَمَطُ العَيْشِ القَرَوِي (وليس الحَضَرِي) على حَيَاتِهم. بينما يَسْخَرُ المُوَاطِنون المُنْتَمُون إلى الفِئَات المَيْسُورة، أو المُثقفَة، من خُرافات الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية. لكن عندما ينجح الإسلاميون الأُصُولِيون في الانتخابات، وعندما يغزون أجهزة الدولة، ويستولون على المساجد، ويسيطرون على وسائل الإعلام، ثم يَشْرَعُون في

أَسْلَمَة المُجتمع، تتحوّل سُخْرِيَة الفئات المَيْسُورَة أو المُثقفَة إلى كَابُوس مُرْعِب. ومُجمل هذه الانتخابات والتصويتات، الممنوحة للأحزاب الإسلامية الأُصُولية، مَبْنِيَة على أساس ***خُدْعَة دينية غير مَحْسُوسَة***. ولَا تَنْخَدِعُ بهذه المكِيدَة سوى الجماهير الشعبية الأقل ثقافَةً.

وتُلَمِّحُ الأحزاب الإسلامية ضِمْنِيًّا إلى أنها هي «***المُمَثِّل الشَرْعِي والوَحِيد لِلَّه***». وتتكلّم، وتَتَصَرَّفُ، كأنها هي «***وَكِيلَة الإله فوق الأرض***». وتُوحِي الأحزاب الإسلامية أنها تَسْتَمِدُّ شَرعيتها من شرعية الله. ويُصَدِّقُ المُوَاطِنون المُتَدَيِّنُون أن هذه الأحزاب الإسلامية «***تُطَبق إِرَادَة الله***». بينما الإله بَرِيءٌ مِنها. وتُلَمِّحُ هذه الأحزاب الإسلامية إلى أنه مِن حَقِّهَا، بل من واجبها، أن ***تفرض بالقُوَّة، الإيمانَ، والعبادةَ، والطُقُوسَ الدِّينية الأخرى***، على كل المُوَاطِنين. وما تفرِضُه في الواقع ليس إلَّا دِكْتَاتُورِيَتَهَا الشُمُولِيَة، وهَيْمَنَتَها السياسية، والاقتصادية، والفكرية. وتَدَّعِي هذه الأحزاب الإسلامية الأُصُولية أنها ***هي وحدها التي تفهم الدِّين*** الإسلامي بشكل صحيح. وأنها ***هي وحدها التي يحق لها أن تُؤَوِّل النُصُوصَ المُقَدَّسَة*** في الإسلام، وأن تُطبقها، وأن تفرض هَيْمَنَتَهَا على كلّ شيء. وتُوهِمُ هذه الأحزابُ الإسلاميةُ الأُصُولِيةُ الجماهيرَ بأنها ***هي وحدها التي تحتكر «الأخلاق»***. ولا تقوم الدولة بأيّة تَدَابِير لِمَنع هذا «***الاِحْتِكَار***» غير الشّرعي للدِّين.

ومُجمل الحَمَلَات السياسية، والدِعَائِيَة، التي تَخُوضُهَا هذه الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية، تَنْبَنِي ظاهِرِيًّا على أساس مُناصرة الدّين الإسلامي، ونشره، وتغليبه، وفرض هَيْمَنَتِه. ***وتعمل الأحزاب الإسلامية كَقَبِيلة عَصَبِيَة، أو كَطَائِفَة دِينِيَة، أو حتى***

كدولة داخل الدولة. وَتُقَسِّم الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية المُوَاطِنين إلى صِنفَين: ***صِنفٌ مُقَرَّب من الله*** (وهم أنصار هذه الأحزاب الإسلامية)، ***وصِنفٌ ضَائع، وَتَائِه.*** وتستعمل هذا التَصْنِيف الدِّيني لِفَرْضِ نَوْع جديد من «التقسِيم العُنصري». وتشعر الجماهير المُتَدَيِّنَة أن كلّ مُنَاصَرَة لِدِينِهَا، هي مُناصرة لَهَا. وتُحِسّ كأن كلّ تَغْلِيب للدِّين على المُجتمع، هو تَغْلِيب لِمَصالحها الفِئَوِيَة الخاصة. وهذا وَهْم مُؤْسِف.

ومجمل مَزَاعِم الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية تتنافى مع حقوق الإنسان، ومع الديموقراطية، وحتى مع القانون الجنائي، وكذلك مع "القانون الدولي". وهي مُوغِلَة في الجَهل، وفي الغُرور، وفي الرِّجعية. بل هي قِمَّة الاستبداد. وتُشكّل خطرا غَازِيًّا يُدَاهِمُ المُجتمع. ورغم كل فَظَاعَات الأحزاب الإسلامية، تُهادنها الدولة، وتَسْتَخِفُّ بِخُطورتها، وتسمح بوجودها (كأحزاب مبنية على أساس الدِّين). بل تَنْزَلِقُ بعض الأحزاب التقدّمية، وحتى اليسارية منها، وبشكل مُرْتَجَل، أو اعْتِبَاطِي، أو سَطْحِي، إلى تزكية وجود هذا النَوْع من الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية (المبنية على أساس الدّين)، عبر التنظير للاعتراف بشرعيتها، وحتى الدعوة إلى «التَقَرُّب» منها، أو «التَعَاوُن» معها، أو «التَحَالُف» معها. وهو أمر مُحَيِّرٌ حقًّا.

11. مَا هو التعامل المَطْلُوب بين اليساريين والإسلاميين؟

في الصورة، الأمناء العامون لأحزاب اليسار الأربعة، في سنة 2019، من اليمين إلى اليسار: نبيلة منيب (حِزْب الاشتراكي المُوَحَّد، تأسّس في سنة 2002)، عبد السلام العزيز (حِزْب المؤتمر الوطني الاتحادي، تأسّس في سنة 2001)، مصطفى البراهمة (حِزْب النَهْج الديموقراطي، تأسّس سنة 1995)، علي بُوطَوّالة، (حِزْب الطليعة الديموقراطي الاشتراكي، تأسّس في سنة 1989).

قبل تحديد التَعَامُل المطلوب بين اليساريين والإسلاميين، لِنَبْدَأ بتحديد الأُسُس العَامَّة لِتَعَاوُن اليساريين مع أيّة قوّة سياسية أخرى. وأُسَمِّيها: ***«الشُرُوط العامّة لِتَعَاوُن الأحزاب اليسارية مع أيّ حِزْب سياسي غير يساري»***. وأبرز هذه الأسس، الالتزام المكتوب، والرَّسمي، والعَمَلِي، بالمبادئ الأساسية التالية: «الديموقراطية»، و«حقوق الإنسان» (كما هي مُتعارَف عليها عَالَمِيًّا)، و«الفَصْل بين الدِّين والدولة»، و«الفصل بين الدِّين

والسياسة»، و«الفصل بين القانون والشريعة الإسلامية»، و«حُرِّيَة العَقِيدَة»، و«حُرّية العِبَادَة»، و«حُرّية عدم العِبَادَة»، و«التَسْوِيَة بين الأُنْثَى والمُذَكَّر»، و«الدِّفَاع عن الاستقلال الوطني»، و«مناهضة التَبَعِيَة للإمبريالية»، و«مُعارضة النظام السياسي» المَخْزَنِي الاستبدادي والفاسد، و«العَدَالَة المُجتمعية»، و«مُكافحة الرأسمالية المُتَوَحِّشَة»، و«صِيَّانَة البِيئَة»، والامتناع عن الاستقواء بدول أجنبية. فَكُلّ قُوّة سياسية تلتزم بهذه المبادئ، يُمكن أن يُرَحِّب بها اليساريون، وأن يَقْبَلوا التقرُّبَ منها، أو التَعَاوُن معها، أو التَنْسِيق معها، أو خوض النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة معها، وربما حتّى الانخراط معها في تَحَالُف سياسي. وكلّ قوة سياسية ترفض الالتزام بهذه المبادئ، يَتَوَجَّبُ فَوْرًا على اليساريين أن يحذروا منها، وأن يَرْفُضُوا «التَعَاوُن» أو «التَحَالُف» معها.

وسبق لعبد الله الحريف (وهو من قيادة "حِزْب النَهْج") أن دافع عن أطروحة «التَعَاوُن» مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" (الإسلامي الأُصُولِي) بِدَعْوَى أن أعضاء هذا الحِزْب «إسلاميون مُتَنَوِّرُون». وبالنسبة لي، وفي إطار تَدقيق الأمور، ***لَا يَصِحُّ أن نَعْتَبِرَ أيّ شخص إسلامي أصولي «مُتَنَوِّرًا»، إلَّا إذا اِلْتَزَمَ بالمبادئ المذكورة سابقا.*** أَمَّا إذا رفض الالتزام بتلك المبادئ، فإن «تَنَوُّرَه» سَيَبقى بَاطِلًا، أو مُزَيَّفًا، أو كَاذِبًا.

وكتب عبد الله الحريف: «أليس دورنا، في مجتمع مسلم، [هو] أن نناقش مع الحركات الاسلامية التي تناضل في الساحة، وتُبدي استعدادا للحوار، ولا تعادينا، بعيدا عن شيطنتها واستعدائها». وعلى خلاف رأي الحريف، ورغم أن مُجتمعنا مُسْلِم، فإن دور القِوَى التقدُّمِيَة والثورية هو، أَوَّلًا وقبل كلّ شيء، ***نَقْد***

الفكر الإسلامي الأُصُولِي، وليس مُهَادَنَتُه، أو الاِسْتِسْلَام له، أو التَعَايُش معه بشكل خَاضِع، أو مُسَايِر، أو فَاتِر، أو لَا مُبَالٍ.

ولا يمكن لقِوَى اليسار أن تَنْمُوَ بشكل مُوَازٍ لِنُمُوّ قِوَى الإسلام الأُصُولِي، في إطار نَوْع مِن التَسَاكُن، أو من المُهَادَنَة، أو من المُسَايَرَة الفَاتِرَة، أو مِن التَعَايُش اللَّامُبَالِي. على خلاف ذلك، يستحيل أن يَدُوم نَوْع من التَوَازُن المِثَالِي بين قِوَى اليسار والقِوَى الإسلامية الأُصُولية. كما لا يمكن لقِوَى اليسار أن تَنْمُوَ بشكل مُتَسَاوٍ مع قِوَى الإسلام الأُصُولِي. بل ***الحلّ الوحيد المقبول هو أن يكون نُمُوُّ قِوَى اليسار على حِسَاب القِوَى الإسلامية الأُصُولية.***

وما تحتاجه قِوَى اليسار، ليس هو التَعَايُش المُهادِن للفكر السياسي الرّجعي، المُغَلَّف بالإسلام الأُصُولِي، وإنما ***المطلوب هو نَقْدُه، والتَصَارُع معه، بهدف هَزْمِه، وتَجَاوُزِه.*** وتَكْمُن مصلحة الشعب في غَلَبَة العَقْل على النَقْل، وفي انتصار الديمقراطية على الاستبداد المُتَخَفِّي في لِبَاس دِينِي، حتّى وَلَوْ كان جُزء من الشعب لَا يُدْرِك بَعْدُ مصالحه الحقيقية.

وحِينَمَا تُرَوِّجُ الأحزاب الإسلامية الأُصُولية أفكارًا يَمِينِيَة، أو رجعية، فإن هدفها هو التَلَاعُب بالجماهير الشعبية، والمُنَاوَرَة بها، لإدامة خُضوعها، ولِتَسْهِيل استغلالها. ومن بين أَدْوَار الثوريين، نَقْد كلّ الأفكار المُحَافِظَة، أو اليَمِينِيَة، أو الرجْعِيَة، ونشر الأفكار الثورية البَدِيلة عنها. والنَقْد العَقْلَاني هو صِنْفٌ من بين أصناف المساهمة في تهييئ الثورة المُجتمعية، وخوضها، وإنجاحها. وكُلَّمَا زَعَم إسلاميون أصوليون مثلًا أن الأَرْزَاق، أو الفَوَارِق الطبقية، هي «قَدَرٌ إِلَهِيّ مَحْتُوم»، غَدَى فَوْرًا واجب الثوريين، أن يشرحوا للجماهير: أن ***حياة الأفراد والشعوب ليست قَدَرًا مَكْتُوبًا بشكل مُسْبق؛ وأن***

الإله لَا يتدخّل في شؤون المُجتمع؛ وأن البشر هم وحدهم مَنْ يُنْتِجُون مُجتمعهم، وهم وحدهم صَانِعُو تاريخهم، سَوَاءً كانت أفعالهم وَاعِيَة أم غَافِلَة، إيجَابِيَة أم سَلْبِيَة.

وعندما تكون الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية، في مُجتمع مُسْلم مُحَدَّد، أَقْوَى من أحزاب اليسار، أو تحظى بأعداد أكبر من الأعضاء، أو الأنصار، فهذه الظاهرة تعني أن الفكر الدِّينِي المُحافظ هو الذي غَلَبَ الفكرَ التَقَدُّمِيّ (أو الديموقراطي، أو الثوري، أو الاشتراكي). كما تعني هذه الظاهرة، أن البِنْيَة الفَوْقِيَة القائمة في هذا المُجتمع، تَعُوق نُمُوَ القِوَى السياسية التقدّمية (أو الثورية، أو الديمقراطية، أو الاشتراكية). وفي هذه الحالة، تَبْرُزُ ***مُهِمَّةٌ مِن بين المهام المُلْقَاة على عاتق الثوريين، وهي القيام بأعمال فكرية، أو بِحملات تَثْقِيفِيَة، لِنَقْد الفكر السياسي المُحافظ، سواءً كان مُغَلَّفًا بفكر «اللِّيبِيرَالِيَة الرأسمالية»، أم مُعَبَّأً بِفِكْر الإسلام الأُصُولِي. وهدف هذه الحَمَلَات التَثْقِيفِيَة، هو تعويض الفكر الإسلامي الأُصُولِي بفكر سياسي عَقْلَاني، وتقدّمي، وديمقراطي، وثوري، وتحرّري.***

وبدلًا من أن تتَحَالَف أحزاب يسارية مع أحزاب إسلامية أصولية، وبدلَا من أن يُهَادِنَ الفكرُ الثوريُّ الفكرَ المُحافظَ، المُغَلَّف بالإسلام الأُصُولِي، ***يجب نَقْد فكر الإسلام السياسي الأُصُولِي، وفضح طبيعته الرجعية، وَتِبْيَان أنه يُؤَدِّي حَتْمًا إلى الرِّدَّة، ثم إلى التَخَلُّف، ثم الاِنْحِطَاط، ثم الحَرب الأهلية***. ومُهِمَّة الثوريين هي نَقْد وفضح الأفكار الخاطئة، أو المُغَلِّطَة، أو المِثَالِيَة. وتجب المُساهمة في تهيئ شروط تغيير المُجتمع، بهدف إنجاز الطموحات التحرّرية. ***وبدون تقليص، ثم هَزْم، تأثير الفكر الإسلامي***

الأُصُولِي، سَيَصْعُب على القِوَى الثورية أن تنشأ، أو أن تَتَقَوَّى، فَبِالْأَحْرَى أن تَنْجَح.

ومِيزَةُ الفكر الديموقراطي، أو الثوري، أو الاشتراكي، هي مُيُولُه إلى خوض الصِّراع السياسي المُتَوَاصِل ضدّ الفكر السياسي الإسلامي الأُصُولِي. ومِيزَةُ الأحزاب الديموقراطية الحَقَّة، أو الثورية، أو الاشتراكية، هي مُيُولُها إلى خَوض الصِّراع السياسي ضدّ الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية. ***وبدون هذا الصراع الفكري، يستحيل على أحزاب اليسار، (التي هي حاليا ضَعِيفة)، أن تتحوّل إلى أحزاب قويّة.*** وبفضْل هذا الصراع الفكري، سَتَتَحَوَّل الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية (التي هي حاليا قوية)، إلى أحزاب ضَعِيفة.

وهل رَفْضُ اليَساريين «لِلتَعَاوُن»، أو «لِلتَحَالُف»، مع الإسلاميين الأُصُولِيين يَعني، أو يُبرر، القَطِيعَةَ التَامَّةَ فيما بينهم، إلى درجة رفض حتّى الكلام فيما بينهم؟ الجواب هو لَا. لأن كِلَا الطَرَفَين (اليساريين والإسلاميين الأُصُولِيين) يحتاجان بالضرورة، في إطار تنافسهما، أو تصارعهما السياسي، إلى حَدّ أدنى من الكلام، وإلى شكل مِن بين أشكال التواصل، فيما بينهما. وغاية هذا الحد الأدنى من التواصل، ليست هي البحث عن إمكانية عَقْدَ «تَحَالُف» سياسي فيما بينهم، بل الهدف هو فقط تمكين كل طرف من اكتشاف عَالَمِ الطَّرَف الخَصْم، وتَجَنُّب حمل أفكار مُسْبَقَة (préjugés) وخَاطِئَة حَوله. ومن واجب كل طرف، في هذا الصراع السياسي، أن يَتَوَخَّى المَعرفة الدقيقَة لِآرَاء خَصمه. كما يحتاج إلى إدراك مشاريعه السياسية. ويتوجّب على كِلَا الطرفين أن يَتَلَافَيَا سُوءَ التَفَاهُم فيما بينهما. كما يجب على كِلَا الطرفين الحِرْصَ على تَجَنُّب الصِّدَامَات العَفْوِيَة، أو العَنِيفة، فيما بينهما. لأن هذه

الصّدامات العَنِيفة، تعمِّق سُوء التَفَاهُم، وتَشْحَنُ العَدَاوَة المُسْبَقَة، ولَا تَحُلّ أيّ مشكل. ولَا تفيد، لَا اليساريين، ولَا الإسلاميين الأُصُولِيين. ***فَالغَايَة، ليست هي مُحَاربة الأشخاص الإسلاميين الأُصُولِيين، وَلا إلْحَاق الضَرَر بهِم، وَلَا هي القضاء عليهم كأشخاص، وإنما الغاية هي فقط نَقْد أطروحاتهم الفِكْرِيَة المتخلّفة، وهَزْم أفكارهم الرِّجْعِيَة، أو المُضِرَّة بالمجتمع، وتعويضها بأفكار تقدُّمِيَة، بِهَدَف المُساهمة في تحويل الأشخاص الإسلاميين الأُصُولِيين، هم أنفسهم، إلى مواطنين ديمقراطيين، وَمُتَضَامِنِين.*** الشيء الذي قد يتطلّب جِيلًا أو جِيلَيْن من الصّراع الفكري والسياسي. ***والوسيلة السَّلِيمَة التي يجب على كِلَا الطرفين (اليساريين والإسلاميين الأُصُولِيين) أن يَلْتَزِمَان بِاستعمالها في صراعهما المُتبادل، ليست هي مَنطق القُوَّة، وإنما هي قُوَّة المَنْطِق.*** ويجب على كِلَا الطرفين (اليساريين والإسلاميين الأُصُولِيين) أن يلتزمان بمشروعية اختلاف المُوَاطِنين في الأفكار، وأن يَتَقَيَّدَان بالطُّرُق السِّلْمِيَة في مَجَال مُعَالَجَة المشاكل، وبضرورة الاِحْتِكَام إلى الشعب الحُر والمستقل. ومن واجب كِلَا الطرفين أن يَتقيَّدَان بهذه الحُدُود الحضارية. وينبغي على الإسلاميين الأُصُولِيين خُصُوصًا، أن يَتَحَرَّرُوا نِهَائِيًّا مِن مُيُولِهم إلى الكلام باسم الله، ومن استعمالهم لِأَسَاليب التَعَالِي، والغُرُور، و«التَكْفِير»، و«الإِرْهَاب».

أمَّا إذا فَضَّلَ الإسلاميون الأُصُولِيون البقاء في غُرُورِهِم، وإذا أَصَرُّوا على استعمال «التَكْفِير»، و«الإِرْهَاب»، و«الجِهَاد»، و«العُنف المُقَدَّس»، واغتيال المعارضين، فإنهم سَيَجُرُّون حَتْمًا مُجْمَل المُجتمع إلى حرب أهلية عَمْيَاء، ومتوحّشة، وقَاتِلَة. وَلْيَعْلَم

جَيِّدًا الإسلاميون الأُصُولِيون، أن شعب التقدّميين والديموقراطيين واليساريين، لن يَقْبَل أبدًا، ومُهِمّا كان الثمن، فرضَ «الشريعة الإسلامية» المُتخلّفة على المُجتمع، سواء كان ذلك بواسطة «العنف المقدّس»، أم بواسطة الانتخابات والبرلمان. وإذا أراد الإسلاميون الأُصُولِيون أن نُعِيد إنتاج الحروب الأهلية التي وقعت في بلدان أوروبا خلال القرون الوُسطى، فَلْيَتَحَمَّلُوا كامل مسؤولياتهم. وَلْيَعْلَم الإسلاميون الأُصُولِيون، أن «الدولة الإسلامية الوَهَّابِيَة»، أو «الطَالِبَانِيَة»، أو «الدَّاعِشِيَة»، لَنْ تَتَحَقَّق أبدًا. ولو أدّى ذلك إلى حرب أهلية طاحنة. وعندما سيكتشف أكثر الإسلاميين عَقْلًا، أن الحرب الأهلية لا تقدر على حلّ مشاكل المجتمع، وعندما سيريدون إِيقَافها، فإن الأَوَانَ سيكون قد فَاتَ، لأن معظم مُكَوِّنَات المُجتمع ستكون قد اِحْتَرَقَت، وَتَخَرَّبَت، ولم يبق منها سوى أطلال لَا تصلح لِشَيْء (مثلما حدث في لُبنان، والصُّومَال، والسُّودان، والجزائر، وسوريا، والعراق، واليمن، إلى آخره). ***وسيكون الإسلاميون الأُصُولِيون، إن بقوا على قيد الحياة، أو إن لم يُهاجروا، سيكونون، في آخر المطاف، مُرغمين على القبول بِمَبَادِئ: «الفصل بين الدّين والدولة»، و«حُرّية العَقِيدَة»، و«حرّية العبادة»، و«حرّية عدم العبادة»***. وسيصبح آنذاك واجب المُوَاطِنين النَاجِين من الحرب الأهلية، هو إعادة بناء المُجتمع، انطلاقًا من الصِّفْر، مثلما حدث، مع الأسف، في لُبنان (بين سنتي 1975 و 1990)، وفي الصُّومَال (بين سنتي 1978 و 2019)، وفي السُّودان (بين سنتي 1955 و 1972، ثم بين سنتي 1983 و 2005)، وفي الجزائر (بين سنتي 1991 و 2002)، وفي

سُوريا (بين سنتي 2012 و 2019)، وفي اليمن (بين سنتي 2014 و 2019)، إلى آخره.

ولِتَلَافي السُّقُوط في فَخِّ «فَرِّق تَسُد»، ولِتفادِي تَضْيِيع الطَّاقات في تقاتُل هَامِشِي وغير مُفِيد، يُصبح من واجب كِلَا الطَرَفَيْن (اليساريين والإسلاميين الأُصُولِيين)، العمل على تَلَافَى أَيِّ مَنْهَج يُؤَدِّي إلى تَأْجِيج العداوة فيما بينهم، أو يَسُوقُ إلى تصعيد الصِّدَامَات العَنِيفة فيما بينهم. فَلَا بُدَّ إِذَن من حَدٍّ أَدْنَى من «الدّيموقراطية» في التدبير المَدَنِي، أو الحَضَرِي، للخلافات، عبر الاحترام المتبادل، والحوار الهادئ، والتشاور الاحتياطي، والعمل بقواعد العمل السياسي الديمقراطي، والأساليب السِّلْمِيَة المتحضرة.

وعلى عكس بعض تصوّرات "حِزْب النَهْج" اليساري، فإن ***النضال من أجل «الديموقراطية»***، لن يكون عبر «التَقَرُّب» من الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية، أو عبر «مُهَادَنَتِها»، أو «التَعَاوُن» معها، أو «التَحَالُف» معها، وإنما ***سيكون أَوَّلًا عبر خَوْض الصراع الفكري السِّلْمِي ضدّ فِكْر مُجمل هذه القِوَى الإسلامية الأُصُولِية!*** لأن «الديموقراطية» هي من بين أهم القضايا التي تختلف حولها أحزاب اليسار مع القِوَى الإسلامية الأُصُولِية.

والأشخاص المُدَافِعُون عن أُطْرُوحة «التَعَاوُن»، أو «التَحَالُف»، بين اليساريين والإسلاميين الأُصُولِيين، لَا يُدْرِكُون أن نضالهم من أجل «دَمَقْرَطَة» (démocratisation) الدولة والمُجتمع، يستحيل أن يَنْجَح، إذا لم يَخُوضُوا، في نفس الوقت، نِضَالًا صَارِمًا، ومتواصلًا، ضِدَّ الفكر الرّجعي للحركات الإسلامية الأُصُولِية.

وإذا بحثنا عَمَّا أنتجته أحزاب اليسار الأربعة بالمغرب في مجال نَقْد الأَيْدِيُولُوجِيَة الإسلامية الأُصُولِية، خلال العشرين سنة الأخيرة، فَلَن نَجِدَ شيئًا ذي أهمية (باستثناء قِلَّة قليلة من الكتب والمقالات، من ضِمْنِهَا مَا نشرتُه شخصيًّا[10]).

ولِتَلَافي أيّ سُوء تَفَاهُم، فإن الدَّعْوَة إلى خوض هذا ***الصراع الفكري*** بين اليساريين والإسلاميين الأُصُولِيين، لَا تعني، ولَا تُبرّر، تحويله إلى صدام يحتوي على الكَرَاهِيَة، أو الحِقد، أو العُنف، أو التقَاتُل. لأن هذا الصراع ليس صراعًا عَسْكَرِيًّا، أو دِينِيًّا، أو طَائفِيًّا، بين مَذَاهِبَ دينية. وليس مُوَاجَهَةً بين مجموعات دِينية مُختلفة. ولا بين مُتَدَيِّنِين وَغَيْر مُتَدَيِّنِين. وإِنَّمَا هو، في جوهره، صراع فِكْرِيّ وسياسي حول ***مَشروع المُجتمع البَدِيل***. وهو جزء من الصراع الطبقي الجاري في المُجتمع.

وعلى عكس بعض الإشاعات المُغْرِضَة التي تُرَوِّجُهَا بعض الحركات الإسلامية الأصولية، لَا يهدف اليسار إلى اِسْتِئْصَال الدِّين من المُجتمع. بل يُؤَكِّدُ اليسار، ومنذ زمان، أنه يَلتزم، ويضمن، ***بأن تبقى دائمًا، قضايا الدّين، والإيمان، والعبادة، ضِمْنَ قَائِمَة الحُرّيات الشخصية المُبَاحَة***. ويتعهّد اليسار بأن يُسَجِّلَ في الدُسْتُور «حُرِّيَةَ العَقِيدة»، و«حرّية العِبَادة»، و«حرّية عدم العبادة»، و«التَسْوِيَة بين الأُنْثَى والمُذَكَّر»، و«فصل الدِّين عن الدولة».

---

(10) نشر رحمان النوضة نَقْدًا للأيديولوجية الإسلامية الأُصُولِية في كتابه: "نَقْد الشعب". ونشر أيضًا انتقادات متخصِّصة، مثلًا في كتاب: "العلاقة بين الدّين والقانون"، وفي كتاب: "العلاقة بين الدِّين والجنس". ويمكن تحميل هذه الكتب بالمجان من مُدَوَّنَة الكاتب: https://LivresChauds.Wordpress.Com.

وكل شخص يريد أن يكون «إسلاميا أصوليا» في أفكاره الشخصية، وفي أساليبه، خلال حياته كلّها، أو يريد أن يُطبّق «الشريعة الإسلامية» على نفسه، أو يريد أن يَعْبُدَ بطريقة خاصّة به، فذاك حَقٌّ مكْفُولٌ له، ***بشرط أن لا يُحَاوِلَ فرض عقائده الدِّينية على غيره. وبشرط أن لا تَكون ممارسته لِلْعِبَادة مُزعجة، أو مُسيئَة، أو مُضِرَّة، بمواطنين آخرين*** (مثلما هو الحال في مُشْكِل تَجْرِيم الأكل في رمضان في أماكن عُمُومية؛ وفي مُشكل مُكَبِّرَات الصوت القوية والمُزْعِجَة، الموجَّهة من داخل المساجد إلى خارجها؛ وفي مشكل ارتداء "النِقَاب" الذي يخفي الوجه في الأماكن العُمومية؛ وفي مشكل لجوء البعض إلى محاولة فَرْض، وتعميم، الفَصْل بين الجِنْسَيْن في أماكن عُمُومية؛ وفي مشكل فرض تدريس الدِّين الإسلامي في المدارس العُمومية، بَدَلًا من أن يكون تدريس الدّين اِخْتِيَارِيًّا في مدارس دِينية خُصوصية؛ إلى آخره).

وفي مثال «حركة النهضة» الإسلامية في تُونُس، فقد اضطرّت العناصر المُتطرِّفة في هذه الحركة إلى تقلِيصِ أَطْمَاعِهَا «الوَهَّابِيَة»، أو إلى التَخَلُّص من مُيُولها إلى «الدَّاعِشِيَة». والتطوّر الإيجابي لِهؤلاء الإسلاميين الأُصُولِيين في تونس، في بعض هذه القضايا، لم يَنْتُج عن مُهَادَنة اليساريّين للإسلاميين الأُصُولِيين، ولَا عن قِيَّام «التَعَاوُن» أو «التَحَالُف» بينهم، ولم يَنْجُم عن الحوار فقط، وإنما وَقَعَ على الخُصُوص، نتيجةً للصراع الفكري، وللضّغط الجماهيري، ولِتَغيير مَوَازِين القِوَى السياسية.

ولَا يدعُو اليساريون إلى قتل أيّ شخص، ولا إلى تعَنِيف أي فرد، ولو كان إسلاميا أصوليا رِجْعِيًّا. بل يَحْرُصُ اليساريون على مُمَارسة النَقْد السِّلْمِي لأفكار الأَيْدِيُولُوجِيَة الإسلامية الأُصُولِية.

ويعمل اليساريون على فضح الطبيعة المُتخلّفة، أو الرِّجعية، لمشاريع القِوَى الإسلامية الأُصُولية. ***وَغَايَةُ اليساريين، ليست هي مُعَادَاة الدِّين، ولَا هي إلغاءه، ولَا اِسْتِئْصَالُه من المُجتمع، وإنما هي تحرير أكبر قدر ممكن من جماهير الشعب من التأثير السياسي اليَمِيني، أو المُحافظ، أو الرِّجْعِي، أو المُتَخَلِّف، لِأَيْدِيُولُوجيَة الحركات الإسلامية الأُصُولية.***

ولا يرضى اليساريون بأن تُلْغِيَ بعض جماهير الشعب عُقُولَهَا نَتِيجَةً لِتَغْلِيبِهَا للمُقَدَّس. ولا يتحمّل اليساريون بأن تفكّرَ جماهير الشعب بِقِيَمِ «المَصِير المكْتُوب»، أو «دولة الخِلَافَة الإسلامية»، أو «الشَّرِيعَة الإسلامية» المُتَخَلِّفَة، أو «تَكْفِير» غير المُتَدَيِّنِين، أو «الجِهَاد العَنِيف» ضدّ غير المُسلمين، أو «القَتْل باسم الدِّين». وَيُفَضِّلُ اليساريون بأن تُفَكِّر جماهير الشعب بِقِيَمِ «الاستقلال الوطني»، و«الحُرِّيَة»، و«العَدْل»، و«الدِّيمُوقرَاطية»، و«حقوق الإنسان»، و«المُسَاوَاة»، و«الكَرَامَة»، و«التَضَامُن المُجتمعي»، و«التحرّر من الاستغلال الرأسمالي»، و«الاشتراكية». ولا يَقْبَل اليساريون بأن يُؤَدِّيَ التَعَايُش السّلمي مع الإسلاميين الأُصُولِيين إلى التَفْرِيط في هذه القِيَم التقدُّمِيَة. لأن هذه القِيَم هي أساس أية حياة مُجتمعية سليمة.

ومِمَّا يُميّز اليساريين عن الإسلاميين، هو أن اليساريين يطلبون من كلّ مواطن، ليس نَوْعًا من الإيمان، ولَا صِنفًا من العِبادة، (لأن الإيمان والعبادة يَبْقَيَان شَأْنًا شخصيا)، وإنما يطلب اليساريون من المُوَاطِن أن يُشارك في مجهود التكوين الشخصي، وفي مجهود العمل المُنتج، وأن يخضع للقوانين التي تَحْكُمُ التوزيع

العادل للثروات المُنْتَجَة جماعياً، وذلك طبقا لمبادئ الديموقراطية والاشتراكية.

وَيَسْتَدْعِي هذا ***الصّراع الفكري السِّلمي*** بين اليساريين والإسلاميين أن نربطه قَدْرَ المُسْتَطَاع بالنضالات الجماهيرية الملموسة، الجارية على أرض الواقع. ونتمنّى أن تهتم مُجمل جماهير المناضلين القاعديين، ومن كِلَا الطرفين المتصارعين، بِتَتَبُّع هذا الصراع الفِكْرِي، والمساهمة فيه. ***ويدور هذا الصّراع بين أفكار، وليس بين أشخاص أو جماعات. ويجري هذا الصراع حول مَدَى صِحَّة أفكار سياسية، أو حول مَدَى مُلَائَمَة مشاريع مُجتمعية، لِخدمة مصالح الشعب. والفرز بين الأفكار الصحيحة والأفكار الخاطئة، يَكُون بِقُوَّة المَنْطِق، وليس بِمَنْطِق القُوَّة.***

وحينما يتعلّق الأمر مثلًا بمظاهرات جماهيرية، أو وَقَفَات احتجاجية، أو إضرابات مشتركة، إلى آخره، تُنَظِّمُهَا بعض قِوَى اليسار، وتكون مَفْتُوحَة لمشاركة عَامّة المُوَاطِنين، يمكن أن تظهر الحاجة إلى الكلام فيما بين مناضلين من اليسار مع حَرَكِيِّين إسلاميين أصوليّين، لنقاش وتحديد أشكال مشاركة هذا الطَّرَف أو ذاك. ويحقّ لِمُنَظِّمِي هذه المظاهرة أن يُناقشوا مع القِوَى الإسلامية المعنية (سواءً قبل انعقاد المظاهرة، أم أثناءها، أم بعدها)، بعض القضايا، أو الإجراءات، المُتعلّقة بتنظيم المظاهرة. وهدف هذه النقاشات هو تلافي وُقُوع صدامات عفوية، وغير مرغوب فيها، فيما بين مناضلين يساريين وإسلاميين. وهذه التَنْسِيقَات الميدانية المعزولة، لا ترقى إلى مستوى تنسيقَات سياسية حول التكتيك، أو ما يشبه التَحَالُف السياسي بين القوّتين.

وإذا بَادَر مثلًا تنظيم يساري إلى الدَّعْوَة إلى مظاهرة جماهيرية، وقام بالسَّهَر على تنظيم تَطَوُّرِهَا، وإذا جاء إلى هذه المظاهرة أشخاص من تنظيم إسلامي أصولي للمشاركة في هذه المظاهرة، سَيكُون من واجب هؤلاء الإسلاميين احترام منظّمي هذه المظاهرة. وَسَيكُون من حق اليساريين المنظّمِين للمظاهرة، أن يَمْنَعُوا أفراد التنظيم الإسلامي من الاستيلاء على هذه المظاهرة، أو السَّيْطَرَة عليها، أو خَطْفِهَا، أو تحريف طبيعتها، أو الصِّيَاح بشعارات تَتَنَافَى مع الأهداف الأصلية لهذه المظاهرة. ويصبح من حقّ منظمي المظاهرة اليساريين أن يطردوا منها العناصر المُشَاغِبَة. وفي مثل هذه النضالات الجماهيرية المفتوحة، يمكن للإسلاميين الأُصُولِيين أن يُشاركوا كمواطنين أفراد، لكن ليس كمؤسّسات حِزْبية، أو حَرَكِيَّة. ويُمكن لليساريين المُنَظِّمِين للمظاهرة أن يناقشوا مع مسؤولين إسلاميين، سواءً قبل بداية هذه المظاهرة، أو بعد انطلاقها، لِتَنْبِيه الأطراف المُختلفة، وحَثِّها على احترام حَدٍّ أدنى من قواعد الجِوَار، أو التَسَاكُن، أو التَعَايُش السِّلْمِي.

وعلى العموم، يعتبر اليسار الأشخاص الإسلاميين الأُصُولِيين كَمُوَاطِنين يَمِينِيِّين. لكنه لا يُعَادِيهم. ولَا يحمل أيّة كَرَاهية مُسبقة ضدّهم. ولَا يُريد اليسار للإسلاميين الأُصُولِيين أَيَّ ضَرَر. وإنما يَنْتَقدُ فكرهم المُسْتَلَب. ويَنْتَقِدُ مشروعهم السياسي الرِّجْعِي. ويتصارع معهم فكريّا وسياسيا. ولَن يترك اليسارُ الإسلاميينَ الأُصُولِيين يُغَالِطُون الجماهير الشعبية بأوهام سياسية تَضُرُّ المُوَاطِنين. ***ويتمنّى اليسار من الإسلاميين الأُصُولِيين أن يتحلّوا بالتَوَاضُع، وأن يُطَوِّرُوا أفكارهم، وأن يأخذوا بعين الاعتبار ضرورة التزام جميع المُوَاطِنين بالحرّيات السياسية،***

والدِّينية، التي يَسْتَوْجِبُهَا العَيْشُ المُشترك، في مجتمع مُشترك.
وهذه المهام (المعروضة سابقا) ليست مطروحة فقط في مجال التعامل مع الإسلاميين الأُصُولِيين، وإنما هي مطروحة أيضًا في مجال التعامل مع أطراف أخرى، مثل ***الحركات الأمازيغية***[11].

وقد كتب عبد الله الحريف: «الرفيق نوضة يعتبر أنه لا يمكن القيام بأي عمل مع [حِزْب] العَدْل وَالإِحْسَان، والحركة [الإسلامية] الأُصُولِية بشكل عام» (انتهت مقولة الحريف). بل أنا أعتبر أن العمل الواجب القيام به مع التنظيمات الإسلامية الأُصُولِية هو، على الخُصوص، نَقْد فكرها، وفَضْحُ رِجْعِيَةِ أيديولوجيتها، وإقناع جماهير الشعب بِأَنّ هذا الفكر الإسلامي الأُصُولِي يؤدي حتمًا إلى إلغاء العَقْل، وإلى تقديس الجَهل، وإلى فرض أَسْلَمَة الدولة، وأَسْلَمَة المُجتمع، ويَدْفَع إلى فرض «الشريعة الإسلامية» المُتَخَلِّفَة، ويَسُوق إلى الاستبداد، ثم إلى الحرب الأهلية، ثم إلى التخريب الشَّامل لِكُلّ المُجتمع. هذا ما أوضحتُه في كتابي «نَقْد الشعب». وهو ما أَكَّدَتْهُ تجارب الكثير من البلدان المُسلمة التي وُجِدَت فيها حركات إسلامية أصولية قوية. ومنها مثلًا بَاكستان، وأفغانستان، وسُوريا، والعراق، ولبنان، واليمن، ومصر، والسودان، والصومال، وليبيا، وتونس، والجزائر، وشمال مَالِي، وشمال النيجر، وشمال نِيجيريا، إلى آخره. أَلَا تَكْفِيكُم كُلُّ هذه الكَوَارِث والمَآسِي؟

وقد دافع "حِزْب النَهْج" اليساري على ضرورة «التَقَارُب»، أو «التَعَاوُن»، أو «التَحَالُف»، مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي الأُصُولِي. لكن مَا ينساه مناضلو "حِزْب النَهْج"، هو أن هذا

---

[11] أنظر وثيقة "نَقْد الحركات الأمازيغية"، لرحمان النوضة. ويمكن تنزيلها من مُدَوّنَة الكاتب.

«التَـقَارُب»، أو «التَحَالُـف»، سَـيُجَرِّدُهُم بالضـرورة من حـقّ نَـقْد الأيديولوجيـة الإسـلامية الأُصُـولِية. لأنـه ***مـا دام مناضـلو "حِـزْب النَهْج" ملـتزمين بِـ «التَـقَارُب»، أو «التَـعَاوُن»، أو «التَحَالُـف»، مع "حِـزْب العَـدْل وَالإِحْسَـان" الإسـلامي، سَـيَحْجِمُون تِلْقَائِيًّا عن نَـقْد الأيديولوجيـة الإسـلامية*** الأُصُـولِية الـتي يُرَوِّجُهـا حُلَفَـائُهم في "حِـزْب العَـدْل وَالإِحْسَـان". وذلـك على الأقـل لِتـفَادِي إِحْـرَاج أصـدقائهم الإسـلاميين. وإذا بحثنـا عن وثائـق مكتوبـة من إنتـاج "حِـزْب النَهْج" في ميـدان تحليـل، ونَـقْد، الأيديولوجيـة الإسـلامية الأُصُـولِية، خلال العِشْـرين سـنة الماضـية، فسيـكون من الصّـعب العثور على إسـهامات مُعَمَّقَـة، ومُكْتَمِلَـة، وجذريـة، وفعّالـة. (ويمكن أن نـقول كَلَامًا مُمَاثِلًا عن أحزاب اليسار الثلاثة الأخرى). وإن كنتُ مُخْطِئا، فَلْيُـعَرِّفْنَا الرفيـق عبـد الله الحريـف بِلَائحـة هـذه الوثائـق الـتي يَنْتَـقِدُ فيهـا "حِـزْب النَهْج" (أو أحـزاب اليسـار الأخـرى) الأيديولوجية الإسلامية الأُصُـولِية. [وَيُمكن آنَـذاك أن نـقارن وثائـق أحزاب اليسار، الناقدة للأيديولوجية الإسلامية الأُصُـولِية، بمضـمون النَـقْد الـوارد في كتـاب "نَـقْد الشـعب"، أو في كتـاب "نَـقْد تَـعَاوُن اليساريّين والإسلاميّين". ويمكن أيضًا أن نبحث هـل ناضـلت فِعْلًا أحـزاب اليسـار بـالمغرب من أجـل تَـرْوِيج مثـل هـذه الانتـقادات المنشورة ضدّ الأَيْدِيُولُوجِيَة الإسلامية الأُصُولِية].

12. هَل يُعقَل أن يُرَاهِنَ بعض اليساريين على قُوَّة الإسلاميين؟

في الصُّورة: مُظاهرة للأحزاب الإسلامية بالمغرب، فيها نساؤها تَهْتِفُ بِشِعارات تُناصِرُ "الإخوان المُسلمين" في مصر، وتُلَوِّح بِصُوَر زعيمِهِمُ محمد مُرسِي.

في ردّ عبد الله الحريف (وهو قِيادي في "حِزْب النَهْج" اليساري) (على المقال الثاني لرحمان النوضة)، جاء أن النضالات الجماهيرية قادمة بالتّأكيد، وأنه إذا رفض اليسارُ التَعَاوُنَ، ومنذ الآن، مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" (الإسلامي الأُصُولِي)، أو مع غيره من الحركات الإسلامية الأُصُولِية، فإن «النتيجة هي أن اليسار [سَيَضْطَرُّ] لوحده لِقِيَادَة السيرورة الثورية ومَوْجَاتِها المتصاعدة». وأضاف الحريف: «هل اليسار مُؤَهَّل لذلك في المستقبل المنظور؟ لا أعتقد ذلك». وتساءل أيضًا الحريف: «هل ستنتظر الجماهير الشعبية المُنتفضة [حتى] يؤهّل اليسار نفسه لقيادتها»؟ وَأجاب الحريف: «القِوَى الأكثر تنظيما هي التي ستقود [تلك النضالات]، وهذه القِوَى هي القِوَى [الإسلامية] الأُصُولِية». وفي هذه المحاولة لِاسْتِطْلَاع المُستقبل، تساءل الحريف عن الاحتمالات الممكنة:

«هل سيصطف اليسار آنذاك مع المَخْزَن [المقصود هو النظام السياسي القائم] ضد [الإسلاميين]، لأنهم أخطر من المَخْزَن كما يطرح الرفيق نوضة، وذلك ضِدًّا على طموح الشعب للتغيير، أم سينعزل [اليسار] لوحده ويكُونُ فعله هَامِشِيًّا»؟ واستنتج عبد الله الحريف من استشرافه هذا للمستقبل، أن أحسن استراتيجية هي تَحَاوُر، وَتَعَاوُن، أو تَحَالُف قِوَى اليسار، منذ الآن، «مع كل القِوَى المُتَضَرِّرَة مِن المَخْزَن»، بما فيها القِوَى الإسلامية الأُصُولِية.
ويستدعي هذا التحليل السّابق لعبد الله الحريف عدّة مُلاحظات:

في ردّه الأول، برّر الحريف «تَقَارُب» "حِزْب النَهْج" (اليساري) من "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" (الإسلامي الأُصُولِي) بكون «أحزاب اليسار الثلاثة ***هي التي رفضت*** التعامل مع حِزْب النَهْج». فاضطرّ "حِزْب النَهْج" (اليساري) إلى محاولة فكّ العزلة عنه عبر تَقَارُبِه من "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" (الإسلامي الأُصُولِي). ***وفي رَدِّه الثاني***، برّر الحريف تَقَارُب "حِزْب النَهْج" من "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" بنظرة استشرافية للمستقبل. واعتبر فيها الحريف أن النضالات الجماهيرية آتية، وأن القِوَى الوحيدة المؤهّلة لقيادة هذه النضالات هي القِوَى الإسلامية الأُصُولِية، لأنها هي الأكثر تنظيما. فيصبح التَحَاوُر والتَعَاوُن مع القِوَى الإسلامية الأُصُولِية ضروريا لِتَلَافي انفِرَادِ هذه القِوَى الإسلامية بقيادة هذه النضالات الجماهيرية المُقبلة. ومعنى كلام الحريف السّابق، هو أن الحريف استعمل ***نَوْعين مختلفين من المُبَرِّرات***. مُبرّر ***أول*** مبني على أساس ***«رفض»*** أحزاب اليسار الثلاثة. ومُبرّر ***ثان*** مبني على أساس اِسْتِشْرَاف مُعَيَّن للمستقبل. فَأَيُّ المُبَرِّرَين كان هو **السَبَب الأوّل** في «تَقَارُب» حِزْب النَهْج من "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان"؟ هل هو

المُبرِّر الأول، أم الثاني؟ يظهر لي أن المُبَرّر الأول كان هو السّبب الحاسم، أما الثاني فهو مجرّد تنظيرات، جاءت فيمَا بَعْد، وبُنِيَت لَاحِقًا، بِهَدَف إيجاد تَبْرِير نَظَرِي لِاخْتِيَارات وَسُلُوكِيَات قَدِيمَة.

وإذا كان اِسْتِشْرَافُنَا للمُستقبل يُظهر أن النضالات الجماهيرية الحَاشِدَة آتِيَة (كما قال الحريف)، فالحَلّ ليس هو قَبُول «التَعَاوُن»، أو عَقْد «التَحَالُف»، بين قِوَى اليسار والقِوَى الإسلامية الأُصُولية، وذلك بِدَعْوَى ضُعْف أو «عَدَم تَأْهِيل» قِوَى اليسار، أو بهدف تَلَافِي انفراد الإسلاميين بقيادة هذه النضالات (مثلما كتب الحريف). وإنما ***الحل الثوري هو الانكباب أَوَّلًا، وَفَوْرًا، على إعادة تأهيل قِوَى اليسار، وتقويمِهَا، وتَثْوِيرِهَا، وتقويَتِهَا***، لكي تعتمد قِوَى اليسار على نفسها، ولكي تُصبح في مُستوى المهام الثورية والتاريخية المُلقاة على عاتقها. وهذا هو خلافي مع "حِزْب النَهْج" (في مجال قضية التعامل مع القِوَى الإسلامية). وأنا أَرْفُضُ القَفْزَ على «عَدَم تَأْهِيل» قِوَى اليسار، أو تَجَاهُلِه، أو محاولة ***«الاِسْتِعاضَة» عن ضُعْف قِوَى اليسار بِـ «التَحَالُف» مع قِوَى إسلامية أصولية، يُفْتَرَضُ فيها أنها أكثر قُوّةً***. وَأُؤَكِّدُ أن الحلّ الثوري الوحيد، والسَّلِيم، هو الخط السياسي المبني على أساس ***اعتماد قِوَى اليسار، كُلِّيًا ودَائِمًا، على نفسها***. وكل تفريط في مبدأ الاعتماد على النفس، يُمكن أن يَدفع بِالقِوَى اليسارية إلى تقليد القِوَى الإسلامية، التي لا تنشأ، ولا تَتَقَوَّى، ولا تنجح، إلّا عبر التوصّل بالمَال، وبِالْبِتْرُو دُولَارْ (pétro-dollars)، الآتِي عبر شبكات سِرِّيَة، من السعودية، أو من الإمارات العربية، أو من قَطَر، في الشَّرْق الأوسط. وهي شبه مُسْتَعمَرَات، أو مَحْمِيَات، مُتخلّفة، وخاضعة للإمبرياليات الغربية.

ويوجد مشكل مُحَيِّر، لم ينتبه إليه الرفيق عبد الله الحريف. لذلك أرجو من الحريف أن يشرح لِي هذه المُعضلة: "حِزْب النَهْج" (اليساري) يُشْبِهُ أحزاب اليسار الثلاثة في: التقدّمية، والديموقراطية، والثورية، وَرَفْضِ النظام السياسي "المَخْزَني"، ويُشْبِهُهم في تَبَنِّي الماركسية، والاشتراكية، إلى آخره. وَيَتَنَاقَضُ "حِزْب النَهْج" مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" (الإسلامي الأُصُولِي) في كلّ شيء. فَكيفَ يمكن "لحِزْب النَهْج"، الذي يَفْشِل منذ العديد من السنوات الماضية، في التَفَاهُم مع ثلاثة أحزاب يسارية، تشبهه في كثير من الأشياء، كيف يمكنه أن ينجح، في نفس الوقت، في التَفَاهُم مع حِزْب إسلامي أصولي (هو "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان")، والذي يتناقض معه في كل شيء؟ هل سُوء تَفَاهُم "حِزْب النَهْج" مع أحزاب اليسار الثلاثة يرجع لأسباب شخصية، أم فِكْرِية، أم عقائدية، أم استراتيجية، أم ماذا؟ ولماذا لَا يكون الاحتمال الأكبر هو أن "حِزْب النَهْج" سَيَفْشِل أيضًا في تعامُلِه مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان"؟ وإذا كان الحريف يظنّ أن تَعَامُلَه مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" سيكون ناجحًا، فَلْيَشْرَح لنا ***أسباب هذا النجاح***. ولْيُفَسِّرُ لنا لماذا تُوجد أسباب نجاح هذا «التَعَاوُن» مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان"، ولا تُوجد في «التَعَاوُن» مع أحزاب اليسار الثلاثة؟

وكتب الحريف أن النضالات الجماهيرية آتِيَةٌ [وأنا أَتفقُ معه]، وأن قِوَى اليسار «غير مُؤَهَّلَة» حَالِيًّا [وأنا أتفق معه]. ومعنى ذلك أن قِوَى اليسار عاجزة حَالِيًّا على تأطير وقيادة هذه النضالات الجماهيرية المُقبلة [وأنا أتفق معه]. وأضاف الحريف: «بالنسبة إليه [أي إلى رحمان النوضة] التغيير مُؤجّل إلى حين أن تُؤَهِّلَ قِوَى

اليسار نفسها. لكن هل ستنتظر الجماهير الشعبية المنتفضة أن يُؤَهِّلَ اليسار نفسه لقيادتها، أم أن القِوَى الأكثر تنظيما هي التي ستقودها، وهذه القِوَى هي القِوَى [الإسلامية] الأُصُولِية». وهنا أختلف جَذْرِيًّا مع الحريف. لأنني لَا «أُؤَجِّلُ» مهام التغيير (كما قال الحريف). ولأن القِوَى الإسلامية «غير مُؤَهَّلَة» لِقِيَادة النضالات الجماهيرية الحَاشِدَة (من نَوْع "حركة 20 فبراير"، أو "حِرَاك الرِّيفْ"، أو "حِرَاك اجْرَادَة"، أو "حِرَاك زَاكُورَة"، إلى آخره). ولأن هذه النضالات الجماهيرية هي ثورية في جوهرها، بينما تبقى القِوَى الإسلامية الأُصُولِية في طَبيعتها يَمِينِيَة، أو رِجْعِيَة. وقد بَيَّنَتْ لنا التجارب الحديثة أن القِوَى الإسلامية الأُصُولِية، إمَّا أنها تَتَجَاهَلُ ذلك الصِّنف من النضالات الجماهيرية المطلبية الحَاشِدَة التي تكون ذات تَوَجُّه ثوري، وإمَّا أنها تُساهم في مُنَاهَضَتِهَا، أو في قمعها. وحتّى إذا سَانَدَتْهَا من بعيد، أو شاركتها مؤقّتًا فيها، فإنها تَنْتَهِي إلى التَشْكِيك فيها، أو إلى الانسحاب منها، أو إلى التنديد بها (مثلما فعل "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" مع "حركة 20 فبراير" خلال سنة 2011).

وإذا كان تَشْخِيص عبد الله الحريف لِضُعْف، أو «عدم تأهيل»، قِوَى اليسار، صحيحا اليوم، فإنه من غير الحَتْمِي أن يحدث أيضًا في المستقبل. وكل مناضل، أو حِزْب ثوري، يَرْصُدُ «ضُعْف» قِوَى اليسار، يتوجّب عليه فَوْرًا، أن يَقِف عند هذا المُعطى الاستراتيجي، وأن لا ينساه، وأن لا يَقْفِز عليه بسرعة. وعلى عكس ظَنِّ الحريف، لا تُمكن معالجة ضُعْف قِوَى اليسار عبر اللجوء إلى حلول تَرْقِيعِيَة، أو وَهْمِية، مثل محاولة «الاستعاضة» عن «ضُعْف» قِوَى اليسار بِـ «الاستقواء» بِالتَفَوُّق العَدَدِي أو

التنظيمي، المُفْتَرَضَيْن لَدَى قِوَى إسلامية أصولية، تتناقض مع قِوَى اليسار في كل شيء.

فالمطلوب من الرفيق الحريف، ومن غيره من اليساريين، أن لا يكتفوا بِرَصْد «ضُعْف» قِوَى اليسار. بل يجب عليهم أن يَسْتَخْلِصُوا كلّ الاِسْتِنْتَاجَات اللّازمة، والسَّلِيمَة، من هذا «الضُعْف» الموجود في قِوَى اليسار. ونطلب منهم ***أن يضعوا استراتيجية مُتكاملة لإخراج قِوَى اليسار من هذا «الضُعْف»*** الخطير، والمُهَدِّد. ولماذا؟ لأنه ما دامت قِوَى اليسار «ضَعِيفة»، فإن مصيرها الأكثر احتمالًا سيكون هو القُصُور، والتهميش، والهزيمة، والزوال، والانقراض، ولو تَحَالُفت قِوَى اليسار مع أقوَى التنظيمات الإسلامية الأُصُولية. بل تَحَالُف اليسار، وهو في حالة «ضُعْف»، مع الإسلاميين الأُصُولِيين، يمكن أن يُعَجِّل بِهَزْمِ اليسار، وبِتَدْمِيره، وَبِمَوْتِه. وحتى إذا تَعَاوُنت، أو تَحَالُفَت، قِوَى اليسار مع أحزاب إسلامية أصولية (كما يريد الحريف)، فإن الإسلاميين لن يَقْبَلوا أبدًا اقتسام قيادة النضالات الجماهيرية مع قِوَى يسارية «ضَعِيفة»، أو «تَبَعِيَة» [مثلما حدث في "حركة 20 فبراير" في سنة 2011]. بل الاحتمال الأكبر في المستقبل، هو أن الإسلاميين الأُصُولِيين سَيَسْتَعْمِلُون نُفوذهم على هذه النضالات الجماهيرية لتوجيه الضربة النهائية، والقاتلة، لقِوَى اليسار «الضَعِيفة». لِذا قُلْتُ: إن تَعَاوُن قِوَى اليسار، وهي في حالة «ضُعْف»، مع الإسلاميين، هو بِمَثَابَة اِنْتِحَار !

لِنفْتَرِض الآن، ولو مؤقّتًا، أن أطروحة ضرورة «التَعَاوُن» بين اليساريين والإسلاميين صحيحة. وقد اِمْتَدَّ تطبيقُ هذا «التَقَارُب» بين "حِزْب النَهْج" و"حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي الأُصُولِي على

الأقل من سنة 2012 إلى سنة 2019. ويشهدُ مناضلون آخرون أن هذا التَقَارُب بدأ قبل ذلك بسنوات. حيث أن فَصِيلَ الطَلَبَة في الجامعة، المُتعاطف مع تِيَار "منظمة إلى الأمام"، كان يدعُو، منذ قرابة 1984، إلى العمل مع فَصَائِل الحركات الإسلامية. وكان المناضل ابراهام السرفاتي، بعد خروجه من السجن في سنة 1991، كان يدعُو في بعض تصريحاته، أو ندواته، إلى «العمل مع جميع شرائح المُجتمع... وخلق الجُسُور... وتخليق الأوضاع في المجتمع... والعمل من داخل المؤسّسات... وخلق مجتمع ديموقراطي»، إلى أخره. وشهد بعض المناضلين الآخرين أنه، في نفس الاتجاه، دافع عبد الله الحريف في مقال له عن «ضرورة التعامل مع الإسلام السياسي» في سنة 2001. لكن ما يهمّنا اليوم (في سنة 2019) هو: هل أَثْبَتَ هذا «التَعَاوُن» صحّته، أو فائدته، في الوقاع؟ هل أَحْدَثَ هذا «التَقَارُب» (القديم) نَقْلَة نَوْعِيَة في دَعْم، أو في تأطير، النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة؟ وهل كان لهذا «التَقَارُب» تأثير إيجابي على مساندة أو إنجاح النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة؟ الجواب هو لَا. حيثُ تَشْهَدُ التجارب الملموسة، سواءً في "حركة 20 فبراير" (في سنة 2011)، أم في "حِرَاك الرِّيفْ" (في سنة 2018)، أم في حِرَاك اجْرَادَة، أم في حِرَاك زَاكُورَا، وما شابهها من النضالات الجماهيرية الحاشدة، أن ***هذا «التَقَارُب» بين الحِزْبين لم يُنتج أيّ تأثير إيجابي واضح*** على هذه النضالات الجماهيرية.

[وبالمناسبة، ولِصِيَانَة التَوَازُن في الأَحْكَام، لاحظنا أن حتّى تَحَالُف أحزاب اليسار الثلاثة في «فيديرالية»، أو عَمَلِيَةُ تَوْحِيدها

في حِزْب واحد، لم تُحْدِث بَعْدُ أَيَّ تأثير فَعَّال، وواضح في الميدان، على النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة].

بل لاحظنا أن مُجمل النضالات الجماهيرية التي حدثت خلال العشر سنوات الأخيرة، اِنْطَلَقَت مِن مُبادرات جماهيرية قَاعِدِيَة، وليس من مبادرات الأحزاب (سواءً كانت يسارية أم إسلامية). ***ومنذ نشأة "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" إلى حَدِّ اليوم، ورغم كلّ «قُوَّتِه» العددية، لم يسبق له أن بَادَرَ إلى إطلاق أية حركة نضالية جماهيرية حاشدة.*** وكان "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" يكْتفي بالالتحاق ببعض المظاهرات الجماهيرية، المنظمة من طرف غيره (مثل مظاهرات حول: مُدَوَّنَة الأحوال الشخصية، والتضامن مع العراق، ومع فلسطينيِّي غَزَّة، إلى آخره). وغالبًا ما يكون هدف "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" من مشاركته في هذه المظاهرات الجماهيرية هو إظهار كثرة أنصاره، أو تعزيز مطالبته بالاعتراف به من قِبَل الدولة كحِزْب شرعي ومُؤَثِّر.

وعليه، يُمكن "لحِزْب النَهْج" (اليساري) أن يُقدّم لنا تبريرات نظرية لِتَبْرِير «تَقَارُبه» من، أو «تَعَاوُنه» مع، "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" (الإسلامي الأُصُولي)، لكنه لَا يقدر على تقديم تبريرات مُستمدّة من التجارب النضالية الجماهيرية الملموسة بالمغرب لِدَعْم أطروحة «التَقَارُب»، أو «التَعَاوُن»، مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان". (وقد سبق لي، في الجزء الأوّل من "نَقْد التَعَاوُن بين اليساريين والإسلاميين"، أن انتقدتُ التأثيرات السلبية للانسحاب المُفَاجِئ لِـ "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" من "حركة 20 فبراير").

13. هَل قُوّة الإسلاميين مَبْنِيَة على أُسُس صَلْبَة؟

في الصورة: إسلاميون مغاربة أعضاء في ميليشية "داعش".

من أين تأتي قُوَّة الإسلاميين؟ تأتي من كثرة عَدَدِهِم. ومن أين تأتي كثرة عددهم؟ قد تأتي من فَعَالِيَة تفاعُلِهِم مع الجماهير. ومن أين تأتي فعالية تفاعلهم؟ تأتي من كونهم ***يستغلّون التعلُّق العَاطِفِي لبعض المُوَاطِنين بالدِّين.*** وهذا التعلّق العاطفي بالدّين يتطّور عبر الزمان، ولا يبقى مُستقرًّا. ***وَلَا تَنْغَرِسُ عَادَةً التنظيمات الإسلامية الأُصُولِية إِلَّا في البيئة المُجتمعية التي يكون فيها الجَهْلُ والفَقْرُ سَائِدَين.*** وحينما يُعَوِّض جيلٌ جيلًا آخر، أو حينما تحدث ثورة نَوْعِيَة في ثقافة الشعب، يُحْتَمَل أن تَنْهَار، أو أن تَنْدَثِر، التنظيمات الإسلامية الأُصُولِية. وَبِقَدْرِ ما يَرْتَقِي المُستوى الثقافي للشعب، يَتَفَهَّم المُوَاطِنون أكثر فأكثر مَعْقُولِيَة ***مَنع تأسيس أحزاب على أساس الدّين.*** وحتّى إذا بَقِيَ التَدَيُّن في المُجتمع مُتَوَاصِلًا كما كان الماضي، فإن عَمَلِيَة بِنَاء أحزاب سياسية رِجْعِيَة على أساس فهم وَهَّابِي مُبَسَّط للإسلام، سَيَتَطَوَّرُ بالضّرورة، وسيكون مآله، على المَدَى المُتوسّط أو البعيد،

هو الزَّوَال. فَالْقُوّة المُفترضة لَدَى الإسلاميين، تبقى مبنية على أساس مُعَرَّض لِلتَغْيير، وَهَشٍّ، وعَابِر، وَزَائِل. وكلّ مَنْ يبني استراتيجيته على عناصر مُؤَقَّتَة، أو سريعة الزوال، (مثل عُنصر التعاطف مع الدِّين، أو عُنْصُر التَحَالُف المُفْتَرَض بين يساريين وإسلاميين)، فهو كمن يحاول بناء قلعته بِالطِّين، بالقرب من أمواج بحر هائج. ويمكن لقِوَى اليسار، إن هي قامت بِتَقْوِيم وتَثْوِير نفسها، أن تُنْجِزَ أكثر بِكثير مِمَّا أنجزته الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية.

وعلى خلاف اِنْبِهَار بعض المناضلين (مثل الرفيق الحريف) ***بالقوة الحالية لتنظيمات الإسلاميين*** الأُصُولِيين، أَعْتَبِرُهُم أنا نُمُورًا مِن وَرَق. ولماذا؟

أولًا، لأنهم لَا يستمدُّون قوّتهم سوى من ***جَهْل*** المُوَاطِنين الشعبيين، ومن ***اسْتِلَابِهِم*** (aliénation). ويَلْتقي النظامُ السياسي المَخْزَني القائم مع التنظيمات الإسلامية الأُصُولِية في كَونهما مَعًا ***يَسْتَغِلَّان جَهْل المُوَاطِنين***. ويحتاجان، هُمَا مَعًا، إلى دَوَام هذا ***الجَهل المُقَدَّس. وَبِقَدْرِ ما يكون المُوَاطِن جَاهِلًا وفقيرًا، بقدر مَا يَنْجَذِبُ بقوَّة نحو الأَيْدِيُولُوجيَة الإسلامية الأُصُولية. وَبِقَدْرِ ما يكون المُوَاطِن مُثقفًا أو مَيْسُورًا، بقدر ما يَنفُرُ من هذه الأيديولوجية الإسلامية الأُصُولية***. لأن الإسلام الأُصُولِي يكْبُتُ حُرِّيَات الإنسان. وبإمكان اليسار أن يُقَلِّصَ جَهْلَ المُوَاطِنين بِسُرعة نِسْبِيَة، مثلًا عبر استغلال وسائل التواصل والتَثْقِيف الحديثة (وخاصة منها الأنترنيت، والتلفزة عبر الأقمار الإصطناعية). بشرط إنتاج واستثمار مَضَامِين ثقافية ثورية،

وَمُلَائمة، وجَيِّدَة. ويمكن لليسار أن يَدْحَضَ مزاعم الإسلاميين عَبر الفَضْح المَنْهَجِي والمُتَواصِل لِكُلّ خُرَافاتهم، وأخطائهم.

وثانيا، لأن مستوى تكوين أعضاء وأنصار الإسلاميين هو بطبيعته هزيل، وضَعِيف، ولأنه غَالِبًا ما يَنْبَنِي على أساس اِسْتِلَاب (aliénation) خَفِيّ، وجَهْل مُقَدَّس. ونجد أن ثقافَة أغلبية أعضاء وأنصار الأحزاب الإسلامية الأُصُولية ضَعِيفة. وأنهم يَكْتَفُون بدراسة القرآن أو الحديث، لكنهم لَا يدرسون جِدِّيًا لَا الفَلْسَفَة، وَلَا المُقَارَنَة بين الأديان، ولا التاريخ، ولا الجُغرافية، ولا الاقتصاد السياسي، ولا العلوم الدقيقة، ولا القانون، ولا العلوم السياسية، ولَا علوم المُجتمع، ولا الأدب، الخ. بل ***يدفعهم فكرهم الإسلامي الأُصُولِي إلى رَفض دراسة أيّ عِلْم دقيق. وَيُقَرِّرُون الاكتفاء الحَصْرِي بِدِرَاسَة التُرَاث الدِّيني المُقَدَّس. وَيَتَوَهَّمُون، في نفس الوقت، أنهم يعرفون كل شيء، وأنهم يفهمون كل شيء !***

وإذا كان النظام السياسي القائم بالمغرب يَتَحَمَّلُ وُجُود "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" وأمثاله، فَلِأَنّه يُدْرِكُ أنهم ضِعَاف. ولأنه يقدرُ، بِهُجُوم واحد، وفي يوم واحد، أن يَشُلَّ هذا التنظيم الإسلامي بكامله. ولأن ***النظام السياسي يعتبر أنه بإمكانه، في مرحلة حَرِجَة، أن يستعمل هذه التنظيمات الإسلامية كَقِوَى مُسَاعِدَة لضرب، أو لاسْتِئْصَال، قِوَى اليسار الثوري***. ويتذكّر الجميع أن أوّل تنظيم إسلامي أصولي تَكَوَّنَ في المغرب في قرابة سنة 1973، هو «الشبيبة الإسلامية». وحدثَ تكوينها بِتَشجيع، وبِرِعَايَة، وتَأْطِير، مِن وزارة الداخلية، وأجهزة المُخابرات، بهدف محاربة التنظيمات الثورية. وكانت الضَحِيَة الأولى التي اغْتَالَتْهَا الخَلَايَا الإسلامية الإرهابية، التَابِعَة لِهذه «الشبيبة الإسلامية»، هي أكبر

قائـد يسـاري ثـوري في المغـرب آنـذاك: الشـهيد عُمَـر بَنْجَلُّون. وكَتَأْكِيـد لِنَواياهـا العُدْوَانِيَـة الخَفيـة، لم تُصْـدِر بـاقي التيـارات والتنظيمـات الإسلامية الأُصُولِية أيّ بَيَان يُـدِين، أو يَسْـتَنْكِرُ فيـه، جريمة اغتيال الشهيد عمر بنجلّون.

وعلى خلاف مـا يظنّـه البعض، فـإن القُـوّة الأساسـية لـدى التنظيمـات الإسلامية الأُصُولِية، لَا تـأتي من خِبْرَتِهَا المُفْتَرَضَة في مجـال التَجَـذُّر في الجمـاهير الشـعبية، وإنمـا ***تـأتي قُوّتهـا من إمكاناتها المَالية***، التي تَحْصُل عليها عبر شبكات سرّية، قد يـكون مَنْبَعُهَـا الرئيسـي، أو الأصـلي، في المَمْلَكَـات البِتْرُولِيَـة في الشّـرق الأوسـط، أو أحيانًـا عـبر وكـالات أو مُخَـابَرَات تابعـة لِلْإِمْبِرْيَالِيَـات الغربيـة. وقـد بَيَّنَت لنـا التجربـة في سـوريا، بين سـنتي 2011 و 2019، أن ***مُجمـل التنظيمـات الإسـلامية الأُصُـولِية فيهـا كـانت مُمَوَّلَة من الخارج***. وتَأْتِي قُـوّة التنظيمـات الإسـلامية الأُصُـولِية من قُـدْرَتِهَا على شـراء ضَمائر بعض المُوَاطِنين المَقْـهُورين من طـرف الجَهل والفَقْر. وَتَكْسِبُ وُدَّ مُواطنين مُعْـوِزين عـبر تـقديم خـدمات مُتنَـوْعة، أو مُسـاعدات ماديّـة لهم. وكُـلّ مُهَادَنَـة من طـرف قِـوَى يسـارية لِقِـوَى إسـلامية أصـولية تَسْـتَـقْوِي بِمـال "البِيتْـرُو–دُولَار" (pétrodollars)، الآتِي من الشَّـرْق الأَوْسَـط، أو من مَـال البرجوازيـة المحلية، سَتَكُون بِمَثَابَة انتحار غير وَاع.

وتـأتي قُـوّة الإسـلاميين الأُصُـولِيين، في كثير من الحـالات، من مَـال "البِيتْـرُو ـ دُّولَار" (pétro-dollars) الممنـوح من طـرف الـدول العربية البترولية، عَبْرَ شـبكات سِرِّيَة. [بينمـا لَا تَـقْدِرُ أحيانًـا بعض قوى اليسار حتّى على أداء كُلْفَة كِرَاء قَاعة وَاسِعَة لِتَنْظِيم مُحاضـرة، أو نَدْوَة فِكْرِيَة. حيثُ تَضْطَرُّ كثير من قِـوَى اليسـار إلى تـقلِيص، أو

إِلْغَاء، كثير من أنشطتها، بسبب عدم قُدرتها على تمويلها]. وأَمْوَال "البِيتْـرُو ـ دُولَار" مَسْـمُومَة، أو "مَلْعُونَـة"، أو "مَلْغُومَـة". حَيْثُ لَم تَجْلُب مُعظم المِلْيَـارَات من البِيتْـرُو ـ دُّولَار، المُستخلصـة من عائدات تصدير البترول أو الغاز، سِوَى التَبَعِيَة لِلْإِمْبِرْيَالِيَة، أو التَخَلُّف، أو الانحطاط، أو الخَـرَاب، أو الاستـعمار المُـقَنَّع (في السعودية، والإمارات، وقَطَر، وعُمَان، والعراق، والجزائر، ولِيبْيَا، إلى آخره). وتحتال الإمبرياليات الغربية لِغَرْسِ «الطَائـفِيَة» في البلدان المُسلمة. وتُـوَّجِّجُ فيها التناقضات والعَـدَاوَات. وتُخـرِّبُ بلـدانًا بكاملها. (مثلما فعلت في العراق في سنة 2003، ثم قي سُوريَا في سـنوات 2012، وفي اليمن في سـنوات 2018، ومثلمـا تُريـد أن تـفعل في إيـران في سـنة 2019). وتُشْـعِل الإمبرياليـات حُروبًـا مُفْتَـعَلَة، أو مُصْـطَنَعَة، لِتَـدْمِير كـلّ شـيء. ثم تستـفيد الشـركات الإمبريالية من عمليات «إعادة البناء»، أو «إعـادة الإعمـار». وتُـديمُ الإمبرياليات في هذه البلدان الحاجةَ إلى اسْتِيرَاد كـلّ شيء. وتُبـقي الإمبرياليـاتُ البلدانَ العربيةَ أو المُسلمةَ في حَالَة التَبَعِيَة، والتخلّف، والضُعْـف، والانحطاط، لِتسـهيل المُنَـاوَرَة بهـا، ولِإِطَالَـة استغلالها. ومعنى الكلام السّابق هو أن ***قُـوَّة التنظيمـات الإسـلامية الأُصُـولِية تكون في معظم الحالات مَبْنِيَة على أُسُسٍ هَشَّة، وعلى علاقـات مَشْـبُوهَة، ويـكون مآلهـا، في كثـير من الحـالات، هـو التَبَعِيَـة، والعَمَالَـة، ثم الاِنْحِطَـاط، ثم الحـرب الأهليـة، ثم الخَـراب، ثم الزَّوَال.***

قد يـقول قائل أن التنظيمات الإسلامية الأُصُولِية هي نَابِعَـة من «قَاع» المجتمع، أو أنها «أَصِيلَة»، أو «عَرِيـقَة». وهـذا زعم خـاطئ. لأن التـاريخ يـكَذِّبُه. وإلى حـدود سـنوات 1960، كـان الإسـلام

المتواجد لدى الجماهير، مثلًا في بلدان شمال إفريقيا، يَتَّصِفُ نِسْبِيًّا بالاعتدال، وبالتَسَامُح، وبالتواضع. ولم يكن المُسلمون يلتزمون ببعض قواعد "الشريعة الإسلامية" المُتخلّفة، مثل «قطع يد السّارق»، أو «رجم الزَّاني والزّانية حتى الموت»، أو السّماح بِ «تعدّد الزوجات»، أو بِـ «الزواج بالقاصرات»، أو تَكْفِير وتَجْرِيم مَن هُم غير مُتَدَيِّنِين، إلى آخره. ولم يكن هذا الإسلام في بلدان شمال إفريقيا لَا غَازِيًّا، وَلَا مُكَفِّرًا، ولَا عَنِيفًا، ولَا عُدْوَانِيًا، ولَا جِهَادِيًّا، ولَا وَهَّابِيًّا، ولَا طَالِبَانِيًّا، ولَا دَاعِشِيًّا. أمّا أَصْنَاف التنظيمات الإسلامية الأُصُولِية الموجودة حاليا، ***فلم تكن لَا مَعْرُوفَة، ولَا موجودة، في بلدان شمال إفريقيا، قبل سنوات 1975***. ولم تظهر تاريخيا التنظيمات الإسلامية الأُصُولِية في بلدان شمال إفريقيا إلَّا بعد نشر مذهب «الإسلام الوَهَّابِي»، المُسْتَوْرَد من السعودية، أو من الإمارات، أو مِن بِلَاد قَطَر، بواسطة أموال "البِيتْرُو-دُولَار". وحتى تنظيمات «الإخوان المسلمين» التي ظهرت في مصر، فقد تمّ تحويلها من إسلام مصري محلّي، إلى «إسلام وَهَّابِي»، بقوّة تأثير أموال "البِيتْرُو-دُولَار".

ويُؤَكِّدُ بعض المُتخصِّصين في شُؤُون التنظيمات الإسلامية، أن ***الأحزاب والمِيلِيشْيَات الإسلامية الأُصُولِية*** قد تَأَسَّسَت، وتَكَاثَرت، في ارتباط باحتدام «الصراع بين الشَّرق والغَرب» (في أَفْغَانِسْتَان، وبَاكِسْتَان، وسُوريا، والعراق، ومصر، واليمن، وليبيا، والصُومَال، إلى آخره). وكان الفاعلون الخفيّون، الذين يُمَوِّلُون تكوين الأحزاب والمِيلِيشْيَات الإسلامية الأُصُولِية، هم إمَّا الدول البِتْرُولِيَة (مثل السعودية، والإمارات، وقطر، وتُورْكْيَا)، وإمَّا الأجهزة السِرِّيَة، أو المُخابراتية، التابعة للدول الغربية الإمبريالية (أي

الولايات المتّحدة الأمريكية، ودوّل أوروبّا الغربية). وكانت هذه ***الأحزاب والميليشْيَات الإسلامية الأُصُولِية تُسْتَعْمَلُ، في مُعظم الحالات، لِخِدْمَة أهداف القوَى الإمبريالية. ولا تخدم مصالحَ أيّ طرف مُسلم. وكان الضحايا الرئيسيون للحركات الإسلامية الأُصُولِية، ليسوا من إسرائيل، ولا من الغرب الإمبريالي، وإنما من المُسْلِمِين المَدَنِيِّين والفقَرَاء.*** وكان الأشخاص المُنَفِّذُون في هذه الأحزاب والميليشيات الإسلامية الأُصُولِية يتحرّكون كَمُرْتَزِقَة، ولا يَعْلَمُون لَا مَنْ يُمَوِّلُهم، ولا مَن يُوَجِّهُهُم في الخفاء. وقد انفضح بشكل جَلِيّ في سوريا والعراق، منذ قرابة سنة 2018، أن مُمَوِّلِي ومُوَجِّهِي مُجمل الحركات والمِيلِيشْيَات الإسلامية الأُصُولِية هم خُصُوصًا الأنظمة العربية البترولية الرِّجعية، والإمبريالية الأمريكية، وتُرْكِيَا، وبشكل غير مُباشر إسرائيل.

وأصبح اليوم واضحا أنه كلّما أرادت الأنظمة العربية البترولية الرجعية، أو القِوَى الإمبريالية، أو إسرائيل، أن تُفْشِلَ نُهوض حركات جماهيرية ثورية في أيّ بلد مُسلم، فإنها تلجأ إلى تكوين، وتمويل، وتسليح، أحزاب أو مِيلِيشْيَات إسلامية أصولية، وتُحرّكها سِرِّيًا، عبر الاستعانة بمخابراتها، أو أجهزتها السِرِّيَة (مثلما حدث في سُوريا، والعراق، وليبيا، ومصر، وتُونس، والسُّودان، إلى آخره).

التعليقات على الفيسبوك :

عدد الاعجابات: 56، عدد التعليقات: 26، عدد المشاركات: 35.

Ahmed Bouissan مقال جيد.

Aziz Hmoudane تحليل ووجهة نظر وقراءة جدية للإسلام السياسي ومناوراته وتبعيته وارتزاقه في خدمة اسياده الامبرياليين وصنائعهم من الرجعيات العربية. حبذا تجنب ذكر الاسماء وكذا الإقلاع عن "العداء" المجاني للنهج الديمقراطي ومناضلاته ومناضليه حتى يستقيم النقاش البناء...

Abderrahman Nouda رد على السيد عزيز احمودان: هذا ليس "عداء مجاني" لحِزْب النَهْج، ولكنه نَقْد سياسي لأطروحة حِزْب النَهْج الدّاعية إلى التَقَارُب، أو التَعَاوُن، مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان". هل تُريد أن أَنْتَقِدَ "حِزْب النَهْج"، دُون أن أذكر أنني أنتقد "حِزْب النَهْج"؟

Land Guelmima: Les adhérents de l'islam politique pour le mouvement évoqué ne sont pas seulement les miséreux et les damnés des bidonvilles, mais aussi une bourgeoisie instruite qui a subi le choc de la modernité, et refusant le model politique existant, opposition et makhzenien. Ceci dit, qu'une élite instruite alimente l'islam politique et l'oriente ā s'accommoder avec les exigences des masses pour se contextualiser et s'enraciner. Par conséquent, il ne faut pas sous-estimer leur intelligencia. Le danger du mouvement et de l'islam politique vient des interactions confuses et conspirationnistes avec les pays du golf, en terme de financement et d' instrumentalisation théologique. Car les enjeux sont clairs, et les évènements du printemps arabe l'ont confirmé.

Samira Hajji اريد ان أتدخل هنا بالحديث عن الإسلاميين المتواجدين بأوروبا، واذكر هنا إيطاليا بحكم استقراري فيها، فالجوامع كثرت بشكل كبير، مع ترسيخ قواعد الخطاب الديني وتكريسه في جميع المعاملات، مع العلم أنه يتناقض مع المجتمع الإيطالي. وحتى هنا يعتمدون على الكثرة، وعلى حث الناس على الابتعاد عن الكفار، وزرع الحقد اتجاه البلد المضيف، والذي أعطى الكثير لنا. مع العلم انهم، اي الإسلاميون، يتوفرون على تمويل جيد، يظهر من خلال ما يقومون به من انشاء مدارس لتعليم اللغة العربية لأبناء الجالية، معتمدين على الخطاب

الديني، لخلق نَـوْع من الاضطراب النفسي بين ما هو علماني وما هو ديني....

Mohamed Abou Younes لا للفاشية العلمانية

Taha Hachimi اش هاد التعاويد ???!!!

Abdellatif Tallil إذا كانت العلمانية فاشية لما تستخدم مُنتوجاتها، من أجهزة نقالة، وسيارة، وأنترنيت. فلو قطعوا عنا منتوجاتهم الفاشية، سنمشي في الظلام. لأننا لا ننتج مصباح، ونموت بالزكام. لأننا لا ننتج مضادات حيوية. العقل المُتأسلم جهل مُركب، وكارثة حقيقية.

Mohamed Abou Younes إذا كان الاسلام فاشية فلماذا تستخذم الخوارزميات وعلم البصريات الذي أسسه ابن الهيثم والعديد من العلوم الأخرى. العلماء المنصفون في الغرب يؤكدون ذلك. العلماني الذي يعيش في الدول المختلفة عنده عقدة النقص ومريض نفسيا.. هذه المنتوجات يمكن لأي دولة إنتاجها أن كانت لديها إرادة واستقلالية لكن الغرب العلماني يحتكرها بقوة السلاح. هل المكسيك متاسلم لماذا لايصنع هذه المنتوجات هل الافارقة متاسلمون. أم الجشع الغربي العلماني هو الذي يمنع هذه الدول من التصنيع.. الكرة الأرضية ليس فيها فقط الغرب والمسلمون فيها العديد من القوميات والاجناس كلها تعاني من جشع الشركات العالمية الغربية العلمانية المتوحشة.. العلمانييون اقذر خلق الله.. أنت تعلم ان داعش صناعة امريكية سعودية لضرب الاسلام السياسي.. الفاشية العلمانية في المجتمعات العربية تتحصن بالجيش والانقلابات العسكرية من أجل البقاء

Labbas Sbai عندما يكون هناك يسار وجماهير، عندها ستحل كل هذه العقد. حبذا لو تعرض المقال، ولو قليلا، لعيوب الجماهير، والشعب، بدل التركيز على عيوب " الأعداء الخارجيين ".

Abderrahman Nouda رد على السيد لباس السباعي: يظهر أنك لا تعلم بوجود كتاب رحمان النوضة، وعنوانه: "نَـقْد الشعب". وفيه دراسة

شاملة لعيوب الجماهير والشعب... ويمكن تنزيل هذا الكتاب من مدوّنة الكاتب: [https://LivresChauds.Wordpress.Com].

Labbas Sbai أتمنى الإطلاع عليه مستقبلا، وشكرا.

Badr Ben U painted all the Islamic movements with the same brush my friend, and thats exactly ur problem.

Bouchaib Lamghari يحاربون الجهل، ويتَحَالُفون مع من يقدسونه. اي منطق هذا؟

Rachid Elmossawi هذه هي القراءة الإيديولوجية الإسقاطية للذات على الواقع، والتي لا تمت للتحليل العلمي بصلة. بل قراءة سكولاتية تأملية تعود لزمن ما قبل ديكارت. و هكذا لا نعرف المكان المتحدث هل هو المغرب ام السعودية ام ماليزيا ...، و لا اثر للارقام و الإحصائيات والفرضيات. بل تعميم إسقاطي لا وجود فيه حتى "للتحليل الملموس للواقع الملوس" إذ الواقع متخيل هنا. بل الغريب استبعاد حتى للمعطيات الإقتصادية لفهم ظاهرة المد الإسلامي... و للأسف فهذا أهم عائق يمنع كثيرا من اليساريين من رؤية الواقع كما هو، ويضعون جانبا مقاربات العلوم الإنسانية.. والنتيجة استمرار معانقة نفس الأوهام.

Labbas Sbai (ردًّا على رشيد الموساوي): والغريب أن الجميع من النخب الفاعلة يتقاذف التحليلات والفرضيات حول تشخيص مرض المجتمع ولا أحد يلتفت لهذا المريض الذي هو رحم الجميع.

Abderrahman Nouda جوابًا على السيد رشيد الموسوي: إذا كان نَقْدي للأحزاب الإسلامية الأُصُولِية لا يُعجبك، وإذا كُنتَ تدّعي أنك تتوفر على تحليل بديل مخالف، فما عليك سوى أن تنشر هذا التحليل البديل. هذا هو التحدّي. أنا أنتظرك. أَفِدْنَا إذن! أَنْشُرْ تحليلك البديل! وإذا لم تنشره، فذلك يعني أنك لا تتوفّر على تحليل بديل، وإنما تتكلّم بدون ضوابط. ولا تَنْسَ استعمال منهج "رُونِي دِيكَارت" حينما ستتحدّث عن الإسلاميّين عبد السلام ياسين، وعبد الإله بنكيران !

Rachid Elmossawi لا يـا أسـتاذي النوضـة...يعجبـني النَـقْد. لكن وانـا الـذي كـان يتـابع تحليلاتـك من زمـان جريـدة "المسـار"، كنت أتمـنى أن تستفيد من تجربتك الغنية ونستفيد معك. عندما تقول أن التَحَالُف بين اليساريين و الإسلاميين محكوم بالفشل. هـل هـذه فرضـية مؤسسـة على معطيـات علميـة أم مجـرد تـقدير ظـرفي و تـأملي؟ ثم الأهم عن اي يسـاريين أو إسـلاميين نتحـدث؟ لا يمكن في زمن مـا بعـد إنشـتاين أن نتجاهـل الزمكـان. ثم اليسـت أغلب الفئـات الـتي تتبـنى إحـدى الإيديولوجيتين تنتمي طبـقيا الى نـفس المستوى ولها مصلحة في التغيير؟ لذلك فنَقْدي يستهدف المرجعيـة الفكريـة الـتي تنطلـق منهـا للوصـول الى خلاصتك هذه، و كذا المنهج الذي اعتمدتـه والمفـاهيم الـتي توسـلت بهـا. كنت سأقبل ما تقوله لو كان مجرد تدوينة تأمليـة عـابرة. ألم نصـل نحن الـذين نـدعي تبنينـا لقيم اليسـار إلى مراجعـة ذواتنـا و إدراك أن أحـد الأسباب التي تـفسر فشلنا جميعا هي ابتـعادنا عن العلم وتمسكنا بـقشة الإيـديولوجيا ممـا جعلنـا عـاجزين عن فـك مغاليـق الواقـع القـريب الـذي نعيشـه هنـا في المغـرب فبـالأحرى تـفسير وفهم مـا يحصـل في منـاطق بعيدة عنا؟.. أعتذر عن الإزعـاج إذ ليس نيـتي إبـراز إختلافي فـقط وإنمـا تبادل النقاش علني افهم منطلقات ونتائج خطابك هـذا. أمـا طـرح بـديل فبكـل بسـاطة لا أمتلكـه اولا، ولا يـدخل الموضـوع المطـروح ضـمن أهتماماتي التخصصية ثانيا لأن زمن الموسوعية انتهى.. اتمنى استاذي ان تكون فهمت ملاحظتي، فليس التأمل والتقدير هو المشكلة في حـد ذاتـه، وإنمـا عـدم انبنائـه على دراسـات علميـة.. معـذرة مـرة أخـرى (صديـق مشترك من ارسل لي مقالـك هـذا، و قلت لمـا لا ابـدي رأيي فيـه علنـا ـ وهو مجرد رأي طبعاـ علنا نستفيد معا من هذا التبادل للآراء). تحيـاتي لك.. أضف إلى ذلك أن اغلب التشخيصـات سـواء الإسـلامية أو اليسـارية لا تتجـاوز مسـتوى الوصـف السـطحي، لـذلك فالوصـفات المقدمـة لعلاج المرض لم تنجح في منع تـفاقمه. الخصم هزمنـا في الماضي (الإسـتعمار)

بالعلم، و المخزن يهزمنا في الحاضر بالعلم. و لا يمكن ان ننتصر عليه إلا بامتلاك سلاحه وليس بقراءة اللطيف.

Abderrahman Nouda (يَـرُدُّ على رشيد الموساوي) : كلامك طويل، لكنه بدون فائدة.

Labbas Sbai ولمزيد من الدردشة لا أكثر رشيد... وماذا تمثل اليوم الاصوات والأفعال "ألإسلامية واليسارية" مع التي غيرها ! وهل هزمنا الإستعمار أم هزمنا تخلفنا الشامل والتاريخي! وماذا نحن عليه اليوم لو لم يدخل الإستعمار ذات يوم! وهل فعلا الإستعمار كان خصما وعدوا لنا! ومن هو المخزن! أليس هو نحن!

14. ما هي التَرْكِيبَة الطبقية للأحزاب الإسلامية الأُصُولِية؟

في الصّورة: على اليسار، سعد الدّين العثماني، الأمين العام لـ "حِزب العدالة والتنمية"، وعلى اليمين، فتح الله أرسلان، نائب الأمين العام، والناطق الرسمي باسم "جماعة العَدْل وَالإِحْسَان". وجهان لِعُمْلَة واحدة: الإسلام السياسي الأُصُولِي. الأول يخدم النظام السياسي القائم كما هو موجود في الواقع: والثاني يريد تعويضه بدولة الخلافة الإسلامية.

المَوْقِعُ الطَبَقِي لكل شَخص هو عُمُومًا المُحَدِّد الرئيسي لِمَوَاقِفِه السياسية. لكن، بِقدْرِ ما تكون ثقافة شخص مُحدَّد وَاسِعَة، أو مُتَقَدِّمَة، بقدْر مَا تَكْبُرُ حُظُوظُ تَبَنِّيه لِقِيَم تقدّمية، أو لِأَفْكَار عَقْلَانِيَة، أو ثورية، أو يَسَارِيَة. وعلى عكس ذلك، بِقَدْرِ مَا تَكُون ثقافة شخص مُحَدَّد ضَعِيفَة، أو مَحْدُودَة، بِقَدر مَا تَكْبُرُ حُظُوظُ تَبَنِّيه لِقِيَم انتهازية، أو لأفكار عَتِيقَة، أو يَمِينِيَة، أو مُحافظة، أو غَيْبِيَة، أو دِينِيَة (مثلًا "إسلامية أُصولية" في حالة البلدان المُسلمة).

لِتحديد ***البُنْيَة الطبقية*** للأحزاب الإسلامية الأُصُولِية، نحتاج إلى تحقيقات أو إحصائيات حول أعضاء الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية. لكنني لَا أتوفّر على هذه المُعْطَيَات. فَأَسْتَنِدُ على تجاربي الشخصية، وعلى حَدَسِي، وعلى المعلومات المُكَدَّسَة في ذاكرتي. وحسب رأيي، تتكوّن التنظيمات الإسلامية الأُصُولِية على الخُصوص من أشخاص من طبقة الذين لَا يَسْتَغِلُّون ولَا يُسْتَغَلُّون، ومن طبقة المُسْتَغَلِّين، ومن طبقة المُسْتَغِلِّين الصِّغَار، وأحيانًا حتّى من بعض المُسْتَغِلِّين المتوسطين[12]. أمّا المُسْتَغِلُّون الكبار فهم نَادِرُون في التنظيمات الإسلامية الأُصُولِية. ويَنْفُرُ عَادَةً كبار المُسْتَغِلِّين من الفكر الإسلامي الأُصُولِي، ويَهْزَؤُون من غَيْبِيَتِه، ولَا يَثقون في خُرَافَاتِه، ويخشون تَطَرُّفَه.

وفي بعض أسواق المدن الكبيرة، يُوجَد تُجَّار من كلّ الأحجام (متخصِّصُون في البيع والشراء)، يَتَبَنَّون بِحَمَاس الفِكْرَ الإسلاميَ الأُصُولِيَ، أو يَنْتَمُون إلى جماعات إسلامية أصولية، أو يُنَاصِرُونَها.

---

[12] أنظر كتاب: رحمان النوضة، "طبقات المُجتمع". ويمكن تحميله من المدوّنة: (https://LivresChauds.Wordpress.Com).

ويَحْرُصُون على إظهار علامات "إِسْلَامِيَتِهِم" (مثلًا من خلال اللِّحْيَة، أو اللباس السَّعُودِي، أو الأَفْغَانِي، أو تعليق لَوَحَات الآيات القرآنية على الجُدْرَان، إلى آخره). ويُوجد ضِمْنَ هؤلاء التُّجَّار، تُجَّار صِغار، ومتوسطون، وحتى بعض الكبار. ويَبْنُون فيما بينهم شبكات من العلاقات التجارية، أو من اللِّقَاءَات الدِّينِيَة. ويَمْنَحُون تفضِيلَات تِجَارية لبعضهم بعضًا. ويقدم بعض هؤلاء التُجَار دَعْمًا ماليًّا لبعض الجماعات الإسلامية الأُصُولِية. ويَتَمَتَّعُون بِتَأْثِير مُعْتَبَر على أنشطة، أو على تَوَجُّه، هذه الجماعات الإسلامية. ويُوَفِّرُون لبعض أصدقائهم، أو زَبَائِنِهِم، تسهيلات في أداء أثمنة البضائع التي يبيعُونها إليهم. ويعرضون عليهم أحيانًا حُلُولًا بديلة تُمكِّنُهُم من تفادِي الاِقْتِرَاض من البُنوك الكلَاسِيكِيَة التي تُمارس «الرِّبَى».

وتُوجد بالمغرب عدّة أحزاب إسلامية أصولية. ***والعُنصر المفسّر لِتكاثر وتَمَايُز التنظيمات الإسلامية الأُصُولِية*** عن بعضها بعضًا، يرجع إلى صِنف الفئات الطبقية الغالبة في كل واحد من بين هذه التنظيمات الإسلامية. كما أن التفاوُتَات فيما بينها قد تُفَسَّر بِنَوْعِيَة الانتماء الطبقي لِغَالِبِيَة قِيَادَاتِهَا، أو أُطُرِهَا. وقد تُساهم أيضًا في تفسير التفاوتات فيما بين الأحزاب الإسلامية الاستراتيجياتُ الشخصيةُ التي تَنْهَجُهَا الأُطُر السَّائِدَة في هذه الأحزاب. ونجد مثلًا أن غالبية أطر "حِزْب العدالة والتنمية" (الإسلامي) هي من صنف الأشخاص الذين يُرَاهِنون في تَسَلُّقِهِم الطبقي على التَقَرُّب من السُلْطَة السياسية، وعلى خِدْمَة النظام السياسي، وعلى المُشاركة في انتخابات البرلمان والجماعات المحلية، وعلى الانتفاع بِنُفُوذ مَنَاصِبِهَا، أو بِتَأْثِيرَاتِهَا. بينما غالبية أُطُر "جماعة العَدْل وَالإِحْسَان" يُفَضِّلُون، في مجال تَسَلُّقِهِم الطبقي،

الاعتماد على التضامن والتَعَاوُن القائمين داخل شبكات وَاسِعَة وَمُتَنَوِّعَة من "الإخوان" أو الأنصار. وتبقى هذه الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية قَابِلَة لِلنَفَاذ (poreuses)، حيث يمكن لِبعض أعضائها أو أطرها أن تنتقل من حِزْب إسلامي إلى آخر، وذلك حسب الأهداف المَرْجُوَّة، أو الظروف القائمة.

والميزة المُشْتَرَكَة لِغالبية أعضاء الحركات الإسلامية هي أنهم ***من قُدَمَاء الفَلَّاحين، أو من الذين يَرْتَبِطُ نمط عيشهم بالبادية أكثر مِمَّا يَرْتَبِطُ بالمدينة.*** وهذا الارتباط بالبَادِيَة لَا يَتَجَسَّدُ بالضرورة في التواجد في البادية، وإنما يَتَجَلَّى في نمط عَيْشِ الشخص المعني، على مستوى عائلته، أو حياته الاقتصادية، أو تقاليده، أو مُعتقدَاته، أو قِيَمِه، أو أفكاره الدِّينية.

ومن بين مِيزَات الأشخاص الإسلاميين الأُصُولِيين أنهم يحملون في الغالب ***أفكارًا وطموحات مَا قَبْل رأسمالية*** (précapitaliste). [ومن المفارقات أنه يمكن أن تُوجد جزئيا، في التنظيمات اليسارية، نسبة مُعيّنة من الأشخاص، ينتمون إلى نفس الطبقات أو الفئات المذكورة سابقا. لكن الميزة المُشْتَرَكَة لهؤلاء الأشخاص اليساريين هي أن ثقافتهم متنوّرة، أو تقدّمية، أو أنهم من سكّان المُدُن، أو من الذين يَغْلُبُ ارتباطهم بالمدينة على ارتباطهم بالبادية، أو من الذين يقيمُون في البادية لكن عقليتهم الغَالِبَة هي عقلية مَدِينِيَة، وليست بَدَوِيَة].

والأشخاص ***القِيَادِيُّون الرئيسيون،*** الذين حَمَلُوا مشروع «الإسلام السياسي الأُصُولِي»، ينتمون على الخُصوص إلى طبقة المُسْتَغِلِّين الصِّغَار، وليس إلى طبقة المُسْتَغَلِّين، ولَا إلى طبقتي المُسْتَغِلِّين المتوسّطين أو الكبار. [وَبِالمُصْطَلَحَات الكَلَاسِيكِيَة،

ينتمون على الخُصُوص إلى "البرجوازية الصغيرة"، وليس إلى الطبقة العاملة، وليس إلى "البرجوازية المتوسطة"، ولَا إلى البرجوازية الكبيرة].

ونِسبة هَامَّة من أُطُر الحركات الإسلامية هُم موظفون في القطاع العُمُومِي، وعلى الخصوص في التعليم العمومي، أو هم مأجورون في القطاع الخاص، أو في «المِهَن الحُرَّة» المتواضعة (مثل الصُنَّاع، والحِرَفِيِّين، والتجّار الصّغار، الخ). ونسبة هَامّة من أنصار الحركات الإسلامية يَشتغلون في القِطَاعَات الاقتصادية "غَيْر المُهَيْكَلَة" (أي التي لَا تخضع للقوانين القائمة، وخاصّة منها قوانين الضرائب).

وأثناء بناء التنظيمات الإسلامية الأولى، استفادت هذه التنظيمات الإسلامية من تجارب التنظيمات الثورية، أو الماركسية اللّينينية، التي سَبَقَتْهُم (خلال سنوات 1960 و 1970). حيثُ قَلَّدت التنظيماتُ الإسلاميةُ بعضَ الأساليب التي سبق أن اِبْتَدَعَتْهَا التنظيمات الثورية، في مجالات الدِّعَاية، والتأطير، والاستقطاب، والتنظيم، والعمل السرِّي.

وكَنَمُوذَج مُعَبِّر، كان في البِدَاية المُدَرِّسُ عبد السلام يَاسِين، قبل أن يُصبح زعيما لِـ "جماعة العَدْل وَالإِحْسَان" (الإسلامية الأُصُولية)، كان يعمل كَمُوَظَّف «مُفَتِّش» (inspecteur) عَامٍّ في التعليم العمومي. وكان يَغْلُبُ عليه تَكْوِين إِسْلَامِيّ عُرُوبِيٌّ تَقْلِيدِيٌ. وكان اِطِّلَاعُه على الثقافة العَالَمِيَة أو الكَوْنِيَة هَزِيلًا. وكانت عَقْلِيَتُه تَرْتَبِطُ بالبادية، أكثر مِمَّا تَرْتَبِطُ بالمدينة. واستغلّ عبد السلام ياسين نفوذه كَمُفَتِّش رئيسي لاستقطاب "مُفَتِّشِين" آخرين من بين مَرْؤُوسِيه. واعتمد عبد السلام يَسِين (مع زُمَلَائِه «الفُقَرَاء» في هذه

«الزَّاوِيَة») على هـؤلاء المُـفَتِّشِين لاستـقطاب المُعَلِّمِين، وأَسَـاتِذَة المـدارس الثانويـة، ثم الطلبـة والتلاميـذ، ثم الأُطُـر التـقنِيَّة، ثم المِهَنِيِّين الآخـرين، ثمّ الأساتذة الجـامعيين. [لكن ***محمد البَشِيري*** (وهو من مُؤَسِّسِي "جماعة العَدْل وَالإِحْسَان")، قال أنه هو شخصيا، وليس رفيـقه عبـد السلام ياسـين، الـذي قـام بالـدّور الرئيسي في استـقطاب المُؤَيِّدِين والأنصار الأَوَّلِين إِبَّان تأسيس "جماعة العَدْل وَالإِحْسَان". ولمّا انتقد ***محمد البشيري*** إِفْرَاطَ عبد السلام ياسين في مُيُولـه إلى الزَعَامِيَـة، وفي اِدِّعَـاءه رُؤْيَـة النَبِيِّ محمـد في مَنَامِـهِ، والحِـوَار معـه، وفي اِدِّعَـاءِه اخْتِـرَاق الجُـدران، وَاجْتِيَّاز المَسـافات الجُغرافية بسرعة البرق، أَقْدَمَ ياسين على طَرْد محمد البشـيري من "جماعة العَدْل وَالإِحْسَان"[13]]. واسْتَغَلَّ عبد السلام ياسين ***شَبَكَة التعليم العُمُومِي*** لِاسْتِـقْطَاب أنصار مُوَالِين لـه، ***وَحَـوَّلَ المُعلّمين والأساتذة إلى مُرَوِّجين للأَيْدِيُولُوجِيَة الإسلامية الأُصُولِية.*** وهكـذا بَنَى النَوَيَات [جمع نَوَاة] الأولى الأساسية في الشـبكة السِّـرِيَة لِتنظيم «جماعة العَـدْل وَالإِحْسَـان». وهكـذا غَـزَى "الإسلاميون الأُصُولِيون" أجهزة التـعليم العمـومي، خلال قُرَابَـة عشـرين عَامًـا. وسـيطروا على وزارة التـعليم، ***وَحَوَّلُـوا التـعليم العُمُـومِي إلى آلـة ضخمة لِغَـرْسِ الفكر الإسلامي الأُصُـولِي*** في أَذْهَـان التلاميـذ والطلبـة، وفي مُجمـل الأجيال الناشئة.

وكانت السُلطة السياسية (بالمغرب) تُوَافقُ ضِـمْنِيًّا على إِنْشَـاء وإِنْمَـاء تِيَـارَات "الإسـلام الأُصُـولِي" في المـدارس والجامعـات العُمُومِيـة، لأن ***السـلطة السياسـية كـانت تَأْمُـل اِسْتِـعمَالَ هـذه التيَارات "الإسلامية الأُصُولِية" لضرب عَدُوِّهَا الرئيسي، المتجسّد***

(13) أنظـر فِيـدِيُو "حقيـقة طـرد محمـد البشـيري من جماعـة العَـدْل وَالإِحْسَـان": https://www.youtube.com/watch?v=cAda82hSMlQ&t=3859s

في التيارات الثورية، وفي التنظيمات اليسارية المعارضة. وقد استعملت دول أخرى مُسْلِمَة، أو ناطقة بالعربية، تَكْتِيكًا مُشَابِهًا.

وفي بداية سنوات 1980، أنشأت الدولة بالمغرب «***شُعَبًا للدِّرَاسَات الإسلامية***» في عدّة «كُلِّيَات للآداب والعلوم الإنسانية»، داخل جَامعات التعليم العالي بالمغرب. واسْتَعْمَلَت هذه «الشُعَبَ للدِّرَاسَات الإسلامية» لِتَزْوِيد الحركات الإسلامية الأُصُولِية بالأطر اللّازمة. وَوَزَّعَت هَيْئَات في وزارة التعليم مجموعات من «المِنَح» على الطلبة للقيّام بِـ ***«دراسات إسلامية» في المملكة السعودية.*** وصاحبت هذه السياسة مبادراتٌ أخرى، تهدف إلى إضْعَاف المَدِّ العَقْلَانِ النَقْدي، وحذف أو تقليص شُعَب «عِلْم الاجتماع» (sociologie)، و«الفلسفة» (philosophie)، و«علم النفس» (psychologie). وساهمت هذه المُبادرات في الإجهاز على الرُّوح التقدمية التي كانت دائمًا سَائِدَة في النقابة الطُّلَابِيَة: «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب». وكانت هذه التَكْتِيكَات تنسجم آنذاك مع إطار «الحرب الباردة» بين المُعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، ومع «حرب العصابات» التي كان «المُجَاهِدُون الإسلاميون» يخوضونها في أَفْغَانِسْتَان، وذلك بِدَعْمٍ من السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، وضدّ الشيوعيين السُّوفْيِيت. فبدأت المِيلِيشْيَات الإسلامية الأُصُولِية الوَهَّابِيَة تَظْهَر كَحَلّ نَمُوذَجِي وجَذْرِي لِاسْتِئْصَال التنظيمات اليسارية أو الشيوعية.

وبهذه الطريقة، ***تحوّل التعليم العُمومي بالمغرب إلى آلَة لِنَشْر، وإعادة إنتاج، الأَيْدِيُولُوجِيَة الإسلامية الأُصُولِية.*** ومنذ قرابة سنوات 1995، أصبحت أغلبية الطَّلَبَة، وفي معظم الجامعات المغربية، أصبحت تُساند، أو تَتعاطَفُ، مع الأيديولوجية

الإسلامية الأُصُولِية. ومن المَنْطِقِي أن تَقْتَرِنَ «أَسْلَمَة» (islamisation) التعليم العُمومي بإفْلاسِه. لأن ***تخلّف الأَيْدِيُولُوجِيَة الإسلامية الأُصُولِية يُؤَدِّي حتمًا إلى تخلّف أيّة هيئة تتبنّاه.*** وغَدَت غالبية الأجيال المُتَوَالِيَة من الأُطُر المُتَخَرِّجة من الجامعات المغربية تتبنّى الفكر الإسلامي الأُصُولِي، أو تَتَعاطَفُ معه، أو تَتَحَمَّلُهُ، أو تَقْبَلُ التَعَايُشَ معه. ومع إحكام «أَسْلَمَة» الجامعات المغربية، اِنْخَفَضَت قِيَمُ هذه الجامعات، وَقِيَمُ شَوَاهِدِهَا، وكذلك تَهَاوَت مَرَاتِبُهَا في سُلَّم المقارنة فيما بين جامعات العالم.

والعُنْصُرَان الرئيسيّان المَسْؤُولَان عن إفْلَاس التعليم العُمومي بالمغرب، هم اِثْنَان: النظام السياسي القائم، وَجَحَافِل المُعلّمين والأساتذة المُنَاصِرين للفكر الإسلامي الأُصُولِي. وهم الذين اِسْتَغَلُّوا وَظَائِفَهُم في التعليم العُمُومِي لِتَرْوِيج أَيْدِيُولُوجِيَتِهم الإسلامية الأُصُولِية المُتخلّفة. وهما مَعًا ***يَسْتَغِلُّون صِغَر سِنِّ التلاميذ والطلبة لِكي يَنْقُشُوا في أدمغتهم الفَتِيَّة أفكارا مِثَالِيَة، أو خُرَافِيَة، أو اِسْتِسْلَامِيَة، أو رجعية.***

وبعد انهيار «حائط برلين»، ثم انهيار "الاتحاد السُّوفْيَاتِي"، في قرابة سنة 1989، رَوَّجت وسائل الإعلام التابعة للإمبرياليات الغَرْبِيَة أُطروحة «مَوْت الاشتراكية»، و«خَطَأ الماركسية». وزعمت أن «الحلّ الوحيد والأبدي هو الرأسمالية». ***وعَمَّت العَالَمَ مَوجةٌ من الشَكِّ في صحّة الطُمُوح إلى الاشتراكية،*** وحتى في صحّة الفكر الثوري. وجاءت الحركات الإسلامية الأُصُولِية، المَدْعُومَة بِـ«البِتْرُو-دُلَار» (pétro-dollars) الخَلِيجِي، واستفادت من هذه الظرفية المُتَمَيِّزَة بِانْتِقاصِ قيمة الفكر الثوري، واستغلّت الفراغ الذي تركه «سُقُوط» النموذج «الاشتراكي». وانتشرت الأيديولوجية

الإسلامية الأُصُولِية كَالنَّار في الهَشِيم، في أوساط بعض الجماهير الشعبية، التي يَغْلُبُ عليها الفقر والجهل. فظهرت "الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية" كَقِوَى «مُعَارِضَة» من نَوْع جديد. وغَلَّطَت هذه "الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية" الجماهيرَ، حيث زَعَمَت أنها «ليست لَا يَمِينِيَة وَلَا يَسَارية»، بينما هي يَمِينِية، أو رِجعية، حيث ***لَا تَرى من حلّ لأيّ مشكل مُجتمعي سِوَى عبر الرُّجوع إلى نَمُوذَج الإسلام الأصلي*** في القرن السّابع الميلادي.

ومعظم هذه الفِئَات المُجتمعية، المُتَبَنِّيَة لِلْأَيْدِيُولُوجِيَة الإسلامية الأُصُولِية، مُنْبَثقة من طبقات الشعب. وتعبِّر عن بعض التناقضات الموجودة وسط الشعب. وتُحِسُّ هذه الفئات أن مصالحها الطبقية تتعارض مع مصالح المُسْتَغِلِّين الكِبَار والمتوسِّطين. وتطمح هذه الفئات "المُتَأَسْلِمَة" إلى إحداث تغييرات سياسية ومجتمعية تخدم مصالحها الطبقية الخاصة.

ويوجد اليوم في الحركات الإسلامية الأُصُولِية ***"أغنياء جُدُد"*** بُسَطَاء. غالبيتهم أغنياء صِغَار، وقِلَّة قليلة منهم أغنياء متوسّطون. ويلعب هؤلاء "الأغنياء الجُدُد" البسطاء دورًا كبيرا في هذه الحركات الإسلامية. ويُدْرِكُون أنه بإمكانهم أن يغتنوا أكثر بِكَثِير مِمَّا هم عليه. لكنهم يحسّون أن «عالم الأعمال» (le monde des affaires)، المَبْنِي على أساس «حَدَاثَة» (modernité) رأسمالية مُتقدّمة، مُقْفَل (verrouillé) في وَجْهِهِم. ويلاحظون أن الدخول إلى «عالم الأعمال» يتطلّب شروطا كثيرة ومُعَقَّدة. ومن بين هذه الشروط أن يكون الشخص المعني مُقَرَّبًا مِن السلطة السياسية، وَحَاصِلًا على شَوَاهِدَ من أَرْقَى الجامعات الأمريكية، أو الأوروبية، وأن يتوفّرَ على رَسَامِيل كبيرة نِسْبِيًّا، وأن يحظى بعلاقات عائلية قَوِيَة ومُؤَثِّرَة، وأن

يكون مُؤَهَّلًا للحُصول على القُرُوض من البُنُوك. لكن معظم أعضاء وأنصار "الحركات الإسلامية الأُصُولِية" لَا يتوفّرون على أيّ واحد من بين هذه الشروط المذكورة. الشيء الذي يمنع معظم هؤلاء "الإسلاميين الأُصُولِيين" من الانخراط في الدائرة الاقتصادية الرأسمالية القائمة.

وما دام «عالم الأعمال» مُقْفَلًا في وَجْهِ هؤلاء ***"الأغنياء الجُدد"*** (الإسلاميين الأُصُولِيين)، وما دام التكوين الوحيد، أو الرئيسي، الذي حصلوا عليه في حياتهم هو تكوين دِينِي (إسلامي) بسيط، فإن هؤلاء "الأغنياء الجُدد" (الإسلاميين الأُصُولِيين) يُريدون أن يُحَوِّلُوا التكوين الدِّيني (أي تكوينهم الإسلامي الأُصُولِي) إلى تكوين أَسَاسِي، وَمُمْتَاز، وَمُقَدَّس، لكي يَعْلُوَ فوق كلّ التَكْوِينَات العِلْمِيَة الأخرى التي يعجزون على الوُلُوج إليها.

وكون "الشريعة الإسلامية" تُحَرِّمُ «الرِّبَى» (أي الفائدة التي تحصل عليها البُنُوك الرأسمالية)، يَجعل "الإسلاميين الأُصُولِيين" مَمْنُوعِين من الاستفادة من قُرُوض البُنُوك، اللازمة في الاستثمارات الكبيرة. وَيَحْرُمُهمّ بِالتَّالِي من إمكانية التحوّل إلى رأسماليين كبار، أو إلى أثرياء أقوياء. لكن "الإسلاميين الأُصُولِيين" يَتَبَنَّون تِلْقَائِيًّا الرأسمالية، ويعجزون على تصور نَمَط لِلْإِنْتَاج مُخَالِف للرأسمالية. ونظرًا لكون الاقتصاد الرأسمالي يحتاج إلى منظومة البُنُوك، أصبح الإسلاميون الأُصُولِيون في حاجة مُلِحَّة لِإِيجَاد حلّ مُعَيَّن لتجاوز مشكل «تَحْرِيم الرِّبَى». وقد وَجَد بِسُرْعة بعض الفقهاء الإسلاميّين حَلًّا جَذْرِيًا لِمُشكل «الرِّبَى». وَمَوَّلَت البُنُوك الرأسمالية هي نفسها الدِّرَاسَات الفِقْهِيَة اللَّازمة لِتَجَاوُز «تحريم الرِّبَى». ودَعَى هؤلاء الفُقَهَاء المَأْجُورِين لِإِقَامة «بُنُوك

إسلامية» رأسمالية. وأنتج الفقهاء كُلَّ «الفَتَاوَى» الضرورية لِتَبْرِير وَشَرْعَنَة هذه «البُنُوك الإسلامية». وَتَكْمُن الحِيلَة التي اِبْتَكَرُوهَا في تغيير شكل «الرِّبَى»، وتسميتها باسم مُخَالِف، هو اِسم «المُرَابَحَة».

ولا يعرف هؤلاء "الأغنياء الجُدد" (من بين الإسلاميين الأُصُولِيين) كيف يَتَكَيَّفُون مع «عالم الأعمال». ويعتقدون أن أقصر الطُّرُق لِدُخُول «عالم الأعمال»، يَكْمُنُ في استغلال الدِّين في السياسة، وفي تَوَفُّرِهِم على قاعدة اجتماعية من الأنصار، تُمكِّنُهم من الفَوْز في الانتخابات التمثيلية، والحُصول على مَناصب مُؤَثِّرَة في المُؤسسات المُنْتَخَبَة. ويُحاولون المُتَاجَرَة بنفوذهم. ويريدون اِسْتِغْلَال تأثيرهم، ومُقَايَضَة نفُوذِهِم، للضّغط على الدولة، وعلى «عَالَم الأَعْمَال»، بهدف الحصول على نصيب مَقبول، أو على فُرَص مُوَاتِيَة، أو على تسهيلات، أو امتيازات، تُمكِّنُهم من الوُصُول إلى فُرَصٍ أكبر للاغتناء. فتصبح استراتيجيتهم هي المراهنة على "الإسلام الأُصُولِي"، واستثماره كسلاح سياسي وأيديولوجي.

وتُسيطر ***البرجوازية الصغيرة المَيْسُورَة***، في قيادات الحركات الإسلامية الأُصُولِية. بينما يَبقى الأشخاص ***البرجوازيون المتوسطون*** قَلَائِل في هذه الحركات الإسلامية. ويجتمع في قَوَاعِدِ الحركات الإسلامية الكثيرون من الأشخاص الذين يشعرون بِتَهْمِيشِهِم في المُجتمع، أو بِحِرْمَانِهِم من إمكانية الوصول إلى اليُسْر أو الرَّفَاه. ***وَلَا يتوقَّرُون سِوَى على الدِّين الإسلامي الأُصُولِي كأداة نظرية*** لِفَهْمِ المُجتمع، أو لِنَقْدِه، أو لِتغييره. ويُحَتِّمُ تَخَلُّفُ الأيديولوجية الإسلامية الأُصُولِية أن يكون الوَعْي السياسي لهؤلاء الإسلاميين الأُصُولِيين مَحْدُودًا، ويفرضُ أن يكون فَهْمُهِمّ للمجتمع

بِدَائِيًّا (primitif)، ويُوجِبُ أيضا أن يكون تَصوّرهم لِتَـغْيِير المُجتمع رِجْعِيًّا.

التعليـقـات على هذه النّـقطة على الـفـيـسـبـوك:

عدد الإعجابات:76. عدد التعليقات: 17. عدد المُشاركات: 69.

Ahakim Garbouz ذ النوضة... هل يباع كتابكم حول اليسار والتَحَالُف مع الإسلاميين... ام هو مشروع قيد الانجاز تحياتي.

Abderrahman Nouda إلى السيد أحاكيم: الكتاب مَا زال قَيْدَ الانجاز.

Ahakim Garbouz ننتظره بشوق.

Mohyeddine Soufi Khachal الإنتـاج النظـري اصـبح هـزيلا وسـط اليسار، وهذا راجع الى السطحية التي يتّكل عليها جل اليساريين، وأتمـنى أن ترجـع النخبـة السياسـية لليسـار للنـقاش العميـق، والإنتـاج النظـري، والمعرفي. تحياتي اليك.

العياشي الرياحي الرفيـق عبـد الـرحمن، اسـألك عن مصـير مقالاتك الـتي كانت تخرج من السجن، وتنشـرها جريـدة "الطريـق"، أو جريـدة "المسـار"، على حلقات، مثل «سـقطت البيروقراطيـة التحريـفية، فلتحيـا الاشـتراكية الثورية»، و«تحديـد الطبقـات في المغـرب»... هـل جمعتهـا في كتب؟ وشهادة مني ان الاشـتراكية العلميـة لم تنهـار.. ومـا زالت قابلـة وصـالحة للعيش، عكس ما ادعاه فوكوياما في نهايـة التـاريخ... تمامـا كمـا تنبـأت في حينه. تحياتي.

Abderrahman Nouda (يـرد على العياشـي الريـاحي) : مُعظم تلـك الوثائق الـتي كنتُ أنشـرها من داخـل السجن المركـزي بمدينـة القـنيطرة، خلال سنوات 1980، على صفحات جريدتي "الطريق"، و"المسار"، ضَـاعَت مِنِّي، ولم أعـد أتـوفّر عليهـا. باسـتثناء كتـاب "تحديـد طبقـات المُجتمـع"، وكتاب "نقد مشروع الرَّبط القار بين المغرب واسبانيا". وقد نشرتهما على مُدَوَّنَتِي (https://LivresChauds.Wordpress.Com).

Bouchaib Lamghari الدين (وأي عقيدة شمولية) هو المصنع الاقل تكلفة، والأسرع ربحا، لصنع وتغليف وتصدير العبيد، لذلك لا مصلحة للمستثمرين فيه بإغلاقه. تحياتي.

Hakim Belhaj أستاذ عبد الرحمن، ربما التَحَالُف بين اليساريين الإسلاميين فيه مغامرة غير محسوبة، فمشروع اليسار مرتبط بشكل عضوي بالطبقة العاملة وعموم الكادحين، من أجل حسم المعركة مع البورجوازية الكولونيالية، والقطع مع التبعية البنيوية الإمبريالية، إذا استعملنا مصطلحات مهدي عامل، في حين أن التيار الإسلامي، فهو مرتبط بالفئات الوسطية، التي تمارس تأثيرها السياسي في شكل أيديولوجية دينية، والتي هي من بقايا المرحلة الإقطاعية.

Amine Abdellaoui دون إغفال فتح الدولة أبواب التعليم والجامعة لنمو التيار الإسلاموي، لضرب اليسار المعارض من جذوره، وخلق صراع بين الإسلاميين واليسار، للتَخْفِيف من الصراع الأصلي والمباشر بين الدولة واليسار. هاذا "الدوباج" ديال الإسلاميين أستعمل في دول عديدة على المستوى الإقليمي.

Land Guelmima : Au début des années quatre vingt, plusieurs départements des études islamiques sont mis en place aux différentes Fac des lettres et fac des sciences humaines, des bourses octroyées pour des études en Arabie Saoudite . C'était voulu ou si on veut bâtir une architecture makhzenienne cohérente avec un contexte international marqué par la guerre de l 'Afganistan et l'émergence d' un islam politique éradicateur et destiné ā faire de la gauche son bouc émissaire. Après, c'est la chute du mur de Berlin, le dé-morcellement de l'URSS, entre les doutes et les questionnements sur la pertinence du marxisme.. Al Adl Wa Ihssane a émergé, exploitant les circonstances historiques pour combler la scène, en s'imposant comme force "contestataire".

Aissa Bousif قاعدة الاحزاب المتأسلمة تتشكل في غالبيتها من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة، من موظفي القطاعات العامة، ومن مستخدمي الشركات، ومن اصحاب المهن الحرة، ومن الفئات الدنيا،

كالمشتغلين في القطاعات غير المهيكلة، كالباعة المتجولين، او تجار الرصيف. ما يمنعهم من الانخراط في الدورة الاقتصادية ـ التي يحركها النظام الرأسمالي ـ وتحولهم الى رأسماليين ومالكين كبار هو تحريمُهِمّ للفائدة التي تتعامل بها الابناك، وهم يعتبرونها ربا محرّمة شرعا. مع العلم ان الاقتصاد الرأسمالي هو بالاساس اقتصاد بنكي مالي، يتحكم في باقي القطاعات..

Said Rahim وكذلك لا يجب إغفال دور الدولة، عندما فتحت شعبة للدراسات الإسلامية بكليات العلوم الإنسانية، بغرض استعمالها سيفا ذو حدين: الإجهاز على الروح التقدمية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وإضعاف المد العقلاني للفلسفة، ولعلم الاجتماع، وعلم النفس، من جهة، وتزويد الحركة الإسلامية بالأطر الخطابية والحركية من جهة أخرى. ويظهر اليوم، كما ظهر جليا منذ ربيع 2011، أن التَحَالُف بين دولة المخزن وجماعات الحِزْب الديني، ليس وليد اليوم، بل هو مشروع مخطط له سلفا، ويتجلى هذا أكثر في تطابق المصالح الانتفاعية الإقتصادية أكثر. إنه السؤال الذي يطرح نفسه؛ عما إذا كانت جماعات الإسلام السياسي ودولة المخزن وجهان لعملة واحدة؟

Aziz Taimour مقتطف من كتاب جديد للمناضل عبد الرحمان نودا بعنوان "نَـقْد تَـعَاوُن اليساريين مع الاسلاميين", يرصد التكوين الطبقي لظاهرة التأسلم السياسي، وانتماءه لشرائح البرجوازية الصغيرة، التي تضم من المراتب الاجتماعية التي تملك الرأس المال الصغير، أو قطعة صغيرة من الأرض، أو مهارة معينة، أو مستوى من الثقافة، على ضوء المادية التاريخية في تفسير التراث الديني وتنظيره، والأوهام الفكرية التي سادت في طبيعة التَحَالُف المدهش بين قسم التيار "الماركسي" الشعبوي. نموذج حِزْب "النَهْج الديموقراطي"، والاسلام السياسي الأُصُولِي التي نشرها على موقعه الـ"فايسبوكي". رابطا على صعيد الفكر تطورا وازدهارا أو

نكوصا وانهيارا مع ابراز جدلية هذا التَحَالُف بالمؤثرات المصلحية، والفكرية، مبرزا نتيجة هذا الخلل المنهجي.

Khaldoun Khaled Riad تحياتي لاستاذنا الكبير... في السياسة.. وفي النضال.. عندما كنا في بداية مشوارنا الجامعي في أواخر سنوات السبعينات، كقاعدة طلابية، وكنتم في السجن... لكن طروحاتكم كانت متداولة في حلقات النقاش.. أذكر منها: "نَقْد المراهنة على تناقضات المجتمع الاسرائيلي في تحرير القدس"، لنَقْد الأستاذ ابراهام السرفاتي الله يرحمه"، بدلًا مِن "المراهنة على الثورة والكفاح المسلح"... بالنسبة للموضوع، كما عهدنا في البرجوازية الصغرى... انسداد أفق... واستعداد للتسلق الطبقي... والتَحَالُفات، رهينة بالمرحلة.. وهل تستقيم مثل هذه التَحَالُفات في ظل نمط الانتاج الكولونيالي؟؟

Mounir Zalim سيظل في نظري كل نقاش للسلفية الاسلامية ـ أعمامة زرقاء كانت، أم سوداء، أم الصِّفْر المُزدوج ـ غير ذي مفعول، إذا لم يستطع اليسار الجذير بهذا الاسم، أن يكشف وفق منطق ثوري، العلاقة التي يمكن أن تربط هذه التلاوين السلفية بالرأسمال الكبير، في المنطقة، من المحيط إلى الخليج. لقد نجح هذا الرأسمال في تأثيث instrumentaliser هذه الحركات كأحسن متراس في وجه الثورة في إيران، منذ سنة 1979, ثم في سوريا، ومن يدري "حِزْب الله" غدا، حينما تتجذر الثورة اللبنانية. لن تتجاوز هذه الحركات أبدا الدور الذي يلعبه اليمين المتطرف في أوروبا حاليا. قد نقول أنها ستتجاوزه نحو نزوع فاشستي، على طريقة ألمانيا النازية، أو إيطاليا الموسولينية، لكن بشكل كاريكاتوري، وسيقضي على الأخضر واليابس. ذلك ما لا نتمناه.

Aghlyassizm Izm العَدْل و الإحسان لا علاقة لها بالوهابية، هي جماعة صوفية، ربما بتوجه اشتراكي، أما الـ PJD فهم مع الرأسمالية المتوحشة.

15. هَلْ تَعَامُلُ اليَسَار مَع النِضَالَات الجماهيرية، ومع الجَبْهَة، سَلِيم؟

إحدى مظاهرات "حركة 20 فبراير"، في الدار البيضاء، في أكتوبر 2011.

بَيَّنَتْ تجربة "حركة 20 فبراير"، في بداية سنة 2011، وُجود خَلَل في رؤية أحزاب اليسار إلى النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة. وَفَضَحَت كَمْ أن ***تَعَامُلَها المُتَحَفِّظ، أو المُشَكِّك، مع هذه النضالات الجماهيرية الحاشدة،*** (التي تنطلق من خلال مبادرات مُستقلة عن أحزاب اليسار)، ***كان ناقصًا، أو غير مُساعد، أو غير فَعَّال.*** والسّبب في هذا "التَحَفُّظ"، أو "التَشْكِيك"، يرجع إلى الطبيعة المُؤَسَّسَاتِيَة، أو إلى الهَيكَلَة المَرْكَزِيَة، أو البِيرُوقْرَاطِيَة، لِمُجْمَل أحزاب اليسار، والنقابات، والجَمْعِيَات. وهذه الطبيعة المُؤَسَّسَاتِيَة تَدْفَعُهَا إلى التَحَفُّظ على، أو إلى الشَّكِ في، كل الحركات النضالية

الجماهيرية التي تَنْبَثِقُ من خارج هذه المؤسّسات، أو تكون مُسْتقلَّة عنها. وجاءت فيما بعد نضالات جماهيرية حَاشِدَة أخرى، بين سنوات 2015 و 2018، مثل "حِرَاك الرِّيف"، و"حِرَاك زَاكُورَة"، و"حراك اجْرَادَة"، إلى آخره، ***لِتُؤَكِّد من جديد وجود نفْس القُصُور في تعامل أحزاب اليسار مع هذه النضالات الجماهيرية المُستقلّة عن الأحزاب.***

وإلى حَدِّ الآن، لا تتصوّر عُمُومًا قِيَادَات قِوَى اليسار «جبهةَ النضال الشعبي» سوى كَتنسيق فيما بين مُؤَسَّسات حِزْبية، أو نقابية، أو جَمْعَوِيَة. ولا تقبَل هذه المؤسّسات (الحِزْبية، والنقابية، والجَمْعَوِيَة) مَنْحَ مَوْقِع مُعْتَبَر، أو مُسْتقل، في «التَنْسِيقِيَة»، أو في «التَحَالُف»، أو في «الجبهة»، ***للحركات النضالية الجماهيرية المُسْتَقِلَّة عن الأحزاب***، إلّا إذا قَبِلَت بِأن تكون خَاضِعَة، أو تَابِعَة، لهذه المؤسسات (الحِزْبية، أو النقابية، أو الجمعوية). بَينما محاولة فَرْض "إِلْحَاق"، أو "تَذْوِيب"، كل الحركات النضالية الجماهيري (بما فيها المُستقلة) في المؤسّسات (الحِزْبية أو النقابية أو الجَمْعَوِيَة)، ***قد يؤدّي إلى تَجَاهُلِهَا، أو إِهْمَالِها، أو تَدْجِينِهَا، أو مُعَادَاتِهَا، أو وَأْدِهَا، أو انقِرَاضِهَا.***

واتَّضَحَ اليومَ، أكثر مِمَّا كان في الماضي، لِبَعْض المناضلين، أن ***الطبيعة التنظيمية، أو الهَيكَلَة المركزية، أو الأساليب البِيرُوقْرَاطِيَة، للمؤسّسات الحِزْبية، أو النقابية، أو الجَمْعَوِيَة، تَعُوقُ إِطْلَاقَ المُبَادَرَات النضالية***، أو تُعَرْقِلَ الإِبْدَاعَ، أو التَجْرِيبَ، في مجال أساليب النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة. ***وغَدَى إحياء النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة مَشْرُوطًا بالسَمَاح***

للمناضلين القَاعِدِيِّين، أو المَيْدَانِيِّين، أو الحَرَكِيِّين، بِجُرَيات أكبر، لِكي يُبْدِعُوا، ولكي يَتَكَيَّفُوا مع الواقع المَلْمُوس.

وبَيَّنَت أيضًا النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة، التي حدثت خلال العشر سنوات الماضية، أن قِوَى اليسار، لم تتعلّم بعدُ بما فيه الكفاية ***كيف تَرْبِطُ بين المطالب المادية الفِئَوِيَّة المَحْدُودَة، والمطالب السياسية العامة.*** فإذا كانت الأحزاب اليسارية تَتَحَمَّسُ أكثر للنضال من أجل مطالب سياسية، تكون عَامَّة وشَامِلَة، فإن هُمُوم العيش اليومية القاسية، تجعل الجماهير الشعبية لَا تقدرُ على المشاركة في النضال إلَّا إذا كان هذا النضال سَيُحَقِّقُ لَهَا مَصالحها المادّية، والمَلموسة، بشكل آني، ومُباشر. فَتُرِيدُ بالتالي هذه الجماهير الشعبية أن تكون هذه النضالات فِئَوِيَة، ومحدودة. والدور المرجو بالضبط هنا من قِوَى اليسار، هو ***أن تَتعلَّم بِسُرعة كَيْف تربط بين مختلف أنواع النضالات الفِئَوِيَة والمحدودة، وكيف تُكَمِّل بعضها ببعض، لكي تتحوّل هذه النضالات الصغيرة، أو المُجَزَّأة، إلى نضالات جماهيرية عَامّة، وشَاملة، ومُشتركة، وحَاشِدَة.***

ومن المُعَبِّر أن ما أَبْدَاهُ "حِزْب النَهْج" من حماس في اهتمامه بِـ «تَقَارُبِه» من "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي الأُصُولِي، كان أكبر نسبيا من اهتمامه بِالنضالات الجماهيرية الحَاشِدَة، مثل: "حركة 20 فبراير" في سنة 2011، أو "حِرَاك الرِّيف"، أو "حِرَاك اجْرَادَة"، أو "حِرَاك زَكُورَة" في سنة 2018، إلى آخره. كما أن اهتمام أحزاب اليسار الثلاثة بالإشكالات التنظيمية لِإِنْجَاز تَوَحُّدِها في «فِيدِيرَالِيَة»، ثم في «حِزْب وَاحِد مُوَحَّد»، تَجَاوَزَ بكثير اهْتِمَامَهَا بتلك النضالات والحِرَاكَات الجماهيرية الحاشدة. وَلَوْ تعاملت

مُجمل أحزاب اليسار بِنَجَاعَة ثَورية، ومُقَارَبَة نِضالية مُحْتَرِفَة، مع هذه النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة، لَكَان اليومَ وعي الجماهير الشعبية أكثر تقدّمًا، وَلَكَانَت روح المُقَاومة أكثر قُوَّةً، وَلَكَانَت مَعْنَوِيَات الكفاح أكثر ثَبَاتًا، داخل صفوف الشعب. ***وَلَوْ تعامَلَت أحزاب اليسار بِتِلْك النَجَاعَة مع النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة، لَكَانَت اليومَ أحزاب اليسار هي نفسها أكثر قُوَّة، وأكثر شَعْبِيَةً، وأكثر جماهيريةً. وَلَوْ كانت أحزاب اليسار، ومنذ سنوات عدّة، تُصِرُّ على إصلاح نَقَائِصَهَا، لَكَانَ اليومَ مِيزان القِوَى، في علاقتها بالأحزاب الإسلامية الأُصُولِية، أحسن مِمَّا كان في الماضي.*** وَلَمَا احتاج أيّ حِزْب من اليسار إلى «تَقَارُب»، أو «تَحَالُف» مُكَلِّف، مع أحزاب إسلامية أصولية.

ومن بين أهمّ ***العَوَائِق*** التي ظلّت، خلال عُقُود من الزمان، ***تُعِيقُ النضالَ المُشتركَ***، أو التَنْسِيقَ، أو التَحَالُفَ، فيما بين مُخْتَلَف قِوَى اليسار، هو : ***أوّلًا*** غياب حَدٍّ أَدْنَى مِن التعارُف، والثّقة المُتبادلة، فيما بين قِيَادِيِّي قِوَى اليسار. ***وثانيًا***، مُيُول بعض قِيَادِيِّي قِوَى اليسار إلى السَّيْطَرَة على كل جهاز تنظيمي، والخَوْف المُستمر من فُقْدَان التحكّم في تطوّراته. ***وثالثًا***، مُيُول كل حِزْب على حِدَة إلى التصرّف بشكل عَصَبِي (مِن العَصَبِيَة)، أو حَلَقِي (sectaire).

وَيَتَّسِمُ الوضع العام الحالي، بوجود العديد من ***البُؤَر النضالية*** الفِئَوِيَة، أو المحلّية، أو الصّغيرة، أو المعزولة، أو المُشَتَّتَة (ومنها مثلًا: النضالات المُرتبطة بالزِيَادَة في الأجور، أو بِإِرْجَاع المطرودين، ونضالات «المُدرّسين الذين فُرِضَ عليهم التعاقُد»، ونضالات «حَامِلِي الشهادات المُعَطَّلِين»، ونضالات «الخَارِجِين عن

السُـلَّم»، ونضـالات كُلِّيَـات الطِبّ، ونضـالات «فئـة التوجيـه والتَخْطِيط»، ونضـالات «ضـحايا الإعفـاءات الجـائرة»، ونضـالات «ضـحايا الاِقْتِطَاعَـات التَـعَسُّفِيَة»، ونضـالات في البَرِيـد، وفي «الانعاش الوطني»، وفي «المُحافظة العقارية»، وفي المَطَارَات، وفي توزيع المـاء، والكهربـاء، وفي «الجماعـات المحلّية»، وفي الضَيْعَات الفِلَاحية، وفي القضايا المُتعلِّقة بِالسَّكَن، إلى آخره). وَبِقَدْرِ مَا تَتَزَايَد الضرائب، بقدر ما تَتَنَاقَص الخَدَمَات العُمُومية[14]. وتعمل السلطة السياسية بهدف خَوْصَصَة كلّ ما يُمكن خَوْصَصَتُه. وتُوجد مُعظم الطبقة العاملة في وضعية هَشَّة، أو مقهورة، أو مُحْبَطَة. وتبقى النقابات في حالة ضُعْف، أو تفكُّك، أو تراجع، أو انحلال. وتبقى البيروقراطيات النقابية مشغُولة بِالتَهَافُت على الامتيازات المادية، وتخاف من تَوَحُّد النضالات، وتَتَلَافَى تحمّل مسؤولية تَصَاعُدِهَا. ولا تتوفّر قِوَى اليسار على أعداد كافية من الأُطُر الكُفْئَة، أو مِن الكَوَادِر الثورية المُحترفة. وفي مَجَال محاولة تَوَقُّع المستقبل القريب، يظهر أن الاحتمال الأكبر هو أن النظام السياسي القائم سَيَتَمَادَى في هَجَمَاتِه الرَّامِيَة إلى تعميق وتَوْسِيع النظام الرأسمالي المُفْتَرِس. وَسَيَسْتَمِرُّ في اللُّجُوء إلى الدُّيُون الخَارجية المُتَصَاعِدَة. وَسَيَتَمَادَى في تَنْفِيذ "توصيات" (أوامر) المؤسّسات المالية العالمية (مثل "صندوق النَقْد الدّولي"، و"البنك العالمي"، و"المنظمة العالمية للتجارة"). وتَرْمِي هذه المؤسّسات المالية إلى تحطيم مُجمل خَدَمَات الدولة العُمُومِيَة، مثل المدرسة، والصِحَّة، والسّكن، وتوفير الشّغل، والتقاعد، والنقل، والماء، والكهرباء، وخَوْصَصَة مجمل

(14) أنظر مقال: رحمان النوضة، "تَزَايُد الضرائب، وَتَنَاقُص الخَدَمَات العُمُومية. ويُمكن تنزيله من مُدَوَّنَة الكاتب.

المؤسّسات العمومية، والاِعْتِمَاد في كلّ شيء على القِطَاع الخاص، وعلى الرأسمال الخُصُوصِي، وعلى «اتفاقِيَات التبادُل الحُر» مع الدول الغربية الإمبريالية. وسَيَتَفَاقَم هكذا الاستغلال الرأسمالي. وسَتَنْتَشِرُ الهَشَاشَة. وسَيَتَدَهْوَر تفقير الجماهير الكادحة والمُهمَّشَة. وَسَتَكْبُرُ الفوارق الطبقية. وسَتَتَعَمَّق التَبَعِيَة للإمبريالية. ***وستؤدّي هذه التطورات إلى احتداد الصّراع الطبقي، وإلى تَصَاعُد مُقَاوَمَة الجماهير، وإلى تنامي نضالات جماهيرية متنَوْعة.*** ويتطلّب صُمُود هذه النضالات، بَلْ يَتَوَقَّفُ نجاحها، على ***المشاركة الحازمة، والقوية، لكل قِوَى اليسار، في كلّ هذه "النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة"، بدون شَرْط، ولا تَشَكُّك، ولَا تَحَفُّظ.*** فَهَل تَسْتَعِدُّ قِوَى اليسار لهذه الاحتمالات، بِكُلّ الجدِّيَة اللازمة؟

وكتب عبد الحميد أمين (وهو من قادة "حِزْب النَهْج") في مقال تحت عنوان "اليسار والعمل الوحدوي": «نحن كَ [حِزْب] النَهْج، منذ الآن وحتى بعد الوحدة الاندماجية لمكونات فدرالية اليسار الديمقراطي، وبعد الإعلان عن تأسيس حِزْب الطبقة العاملة المنشود، «»سنظل مُتشبثين بالعمل المشترك مع الفدرالية، ومع سائر القِوَى الديمقراطية واليسارية الأخرى، ونطمح لتشكيل تَحَالُف متين للقِوَى الديمقراطية، تُشكل الفدرالية والنَهْج نواتها الأساسية. وإن هدف هذا التَحَالُف هو التخلص من المخزن، ومن الهيمنة الإمبريالية على بلادنا، ومن الرأسمالية التبعية الريعية، والعمل على تشييد نظام ديمقراطي يضمن لشعبنا التمتع بحقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها»[15]. والإعلان عن هذه النَوَايَا جَيِّد.

---

(15) مقال: عبد الحميد أمين، تحت عنوان: "اليسار والعمل الوحدوي"، نُشِرَ على موقع "شبيبة النَهْج الديموقراطي"، في يوم 12 شتنبر 2019، http://chabiba.org/archives/4250 .

لكن ما يَنْقُصُ، هو تَرْجَمَةُ هذا الإعلان إلى أفعال ملموسة. حيث لَا نُلَاحظ في الواقع تَطْبِيق مَقُولَة: «سنظل مُتشبثين بالعمل المشترك مع الفدرالية». فَيَنْبَغِي على "حِزْب النَهْج"، (وكذلك على كلّ فَاعِل سياسي في اليسار)، أن لَا ينتظر حتّى تأتي عنده مُخْتَلَف قِوَى اليسار، بل عليه أن يُبَادِرَ إلى الذَهَاب عند كلّ الفاعلين اليساريين، الكبار والصِّغار، وأن يُلِحَّ عليهم، بل وحتّى أن يضغط عليهم، لكي يُساهموا جميعًا، وَبِتَوَاضُع، في التَعَاوُن، والتَكَامُل، والتَنْسِيق النضالي، وفي خَوض النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة. وَتفعِيل هذا التوجّه النضالي الوَحْدَوِي، والنجاح في تنفيذه، يَستوجب ***التَحَرُّرَ من الغُرُور، والتَحَلِّي بالتواضع، والتَخلّص من هَوَس قِيادة كل شيء، والقَطِيعَة مع مُيُول السّيطرة على كل شيء، والقَبُول باقتسام المسؤوليات بين أكبر عدد ممكن من المناضلين اليساريين الثوريّين.***

رحمان النوضة (وتمّ تَحْريره في 31 غشت 2019).

16. كَيْف نُعَالِج الخِلَافَات الدِّينِيَة في المُجتمع؟

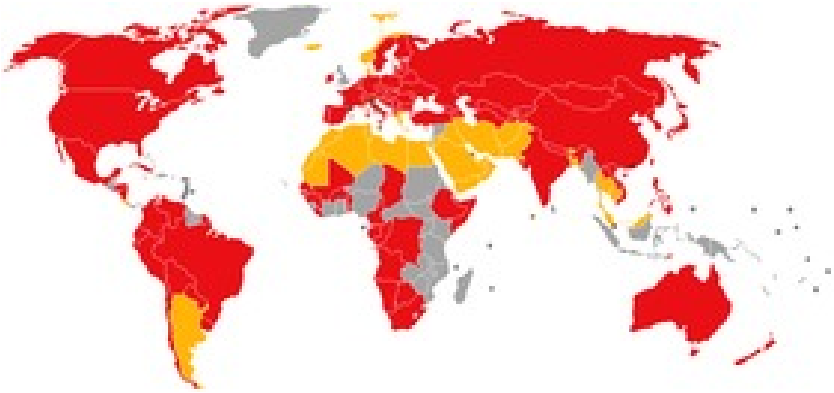

تُظهرُ هذه الخريطة للعالم، باللّون الأحمر، البلدان التي تلتزم دُستُوريًا بمبدأ "الفَصل بين الدّين والدولة".

نلاحظ اليومَ باستغراب، أن أحزاب اليسار تتلافى عُمُومًا خوض الصراع الفكري والسياسي مع الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية، حول الاختيارات المُجتمعية الكُبرى. ولو أنه بمستطاع اليسار أن يَدْحَضَ المزاعم الأيديولوجية للحركات الإسلامية. وتتلافى الأحزاب الإسلامية، هي أيضا، خوض الصراع الفكري مع قِوَى اليسار. والعائق الكبير هو أن غالبية الجماهير الشعبية ليست مُؤَهَّلة بما فيه الكِفَايَة لِتَتَبُّع، واستيعاب، هذا الصراع الفكري. ورغم ذلك، لا نقبل تأجيل هذا الصراع إلى مَا لَا نهاية. بل يتوجّب إحداث قَطِيعَة مع الماضي، عبر ابتكار صِيَغ ملائمة لخوض هذا الصراع الحَضَاري وَحَسْمِه.

وتُوجد اليومَ مُجمل البلدان المُسلمة (بما فيها المغرب)، في مُفْتَرَق طُرُق حَضَاري، وتاريخي، ومَصِيرِي. حيث لا يمكن لهذه الشعوب المُسلمة أن تَتَهَرَّبَ من نقاش، وحسم، اختيارات حضارية كبرى. ومنها مثلًا: هل من مهام الدولة أن تُغَلِّب دِينًا مُحَدَّدًا (مثل الإسلام) على كلّ الدِيَانَات الأخرى؟ هل من مهام الدولة أن

تُغَلِّب مَذْهَبًا دِينِيًّا مُعَيَّنًا (مثل المذهب السُنِّي المَالِكِي، أو المذهب الشِّيعِي) على كلّ المَذَاهب الأخرى؟ هل من مهام الدولة أن تُجبر المُجتمع على الخُضوع «للشَّريعة الإسلامية» رغم تخلّفها؟ هل من مهام الدولة أن تُجبر تلاميذ المدارس على تَعَلُّم الدِّين الإسلامي في المدارس العُمومية[16]؟ هل يحقّ للدولة أن تُجْبِر كل المُوَاطِنين على الإيمان، وعلى التَدَيُّن، وعلى العِبَادَة؟ أَلَا تُوجد أيّة علاقة بين إخضاع الدولة للدّين، والانحطاط المُنْتَشِر حَالِيًّا في المُجتمع؟ أَلَا يُوجد أيّ تَرَابُط بين ظاهرة التَطَرُّف في التَدَيُّن، وظاهرة التخلّف المُجتمعي، والجَهل المقدّس، والفساد السياسي؟ هل نختار العَمَلَ بالدّولة الدِّينِيَة (الإسلامية الأُصُولِية)، أم نختار العمل بالدولة المَدَنِيَة (المبنية على أساس الفَصْل بين الدِّين والدولة، والفصل بين الدّين والسياسة)؟ ولا يمكن لليسار، ولا للشّعب، تَلَافِيَ الحسم، وبشجاعة، في مثل هذه النِزَاعَات. والفصل في هذه الاختيارات الكُبرى، يُسَهِّل مُعالجة الكثير من المشاكل الصغيرة

[16] الفاعِلَان الرئيسيان في التعليم العمومي بالمغرب هما اِثْنَان: من جهة أولى الدولة (أو النظام السياسي القائم)، ومن جهة ثانية فئات المعلّمين والأساتذة المناصرين للأَيْدِيُولُوجِيَة الإسلامية الأُصُولية (سواء كانوا مُنتمين لِتَنْظِيمَات إسلامية، أم مُستقلّين عنها). ونتيجة فعل هذين الفَاعِلَين الرئيسيّين، هي أن الوظيفة الرئيسية للتعليم العُمُومِي أصبحت هي تعليم الدّين الإسلامي بِصِيغَتِه "الوَهَّابِيَة" (ولم تعد وظيفة التعليم العُمومي هي تعليم العُلوم، ولا تكوين الشخصية، ولا تَثْقِيف الأجيال الجديدة). وأصبح آباء وأولياء التلاميذ، الراغبين في تعليم مُحَايِد لأبنائهم، أصبحوا مُضطرّين إلى اللُّجُوء إلى تَسْجِيل أبنائهم في بعض المدارس الخُصُوصِيَة المُؤَدَّى عنها. وهذه وضعية غير سليمة. ولِتَصْحِيح هذه الوضعية، يلزم القِيَام بما يلي: أَوَّلًا، وضع قانون يمنع المعلّمين والأساتذة من نشر أيّة أَيْدِيُولُوجِيَة خارجة عن المُقَرَّرَات الدراسية المُعْتَمَدَة. وثانيًا، منع تدريس أيّ دِين في المدارس العمومية. ويمكن لِكُلّ عائلة تُريد تعليم الدِّين لأبنائها أن تلجأ إلى خدمات مدرسة مُوَازِيَة خُصُوصِيَة مُتَخَصِّصَة في تدريس الدِّين. وثالثًا، إقرار قانون يُخْضِعُ كل المعلّمين والأساتذة للمُراقبة، وللمحاسبة، ولتكوين مِهَنِي متواصل وغير مؤدّى عنه، مع إمكانية إبعاد المعلّمين والأساتذة غير الأكفاء عن مهنة التدريس.

الـتي تَنْـدَرِجُ في، أو تُسْـتَنْتَجُ من، الاختيـارات الكُـبرى. والصـراع الفكري بين قِوَى اليسار والحركات الإسلامية الأُصُولِية هو مواجهـة تاريخية، وَحَتْمِيَة، وضرورية، وإيجابية.

وتوجـد ***قَاعِـدَة كُبْـرَى*** في مجـال مُعالجـة مشـاكل المُجتمـع. وأُسَـمِّيهَا «***قَاعِـدَة اِسْـتِخْلَاص حَـلّ المشـاكل الصـغيرة من حَـلّ المشـاكل الكبيرة***»، أو بإيجـاز: «قاعـدة الاسـتخلاص»، أو «قاعـدة الاستنتاج». وتُوجد في المجتمع إِشْكَالَات كُبرى (قليلـة)، كمـا تُوجـد إِشْكَالَات صغيرة (كثيرة). وتكون عادةً الإشكالات الصغيرة امتـدادًا، أو حَصِيلَةً، أو نتائج، لتلك الإشكالات الكُبرى. والقَاعِـدَة العامّـة هي أنه ***لا يمكن معالجة المشـاكل الصـغيرة، إذا لم نُعـالج المشـاكل الكبـيرة (الـتي تـعلُو عليهـا)***. وكمثـال توضـيحي، يمكن أن نبـدأ بنـقاش بعض المشـاكل الصـغيرة والمُتـفرِّقَة. منهـا مثلًا مُشـكل القانون الموجود حاليـا، والـذي يُجَـرِّمُ الأكـل في رمضـان في أمـاكن عُمُومية، ويُعَاقِبُ عليه القانون الجنائي بالغرامـة، وبـالحبس النافـذ. أو مشـكل مُكَبِّرَات الصـوت القويـة والمُزْعِجَـة، الموضـوعة فـوق المساجد. أو مشكل إجبارية تـدريس الـدِّين الإسـلامي في المـدارس العُمومية، بدلًا من تدريسه في مدارس دِينيـة خُصوصـية. أو مشـكل لجوء البعض إلى محاولة فَـرْض وَتـعمِيم الفصـل بين الجِنْسَـيْن، إلى آخـره. لكن محاولـة معالجـة هـذه ***المشـاكل الصـغيرة*** تتسـبّب في تَضْيِيعِ الطاقات، وتَهْدِرُ الوقتَ. وتَتَسَبَّبُ في سُوءِ تَـفَاهُمَات كثيرة، نظـرًا لعـدم الحسـم في ***الاختيـارات الكُـبرى***. وبـدلًا من ذلـك، يُستحسـن أن لا نُضِـيعَ الـوقت في نـقاش المشـاكل الصـغيرة. بـل يجب أن نتجـرأ على طـرح، ونـقاش، وحسـم، ***المشـاكل الكـبرى***. فـإذا حَسَـمْنَا في رفض «الدولـة الدِّينِيَـة»، وإِذَا اخترنَـا «***الدولـة***

المَدَنِيَة»، سَيَتَرَتَّب بالضرورة عن هذا الحسم اختيارات أخرى. أبرزها: «فَصْل الدِّين عن الدولة»، و«فَصْل الدِّين عن السياسة»، و«حُرِّيَة العِبَادَة»، و«حُرِّيَة عَدَم العِبَادَة»، إلى آخره. وتُصبح بالتَّالِي مشاكل فَرْعِيَة كثيرة مَحْلُولَة مُسْبقا، أو مُتَجَاوَزَة. فَيَغْدُو مثلًا الأكل في رمضان غير مُجَرَّم. وتُصبحُ مُكبرات الصوت المُزعجة والمُوجّهة من داخل المساجد إلى خارجها مَمْنُوعَة. وينتقل تدريس الدِّين الإسلامي من المدارس العمومية إلى مدارس دينية خُصوصية. وتُلْغَى إجبارية تدريس الدِّين الإسلامي. ويُلْغَى حُسْبَان نُقَطِ تَدْرِيس المَوَاد الدِّينية في النجاح أو الرُّسُوب، في المدارس العُمُومية. والعائلات الرَّاغِبَة في تدريس الدِّين لأبنائها، تلجأ إلى خَدمات مدارس دينية خُصوصية.

وحينما يُحِسُّ بعض المناضلين بصعوبة الحسم الواضح في بعض المسائل الكبيرة، مثل قضية «الفصل بين الدِّين والدولة»، أو في مسألة التعامل بين اليساريين والإسلاميين، يَقترحون من جديد الحَلّ القديم الدَّاعِي إلى «إنتاج قِرَاءَة مُتَنَوِّرَة» للنُّصُوص الإسلامية المُقدّسة. ويحاولون إقَامَة «إسلام مُعْتَدل»، أو «مُتَنَوِّر». ويَدْعُونَ إلى التوافق مع الحركات الإسلامية الأُصُولِية، عبر التأكيد على وجود «إسلاميين مُعْتَدِلين»، أو «إسلاميين مُتنوّرين». ويُنَادُون بِـ «التَصَالُح» مع الدِّين. أو يَتَرَجَّوْن إِنْتَاج وَنَشْر «تأويل حَدَاثِي» للدّين الإسلامي. ويحاول آخرون التأكيد على أهمية التَشَبُّث بِـ «الهَوِيّة الدينية»، أو احترام «التقاليد»، أو التَمَسُّك بِـ «عَادَاتِنَا المُمَيِّزَة»، أو مُراعاة «التاريخ»، إلى آخره. وهذه المحاولات تدور في حَلَقَة مُفْرَغَة. وهي مَضْيَعَة للوقت. ولا توجد إمكانية الخَلَاص من عُقْمِ هذه الحَلَقَة المُفْرَغَة، إِلَّا عبر ***الدِّفَاع الصَّارم عن الحُرِّيات السياسية***

والدّينية. وقد أوضحتُ في كتاب "نَقْد الشعب" أنه لَا دَاعِيَ لمحاولة تجريب الكثير من الحلول. لأن ***الحَل الوَحِيد المُمْكِن، والذي لَا مَفَرَّ منه، وَمُهِمَّا طَالَ الزَمان، هو دَسْتَرَة «فصل الدين عن الدولة»، و«فصل الدين عن السياسة»، و«حُرِّيَة العبادة»، و«حرّية عدم العبادة»، و«تَسْوِيَةُ الأُنْثَى بالمُذَكَّر»***. ولا يمكن تَجَنُّب التزام الجميع بهذه المبادئ المذكورة. وكل تعامل مع الحركات الإسلامية الأُصُولِية لا يَتَقَيَّدُ بهذه المبادئ الكُبرى، سيكون مُجرّد عَبَث، وقد يتحوّل فيما بعد إلى مُغامرة خطيرة، مثلًا على شكل حرب أهلية دِينِيّة مُدَمِّرَة، وغير مُجْدِيَة.

خُلَاصَة جُزئية: يظهر من خلال ردّ الرفيق عبد الله الحريف على رحمان النوضة، أنه تُوجد خلافات سياسية، وتُوجد كذلك سُوء تَفَاهُمات متعدّدة، فيما بيننا، أي فيما بين قِوَى اليسار. وعليه، سيكون من مصلحة أحزاب اليسار الأربعة، أن تتفق، في أقرب الآجال، على تنظيم أشكال ملائمة من النقاش السياسي فيما بينها، لتبادل وجهات النظر، ولتوضيح المواقف، ولِإزالة، أو لِتقليص، سُوء التَفَاهُم المحتمل. (ونظرا لحساسية بعض المواضيع المطروحة للبحث، يمكن أن تكون هذه النقاشات مُغلقة، أو مفتوحة لأشخاص مُحَدَّدِين، أو غير ذلك، حسب تقدير قيادات أحزاب اليسار الأربعة).

الفصل 5 :
كيف نُقَوِّي أحزاب اليَسَار؟

في الفُصُول السّابقة (من هذا الكتاب)، بَيَّنْتُ خطأ أطروحة عبد الله الحريف التي تزعم إمكانية تَقْوِيَة أحزاب اليسار بواسطة «تَعَاوُنها» أو «تَحَالُفها» مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي الأُصُولِي. فما هو إذن الحَلّ البديل لِتَقْوِيَة أحزاب اليسار؟ كيفَ نقَوِّي تنظيمات اليسار؟ في هذا الفصل الخامس الحالي أُوَضِّحُ أن السبيل الوحيد لِتَقْوِيَة أحزاب اليسار يَمُرُّ عبر تقْيِيمها، ونَقْدها، وَتقْوِيمها، وَتَثْوِيرها.

في الصورة: إحدى مسيرات "حركة 20 فبراير" بالمغرب في سنة 2011.

كيفَ نُعالج ضُعْف قِوَى اليسار؟

مِنْ بَيْن أكبر المشاكل المطروحة اليوم على مناضلي اليسار بالمغرب، المُشكلات التالية: «***ما هي المجالات التي يتجلّى فيها ضُعْف قِوَى اليسار؟ وما هي أسباب ضُعْف قِوَى اليسار؟ وكيف نُعالج ضُعْف قِوَى اليسار***»؟

ومُعظم مناضلي اليسار يعتقدون أن ***ضُعْف*** قِوَى اليسار يكْمُنُ فقط في ***قِلّة أعداد*** أَعْضَائِه وَأَنْصَارِه، أو في تَشَتُّت تنظيماته، أو في تَشَرْذُمِها[17]. ويظنّون أن كلّ شيء جَيِّد في قِوَى اليسار، وأن ضُعْفه يكمن فقط في قلّة أعداد مُنَاضِلِيه. ويعتقدون أن مُعَالجة ضُعْف اليسار ستَتَحَقَّق عبر «***تَجْمِيع***» ***أو*** «***تَوْحِيد***» قِوَى اليسار، (مثلًا في إطار «تَحَالُف»، أو «فيديرالية»، أو «جبهة مُوَحّدة»، أو «حِزْب واحد»). معنى ذلك أنهم يظنّون أن المُشكل هو تنظيمي مَحْض. فَتَرَاهُم يُرَكِّزُون كلّ جُهُودهم على القَضَايَا التنظيمية، ويهملون مَا سِوَاهَا. وهذا مَنْهَج محدود، أو غير كَاف، أو غير صَائِب. وسَيكُون ***من الوَهْم الاعتقاد أن «تَوْحِيد» أحزاب اليسار، في إطَار تنظيم مُوَحَّد، سَيَقْدِرُ آليًّا على مُعَالجة كلّ نُقَط ضُعْف قِوَى اليسار***. لماذا هذا الاعتقاد غير سليم؟ لأن «تَشَتُّت» قِوَى اليسار هو ***"شَكْلٌ"***، و«تَوْحِيدها» في إطار مُعَيَّن هو ***"شَكْلٌ"*** آخر، بينما الجانب الأكثر أهمية، ليس هو "الشَّكْل"، وإنما هو ***"المَضْمُون"***. وما معنى "المضمون" هنا؟ ***"المضمون"*** هو: نَوْعِيَّة الخط السياسي المَحْمُول من طرف مُنَاضِلي قِوَى اليسار، ونَمَط المَناهج التي يُفَكِّر وَيُمَارِسُ بها مُنَاضِلُو اليسار، وَصِنْف التَكْوين المُتَوَاصِل الذي يَحْصُل عليه مناضلو اليسار. وهنا بالضّبط تَكْمُنُ

---

(17) مثلًا في مقال نشره عبد الله الحريف في 26 فبراير 2020، على موقع "الحوار المتمدّن"، تحت عنوان: "واقع اليسار بالمغرب": قال فيه: "أهم سمات اليسار اليوم هي: الضُعْف الكَمِّي لتنظيماته المُختلفة".

أهمّ نُقَط ضُعْف قِوَى اليسار، وهنا تَكْمُنُ سُبُلُ ***تَقْوِيم وتَثْوِير*** قِوَى اليسار.

وبِعِبَارَات أخرى، أقولُ إن الضُعْف الموجود في ***«كَمٍّ»*** قِوَى اليسار، هو نَتِيجَة للضُعْف الموجود في ***«كَيْف»***، أو في «نَوْعِيَّة»، قِوَى اليسار وَمُنَاضِلِيهَا. أي أن ضُعْف قِوَى اليسار هو نَتِيجَة للضُعْف الموجود في نَوْعِيَة تصوّرات قِوَى اليسار، وفي أفكارها، ومناهجها، وأساليبها، ومُمَارَسَاتها. ويعني هذا أن ***قِلَّة أعداد أعضاء قِوَى اليسار يُخْفِي ضُعْفًا في نَوْعِيَة خَطِّهَا السياسي.*** هذه هي الحقيقة الخَفِيَة.

بالإضافة إلى ذلك، لَا يكُون «تَوْحِيد» تنظيمات اليسار دَائِمًا سَهْلًا، أو مُمْكِنًا. فَعندما يتعلق الأمر مثلًا بتنظيمات يسارية مُكَوَّنَة من فِئَات طَبَقِيَّة مُتَفَاوِتَة، أو مُتَنَاقِضَة، فإن «تَوْحِيدها» سيكون صَعْبًا، أو مُهْتَزًّا، أو غير مُسْتَقرّ. وفي مثل هذه الحالة، سَيَكُون الحَلُّ، ليس هو «التَوْحِيد»، بمعنى الاندماج التَامّ في تنظيم واحد، وإنما الحلّ هو التَرْكِيز على ***التَشَاوُر، والتَنْسِيق، والتَعَاوُن، بِهَدَف خَوْض، وإنجاح، أكثر مَا يُمكن من «النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة»، و«الحِرَاكَات الجَمَاهِيرِيَة» الشعبية.***

وكَثِيرون من المناضلين يفهمون ***«التَوْحِيد»*** كَمُجَرَّد عملية ***«تَجْمِيع»***، أو ***«مُرَاكَمَة»***، لِعِدَّة تنظيمات، أو أشخاص، في إطار تنظيمي وَاحِد. وهذا تصوّر قَاصِر. وقد يُؤَدِّي إلى فشل هذا «التَوْحِيد». لأن «التَوْحِيد» النَّاجِح هو الذي لَا يكتفي بِالتَجْمِيع، وإنما يَحْرُصُ أيضًا، وفي نفس الوقت، على ***تَقْيِيم، وَتَقْوِيم، وَتَثْوِير، العَنَاصِر المَطْرُوحَة للتَوْحِيد.*** فَتَتَحَوَّل هكذا مناسبة «التَوْحِيد» إلى فُرْصَة لِتغيير وتثوير كل العناصر المطروحة للتَوْحِيد. ويُصبح «التَوْحِيد» سَيرُورة للتفاعُل الثوري، وللْارْتقاء بِمُسْتَوَى كل المُكَوِّنَات الرَّاغِبَة في التَوْحِيد إلى مُستوى أَعْلَى. ولكي يَنجح «تَوْحِيد» تنظيمات مُتَنَوِّعَة، يجب بالضرورة أن يسبقه ***التَقَارُبُ*** المُتَبَادَل فيما بين هذه التنظيمات، ***والتَشَاوُر*** فيما بينها، وكذلك

التَنْسِيـق، والنـقاش، والتـفاعُل، وخُصُوصًـا ***التَـعَاوُن*** في مَجَـال خَوْض «الحِرَاكَات الشعبية»، وفي إنجـاح ***«النضـالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة»***.

من أين يـأتي «ضُعْـف» قِـوَى اليسـار اليـوم؟ يـأتي أساسًـا من كون نسبة كبيرة من قِيَّادِيِّي وأعضـاء أحـزاب اليسـار، وَرَثُـوا أحزابًـا وتنظيمات تَتَّصِفُ بِـ : «الاشـتراكية»، أو «اليسـارية»، أو «الثوريـة»، لكن انهيار الاتحاد السُّوفْيَاتِي (في قرابة سنة 1989) أَثَّرَ سَـلْبِيًّا على هذه القيادات. فأصبحت، فيما بعد، نسبة كبيرة من قِيَادات اليسار، وأعضاءه، وأنصاره، لَا يُؤْمِنُون لَا بِـ «الاشتراكية»، ولَا بِـ «الماركسية الثوريـة»، ولَا حتّى بِـ «الثورة المُجتمعيـة». وهم اليـوم، لَا يَعْتَنِـقُون الرأسـمالية بشـكل كامـل، ولَا يُؤمنـون بالاشـتراكية بشـكل قَـوِيّ. وأصـبح هـؤلاء المناضـلين حَـائِرِين، وتـائهين، وبـدون أيّـة مَرْجِعِيَـة نظرية يَسْتَرْشِدُون بها، وبدون أَيّ أُفق سياسي يطمحون إليه. لَا هُم اِشْـتِرَاكِيُّون، وَلَا هُم رَأْسَـمَالِيُّون. ولَا يُـدركون مـا هي المنـاهج الـتي ينبغي أن يُفَـكِّروا بهـا: هـل يُفَـكِّرون بالمنـاهج الرأسـمالية البُرجوازيـة؟ أم هـل يُفَـكِّروا بالمناهج الماركسـية الثوريـة؟ وَغَـدَوْا جماعات مُشَتَّتَة، وأَفْرادًا تَائِهين، لَا يعرفون ما يريدون، ولَا يُـدركون عن أيّـة أهـداف يـكافحون. وهـل يُعقـل أن يـكون أيّ شـخص، أو حِـزْب، «يَسَـارِيًا»، إذا كـان يـرفض «الاشـتراكية»، وَيَنْـفُرُ من «الماركسية الثورية»، ويـرفض حتّى «الثورة المُجتمعيـة»؟ فَلَا تُمكن مُعالجة «ضُعْـف» قِوَى اليسار إذا لم يَتَعَلَّم من جديـد كـلّ مناضـلي اليسـار «الماركسـية الثوريـة»، بمنـاهج جديـدة، وإذا لم تُسَـدِّد قِـوَى اليسـار هـدفها نحـو «الاشـتراكية الثوريـة»، ونحـو «الشـيوعية التحرّرية». لأن «الماركسـية الثوريـة» هي نظريـة الثـورة المُجتمعيـة. ولأن «الماركسـية» هي عِلْم المُجتمـع، وهي الـتي تُمَـكِّن من فهم، وتغيـير، وتثـوير، المجتمع. وبـدون استعمال «الماركسـية الثوريـة»، يسـتحيل النجـاح في تحريـر الطبقـات الكادِحـة والمُسْـتَغَلَّة، مِنَ الاستغلال، وَمِنَ الاضطهاد.

وبعض القِيَاديِّين في "حِزْب النَهْج"، ظنّوا أن مُعالجة ضُعْف قِوَى اليسار تَمُرُّ عبر «تَقَارُبِه»، أو «تَعَاوُنِه»، أو «تَحَالُفه»، مع "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي الأُصُولي. لأنهم يعتقدون أن ضُعْف قِوَى اليسار يَكْمُنُ في قِلَّة أعداد مُنَاضِلِيهَا، وأن الحلّ يُوجد في الإِسْتعاضَة عن ضُعْف اليسار العَدَدي، بتَقَرُّبِه، أو بِتَعَاوُنِه، أو بِتَحَالُفه، مع حِزْب إسلامي أصولي، يُفْتَرَضُ فيه أنه يتوفّر على قَاعِدة «حَاشِدَة»، أو «ضَخمة»، أو «جماهيرية». وهذا التصوّر هو أيضًا غير كُفْؤ. لأنه لا يرى الضُعْف سوى في قِلَّة «العَدد» الكَمِّي للمناضلين، أو للأنصار، ولَا يتساءل حول «نَوْعِيَة» هؤلاء المناضلين. ولأنه لَا يهتمّ سوى بالجانب التنظيمي. ويُهْمِل مُهِمَّة الفَحص النَقْدي لِمُجمل المُكَوِّنَات الأخرى التي يَتَكَوَّنُ منها الخَطّ السياسي.

إنه لَوَهْمٌ فَادِح، وكَابِح (inhibiteur)، الاعتقاد بإمكانية معالجة ضُعْف قِوَى اليسار عبر تَعَاوُنه، أو تَحَالُفه، مع القِوَى الإسلامية الأُصُولية. والضِّدَان في السياسة (اليسار والإسلاميين)، لا يَتَقَوَّيَان عبر تَوَحُّدِهِمَا، وإنما عبر صِرَاعِهِمَا الفكري والنضالي، وعبر الانتصار السياسي لأحدهما على الآخر. فَلَا يمكن التَوْفِيق بين طَرَفَين مُتَنَاقِضَيْن (هما اليسار والإسلاميين)، بل يجب معالجة التناقض عبر الهزم السياسي للطَّرَف المتخلّف، ومناصرة الطرف الأَكْثَرَ تَقَدُّمِيَةً، أو الأَكْثَرَ ثَوْرِيَةً.

وَلَا تُمكن مُعالجة ضُعْف قِوَى اليسار إلَّا عبر مراجعة نَقْدِيَة، وشَامِلَة، لِكُلّ مُكَوِّنَات خَطِّهَا السياسي (أي المُكَوِّنَات الفكرية، والنظرية، والسياسية، والتنظيمية، والنضالية، والتواصلية، والتطبيقية، والاستراتيجية، والتاكتيكية، إلى آخره). فَلَا مَفَرَّ مِن مُراجعة، وَفَحْص، وَنَقْد، وَتَقْوِيم، وَتَثْوِير، كلّ هذه المُكوّنات. وينبغي أن يكون التَقْوِيم مُتَوَاصِلًا، ولَيس مُؤَقَّتًا، أو استثنائيّا. وإذا لم تَقُم قِوَى اليسار بإصلاح جذري في نَوْعية تعاملها مع «النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة»، التي تنطلق ***من***

خارج أحزاب اليسار (مثل «حركة 20 فبراير»، أو «حِرَاك منطقة الرِّيف»، أو «حِرَاك جَرَادَة»، أو «حِراك زَاكُورَة»، إلى آخره)، فإن جميع الإصلاحات، أو التَقْوِيمَات الأخرى، ستبقى غير كَافِيَة. وقد لَاحظ المناضلون أن مُجمل الانتفاضات الجماهيرية التي حدثت في كلّ مِن تونس، ومصر، والمغرب، وسوريا، والسودان، والجزائر، والعراق، ولبنان، إلى آخره، بين سنتي 2010 و 2019، انطلقت، ثم تَوَاصَلَت، بِمُبَادَرات ***من خارج*** أحزاب اليسار. (ولو أن جزءا من المناضلين الذين بَادَرُوا، كمناضلين أفراد مُستقلّين، إلى إطْلَاق هذه النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة، كانوا في نفس الوقت أعضاء في بعض أحزاب اليسار). وهذه الظاهرة ليست مُجَرَّد صُدْفَة. بل تُعَرِّي ضُعْف قِوَى اليسار. والوضع العَادي، أو المُبْتَغَى، هو أن تكون قِوَى اليسار طَلِيعِيَة. أي أن تكون سَبَّاقَة، كَمُؤَسَّسَات، إلى إطْلَاق مُبَادَرَات نِضَالِيَة جماهيرية. لكن عندما تَتَخَلَّفُ تدريجيًّا قِوَى اليسار، تصبح غير قادرة على المُبَادَرة النضالية. ويُصبح مناضلون مَجْهُولُون (كأشخاص مُتواجدين داخل الجماهير، سواءً كانوا مُتَحَزِّبين أم لَا) أكثرَ حَيَوِيَّةً وإبْدَاعًا من قِوَى اليسار (كَهَيْئَات أو مؤسّسات)، ويَغْدُون قَادِرِين على إشْعَال حركات جماهيرية نضالية. وهو ما حدث مثلًا في حِرَاكَات مثل "حركة 20 فبراير"، أو "حِرَاك منطقة الرِّيف"، أو "حِرَاك جَرَادَة"، أو "حِراك زَاكُورَة"، إلى آخره.

وَيحتاج تَقْوِيم قِوَى اليسار إلى خلق سَيْرُورَة شاملة، أو دينَامِيكِيَة مُرَكَّبَة، تربط جَدَلِيًّا بين عدّة عناصر هامّة، وأبرزها: تَحْرِير النقاش والنَقْد داخل أحزاب اليسار، والمشاركة الفَعَّالَة في مُجمل «النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة»، والتَقْيِيم النَقْدي لكل مُكَوِّنَات الخط السياسي، والتَقْوِيم الحازم والجذري لكل النَقَائِص التي نَكْتَشِفُهَا بالتَدْرِيج، سَوَاءً كانت في التصوّرات السياسية، أم في أساليب النضال، أم في نَوْعِيَةِ النضالات المُمَارَسَة. وفي حَالَة

غِيّاب هذا التَقْيِيم، وَالتَقْوِيم، والتَثْوِير، فإن التَقَارُب، أو التَعَاوُن، مع "الأحزاب الإسلامية" الأُصُولِية، سيكون ضَارًّا لليسار.

من الغريب أنه، بدلًا من أن يُفَكِّر "حِزْب النَهْج" في «***سُوء تَفَاهُمه***» (malentendu, incompréhension mutuelle)، أو في تناقضه مع الأحزاب الأكثر قُرْبًا منه (وهي أحزاب اليسار الثلاثة: «حِزْب الاشتراكي المُوحّد»، و«حِزْب الطليعة»، و«حِزْب المؤتمر الاتحادي»)، وَبَدَلًا من أن يُحاول "حِزْب النَهْج" مُعالجة هذا التناقض بِمَنْهَج ثوري، فإنه استسلم لهذه الصُّعُوبَة، واختار قَبُولَ هذا الخِلَاف، والتَعَايُشَ مع هذا التَنَاقُض، والاستمرار فيه، خلال سنوات عَديدة، كأنه أمر حَتْمِي، أو عَادي. واعتبرت قيادة "حِزْب النَهْج" أن تَقَارُبها مِن "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" الإسلامي قد يُعَوِّض قَطِيعَتَهَا مع أحزاب اليسار الثلاثة. بينما كانت خُطورة هذا «سُوء التَفَاهُم» تستدعي من قيادة "حِزْب النَهْج" أن تُجَنِّدَ كلّ الطّاقات الفكرية المُمكنة لِفَهْم هذا التناقض، وللتَّغَلُّب عليه، ولِمُعَالجته بمنهج ثوري، وفي أَقْصَرِ وقت ممكن. ***ومسؤولية عدم مُعالجة هذا «سُوء التَفَاهُم» (بين "حِزْب النَهْج" وأحزاب اليسار الثلاثة)، لَا تَعُودُ فقط إلى قيادة "حِزْب النَهْج"، وإنما تعودُ أيضًا، وبنفس الدَّرجة، إلى قيادات أحزاب اليسار الثلاثة*** (أي "حِزْب الطليعة"، و"حِزْب الاشتراكي الموحّد"، و"حِزْب المؤتمر الاتحادي"). لأن الفِعْل المطلوب من قيادة "حِزْب النَهْج" في مجال الخَلَاص من هذا «سُوء التَفَاهُم»، هو نفسه الفعل المطلوب من قيادات أحزاب اليسار الثلاثة. ***والمَرجو من "حِزْب النَهْج"، وكذلك من أحزاب اليسار الثلاثة، ليس هو بالضّرورة التَوَحُّد في «تَحَالُف»، أو «فيديرالية»، أو «جبهة»، أو «حِزْب مُوَحَّد»، وإنما المطلوب منهم أكثر، هو خُصُوصًا بَلْوَرَة علاقات مُتنَوْعة، وسَهْلَة، ومَرنَة، تَسْمَحُ بتنسيق مُتَوَاصِل، وبتَعَاوُن صَادق، وبمُشاركة جماعية، ومُسَاهَمة فَعَّالة، في مجالات خَوْض، وَتَأْطِير، وإِنْجَاح، «النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة»، الجارية في المُجتمع.***

وبهذه المناسبة، نَسْأل قيادات أحزاب اليسار الثلاثة: هل تُؤْمِنُون بأن تجميع، أو تَوْحِيد، أحزاب اليسار الثلاثة في «حِزْب واحد»، الذي تُركّزون عليه كهدف أساسي، هل سيكون كافيا لمعالجة كل مشاكل اليسار بالمغرب؟ هل تَجدُون الرَّاحة في إبْعَاد "حِزْب النَهْج"، أو تهميشه، أو عزله؟ هل تَرْضَوْن، كقياديّين حِزْبيّين يساريين، أن تَرَوْا قِوَى اليسار بالمغرب تَتَشَتَّت، أو تَضْعُف، أو تَنْحَرِف، بسبب «***سُوء تَفَاهُم***» كان بسيطًا في بدايته، دون أن تقوموا بواجبكم كاملًا في مجالات ***تَقَارُب، وتَعَاوُن، وتَكَامُل، أكثر ما يمكن من مناضلي اليسار*** التقدّميّين، والاشتراكيين، والثوريين؟ كيف يُمكنكم أن تَتَفَاهَمُوا مع جماهير الشعب، بينما أنتم تَجدون صُعوبة في التَفَاهُم فيما بينكم داخل قِوَى اليسار؟ هل تعتقدون صراحةً أن تعميق القَطيعة بين أحزاب اليسار الثلاثة (في الفيديرالية) و"حِزْب النَهْج" لن تكون له في المستقبل أيّة تَدَاعِيَات سلبية، بل استراتيجية، على مُجمل مُكَوِّنَات اليسار بالمغرب، وحتى على طُموحات شعب المغرب؟ المسألة ليست فقط مسألة أحزاب مُتنافسة، وإنما مسألة نَوْعِيَة المَنْهَج المُستعمل في التفكير، وفي السُلُوك. وأقول صراحةً أنه ***لا يُعقل، ولَا يُقْبَل، مِن كل قيادات الأحزاب اليسارية الأربعة بالمغرب، أن تَتْرُكَ مثل هذا «سُوء التَفَاهُم» يحدث (بين أحزاب اليسار الثلاثة و"حِزْب النَهْج")، أو أن تَدَعَه يَدُوم، ويَتَعَمَّق، ثم يتحوّل إلى شِبْه قَطِيعَة.*** بل يقتضي واجب النَقْد الثوري، أن نقول صراحةً، أن بعض القِيَاديِّين في "حِزْب النَهْج" من جهة، وبعض القياديّين في أحزاب اليسار الثلاثة (المُتَآلِفَة في "الفيديرالية") من جهة أخرى، يَنقُصُهم التَوَاضُع، أو يَسْقُطُون في الغُرُور، أو التَكَبُّر. ويظنّون أنهم هم وحدهم «ضَرُورِيُّون»، بينما المناضلون اليساريون الآخرون هم «هَامِشِيّون»، أو «بدون قِيمة». ***وَيُمَارِس قِيَادِيُّو قِوَى اليسار تُجاه بعضهم بعضًا، التَعَالِيَ المُتَبَادَل، والتَجَاهُل***

المُتَبادَل، والاحتقار المُتَبادَل، وأحيانًا التَشَفِّي المُتَبادَل في مُعاناة مُنافِسيهم. ويتصرّفون في مجال العلاقات البَيْنِيَة (فيما بين قِوَى اليسار) بِمَنْهَج اللَّامُبالاة، أو الانْتِظارِيَة (*wait and see*)، ***أو الحَلَقِيَة*** (*sectarisme*)، ***أو العَصَبِيَة*** (وذلك عَمَلًا بمبدأ «أُنْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أو مَظْلُومًا»). وأحيانًا، يُمارسون حتى نَوْعًا من الكَراهية المُتَبادَلة. ***كلّ فَاعِل منهم يتجاهل الطَرَف الآخر، ويُهْمِلُ أفكاره، ويَزْدَري أنشطته، ويَحْتَقِرُ مساهماته النضالية.*** وَلَا يَرْضَوْنَ بِأَنْ يَتَعَلَّمُوا من بعضهم بعضًا. ولَا يَقْبَلون بأن يَنْتَقِدَهُم مناضلون آخرون. وهذا النَوْع من المُعَامَلَات (المُمَارَسة فيما بين قِوَى اليسار) هي عَلَاقات من صِنف طَبَقي «بُرْجْوَازِي»، وبعيدة عن أن تكون «ثورية». ويفضحُ هذا الصِّنفُ من المُعَامَلَات الطبيعةَ الطَبَقِيَةَ لِجَانِبٍ مُهِمٍّ من الخط السياسي المُطَبَق. وبهذه العقلية «البرجوازية» سيكون مشروع «تَعَاوُن»، أو «تَحَالُف»، أو «تَوْحِيد» قِوَى اليسار، صَعْبًا، أو شكليًّا، أو مُهْتَزًّا.

قد يقول البعض أن هذه العبارات التي ذكرتُها سَابقا قَاسِيَة، أو مرفوضة، أو خاطئة. وقد يقول البعض الآخر أنني أجهل بعض المُعطيات عن أحزاب اليسار، أو أنني أبالغ في وصف العُيُوب أو الخِلَافات. ولكن حتى وَلَوْ وُجِدَ جزءٌ يَسِير فقط من هذه الظَوَاهِر التي ذَكَرْتُهَا سَابقا، سواءً لدى هذا الحِزْب اليساري أو ذاك، فَسَيكُون مَنْبُوذًا. وسَتكون هذه السُّلُوكِيَات مرفُوضَة من طرف المناضلين الثوريين. ونحن نُعَارض هذه السُّلُوكِيَات، ونعتبرها غير جَديرة بأحزاب تطمح إلى أن تكون تقدّمية، أو ديموقراطية، أو ثورية، أو يسارية، أو اشتراكية. ولَا نرضى أن تكون أيّة واحدة من بين قِوَى اليسار بالمغرب مُتَوَرِّطَة في مثل هذه السُلُوكِيَات الضَيِّقَة الأُفق (sectaires). ونُشَدِّدُ على أن ***المناضل الثوري المُنْسَجِم، هو الذي يرفض أيَّ عمل يؤدّي إلى تفاقُم التَبَاعُد فيما بين المناضلين الثوريين.*** بل يَحْرُصُ المناضل المُنْسَجِم على تشجيع كل ما يُقَرِّبُ مُجمل المناضلين الثوريين، أو

يجمعهم، أو يُوحّدهم، في «النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة»، والمَلْمُوسة، والثورية.

قد يقول بعض القياديِّين في أحزاب اليسار أن ذلك «التَبَاعُد» (بين "حِزْب النَهْج" وأحزاب اليسار الثلاثة) ناتج عن ***تناقضات في الاختيارات*** السياسية، والتكتيكية، والاستراتيجية؟ طَيِّب، في هذه الحالة، لماذا لَم تَخُوضُوا ***الحِوَارَ*** حول هذه الخلافات؟ لماذا لم ***تَتَبَادَلُوا النَقْدَ المكتوب، والعَلَني، والرَزين،*** والمُعَمَّق، لإقناع بعضكم بعضًا؟ لماذا لم تَخُوضُوا ***الصراعَ السياسي النظري، والعَلني، بأسلوب بَنَّاء،*** فيما بينكم، حول خِلَافَاتِكُم؟ لماذا لَم تعملوا بهدف ***إزالة «سُوء التَفَاهُم»*** الموجود فيما بينكم؟ لماذا لم تجتهدوا لِتقليص المَسَافَات التي تفصِلُ فيما بينكم؟ وإن اِدَّعَيْتُم أنكم قُمتم في الماضي بذلك النَقْد المكتوب، والرَّزين، والمُعمّق، فَاذْكُرُوا لَنَا: أَيْنَ هُو ذلك النَقْد المكتوب ؟ ما هي المراجع، أو ما هي الوثائق، التي نشرتم فيها هذا النَقْد المُتَبَادَل فيما بينكم ؟ وكيف يمكن الوصول إليها؟ وكيف تفاعَلت مُختلف قِوَى اليسار مع هذه الوثائق النَاقِدَة (في حالة وُجُودهَا)؟ وكيف كان رَدُّهُم، ثمّ رَدُّكُم عليها؟ وكيف كانت نتائجها؟ وما هي أسباب ضُعْف تأثير تَبَادُل هذه الانتقادات؟

وأثناء بعض نقاشاتي الشخصية، مع بعض القياديّين في أحزاب اليسار الأربعة، وعندما ضَغَطْتُ عليهم لِتَلْخِيص مُبرّرات سُلُوكهم الانعزالي تُجاه بعضهم بعضًا، سَأَلْتُهُم: «لماذا كل هذا التَنَافُر، والتَبَاعُد، فيما بين أحزاب اليسار الثلاثة وحِزْب النَهْج»؟ فَأَجَابُوني (بِمَا معناه): «نحن نَخْتَلِفُ في كل شيء، فكيف تُريد منَّا أن نتقَارَب، أو أن نَتَعَاوَن، أو أن نتوحّد»؟ ونَرْجُو هنا، من قيادات اليسار الأربعة، الانتباه إلى دقَّة الانتقادات المُوَجَّهَة إليها، والرَّامِيَة إلى إزالة جزء من ***«سُوء التَفَاهُم»*** الأصلي، الحاصل فيما بينها. وهنا قد يتساءل فَوْرًا القارئ: «وهل يُوجد حَقًّا "سُوءُ تَفَاهُم أَصْلِي" فيما بين قِوَى اليسار»؟ الجواب: نعم، بالإضافة إلى الخلافات

النظرية والسياسية، تُوجد أيضًا «***سُوءُ تَفَاهُمَات» كثيرة، ومُزْمِنَة، فيما بين قِوَى اليسار بالمغرب!*** ومن بين هذه «سُوء التَفَاهُمات»: أن الأشخاص المسؤولين في قيادات أحزاب اليسار الأربعة لهم ***أفكار مُسْبقة*** (préjugés) عن بعضهم بَعْضًا كَقِوَى يسارية. وأنهم لا يجتهدون بما فيه الكفاية للاتّصال المباشر بِنُظَرَائِهِم في أحزاب اليسار الأخرى، ***وَلِلتَّأَكُّد من مَدَى صحّة المواقف***، أو التصوّرات، التي يحملونها عن بعضهم بعضًا. وقد سبق لمناضل أن كتب في مقال عَامٍّ : «لَعَلَّ أهمّ أسباب الفشل في فهم الآخر، هو اختزاله في جانب واحد... وعدم الانصات... والتمركز حول الذَّات... والأحكام المُطلقة... و"الكْلِيشِيهَاتْ"، والصُّوَر النَمَطِيَّة التي تُدرج الآخر في خانتها... ويؤدّي سوء التَفَاهُم في الغالب إلى قَطْع العلاقات، وليس إلى إصلاحها»[18]. وهذا رأي صَائِبٌ.

ومن بين «سُوء التَفَاهُمات» أيضًا، أن قادة أحزاب اليسار الأربعة، ظلّوا يظنّون، خلال أكثر من عشرين سنة، أن ما يطلبه منهم جُمهور المناضلين القاعديين في مُعَسْكَر اليسار، هو «التَوَحُّد» في «تَحَالُف»، أو في «فيديرالية»، أو في «جبهة»، أو في «حِزْب» واحد. وظَلُّوا، خلال أكثر من 20 سنة، يُرَكِّزُون جُهودهم على نِقَاش الإشكاليات التنظيمية لهذا «التَوَحُّد» في "جبهة مُوَحَّدة"، أو في "حِزْب واحد". وكان انشغالهم بمشاكل مشروع هذا «التَوَحُّد» ***على حِسَاب جَوْدَة المُشاركة الفعّالة في «النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة»*** الجارية على أرض الواقع (مثل "حركة 20 فبراير"، و"حِرَاك منطقة الرِّيف"، و"حِرَاك جْرَادَا"، إلى آخره). وهذا «سُوء تَفَاهُم» كبير. لأن ما يطلبه معظم المناضلين القاعديين من قيادات قِوَى اليسار بالمغرب، ليس بالضّرورة هو «التَوَحُّد» في إطار «تَحَالُف»، أو «فيديرالية»، أو «جبهة»، أو «حِزْب». وإنما ***المطلوب من أحزاب اليسار الأربعة هو خُصُوصًا التَنْسِيق، والتَعَاوُن، والتَكَامُل، والمُسَاهَمَة في خَوْض وإنجاح أكثر مَا يُمكن مِن***

(18) حسن أومزيان، جريدة "الطريق"، العدد 322، 31 أكتوبر 2019، ص 9.

«النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة»، الملموسة على أرض الواقع.
هذا هو المطلب الرئيسي. أما إذا كانت بعض قيادات أحزاب اليسار تريد إنجاز أكثر من ذلك، مثل التَوَحُّد في «تَحَالُف»، أو في «جبهة»، أو «حِزْب»، فذاك شُغلها. ونحن سَنُصَفِّقُ لَها كُلَّمَا تَقَارَبَت فيما بينها، أو تَعَاوَنَت، أو تَكَامَلَت، أو تَوَحَّدَت. وسَنُدَعِّمُهَا كلّما اِهْتَمَّت بأوضاع الجماهير ونضالاتها. لكن ***ما يَهُمُّنَا أكثر، هو خُصوصًا المشاركة المَلْمُوسَة، والمُكَثَّفَة، والفَعَّالة، لكل قِوَى اليسار، وبدون استثناء، في خوض وإنجاح «النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة»، الجارية في الميدان، وعلى أرض الواقع. وَلَوْ كانت هذه النضالات الجماهيرية من مُبادرة فَاعِلِين غير أعضاء في أحزاب اليسار. وَلَوْ بَقيَت هذه «النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة» عَفْوِيَة، أو مُبْهَمَة، أو غير مُنظّمة، أو بِدُون قِيَادة، أو بدون مَطالب مُوحّدة*** (مثلما كان الأمر في «حركة 20 فبراير»، أو في «حِرَاك منطقة الرِّيفْ»، أو في «حِرَاك جَرَادَة»، إلى آخره). وإذا كُنَّا نعترف بِحَقِّ كل شخص أو جماعة في لُجُوئِهِ إلى تأسيس حِزْب خاصّ به، أو نقابة خاصّة به، أو جمعية خاصّة به، فإن العَيْبَ الذي نَكْرَهُه، هو تَهَرُّب أي شخص مناضل، أو جماعة مُناضلة، من المُشاركة بِتَوَاضُع في خوض «النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة». وواجب كل مناضل ثوري نزيه، سواءً كان في هذا الحِزْب اليساري أو ذاك، هو ***أن يَحُثَّ حِزْبَه على أن يُشارك، بِتَوَاضُع، وَفَعَالية، إلى جانب مُجمل قِوَى اليسار الأخرى، في أكثر ما يمكن من هذه «النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة»، دون أن يُحاول السَّيْطَرة عليها، أو الاِنْفِرَاد بِقِيَادَتِهَا، أو استغلالها، أو احتكارها.***

إن ***«التنظيم» هو فِعْلًا ضَرُوري، ومُهِمّ، وَحَاسِم.*** بل إنّ جَوْدَة «التنظيم» هي التي تُحدّد فِعْلًا حُظُوظ النّجاح أو الانتصار. لكن أهمية «التنظيم» تَبقى، رغم ذلك، نسبية. لماذا؟ لأن ***«التنظيم» لَا يكفي وحده. ولأنه تُوجد عناصر أخرى تلعب، هي***

أيضًا، أَدْوَارًا مُهمّة، أو حاسمة. ولأنه إذا ما وُجدَت نُـقَط ضُعْـف في هـذه الجَـوَانِب الأخـرى، مثـل وُضـوح الرّؤيـة السياسـية، والتصـوّرات النظريـة، ونَـوْعية التكتيـك، وأسـاليب النضـال، وصِنْف التَحَالُـفات، وسَدَاد الأهداف، إلى آخره، فإن «التنظيم» سيصبح غير كَاف.

وفي ظُروف القمع السياسي القائمة حاليا بالمغرب، أفضّل شخصيًّا أن لَا تَتَوَحَّد قِوَى اليسار كلّه في حِزْب واحد. لأنه في هذه الحالة، إذا تعرّضت قيادة هذا الحِزْب المُوَحَّد إلى قمع اِسْتِئْصَالِي، أو إلى تَسَرُّب بُوليسي داخل قيادة الحِزْب المعني، فَمِنْ المُحتمل أن تُصبح مُجْمَل قَوَاعِد هذا الحِزْب مَشْلُولة، أو عاجزة. أما ***إذا كان اليسار يتواجد في حِزْبين، أو في ثلاثة أحزاب يسارية مُتنافسة، لكنها مُتَعَاوِنَة ومُتَكَامِلَة فيما بينها، فإن قُدْرَتها على مقاومة القمع، وتجاوزه، ستكون أحسن مِمَّا لو كانت على شكل حِزْب واحد.*** بمعنى أن ***المُهِمّ، ليس هو «اندماج قِوَى اليسار في تنظيم واحد»، وإنما المُهِمّ هو الوحدة في «النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة»***. وبعبارة أخرى، المُهِمّ، هو ***أن تُوجد «الوحدة الثورية» في العُقُول، وفي الطُمُوحَات، وفي المُمارسة، ولا يَكفي أن تُوجد الوحدة في الهَيَاكِل التنظيمية.***

وقد عَلَّمنا المُفكّر الماركسي شَارْلْ بِيطَلْهَايْم (Charles Bettelheim)، من خلال تحليله للصّراع الطبقي في "الاتحاد السّوفياتي"[19]، وفي الصّين[20]، أن اليسار الثوري يتقدّم تارةً إلى الأمام، وَيَتَأَخَّر تارةً أخرى إلى الوراء. والحالات التي يتخلّف فيها اليسار الثوري إلى الوراء، لها بالتأكيد عدّة أسباب. ونجد من بين هذه الأسباب أن ***اليسار الثوري اِفْتَقَرَ إلى الرُّؤْيَة الواضحة،***

---

(19) Charles Bettelheim, Histoire de la lutte de classes en URSS, en trois tomes, Edition Maspero, Paris, 1974.

(20) Charles Bettelheim, Questions sur la Chine après la mort de Mao Tsé-Toung, Maspero, Paris, 1978.

والعميقة، لواقع الصراع الطبقي الجاري؛ وأنه لم يُنتج تحليلا طبقيًّا دقيقًا للمُجتمع في تلك الفترة المعنية؛ وأن هذا اليسار لم يَقُم بالتَحَالُفات الطبقية الضرورية، التي تَسْتَوْجِبُهَا عَمَلِيَة تَنْمِيَة وإنْجَاح النضالات الجماهيرية الثورية. وهذه التَحَالُفات الطبقية الضرورية، هي التي تُحَدِّد، أو تُمْلِي، أو تُبَرِّرُ، تَحَالُفات مُعَيَّنَة فِيمَا بين قِوَى سياسية مُحَدَّدة بدقَّة. فلا يمكن أن يكون تَحَالُف فيما بين قِوَى سياسية صحيحًا، إلَّا إذا بُنِيَ هذا التَحَالف على أساس تحليل طبقي ملموس ودقيق.

وقد عَلَّمَنَا أيضًا شَارْلْ بِيطَلْهَايْم أنه ***يُوجد فَرْق هَامّ بين «الخط السياسي المُعْلَن»*** من طرف هيئات رسمية في الحِزْب، و***«الخط السياسي الفِعْلِيّ» المُطَبق*** على أرض الواقع من طرف هذا الحِزْب[21]. لأن العناصر الطبقية الموجودة في الحِزْب (طبقات، أو فئات طبقية، أو أشخاص مُنْبَثِقين من طبقات، أو مِن فِئَات)، والتي تُطَبِّق هذا «الخط السياسي المُعلن»، أو تُكَيِّفُه، أو تُعِيدُ تَوْجِيهَهُ، وذلك حَسب طُمُوحَات ومصالح هذه العناصر الطبقية، وَحَسَب تصوّرها الخاصّ «للأهداف الثورية»، وَحَسب مَفْهُومِهَا الخاص «للمصالح الجماعية أو المُشْتَرَكَة». ولأن هاته المصالح والتصوّرات تَتَأَثَّرُ بالضّرورة بالمَوَاقِع الطبقية التي تحتلّها تلك العناصر، أو التي ترتبط بها عُضْوِيًّا، في إطار مَنْظُومَة مُحَدّدة من العلاقات المُجتمعية. ولأن ***«الخط السياسي الفِعْلِي»*** المُطَبَّق، هو دائمًا نتيجة مُرَكَّبَة لكلّ هذه التدخّلات، والتَكْيِيفَات، والتّأثيرات، والتَوْجِيهَات الخَفِيَة، أو المُتَصَارعة داخل الحِزْب المعني، وداخل المنظومة الشاملة للعلاقات المُجتمعية. وبالتالي، فمن الخطأ أن نَظُنّ أنه يُوجد دَائِمًا تَطَابُق آلِي بين «الخط السياسي المُعلن»، و«الخط السياسي الفِعلي» المُطبّق. وبدلًا من كَبْت الخلافات، أو طَمْسِهَا، داخل الحِزْب، سيكون من الأحسن أن نُنَظِّمَ

---

[21] Charles Bettelheim, Questions sur la Chine après la mort de Mao Tsé-Toung, Maspero, Paris, 1978, p.78.

الصراع النظري، والفكري، والسياسي، بشكل وَاعٍ، وعقلاني، بهدف فَرْز وَتَغْلِيب الحقائق الثورية الأكثر تقدّمًا. وما ينبغي التركيز على تَقْيِيمِه ونَقْدِه، هو خُصوصًا «الخط السياسي الفعلي» المُطَبَّق، وليس «الخط السياسي المُعلن».

وقد تَكَوَّنت مؤخّرًا في المغرب (في 09\11\2019)، «***الجبهة الاجتماعية*** المغربية». وضَمَّت قُرَابَة ثلاثين (30) تَنْظِيمًا. وشملت جَمْعِيّات، ونقابات، وتنظيمات شَبَابِية، وَتنظيمات نِسَائِية، وأحزابًا. وضَمَّت هذه «الجبهة الاجتماعية» أحزاب اليسار الأربعة. وهذا التَقَارُب (بين أحزاب اليسار الثلاثة وحِزْب النَهْج) هو تقدّم مَلْمُوس (بالمُقارنة مع الانعزالية التي كانت سائدة من قبل). وتتمثّل أهداف هذه «الجبهة الاجتماعية» في الدفاع عن الحقوق والحريات للجماهير الشعبية. وهذا التَعَاوُن اليساري «الجَبْهَوِي»، إيجابي، وَمُهِمّ. لكن، ***لَا ينبغي أن تُخْفِيَ عَنّا ضَخَامَةُ هذه التَكَتُّلَات سَلْبِيَّاتِها***. حيث يجب الانتباه إلى أن ***كلّ التكتّلات التي تَرْجِعُ العضوية فيها إلى هَيْئَات أو مُؤَسَّسَات (حِزْبية، أو نقابية، أو جَمْعَوِيَة)، وَلَا تَعُودُ العضوية فيها إلى مُواطنين أشخاص، تَتَمَيَّزُ دائما هذه التَكَتُّلَات بِخَاصِّيَة سلبية. وهذه الخَاصِّيَة هي أن هذه التَكَتُّلَات تبقى دائمًا بَطِيئَة في تفكيرها، وفي تَحَرُّكِهَا، وفي اتخاذ قراراتها، وفي رُدُود أَفْعَالِهَا، وفي إطلاق مبادراتها***. لأن كل هَيْئَة عُضْوَة في هذا التَكَتُّل تحتاج عادةً إلى بَلْوَرَة مَوْقِفِهَا الخاص بها ***كَهَيْئَة***. وتحتاج إلى الرُّجُوع إلى تنظيماتها الخاصّة لِكَيْ تَتَّخِذَ فيها قرارات مركزية ومسؤولة. وتحتاج في ذلك إلى وقت، وإلى اجتماعات، وتنسيقَات، ومشاورات، وإجراءات تنظيمية مُعقّدة. ومنطق تكوين هذه التَكَتُّلَات (التي تَجمع بين مُؤَسَّسَات وليس أفراد) يُؤَدِّي بها إلى تطبيق نَوْع من

«المُحَاصَصَة» فيما بين مُكَوِّنَاتِهَا. [و«المُحَاصَصَة» هي اِقْتِسَام الحِصَص، أو توزيع كَرَاسِي العضوية، في الهيئات القِيَادِيَة، إمَّا بالتساوي، وإمّا بِالنِّسَب المِئَوِيَة، حسب حجم كل هيئة مُشاركة]. ***و«المُحَاصَصَة» تُركّز على «العَصَبِيَة»، وليس على الكَفَاءَة.*** وَيَصْعُب إبقاء هذه التَكَتُّلَات الضّخمة على قيد الحياة خلال وقت طويل. بينما حَركات ***«النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة»، التي تكون العضوية فيها مفتوحة لكل المُوَاطِنين الأشخاص التقدّميين*** (مثل «حركة 20 فبراير»، و«حِرَاك منطقة الرِّيفْ»، و«حِرَاك جرادة»، و«حِرَاك زَاكُورة»، إلى آخره)، تكون سَيِّدَة نفسها، وتُسَيِّرُها «تَنْسِيقَات» شِبْه سِرِّيَة، وَ«لِجَان مُتَخَصِّصَة»، و«جُمُعَات عامّة» غير مَضْبُوطَة. فتكون هذه «الحَرَكَات النضالية الجَمَاهيرية المُشْتَرَكَة» مُهَلْهَلَة، لكنها في نفس الوقت حَاشِدَة في حجمها، ومَرِنَة في تَحَرُّكَاتِها، وقويّة في تأثيرها، وسريعة في تَأَقْلُمِهَا مع تطوّر الأوضاع، وخِصْبَة في مجال إِبْدَاع أساليبها النضالية، وسَهْلَة في تَطْوِيرِ أهدافها. وكلّ واحدة من بين القِوَى السياسية المُشاركة في هذه «النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة» تظنّ أنها قادرة بوحدها على قيادة هذه «النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة»، لكنها تعجز عن ذلك. ونُقْطَة ضُعْف حركات «النضالات الجماهيرية المُشْتَرَكَة» تأتي بالضّبط من نُقْطَة قُوّتها؛ وهي أنها مفتوحة لكل المُوَاطِنين؛ ولَا تتوفّر على قيّادة موحّدة؛ ويَغْلُبُ أَحْيَانًا عليها الاِرْتِجَال، والعفوية، والغُمُوض؛ ويكون التحكّم فيها صعب، أو شبه مستحيل. وَيَسْتَغِلُّ البُوليس السِرِّيُون، والمُخْبِرُون المُسْتَتِرُون، والبَلْطَجِيَة المُتَخَفِّيُون، اِنْفِتَاح هذه النضالات الجماهيرية المُشتركة لِكَيْ يَتَسَرَّبُوا داخلها. ***فَلِكُل صِنف من «الحَرَكَات النضالية الجماهيرية المُشْتَرَكَة»***

إيجَابيَّاتُـه وسَـلْبيَّاته. وَيَـكْمُن فَنّ القيـادة الثوريـة في استـعمال أصـناف مُتنَـوْعة، ومُتكاملـة، من هـذه «الحركـات النضـالية الجماهيرية المُشْتَرَكَة».

وبعـد الإعلان عن تأسـيس «الجبهـة الاجتماعيـة المغربيـة»، عبّر أحد أعضاء قيادة "حِزْب العَدْل وَالإِحْسَان" (الإسلامي الأُصُولِي) عن اِمْتعاضِه من عَدم دَعْوَة حِزْبه الإسلامي إلى العُضْوِيَة في هذه «الجبهة الاجتماعيـة». واتهم مؤسّـسِيها بـ «الإِقْصَائِيَة». وفي رأيي، يجب فعلًا على قِوَى اليسار أن «تَقْصِيَ» كلّ تنظيم إسلامي أصولي لَا يَلْتَزِم رَسْمِيًّا، وفِعْلِيًّا، بِمَنْع التَكْفِير، وبِالفَصْل بين الدِّين والدولـة، وبالفصـل بين الـدِّين والسياسـة، وبحرّيـة العَقِيـدَة، وبحرّيـة العِبَـادَة، وبحرّية عَدَم العبادة، وعدم الاستقواء بـدول أجنبيـة في الصّـراعات السياسية الدّاخلية. لأنه لَا يُعقل أن تتَعَاوُن حركـة يسـارية (تُناضـل من أجـل الديموقراطيـة، والحرّيـات الشخصـية، وحقـوق الانسـان، والاشـتراكية)، مـع حركـة إسـلامية أصـولية (تُحَـارِبُ تلـك الحرّيـات والحقوق). ولأنـه ***سيـكون من العَبَث أن يَتَـعَاوُن من يُشَيِّد، مع مَن يُخَـرِّب. وسيـكون مُنَافيًا للعقـل أن يَتَـعَاوُن من يُجُـرُّ إلى الأمام، مَع مَن يَجُرُّ إلى الوَرَاء. وَلَا يُقْبَل أن يَتآزَرَ مَن يُحَرِّر، مـع مَن يُكَبِّل.***

وتَجْـذُر الإشـارة إلى أن مَوْجَـات «الربيـع الـديموقراطي»، أو «السَّـيْرُورَات الثورية»، الـتي اِشْتَـعَلَت في بعض البلـدان الناطقـة بالعربية، مثل تُونس، ومصر (في نهاية سنة 2010)، ثم سـوريا (في سنة 2012)، ثم السودان، والجزائر (في 2019)، ثم لبنان، والعـراق (في نهايـة 2019)، سَـتَحْدُثُ مَثِيلَتُهَـا بالتَّأْكِيـد في المستـقبل بـالمغرب. وسَـتَتَطَوَّرُ هـذه «الحركـات النضـالية الجماهيريـة المُشْـتَرَكَة» بسـرعة نِسْـبِيَة من «الاحتجـاج» ضـدّ البِطَالَـة والفسـاد والاسـتبداد، إلى رَفْـع شِـعَار «إسـقاط النظـام». ومن واجب قِـوَى اليسـار بـالمغرب أن تكـون جـاهزة لمثـل هـذه الاحتمـالات، أو

"السِّـيـنَارْيُوهَات". كمـا ينبغي على قِـوَى اليسـار أن تتـوفّر على تصـوّرات مُتكاملـة ومُسْبـقة، وعلى بـرامج ثوريـة دقيـقة وَجَـاهِزة، وعلى أُطُر كُفْـئَـة، إلى آخره. ولن نـقبل من قِوَى اليسار بـالمغرب أن تُكـرّر مـا حـدث في السـودان، أو الجزائـر، أو لُبـنـان، أو العـراق، أي الاكتـفاء بِالمطالبـة بِـ «حكومـة مكوّنـة من كَفَـاءَات أو تِـقْنُوقْرَاط» (technocrates)، وَتَنْظِيم «انتخابات نزيهـة»، و«محاكمـة الفاسـدين»، إلى آخـره. لأنـه ***لَا يُعقـل أن «نَطْلُب» من نظـام سياسـي فاسـد، ومُسـتبد، ومُفْلِس، أن يُحقّـق لنـا نظامًـا سياسـيا ديموقراطيـا بـديلًا***. ولأنـه لَا يُعْقَـل أن تـعترف قِـوَى اليسـار بِـأَنّ «المَعْرَقِـل لأيّ إقلاع اقتصادي أو ديموقراطي... يُوجد في طبيعة النظام السياسي»، وأن تَطْلُب، في نفس الوقت، قِوَى اليسار من هذا النظـام السياسي القـائم «أن يُنْجِـزَ الإصـلاحات الضـرورية»[22]. ولأن واجب قِـوَى اليسـار، خلال هـذه الفـترات الثوريـة، ليس هـو أن «تُطـالب» بإصلاحات، وإنما هو أن تُقْدِمَ، هي بنـفسها، وبجُرأة، على «إنجـاز» تلك التغيـيرات الثوريـة الـتي تَتَمَنَّاهَـا. وعلى الشـعب أن لَا يَكْتَـفِـيَ بِـقَوْل «الشـعب يُرِيـد»، بـل عليـه أن «يُنْجِـزَ» هُـوَ نـفْسُهُ مـا يُرِيـد. بواسطة ماذا؟ بواسطة «لِجان الكَادِحِين الثوريين»، المُنَظَّمَة في كـل مُؤَسَّسَات المُجتمع، وفي كلّ مكان، وفي كـلّ زمـان. أمّـا إذا اسـتمرّ جـزء من قِـوَى اليسـار (مثـل بعض أعضـاء "الحِـزْب الاشـتراكي المُوَحَّد"، أو "حِزْب المؤتمر الاتحادي") في إِصْـرَارِهِ على عـدم تَجَـاوُز «سَـقْف المَلكيـة البرلمانيـة»، رغم نُضْـج شُـروط الثورة المُجتمعيـة، فَسَتَحْدُث كارثة سياسية، أو نَكْسَة تاريخيـة. لكن هـذا موضـوع آخـر (أنظر وَثِيـقَة : "نَـقْد سَقْف الملكية البرلمانية"، رحمان النوضـة، على مدوّنته: https://LivresChauds.Wordpress)[23].

---

(22) افتتاحيّة جريدة "الطريق"، العدد 323، ليوم 26 نونبر 2019، ص 2.

(23) رابـــط مقـــال "نَـــقْد ســـقف الملكيـــة البرلمانيـــة" هـــو: [https://livreschauds.wordpress.com/2019/04/20/].

ويظهـر أن جُـزءًا من المناضـلين، الموجـودين في بعض قِـوَى اليسـار بـالمغرب (مثلًا في "حِـزْب الاشـتراكي المُوَحَّد"، وفي "حِـزْب المؤتمر الاتحـادي")، خَـافُوا مِن عَـوْدَة طَـرح شِعار «إسقاط النظـام» الـذي رَفَعَـهُ بعض المتظـاهرين في "حركـة 20 فـبراير" (في سـنة 2011)، وتَبَنَّوْا أُطْرُوحـة «مَنْـع النضـالات الجماهيريـة مِن تجـاوز سَقْـفَ المَلكية البرلمانيـة». وأصبحوا ***يُرَاهِنُون على «الانتخابات» المُؤَسَّـسَاتِيَة وَحْـدَهَا؛*** ويَتَـقَيَّدُون بـالقوانين القائمـة، رغم أنهـا اسْـتِبْدَاديَّة؛ ***وَيُهَـادِنُون الرأسـمالية؛*** وينـفرون من «النضـالات الجماهيرية المُشْـتَرَكَة». ويظهـر أن بعض المناضـلين أَخْفَوْا تَخَلِّيَهم عن «***الماركسـية***». ولم يَعُـودوا يُؤْمِنُـون بِـ «***الاشـتراكية***»، رغم أن اِسم حِزْبهم مَا زال يحمل صِفَة «الاشتراكي». وَيُؤَوِّلُون «الاشـتراكية» كَنَـوْع من «الرأسـمالية المُلَطَّـفَة». ويحملـون برنامجـا سياسـيا مُسْتَتِرًا يَتَلَخَّصُ في: «الفوز في الانتخابات، والوصـول إلى الحكومـة، وإِصْـلَاح الرأسـمالية، من داخـل النظـام السياسـي القـائم». إنهم ***يَظُنُّون أنـه بِإمكـانهم «تَلْطِيـف الرأسـمالية»***، أو «إصـلاحها»، أو «أَنْسَنَتِهَا» (humanisation). وهذا وَهْمٌ مَعْرُوف، وقـديم، ومُتكـرّر. بينما الحقيقة الأكيدة اليوم، هي أنـه ***لَا يمكن إصلاح الرأسـمالية، وَلَا تحسـينها، وَلَا أَنْسَـنَتُهَا. بـل يجب تحطيمهـا، واسـتبدالها بِـ «اشتراكية ثورية»***، قبل أن تـقضيَ هذه الرأسمالية كلّيًا على البِيئَة، وعلى البَشرية. وقد حَانَ الوقت لكي يُصبح مجمـل مناضـلي اليسـار مُـقْتَنِعِين بـأن ***الرأسـمالية غَـدَت اليـوم عـاجزة على مُعَالَجَـة أيّ مشكل من بين المشاكل الأساسية المطروحة في المُجتمع*** (مثل الخُروج من التخلّف المُجتمعي المُرَكَّب، أو تحقيـق التحـرّر الوطـني، أو التنميـة الاقتصـادية الشّـامِلَة والعادلـة، أو الخَلَاص من الفـوارق

الطَبقيَّة، أو القَضَاء على البِطَالة والفقر والجهل، أو مُوَاجَهَة خَطَر الأَوْبِئَة العالمية الفَتَّاكَة، أو مُعالجة الاِحْتِبَاس الحَرَارِي، أو إِنقَاذ البِيئَة من التَلَوُّث، أو إِيقَاف مسلسل اِنقِرَاض أنواع الحيوانات، إلى آخره). وبعض المناضلين الآخرين في اليسار تَكَتَّمُوا عن تَخَلِّيهم عن «***الثورية***»، ولم يعودوا يُؤمنون بِـ «***الثورة الشعبية***». وبعض المناضلين يُناصرون «الثورة المُجتمعية» قَوْلًا، لكنهم يَتَلَافَوْنَهَا فِعْلًا. وإذا كانت هذه الظواهر موجودة حَقًّا في صفوف اليسار، فستكون مُؤْسِفَة، وخاطئَة. ونتمنّى أن يَتِمَّ تَطْوِيقُها، وتصحيحها، في أسرع وقت ممكن.

وذَكَّرَتنِي هذه الظاهرة بأخرى مُمَاثلة لَاحظتُها في المغرب إبّان تَسَلْسُل الاعتقالات في صفوف تنظيمات «إلى الأمام»، و«23 مارس»، و«لِنَخْدُم الشّعب»، بين نهاية سنة 1974 وبداية سنة 1975. حيث بَيَّنت التَصْفِيَة القَمْعِيَة لِهذه التنظيمات أن ***نسبة هامّة من مسؤوليها وأعضائها لم يكونوا يؤمنون جِدِّيًا لَا بالثورة، ولَا بالماركسية، ولَا بالاشتراكية***. فلمّا تعرَّضُوا لِلتعذيب، اِنْهَارُوا، وأعطوا جزءًا من معلوماتهم إلى الجَلَّادين. فَأَدَّى تَسَلْسُل الاعتقالات إلى تَصْفِيَة مُجمل هذه التنظيمات واسْتِئْصَالها. ولِتَلَافِي مَآسِيَ مُشابهة، أو غير مَرغوب فيها، يجب على كلّ من لَا يؤمن حَقًّا بالثورة والماركسية والاشتراكية، وعلى كلّ من لَا يقدر على التَضْحِيَة بحياته دِفَاعًا عن الثورة المُجتمعية، أن لَا يُرَشِّح نفسه لِتحمّل أيّة مسؤولية في الأحزاب والتنظيمات اليسارية.

مُشكل نَوْعيّة الخط السياسي الذي يحمله حِزْب يساري مُحدّد، يرجع إلى مشكل الطبيعة الطبقية لقيادة هذا الحِزْب

المعـني. [ولَا أقصـد هنـا أن يـكون قَـادَةُ التنظيم الثـوري عُمَّالًا بِمِهَنِهِم، وإنما أَعْنِي أن يـكونوا "ثَـوريّين ابْرُولِيتَـارِيِّين بِعُقُـولِهِم]. لأن الطبيعـة الثوريـة، أو الطبـقية، لقيـادة حِـزْب يسـاري مُعيّن، ليست مُؤَكَّدة، ولا مضمونة، ولا محسومة، بشكل نهائي. بل تخضع هذه الطبيعة الطبقية (لقيادة الحِزْب اليساري) لتأثيرات الصراع الطبقي الجـاري داخـل المُجتمـع (وحتّى داخـل هـذا الحِـزْب الثـوري هـو نَفْسِه)، بين طبـقة المُسْتَغِلِّين وطبـقة المُسْـتَغَلِّين. ونتيجـة ذلك هـو أنه ***يمكن لِكلّ حِـزْب ثَـوري أو يُسـاري أن يَنْحَـرِف، أو أن يُصبح بُورْجُوَازِيًّا، دون أن يَعِيَ أنه دخل في ذلك الانحراف.*** لأن الصـراع الطبـقي الجاري في المجتمع يَبْعَثُ بالضّرورة تـأثيرات، أو مَفَاعِيـل، تخترق هذا الحِزْب الثوري أو اليساري. ***فالحِزْب هـو أيضًـا ميـدان للصـراع الطبـقي.*** ولا يسـتطيع أن يَنْجُـوَ من مَفَاعِيـل الصـراع الطبـقي. ومن الممكن أن يتحـوّل أيّ حِـزْب ثـوري أو يَسـاري إلى حِـزْب انتظـاري، أو إصـلاحي، أو رأسـمالي، أو يميـني، دون أن يَعِيَ أعضاءه ذلك التحوّل (مثلما حدث لِـ «حِزْب الاتحاد الاشتراكي» في مَـا بين سـنتي 1975 و 1995. ومثلمـا حـدث "للحِـزْب الشـيوعي المغربي" بين سنوات 1950 و 1970).

ولا تُمـارس حاليًّا تنظيمـات اليسـار ***الصـراع النظـري والسياسي*** فيمـا بينهـا. ولا تنشـر دراسـات تُـعَمِّقُ بعض الجـوانب الغامضة في خَطِّهَا السياسي. وقد يكون أحد الأسباب في ذلـك، هـو أن قِوَى اليسار لا تُدرك أنها هي نـفسها مَيْـدَان مُخْتَرَق من طـرف الصـراع الطبـقي، وأن ***الخلافـات الموجـودة فيمـا بينهـا هي تعبيرات عن تناقضات طبقية قائمة في المُجتمع.*** فلا يمكن لأي تنظيم يساري أن يُحافظ على تَوَجُّه ثوري، إذا لم يُمـارس ***الصِّـرَاع السياسي النظري،*** وإذا لم يُخْضِع خطه السياسي (بجانبيه الرّسمي والفعلي)، وبشكل مُتَوَاصِـل، إلى ***المُراجعـة، والمُسَـائَلَة، والنَـقْد، والتَـقْيِـيم، والتَـقْوِيم، والتَثْوِير.***

ولِمُعَالَجَة مشاكل المُجتمع، لَا نَتوفّر سوى على طريقَيْن فقط: فَإِمَّا أن نَتَّبِعَ طريق الرأسمالية، وإِمّا أن نَسْلُكَ طريق الاشتراكية الثورية. ولَا يُوجد خيَّار آخر. وتُبَيِّن أوضاع معظم بلدان العالم أن الرأسمالية أعطت أقصى ما يُمكن أن تُعطيّه، وأصبحت تُنْتِج الكَوَارِث المُجتمعية أكثر مِمَّا تُنتج السِّلَع، والخدمات، والفوائد. خاصّة في بلدان "العالم الثالث" الخاضعة للتَّبَعِيَة للإمبريالية. ومن واجب قِوَى اليسار ***أن تُعيدَ الاعتبار إلى النظرية الماركسية الثورية، لكن بِدُون دُوغْمَاتِيَة*** (*dogmatisme*). خاصّة وأن الماركسية مُؤَهَّلَة لِنَقْد نفسها بنفسها. ومن مصلحة قِوَى اليسار أن تنطلق من الماركسية الثورية (وليس من «اللِّيبِيرَالِيَة» الرأسمالية). ومن مصلحة قِوَى اليسار أن تستوعب الماركسية الثورية، وأن تَسْتَرْشِدَ بها، وأن تُسَاهِمَ في إِغْنَائِهَا، وفي تطويرها، في ارتباط بتطور واقع المُجتمع، وفي ارتباط بتطوّر تاريخ الصراع الطبقي (محلّيًا وعالميًّا). وعلى خلاف الشَك النظري، أو التِّيه الفِكْرِي، الذي أَصَابَنَا جَميعًا داخل قِوَى اليسار، بِدَرَجَة أو بِأُخرى، بعد انهيار "الاتحاد السوفياتي"، في سنوات 1991، فقد أَصبحنا اليوم نُدْرِكُ بِعُمْق أحسن ***التفاوُتَ القائم بين النظرية والتطبيق.*** وَغَدَوْنَا نَسْتَدْرِك أن ***النظرية والتطبيق هما معًا مَيْدَانَيْن للصراع الطبقي.*** وأَن مَا انْهَار في الاتحاد السوفياتي هو «رأسمالية الدولة»، وليس «الاشتراكية الثورية»[24]. ويَتَّضِحُ اليوم لِأَعْدَاد مُتَزَايِدَة من المناضلين أن ***المصدر الأساسي لمشاكل المُجتمع يكْمُنُ في الرأسمالية.*** وأن السبب في انتشار الفَرْدَانِيَة، والأَنَانِيَة، والانتهازية، والغِشّ، والانهزامية، داخل الشعب، يكْمُنُ في الاِسْتِلَاب (aliénation) الذي تَفرِضُه الرأسمالية على المُوَاطِن. وحتّى اِضْمِحْلَال الديمقراطية، وَتَلَاشِي حُقوق الانسان، الجاريان

(24) رحمان النوضة، «هل ما زالت الماركسية صالحة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي»، نُشِرَ في مجلّة "النهضة"، العدد 17 – 18، ويمكن قراءته على مدوّنة الكاتب: [https://livreschauds.wordpress.com/2019/04/28/].

حاليًّا، يَنْتُجـان هُمَـا أيضًـا عن تَـوَحُّش الرأسـمالية. وأن هـذه الرأسمالية ذاهبة إلى الزَّوَال. وأن المُعطى الأساسي هو واقع الصراع الطبـقي القـائم. ***وكـلّ شـخص يَنْـفِي وُجُـود الصـراع الطبـقي، أو يَتخَلَّى عن الماركسـية الثوريـة، أو عن الاشـتراكية الثوريـة، سـيؤدّي بـه اختيـاره هـذا إلى حَبْس نـفسه داخـل سِجْن الفكـر الرأسمالي المُسْتَلَب*** (***aliéné***). وليس لنا اليوم من خيّار سوى هزم الرأسمالية، أو الاستسلام المُطلق لِوَيْلَاتِهَا المُتَوَالِيَة والمُتعاظِمَة. ونَـرْفُضُ هنا منهج العملَ بِأَنْصَاف الحُلُول، لأنه يُـؤَدِّي إلى فشل كَامِل.

وقـد أشـرتُ (مثلًا في كتـابي "نَـقْد أحـزاب اليسـار"، ويمكن تحميلـه من مُدَوَّنَتِـي: https://LivresChauds.Wordpress)[25] إلى أن ***مُستوى تَـكوين مناضلي أحـزاب اليسار غـير كَـاف.*** وكـل حِـزْب يسـاري يَفْتَـقِرُ إلى أُطُر (أو كَوَادر) ثوريـة كُفْـئَـة، سيبـقى ضَعِيـفًا. وكلّ حِزْب يسـاري ضَعِيـف، قـد يَلْجَأُ إلى مُحاولـة الاِسْتِعـاضَة عن ضُعْفه بِـ «تَعَاوُنه»، أو «تَحَالُفه»، مع حِزْب يَمِينِي (سَواءً كـان هـذا الحِزْب "رَأْسْمَالِيًّا"، أو إسلاميًّا أُصُولِيًّا). [ونُذَكِّرُ في هذا المجال أنـه، إذا كان جُزء من "حِـزْب النَهْج" اليسـاري يُحَبِّذُ التَـعَاوُن مع "حِـزْب العَـدْل وَالإِحْسَـان" الإسـلامي الأُصُـولِي، فـإن جـزءًا من "الحِـزْب الاشـتراكي المُوحّـد" اليسـاري يُحَبِّذُ التَـعَاوُنَ مـع "حِـزْب الاِتِّحَـاد الاشتراكي" اليميـني. وهَاتَان الخُطَّتَان هما معًا مُتَشَابِهَتَيْن، وغير سَلِيمَتَين]. وسيـكون الاحتمـال الأكبر، في هـذه الحالة، هـو اِلْتِهَام الحِزْب اليساري الأَضْعَـف، من طـرف الحِـزْب اليميـني الأَقْـوَى، أو الأكثر تَأْثِيرًا.

وبـدلًا من ملاحظـة ضُعْـف حِـزْب يسـاري مُحـدّد، وبـدلًا من الشُّرُوع فورًا في تـقويم وتثوير هـذا الحِـزْب، يستـعمل بعض قَادته «ضُعْـفَ» هـذا الحِـزْب اليسـاري كَحُجَّة لتَـبرير تـقليص أنشـطته، أو

(25) هـــذا رابـــط كتـــاب "نَـــقْد أحـــزاب اليســـار بـــالمغرب": (https://livreschauds.wordpress.com/2012/06/15/).

لِتقْزِيم طُمُوحَاته السياسية. فيدخلون هكذا في "حلقة مُفْرَغَة" سلبية (cercle vicieux). فَيَتَطَوَّرُ هذا الحِزْب من الضُعْف إلى الجُمُود، ومن الجُمُود إلى مزيد من الضُعْف.

ومن بين أسباب ضُعْف قِوَى اليسار، أنها لا تقوم ***بِعَمَل مُمَنْهَج، وَمُتَوَاصِل، لتكوين أعضائها، وأنصارها، ولِتَحْوِيلِهِم إلى أُطُر (أو كَوَادِر) ثَوْرِيَة من مستوى عَال.*** وفي مجال التَكْوين المُسْتَمِر، تَتَشَابَه نِسْبِيًّا الأحزاب مع المُقاولات: حيثُ لَا يمكن لأَيّ حِزْب أن يتقدّم، أو أَن يَنْمُوَ، أو أن يَتَقَوَّى، إِلَّا إذا كان هذا الحِزْب يُوَفِّرُ لأعضائه تَكْوِينًا مُتَنَوْعًا، ومُتَوَاصِلًا، بهدف تَقْوِيَة قُدُرَاتِهِم، وتحسين فَعَالِيَّاتِهِم. ويجب أن يكون وَاضِحًا لَدَى الجميع أن الأطر الثورية الكُفْئَة، لَا تَنْشَأُ بشكل عَفْوِي، وَلَا تظهر بشكل اعْتِبَاطِي. والتكوين الناتج عن المشاركة في النضالات الجماهيرية ضَرُورِيٌّ ومُهِمٌّ، لكنه لَا يكفي وحده. ولَا يجوز الاعتماد على هذه العَفْوِيَة. بل ***يحتاج تكوين الأُطُر الثورية إلى مَدَارِس عِلْمِيَة وَمَضْبُوطَة.*** كما يحتاج إلى مُكَوِّنِين ثوريين، ذوي تَجَارِبَ وخِبَرَات دقيقة، في مجالات النضال الثوري. ويَنْبَغِي أن يَتَضَمَّنَ هذا التكوينُ تَدْرِيسَ مَعَارِفَ مُعَمَّقَة، وخِبْرَات ثَورية مُتَجَدِّدَة، ومناهج عِلْمِيَة دقيقة. وأدنى ما يجب فِعلُه، هو مُرَاكَمَة التَجَارِب والمَعَارِف، وقِيَّام الأجيال المُسِنَّة من المناضلين الثوريين، بِتَمْرِير مَعَارِفِهَم، وتَجَارِبِهم، وخِبْرَاتِهَم الثورية، إلى أجيال المناضلين الشَبَاب. وَدُون أن ننسى مُهِمَّةَ إخضاع تلك المعارف والتجارب لِلنَّقْد، وَلِلتَقْيِيم، ولِلتقْوِيم، ولِلتَّثْوِير. أما إذا كان الحِزْب يعتمد على كل وَاحد من أَعْضَاءِه لكي يكَوِّن نفسه بنفسه، انطلاقًا من الصِّفْر، فستكون النتيجة هي هَيْمَنَة الرَّدَاءَة داخل هذا الحزب.

وبالإمكان رفع مُستوى فَعَالِيَة مناضلي قِوَى اليسار، بشرط أن تهتمّ جِدِّيًا قيادات أحزاب اليسار بهذا النَقْص. وإذا قَامَت قيادات أحزاب اليسار بِتَنْظِيم ***مدارس مُشتركة (فيما بين قِوَى اليسار) لتكوين الأطر الثورية، وَإِذا وَفَّرَت قيادات أحزاب اليسار***

تكوينا ثوريا، ورَفِيعًا، ومتواصلًا، لمُجمل أعضائها، وأنصارها (عبر هذه المدارس المُشْتَرَكَة فيما بين قِوَى اليسار)، فإن فَعَالِيَة مناضلي اليسار سَتَتَفَوَّقُ عِدَّةَ مرّات على فعالية أي شخص حَرَكِي مُنْتَمٍ إلى أحزاب رَأْسَمَالِيَة، أو إسلامية أصولية. ويمكن (في لقاءات داخلية) أن نُحَدَّد شكلَ هذه المدارس، وأساليب تدريسها. ويُمكن أن تُقَسَّم دُروس هذه المَدَارِس إلى صِنْفَيْن: صِنف مَفْتُوح مُوَجَّه إلى أعضاء مُبتدئين ومتوسِّطين، وصنف مُسْتَتِر مُوجه إلى أعضاء قُدَمَاء ومُتَمَرِّسِين. ويُستحسن أن يُدَرِّس في هذه المداس العُلَمَاء، والخُبَرَاء، وكذلك المناضلون الثوريون الذين يتوفّرون على أهمّ التَجارب، وعلى أعمق الخِبَرَات. ويمكن لأعضاء قِوَى اليسار، في حالة تنفيذ وإنجاح هذا التَكْوِين المتواصل، ***أن يكونوا أكثر تأثيرًا، وأحسن فَعَالِيَةً***، بالمُقارنة مع أُطُر الأحزاب الرأسمالية والإسلامية. ويمكن لِمِئَة مناضل ثوري أن يكونوا أَقْوَى من ألف حَرَكِي رَأْسَمَالي أو إسلامي.

لهذا أدعو، ومنذ سنوات، قِوَى اليسار إلى إقامة ***مدارس مُشتركة (فيما بين قِوَى اليسار) لِتَكْوِين الأطر الثورية***. كما أدعو قِوَى اليسار إلى خوض ***«ثورة ثقافية مُتَوَاصِلَة»*** داخل كل قِوَى اليسار، وكذلك فيما بينها، وفي محيطها المُجتمعي، بهدف ***إِطْلَاق العِنَان لِلنِقَاش السياسي المُعَمَّق، وَنَقْد، وَتَقْويم، وَتَثْوِير، كل مُكَوِّنَات قِوَى اليسار، ومجمل مُكَوِّنَات المُجتمع***. كما يَنبغي خَوْض هذه ***«الثورة الثقافية المُتواصلة»*** على كل المستويات: الفكرية، والنظرية، والسُّلُوكِيَة، والسياسية، والقِيمِيَة، والأخلاقية، والعَمَلِيَة، والتنظيمية، والنضالية، والإبداعية، والجماهيرية، والفلسفية، والاقتصادية، والقانونية، والفَنِّيَة، إلى آخره (أنظر كتابي: "نَقْد أحزاب اليسار"، على مُدَوَّنَتِي: https://LivresChauds.Wordpress). ويجب أن لا نَقْنَعَ في الحِزْب الثوري بِوَفْرَة في «مُوَظَّفِي الحِزْب»، أو في «قُدَمَاء الحِزْب»، أو «مُتَقَاعِدِي الحِزْب». بل يتوجّب علينا الحِرْص على تكوين جيش مُتَنَام من «ضُبَّاط الثورة المُجتمعية»،

ومن «مُهَنْدِسِي الثورة المُجتمعية»، ومن «الفنّانين البارعين في ميدان صِنَاعَة الثورة المُجتمعية».

وفي بعض قِوَى اليسار، أَلِفَ بعض المناضلين القِيَاديِّين أن ***يَبْقُوا في مناصب المسؤولية على مَدَى الحياة.*** وَغَدَت بعض قيادات اليسار مُسِنَّة، أو هَرِمَة، أو مُتَرَهِّلَة. لأنها تعوّدت على الشَكِّ في قُدرَات الشُبَّان الثوريين. ولَا تُفكِّر في تجديد أجيال المناضلين الثوريين. بينما المُسْتَحَبّ هو ***أن نُخَصِّصَ دائمًا ثُلُث المناصب، في كل الهيئات التنظيمية المسؤولة، بما فيها القِيَادِيَة، إلى الشُبَّان والشَابَّات الثوريين*** الذين تقلُّ أعمارهم عن ثلاثين سنة. لِكَي يتعلّم الشُبَّان من المُسِنِّين. ولأن تجديد أجيال المناضلين الثوريين يَسْتَوْجِبُ تشجيع الأُطُر والكَوَادِر الثورية الشَابَّة على تحمّل مسؤوليات قِيَادِيَة في أحزاب اليسار. مع الحِرْص على أن نُوَفِّرَ لها، قبل ذلك، أحسن تكوين ممكن.

وَتَعَوَّدَت أحزاب اليسار، منذ عُقُود، على أن يشتغل قَادَتُهَا وأعضاؤها لِصَالِح مُشَغِّلِيهِم المِهَنِيِّين خلال سِتَّة أيّام في الأسبوع، ولَا يُفَكِّرون في قضايا السياسة والنضال سوى خلال يوم الرّاحَة الأسبوعية. ولَا تتوفّر أحزاب اليسار على ***قَادَة وأُطُر مُتفرِّغِين*** للاشتغال على قضايا النضال والثورة المُجتمعية. ***وبدون وُجُود حَدٍّ أدنى مُحَدَّد من المناضلين الثوريين المُحْتَرِفِين، المُتَفَرِّغِين للعمل السياسي الثوري، لَا يمكن للثورة المُجتمعية أن تَنْضُج، أو أن تنجح.*** وما دام مثل هذا الوضع مُسْتَمِرًّا، فَلَنْ تقدر قِوَى اليسار على تحقيق التَحَوُّل الثوري النَوْعِي المنشود في فكرها، وفي نضالاتها.

وَعَملية «التَقْييم»، وَ«التَقْويم»، و«التَثْوير»، تُقَوِّي الثوريين، وتُضْعِف الإسلاميين، وتُنْهِكُ الرّأسماليين. لأن الأحزاب الرأسمالية لَا تُهيمن إلّا إذا بَقِيَ تكوين المُناضلين الثوريين رَدِيئًا. ولأن الأحزاب الإسلامية الأُصُولِية لا تُصبح قوية إلَّا في إطار الجَهل

المُـقَدَّس، أو في إطـار مُجتمـع مُتَخلِّف، ومُتَمَيِّز بِتـعليم عُمـومي مُفْلِس.

ولَا تُمكن تَـعْبئَة الشعب، وَلَا تَنْشِيط نضـالَاته الدِّفَاعِيَة، وَلَا إِنْجَـاح مَطَالِبـه، إِلَّا بِوَاسِـطة العَـقْل، والمعرفـة الوَاسِـعَة، والعُلـوم الدقيـقَة، والطُمُـوح إلى العَـدْل، والجُـرْأَة على النَـقْد، والقُـدْرَة على الغَضَب ضِدَّ الظُّلم. لكن ***مَا دَامَ الشعب مُوغلًا في الجَهْل*** (أنظر كتـــــابي: "نَـــــقْد الشـــــعب"، على مُدَوَّنَتِـــــي: https://LivresChauds.Wordpress)، ***سَتَـعْجزُ القِـوَى التـقدّمية، أو الثورية، عن فعل أيّ شيء.*** وَمَهْمَا خاضت قِوَى اليسار من أنشطة لِتَوْعِيَة الشعب، أو لِتَثْقِيفه، أو لِتَنْبِيهه، أو لِتـعْبئَة مُـقَاوَمَتِه، فـإن الشعب الجَاهِل سَوْفَ يُصَوِّتُ آلِيًّا لصالح الأشخاص والجماعات التي تُخَادِعُه، أو تضطهده، أو تَسْتَغِلُّه. وَبِقَدْرِ ما يكون الشعب جَاهلًا، بـقدر مـا يَسْـهُل على المُسْـتَغِلِّين، وعلى إِعْلَامُهِمّ، وعلى تَلْـفزَاتِهِم، أن يَتَلَاعَبُـوا بِعُـقُول المُوَاطِـنين، وأن يُغَلِّطُـوا الشعبَ، فَيُصَوِّرُون له أعداءه كَأصدقاء، وَيُقَدِّمُون له أصدقاءه كَأعداء.

ويُطْرَحُ جزء مُعْتَبَر من ***مَهام تَثْقِيف جماهير الشعب*** على عَاتق قِوَى اليسار، وليس على عاتق النظام السياسي القائم، وَلَا على عَاتِق القِوَى اليَمِينِيَة. فماذا تقوم به قِوَى اليسار في هذا المجال؟ وهل ما تقوم به مُلائم؟ وهل هو كَاف؟ ولماذا هذا التساؤل؟ لأن ***تحرير جماهير الشعب*** من الهيمنة السياسية لِلْقِوَى الرأسمالية، أو للقِوَى الإسلامية الأُصُولية، ***يَسْتَوْجِبُ تَثْقِيفَ الشعب، وتَوْعِيَتَه، وَتَثْويرَه، وتعْبِئَتَه، وتنظيمه.***

وعلى عكس بعض الظنون، لَا تقدر اليوم على تَثْقِيف الشعب، لَا الجرائد الحِزْبية، ولَا المَجَلَّات الورقية المُوَجَّهة إلى نُخَب محدودة، ولَا الصفحات على الإِنْتِرْنِيت. لأن نمط الإنتاج الرأسمالي لَا يَتْرُكُ لِجماهير الشعب الوقتَ المُلَائِم أو الكافي للقيّام بِالقراءة، أو بالتَأَمُّل. فَلَا بُدَّ لقِوَى اليسار أن تستعمل ***قَنَاة تِلِفزْيُونِيَة ثورية ومُشتركة*** (فيما بين قِوَى اليسار، على صعيد عدّة بلدان ناطقة

بالعربيـة). ويجب أن تكـون هـذه التلفـزة مَبْثُـوتَة عـبر أقمـار اِصْطِنَاعِيَة مشهورة مثل "النِيل سَاط" (NilSat)، أو "هُوطْ بُورْدْ" (HotBird). وَاعْتِبَارًا لاحتمال قَمْعِ هَذه التَلْفَزَة، يُمكن لهذه القناة أن تَبُثَّ برامجها من خـارج البلاد (مثلًا اِنْطِلَاقًا من بلـد في أَوْرُوبَّا). وبواسـطة الأنـترنيت، يُمكن أن تـعمل هـذه القنـاة التَلْفَزِيَـة كأنها موجـودة داخـل البلاد. وبـفضل التـقنيات الإلكترونيـة الحديثـة، أصـبحت هـذه القَنَـاة التَلْفَزِيَـة المُشْـتَرَكَة في مُتَنَـاوَل الإمكانـات المادية لِقِوَى اليسار. ولَا يقدر على تَوْعِيَة الشعب وتعـبِئَتِه سِوَى القِوَى الثورية الاشتراكية. ***وتَثْوِير قِوَى اليسار يُقَوِّي الشعب، كما أن تَثْوِير الشعب يُقَوِّي قِوَى اليسار.***

ولَا يمكن أن يُوجد حِزْب سياسي أَبَدِي. بل كل حِزْب يتطوّر، فَيَتَقِوَى، أو يَضْعُـف، ثم يَفْنَى عند ظهور ظُـرُوف مُجتمعيـة جديـدة، أو استثنائية. وكل حِزْب لَا يعمل من أجـل تَـقْوِيَة نـفسه، يُمكن أن يَضْعُـف إلى أن يتلاشـى، أو يـزول. وإذا لم تـعمل قيـادات قِـوَى اليسار، وبأساليب مَدْرُوسَة، وَعَـقْلَانِيَة، بهدف رفع مُستوى مَعَـارِف أعضـاء أحزابهـا، وَتَجْوِيـد مَنَـاهِجِهِم، وأدائهم، وأَسَـالِيبِهِم، فَسَـيَغْدُو الاحتمـال الأكـبر هـو استـفحال ضُعْـف هـذه الأحـزاب. وإذا ازداد ضُعْـفها، فَمِن الممكن أن تَنْدَثِر. وقد تُـعَوِّضُها في المستـقبل قِـوَى يسارية ناشئة، ومن نَـوْع جديد، للاستجابة لِحاجيَّات تَـغيير وَتَثوير المُجتمع. والجديـد المَطْلُـوب مِنَّا اليـومَ، ليس هـو فـقط أن نُصَحِّح أخطائنا، ولكن المطلوب هو أن نُصَحِّحَهَا في أسرع وقت ممكن.

خلاصة متشائمة: حينما فازت الحركة الإسـلامية الأُصُـولِية في الجزائر، في الانتخابـات البلديـة في سـنة 1990، ثمّ في الانتخابـات التشريعية هلال سنة 1991، أقدمت السّلطة السياسـة (أي الجيش

السَّائِد في الدولة) على إلغاء هذه الانتخابات[26]. فكان ردّ فعل الحركات الإسلامية هو شَنُّ حرب أهلية عَنِيفة، إرْهابية، وعمياء، ضدّ الأفراد العاملين في أجهزة الدولة، وضدّ أفراد الشعب الذين لَا يُناصرونها. وردّ عليها النظام السياسي القائم بحرب مُضادة أكثر عُنفًا، وعَمَاءً. فَطَغَى مَنطقُ الرَدُّ على التَحَدِّي بِتَحَدٍّ أكبر. وَتَصَاعَدَت الرُدُود حتى بَلَغَت حُدُود الحُمْق الجماعي.

ودارت الحرب الأهلية بين السلطة السياسية التي تتحكّم في الجيش النظامي ("الجيش الوطني الشعبي")، من جهة أولى، ومن جهة ثانية جماعات إسلامية أصولية. وأبرز هذه الجماعات : "الجبهة الإسلامية لِلإنقاذ" (FIS)، وَتَكَوَّنَ فيما بعد "الجيش الإسلامي لِلإنقاذ" (AIS)، و"الحركة الإسلامية المسلّحة" (MIA)، و"الجماعة الإسلامية المسلّحة" (GIA)، الخ. ودامت هذه الحرب بين ديسمبر 1991 و . وبدأت الأحداث بِقِيَّام الحكومة بِإلغاء

---

[26] حدث اِنفِتَاح سياسي في الجزائر، في يونيو 1990، حيث سمحت السلطة السياسية لإسلاميي "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" بِدُخُول الميدان السياسي، ولو أن هذه الأحزاب كانت مبنية على أساس ديني. وفازت هذه الحركة الإسلامية في الانتخابات البلدية في 21 يونيو 1990. كما فازت "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" في الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية، وذلك في 26 كانون الأول 1991، بنسبة 47٪ من الأصوات (وكانت نسبة الامتناع عن التصويت هي 41٪). وأثار هذا الحدث تدخل الجيش. حيث عطّل الجيش العملية الانتخابية في بداية العام 1992، حسب معارضي استقالة الرئيس الشاذلي. وأعلن الرئيس الشاذلي بن جديد رسميًّا استقالته في 11 يناير / كانون الثاني. ثمّ تشكلت "لجنة الدولة العليا" في 14 يناير / كانون الثاني، بسبب الفراغ الدستوري، وفْقَ الدستور الجزائري. وأدى هذا التطور بالجزائر إلى موجة من العنف والإرهاب استمرت خلال قُرابة عشرة سنوات من "الحرب الأهلية الجزائرية". وَأَوْدَى هذا الصراع بحياة ما يتراوح بين 60.000 وَ 200.000 شخص. مع فقْدَان الآلاف، وتشريد قُرابة مليون شخص. (المصدر: موقع 'Wikipedia' : "https://fr.wikipedia.org/wiki/Alg%C3%A9rie#Transition").

الانتخابات التشريعية، بعد صدور نتائج الجولة الأولى من الانتخابات. وألغت الحكومة هذه الانتخابات خَوْفًا مِن أن تَفُوزَ "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" بِأَغلبية المقاعد، وأن تَسْتَوْلِيَة على السلطة السياسية، وأن تقوم بتأسيس "جمهورية إسلامية" أصولية. وفي سنة 1995، فشلت المفاوضات بين الحكومة و"الجبهة الإسلامية للإنقاذ". وفي كل الانتخابات الجديدة التي أُجْرِيَت فيما بعد، فاز فيها أنصار النظام السياسي القائم في الجزائر، مثل مرشح الجيش الجنرال الأمين زروال في الانتخابات الرئاسية في عام 1995. ثمّ الانتخابات البرلمانية في عام 1997، والتي فاز بها حزب مُؤَيِّد للجيش تم إنشاؤه حديثًا ، وهو "التجمع الوطني الديمقراطي". ثمّ جاء في عام 1999 ، تبع انتخاب الرئيس الجديد عبد العزيز بوتفليقة، في عام 1999. وهو الذي وضعَ قانونًا يمنح العفو لمعظم المقاتلين السابقين[27].

وأتذكر أننا كُنَّا، خلال سنتي 1990 و 1991، جماعة من المعتقلين السياسيين داخل السجن المركزي بمدينة القنيطرة في المغرب. وكنا نُنَاقِشُ أحداث الحرب الأهلية الجارية في الجزائر. وكُنَّا نختلف في الرأي، حول مَدَى سَدَاد موقف السلطة السياسية في الجزائر، تُجاه نتائج الانتخابات، وتُجاه الحركة الإسلامية. واختلفتُ آنئذ مع بعض رفاقي في السجن. وكانت غالبية رفاقي يُساندون إِلْغَاء نتائج الانتخابات المذكورة سابقًا. وكنتُ أقول لِرفاقي في السجن:

أَوَّلًا، لَقَد أَخْطَأَ النظام السياسي القائم في الجزائر حِينَمَا سمح بِوُجُود أحزاب سياسية مبنية على أساس الدِّين.

(27) https://fr.wikipedia.org/wiki/Guerre_civile_alg%C3%A9rienne

وثانيًا، أَخْطَأَ النظام السياسي في الجزائر حينما أَلْغَى اللّعبة الديموقراطية في الجزائر، بِدَعْوَى فوز الإسلاميين فيها.

وَثالِثًا، إذا كان النظام السياسي في الجزائر يقبل بِوُجود أحزاب سياسية مَبْنِيَة على أساس الدِّين، فَيَجِبُ عليه (في هذه الحالة) أن يكون منطقيًّا مع نفسه، وأن يَقْبَل نَتَائِج الانتخابات، وَلَوْ فَازَ خُصُومُه الإسلاميّون في هذه الانتخابات. كما يجب على النظام السياسي أن يترك الإسلاميّين الأصوليّين يُمارسون السُلُطَات التي يُخَوَّلُهَا لهم القانون القائم في البلاد. أَمَّا إذا كان النظام السياسي لا يقبل بِوُصُول أحزاب إسلامية أُصُولِيَة إلى السلطة السياسية، فيجب عليه، في هذه الحالة، أن يُلغي الانتخابات، بشرط أن يعترف بِخَطَءِهِ (في مجال السَمَاح بِوُجُود أحزاب مبنية على أساس الدِّين)، وَبِشَرط أن يقوم، في نفس الوقت، بِتَصْحِيح خطأ القانون الذي سَمَحَ بِوُجُود أحزاب سياسية مَبْنِيَة على أساس الدِّين. وأن تقوم السلطة السياسية بِحَلِّ كل الأحزاب المبنية على أساس الدِّين.

وَرَابِعًا، المشكل الأساسي الموجود في الجزائر، يَكْمُن في ضُعْف مُستوى الوعي السياسي، وفي تَدَنِّي مُستوى التكوين الثقافي، الموجود لَدَى الشعب الجزائري، أو يَكْمُن في تَخَلُّفِ الشعب. لِأَنَّ تَخَلُّفَ هذا الشعب الجزائري هو الذي جَعله يُصوّتُ لصالح حركات إسلامية أُصُولِية، رغم تَوَجُّهَاتِهَا اليَمِينِيَة، أو الرِّجْعِيَة، المُتَنَاقِضَة مع مصالح الشعب. وفي هذه الحالة، يجب على الشعب الجزائري أن يُؤَدِّيَ ثَمَنَ اِخْتِيَارَاتِه الخاطئة، من خلال المُعَانَاة النَّاتِجَة عَن تَبِعَات كلّ القرارات اليمينية، أو الرجعية، التي كان بِالإِمْكَان أن يتخذها الإسلاميون الأصوليون بعد وُصولهم إلى السلطة السياسية.

وفي كثير مِن الحالات التاريخية، لا يَقدر الشعب على التَعَلُّم من النظرية العَامَّة، وَلَا مِن التَنْبِيهَات السياسية التي يُمكن أن تُقَدِّمُهَا له الأحزاب الثورية. وَإِنَّمَا يتعلّم الشعب مِن خلال تجاربه التاريخية المَلمُوسَة. فَلْيَتَعَلَّم إِذَنْ الشعب مِن خِلَال مَرَارة التجربة، ومِن خلال المُعَانَاة المُؤْلِمَة، لِكَيْ يُدْرِكَ مَنْ هُم أصدقاءه، وَمَن هُم أعداءه. فكان على الشعب أن يتعلّم، وأن يَفْهَم، أن الحركات الإسلامية الأصولية هي عَدُوٌّ له. وأن هدفها الرئيسي يَنحصر في فرض "الشريعة الإسلامية" المتخلّفة. وأن هذه "الشريعة الإسلامية" المُتخلّفة لن تَأْتِيَ للشعب سوى بِالاستبداد، والاضطهاد، والحرب الأهلية، والخراب. ولِلتعلّم من التجربة التاريخية، قد يحتاج الشعب إلى تَمَرُّس قد يَستغرق قُرابة 5، أو 10، أو 15 سنة. وقد تكون هذه المُدّة مَلِيئَة بِالآلام، والضَيَاع. لكن الشعب مُجْبَر على أن يتعلّم مِن آلَامِه، ومِن عذاباته. وسيُدرك الشعب أنه مِن الحُمْق التصويت لصالح قِوَى سياسية دِينية أصولية، ويمينية، بَل رِجعية. وبعد هذه التجربة، لن يكرّر الشعب مرّة أخرى خطأ التصويت لصالح الحركة الإسلامية الأُصُولِية.

ومشكل الأحزاب المبنية على أساس الدِّين، لم يُكن موجودًا في المغرب، على عكس ما جرى في الجزائر. حيث أنه في المغرب، يوجد قانون لِتَأْسِيس الأحزاب، يمنع نظريًّا وُجود أيّ حزب مبني على أساس الإِثْنِيَة (éthnie)، أو اللّغة، أو الجهَة، أو الدِّين. لكن السلطة السياسية في المغرب لم تُفَعِّل هذا القانون لِمَنع الأحزاب المبنية على أساس الدّين. ولماذا ؟ لأن الملك في المغرب يحتكر، طبقًا للدستور، كل السلطات (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، وغيرها). وحتى إذا فاز أيّ حزب، سواءً كان إسلاميا أم عِلْمَانِيًّا،

بالأغلبية الكبرى من مقاعد البرلمان، فإنه لن يستطيع أبدا تَمرير أي قانون جديد إذا لم يُوافق عليه مُسْبَقًا الملك. ولن يَقدر هذا الحزب ذُو الأغلبية أن يُغيّر أيّ شيء، لَا في الدولة، ولا في النظام السياسي. ولن يستطيع حتى تقرير تنظيم اِسْتِفْتَاء شعبي. وبالتالي، فإن السلطة السياسية لا تخاف من وُجود أي حزب إسلامي أصولي. ولا تسمح أصلًا بِتَرخِيص وجود أيّ حزب إذا كان هذا الحزب سَيُهَدِّدُ استمرارية النظام السياسي القائم.

وقد يظهر اليوم كذلك في المغرب (في سنة 2019)، أن أحسن سَبِيل لكي يفهم "حِزْب النَهْج" أن التَقَارُب، أو التَعَاوُن، أو التَحَالُف، مع حركة إسلامية أصولية، هو نَوْع مِن الانتحار السياسي، هو أن يُجَرِّب "حِزْب النَهْج" تطبيق هذا التَعَاوُن مع الإسلاميين، خلال 5 أو 15 سنة، لكي يكتشف في النهاية، أن تَعَاوُنه مع الإسلاميين الأصوليّين، سَيَجْلُبُ عليه بالضَّرورة الآلامَ والخرابَ. وبعد تلك التجربة، وفي حالة بقاء حِزْب النَهْج حَيًّا، فإنه لن يُكرّر أبدًا ذلك الخطأ الجَسِيم. ***ورغم كلّ التحذيرات النظرية المُمكنة، فإن عامّة الشعب لَا تَتَعَلَّمُ سِوَى من التجربة المُؤْلِمَة، وليس مِن الفكر، أو مِن النظرية.***

رحمان النوضة (وانتهى تحريره في الدار البيضاء، في أكتوبر 2019).

(على الصفحة الرّابعة من غلاف هذا الكتاب)

لَائِحَة كُتب رحمان النوضة

- Le Sociétal (Exploration critique de la société).
- Le Politique (Exploration critique de la société).
- L'éthique politique (Exploration critique de la société).
- Impossible de sortir du sous-développement par le capitalisme.

ـ كيفَ نَتَجَاوَز القَمْع، صيغة سنة 1973.

ـ طَبَقَات المُجتمع، صيغة سنة 1983.

ـ مشروع الرّبط القَار بين المغرب واسبانيا (دراسة جِيُو اسْتراتيجية)، صيغة سنة 1988.

ـ كيف؟ (في فنون النضال السياسي الثوري)، صيغة سنة 1982.

ـ كيف نُسقط الاستبداد (في فنون النضال الجماهيري السلمي المشترك)، الصيغة 6.

ـ نَقْد النظام السياسي، الصيغة 56.

ـ نَقْد النُّخَب، الصيغة 6.

ـ نَقْد الصهيونية، الصيغة 7.

ـ أيّة علاقة بين القانون والدِّين، الصيغة 23.

ـ أيّة علاقة بين الجِنْس والدِّين، الصيغة 8.

ـ نَقْد أحزاب اليسار بالمغرب، الصيغة 50.

ـ نَقْد الشعب (حوار حول مُعِيقات إصلاح المُجتمع)، الصيغة 55.

ـ نَقْد تَعَاوُن اليساريّين مع الإسلاميّين، الصيغة 8.

ـ محاضرة مدخل لِتقويم قِوَى اليسار، الصيغة 5.

ـ هل ما زالت الماركسية صالحة بعد انهيّار الاتحاد السوفياتي، الصيغة 12.